

الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان



تقديم

د.و.البشير فليقفل

دكتور

عبدالغافر إسماعيل

<http://kotob.has.it>

الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان

دراسة تحليلية

لاصطناع مشكلة جنوب السودان

دكتور
عبد القادر إسماعيل

تقديم
أ.د. السيد فليضل

**الأصولية السيجية
وأزمة الهوية في السودان**

دراسة تحليلية
لاصطدام مشكلة جنوب السودان

الدكتور
عبد القادر إسماعيل

الناشر
مؤسسة الطوبجي
للتجارة والطباعة والنشر
٢٠ شارع الجامع الإسماعيلي -
لاطوطى - القاهرة
٠١٠١١١٨٨٤ - ٣٩٦٢٣٤
المدير العام :
« سمير الطوبجي »

رقم الإيداع :

٢٠٠٦/١٧٦٢٣

القاهرة

٥٩١٥٣١٥٣
http://kotob.has.it

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودُ وَالَّذِينَ
أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوْدَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا
نَصَارَىٰ ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قُسَيْسٌ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(المائدة الآية ٨٢)

إهـداء

إلى المسيحيين وال المسلمين في السودان

عليهم يدركـن كـيف فعلـت القـوى الاستعمـارية بهـم

الـتي استـهدفت ثـرواتـهم . و استـنزفت موـارـدهـم

و خـلطـت الأورـاقـ بين السـيـاسـةـ و الدـيـنـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عندما كانت المطبعة قد بدأت تدور لطبع هذا الكتاب، كانت قد بدأت الفزوة الصهيونية الشرسة مدعومة بالأصولية المسيحية الصهيونية الأمريكية، بجانب الأصولية المسيحية البريطانية، بوضع أقدامها بخطى بريبرية في لبنان في حرب غير مبررة، لعلها استمرار لما تضمنه هذا الكتاب، في إطار المراحل التاريخية المختلفة للقوى الاستعمارية منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن.

د. عبد القادر إسماعيل

تقديم

بقلم: د. السيد فليضل

شهدت السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين محاولات متتابعة لحل أزمة جنوب السودان، وذلك بوساطة - أو تحت ضغوط - أمريكية مباشرة، نجحت فى حشد المجتمع الدولى، والانفراد بالنظام الحاكم فى السودان فى لحظة عجز كل الداعمين عن مساعدته على نحو ما يحب ويحبوه، لحظة كانت سياساته الداخلية لاتحظى برضى القوى السياسية الأخرى بسبب عدم مشاركتها بشكل فاعل فى التمتع بالقرار السياسى، وبالتالي فى الاستمتاع بنصيب من الأرباح المنشودة من السلطة والثروة، ومن ثم غدا النظام أكثر قبولاً للضغوط الداخلية وخارجية، وإن يكن ماهراً فى التعاطى معها بذكاء ومرونة، وبدهاء التفاضى وتطويقى مستمر، وهنا أمكن بتغيير بعض الوجوه، أن يصل النظام إلى إفساح مجال لشركاء جدد كان الأمس، حتى وجدنا بعض الحلفاء يتمردون، بعضهم ظنا بأنه نهاية النظام باتت قريبة، ومن ثم كانت عينه على الفد الأمريكى الموعود، وبعضهم الآخر ظنا بأن نصيبه سيكون أوفى إن حمل السلاح، وتلك تجربة الدارفوريين وأبناء الشرق على السواء.

بان إذن أن السودان الجديد يرى نائباً أول من الإقليم الجنوبي، وأن البلاد أمام مهلة استثنائية قريبة الشبه بمهلة ١٩٥٦ - ١٩٥٣ والحكم الذاتى الذى مهد للاستقلال وقطع عرى وحدة وادى النيل مع مصر، ولكن كانت

مهلة هذه المرة أطول نسبياً بسنواتها السبعة ويزيد، وأنها ستشهد استفتاء يقضى بالوحدة أو الانفصال، وكانت أكثر من عشر وثائق، بدأ من اتفاق ماشاكس، فالاتفاق الأمني، واتفاقيات المناطق المهمشة الثلاث، واتفاقياً تقاسم الثروة والسلطة، ثم مشروع الدستور الانتقالي الذي تضمنته التسوية النهائية، فضلاً عن إعلان نيروبي وناهيك عن وثيقة ناكورو في المنتصف، كان ذلك الركام الضخم من الأوراق التي يصعب تخيل متابعة أهل الاختصاص لها، فضلاً عن المثقف العادي، أو رجل الشارع، نذيراً بتعقيد المرحلة الانتقالية «الاستثنائية» إلى الحد الذي يجعل المرء يجد أن من غير المحتمل الوصول إلى وحدة حقيقة لبناء هذا السودان الجديد، إلا الشفافية والتلقائي في الوطنية، ومن روح الإيثار والإنسانية الراقية، إذا أريد للبلاد أن ترقى إلى مستقر آمن من بحر المواجهات اللعجية المتلاطمة.

السبب الرئيسي في استصعب الأمر يرجع إلى أن أي خبير بالشأن السوداني يعلم النفوس المشحونة بعدم الثقة ومشاعر الحذر بين الشمال والجنوب، فمشكلة الجنوب من مشاكل أفريقيا التي تليست بالدين، وهي من ثم من أكثرها تعقيداً وحساسية، على الرغم من أن الدين منها براء. ذلك أن تاريخ الإسلام بالسودان هو تاريخ دعوى اتشج بالانتشار السلمي، الذي تقدم في أرض السودان بإقدام بنيه على اعتقاده وتبنيه.

وعلى عكس ما هو معلوم في الساحة الأفريقية عامة، والسودانية خاصة من تسامح ديني شهد وجود المسلم والمسيحي والمؤمن بدين محل من «كريم المعتقدات» داخل الأسرة الواحدة في تعايش فريد، فإن قوى الفرب الاستعماري عيشت بهذه الوضعية، وسعت دون قصد في نظر

المستغريين، ويتخطيط محكم في نظر الكثيرين إلى جعل خط عرض ١٠ شمالي خط الاستواء خطأ فاصلاً بين المسلمين وغير المسلمين، بطول بلاد السودان الأفريقي من غربية عند السنغال، إلى شرقية عند نهر النيل، مروراً بوسطه عند بحيرة تشاد، ولا أظنها مصادفة إذ تجد ذات السياسة لدى فرنسا في السنغال وتشاد تختلف رئيساً مسيحياً علىأغلبية مسلمة، بفعل حصر التعليم بالجديد في الجنوبيين في البلدين، وهي وضعية لم تتمكن بريطانيا من إنفاذها في سودان وادي النيل بسبب دور مصر، والمركزية الحضارية الإسلامية التي شكلتها، ولم يعني الفشل الإنجليزي، فصنعوا في جنوب السودان، نظيراً لما صنعواه بين الهند والصين، وبينها وبين باكستان، وبين مصر والسودان، وهلم جرا.

حتى شاع القول بأنهم وراء كل كارثة يعيشها العالم، ويكتفى هنا أن نذكر بالفور مأساة فلسطين التي لاتزال تروع «إقليم الشرق الأوسط» بكامله، تفرض فيه دولة يهودية صهيونية، لتعوق مع شريكها التي صارت تابعة لها - الولايات المتحدة الأمريكية - أن يعيش أبناء هذا الشرق الأوسط، كما يحبون مسلمين، مثلما تحب أوروبا أن تعيش مسيحية، على الرغم من أنها خلفت الدين ورائها ظهرياً، وقد واصلت قوة اليمونة الأمريكية متابعة الملف الديني الذي أخذت سباقاً للتابع من الشريك الأكبر في السابق، والذي صار التابع الأكبر في الراهن، فإذا الإسلام موضع اتهام حتى لتقرر ستمائة مليون دولار قرار بوش أن ينفقها ليعلمونا ما هو الإسلام، ولি�حاول أن يفرض تصوراً للإسلام «أمريكي كينتاكى» ولا أقصد كينتاكى أنا ولا أنت، بل «كينتاكىهم هم» من نماذج كرزاي والجلبي.

بدا الدين إذا موضع عبث وتوظيف، بل قل تزييف على نحو قد لا يطمئن المحب على مسيرة السودان الواحد ولا حتى على مسيرة سودانية متعايشين متشاركين في نهر واحد، وبينهما روابط اجتماعية وتاريخ مشترك، فلدينا بنكان، وجيشان، وادارتان، وميزانيتان، وربما إرادتان، وتوجهان، وهويتان، فأين المسار؟ وإلى أين المسير؟ وكيف المصير؟.

ومن خطا في سنى السلام بالسودان شملاً، وجنوباً، وشرقاً، وغرياً، يرى المطروح سوداناً صعباً، لاجديداً كثياب العيد، ولا قدماً كسنى الدعوة والتعايش، يرى سوداناً غير الذي عرفنا جسراً للعروبة والإسلام، ورسولاً لعلاقات العربية الأفريقية، يرى سوداناً يفترض الخلاف.. ويستعد للاختلاف، وأيما وطن لم يبحث عن المشترك وينمييه، ويقلب ظهر المحن لواقعه وتاريخه، تصير أفكار بنية معادل لعدم تهدر طاقاته وتمزق وحدته.

من أجل ذلك أحببت أن يخصص الصديق د. عبد القادر إسماعيل.. جزءاً من وقته، وهو غال، وقسطاً من طاقته، وهي خلاقه، لبحث دور الدين في السودان، كيف كان عامل جمع وسودنه؟ ثم كيف أصطنع منه الإنجليز مشكلة الجنوب؟ وكيف أساء أبناء السودان التفاعل مع المخطط بغيروعي، فتفاقم أمر الصراع؟ وكيف طرحت المشروعات «الحضارية»، لتقلب نمط حضارة الدعوة إلى غير حقيقتها ومسارها؟ وكيف توظف الولايات المتحدة كل ما يمثله الدين لأجل بناء Sudan يرتد عن إسلامه وعروبيته وافريقيته جميراً، ليغدو جزءاً من «القرن الأفريقي العظيم»، يقطع ولارييط، يفصل ولا يصل، Sudan«كينتاكى» أيضاً.

وليس معنى هذا أننا نتحى جانباً المصلحة الاستراتيجية والبتروlyة، والطلعات العولمية، وبرامج الفزو الثقافي ومخططات البنك والصندوق حول الاقتصاد المفتوح، ولأنقول الانفتاح الاقتصادي، فتلك أمور لها حديث آخر.

وإذا أحبي جهد الأخ د. عبد القادر إسماعيل.. راجياً أن يجد القارئ في جهده أضواء مكثفة على هذه القضية الهامة، داعياً له بكل توفيق وسُودد، شاكراً الله تعالى أمر أراني ثماراً تتفتح، وعقولاً تتضج وتفكر وتضيف لعلمنا وثقافتنا، وتثير طريقنا ومستقبل شعوبنا.

على إنني أدعوا إخوتي في السودان الحبيب، حراس النيل العظيم، وبناء الحضارة في كوش، ونبته، ومرwoi وعلوي، ومقرة ، وسنار، ودارفور، وأم درمان ، والخرطوم، وسوakin، وكل شبر من رباهما، وصحابيها، وأحراسها وغاباتها، أن هلموا إلى حوار جامع يرسى الفهم الوطني المشترك، المسترشد بنور الحضارة التلدية، والتاريخ الواحد، فهذا وحده وليس نصوص الوثائق هو الذي يحفظ العهود، ويصون الأوطان، ول يكن الدين عهداً وميثاق على التراحم والتلاحم ، وليس النزاع والصراع.

إخوة الوادي، إلى الزراعة والتنمية الصناعية، إلى السياحة في وطن العاملين، وإلى التكافف والتعاون لبناء « الوطن العزيز» مع دعاء من القلب.

ولى كلمة

نبعت فكرة هذا الكتاب، وإن شئت قل إنها شفليتى، وظللت تشغلنى عندما كنت أعد أطروحتى لدرجة الماجستير عن «الأحزاب السياسية فى جنوب السودان»، وعندما تعرضت لحركة التبشير فى جنوب السودان، وكيف نجحت هذه الجمعيات التبشيرية فى تغيير البنية الثقافية فى جنوب السودان، ولماذا يتحمل هؤلاء المبشرون كل هذه المعاناة؟ وهل هي خدمة للمستعمرون؟ أم أن العقيدة المسيحية تدفعهم إلى ذلك. وظل هذا السؤال يطرح نفسه دائمًا كلما شاهدت مشكلة جنوب السودان تتفاقم يوماً بعد يوم. وكتت أسئل هل دخلت العقيدة المسيحية إلى جنوب السودان، واتبع المبشرون سياسة انعكست بالتألى على كل ما هو موجود فى الجنوب بعد ذلك، وصيغته بصيغتها، حتى أن الأحزاب السياسية الجنوبية عندما شكلت استمدت كل توجهاتها وبرامجها من هذه القاعدة الثقافية التى نبت فى الجنوب منذ القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين.

وكما كان لتغيير هذه البنية الثقافية التى تمثلت فى ايجاد عقيدة جديدة لدى الجنوبيين أثر كبير عندما تعرضت فى أطروحتى لدرجة الدكتوراه لموضوع «تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان»، بحيث يمكن القول أن هذه البنية الثقافية الجديدة فى الجنوب أصبحت حجر عثرة فى التوجهات السياسية التى طرحت للوصول إلى سلام دائم فى الجنوب، خاصة وأن الرؤية أصبحت معقدة بين الطرح الإسلامى الممثل فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى إطار وجود الأصولية المسيحية التى تجذرت فى الجنوب.

ورأيتها أربط بين الأصولية المسيحية البريطانية التي كانت سبباً مباشراً في تغيير البنية الثقافية في جنوب السودان والأصولية المسيحية الأمريكية التي يتبعها قادة الحزب الجمهوري ، وبوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ورعايتهم لشكلة الجنوب حتى يتسنى لهم من خلالها التدخل غير المبرر في السودان ككل.

وقد طرحت الفكرة، فكرة الربط التي تتم حالياً بين الأصولية المسيحية البريطانية، والأصولية المسيحية الأمريكية في العصر الحديث، للوصول في النهاية لإيجاد تصور للسودان ككل.. على أستاذى الأستاذ الدكتور / السيد فليفل - عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية آن ذاك، ورئيس قسم التاريخ بالمعهد، واستمع الرجل بمزيد من الاهتمام إلى الربط بين السياسة الأمريكية في إطار الأصولية المسيحية الأمريكية للتدخل في شئون السودان والتدخل السابق للأصولية المسيحية في ثمانينيات القرن الماضي في جنوب السودان.

وقد بادر على الفور إلى مقترح تسمية الكتاب « بالأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان»، وكتت كلما اقتربت من دراسة هذا الموضوع، أدرك كيف خطط الإستعمار ودبر، وكيف صبر وثابر ونفذ مخططاته.

وكم شعرت بالقلق على وادي النيل ومصر ليس من العقيدة المسيحية والعقيدة الإسلامية فكلاهما يدعوا للحب والتسامح ولهما تجربة أصيلة في التواصل والتعايش، ولكن جاء القلق كنتيجة طبيعية لسياسات التي ترمي إلى تعميق الكراهية بين المسلمين والمسيحيين من قبل الفرب وخلق المتافقين بينهما في شتى بقاع العالم الإسلامي، وادعاء الحماية للفناصر

المسيحية في هذا العالم، في وقت لاتحظ فيه المسيحية في الغرب بذات الاهتمام من هؤلاء المدعين.

دفعني ذلك للمناقشة مع أصدقائي من المثقفين المسيحيين بطرح سؤال واضح إلى أين نحن سائرون؟ هل إلى حرب أهلية؟ أم إلى مجموعة من المتاقضات يخلقها ويعمقها الغرب تحت مسميات مختلفة؟ وكيف يواجه ذلك جموع المثقفين في الوطن العربي وأفريقيا، وأدركت من خلال المناقشات كم نحن مفعول بنا، ولسنا فاعلين.

لأننا لو أدركنا سماحة الإسلام، ومحبة المسيحية لوصلنا سريعاً إلى حل كافة قضيانا ومشاكلنا، بعيداً عن الغرب الذي خطط ونفذ وصنع مشكلة جنوب السودان، وهو في طريقه لصنع العديد من المشكلات في عالمنا العربي والأفريقي.

لذلك كان إصرارى على الإقدام على إعداد هذا الكتاب الذى بين أيديكم، لعلنا ندرك كم نحن مخطئون في حق أنفسنا، وكم قصرنا في حق مواطنينا في وادى النيل، ولعل ما يحدث الآن من التدخلات غير المبررة من قبل أمريكا، في كل من أفغانستان، والعراق وبقىع عديدة في قارتنا تع بقوات وقواعد أمريكية، تحت مظلة حقوق الإنسان في العالم العربي، وفي افريقيا، هو إعادة تخطيط للمنطقة على أساس دينية، وعرقية، وطائفية، وعودة سياسات قديمة مثل فرق تسد، لم تتمكن من تفيذها القوى الاستعمارية في القرن التاسع عشر فجاء الاستعماريون الجدد لكي ينفذوا ماجز عنهم بأيديهم.

علينا أن ندرك الوقت والوضع قبل أن نجلس نتباكى على ضياع الفرص، كما تركناها تضيع منذ زمن بعيد، فضاعت فلسطين، وتضيع العراق، ويودعنا جنوب السودان، وتلوح لنا من بعيد دارفور وترنو ببصرها شرق السودان.

لندرك مخطط الإستعمار وندرك أن مصر لها خصائص سكانية تختلف وأن ما يحدث الآن من عقد المؤتمرات في الكونجرس الأمريكي للأقباط المصريين تحت دعوة أنهم مضطهدين وتحت دعاوى مناصرة الأقليات في مصر ما هي إلا رد فعل طبيعي لما حصل في السودان وتصور البعض أنه يمكن أن ينفذ في مصر ما ينفذون في السودان غير مدركين أن الشعب المصري هو شعب في رباط إلى يوم الدين.

لايسعني أخيراً إلا أن أتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذى الدكتور/ السيد فليفل.. الذى أشعر دائماً على البعد وأن أعد مخطوطاً جديداً، أو تطرأ على فكرة كتاب جديد أنه من بعد يتبعنى، وأنه دائماً عند عرض أى من الموضوعات العلمية يستوجب أن تأخذ حقها من الدرس والتمحص لأننى أشعر دائماً أنه يوجهنى كما كان يوجهنى ونحن نتعلم على يديه أفريقياً، ويوصى كما كان يوصينا بدقة المعلومة، وصدق المقصد، وضمير القاضى قبل أن أشرع فى الكتابة.

وأحمد الله أن هذا الشعور كان يلازمنى وظل يلازمنى دائماً كلما هممت أن أفعل شيئاً فى حياتى وسلوكى اليومى.
وعلى الله قصد السبيل..

وقد رأيت أن أقسم الموضوع إلى الأقسام التالية:

التمهيد : المسيحية في وادي النيل :

يستعرض هذا الفصل كيفية استيلاء الرومان على مصر عام ٣٠ ق.م في معركة أكتيوم البحريّة والأحداث الجسام التي جاءت في وادي النيل أبان هذه المرحلة، حتى ظهور العقيدة المسيحية عام ٦٥ م على يد القديس مرقص بالإسكندرية، وكيف كانت الحدود الجنوبيّة أحد مصادر القلق للأمبراطورية الرومانية ، وكيف دخلت المسيحية إلى وادي النيل، وتجذرت في دولة مقرة ومملكة علوة.

الفصل الأول: انتشار الإسلام في السودان :

استهدف هذا الفصل الفتح العربي لمصر ونشر الثقافة العربية الإسلامية جنوباً، وغرياً، وعلاقة مملكة النوبة بال المسيحية والإسلام، وكيفية وصول الإسلام إلى تلك المناطق سواء من خلال الهجرات العربية تارة أو من خلال المعاهدات تارة أخرى، وبخاصة معاهدة البقطر، والتي بدأ بعدها التغلغل الإسلامي جنوب مصر، ويوضح هذا الفصل العلاقات العربية الأفريقية ، دور الهجرات العربية في نشر الدعوة الإسلامية، ودور الإدارة المصرية في دعم الدعوة الإسلامية، والارتباط الوثيق بين مصر والسودان في هذا الصدد، حتى تبني السودان نهج الأخوان المسلمين في مصر، وأثر ذلك على إدارة أزمة جنوب السودان.

الفصل الثاني: الجذور التاريخية للمسيحية في جنوب السودان ، ١٨٩٩/١٩٤٧

أوضح هذا الفصل معرفة الهدف من التبشير المسيحي بشكل عام في إطار اللاهوت المسيحي، وكيف أن الإنجيل يدعو للتبرير بهذا الدين في

الموقع المختلفة، ويوضح الفصل كيف أن الإنجيل يدعوه معتقه إلى نشر العقيدة المسيحية . وبالتالي فإن الإرساليات التبشيرية لعبت دور عقدياً في جنوب السودان، لكن استطاع الاستعمار البريطاني أن يوظف هذا الدور التبشيري المسيحي لمصالحه السياسية، وبدأ أن المصلحة أصبحت مشتركة بين الأصولية المسيحية في جنوب السودان، والقوى الاستعمارية آنذاك، والتي تمثلت في الاستعمار البريطاني، ويوضح الفصل كيف نجحت الأصولية المسيحية في تغيير البنية الثقافية لجنوب السودان، والتي انعكست وبالتالي على الهوية السودانية الجنوبية، وأن الأصولية المسيحية نجحت في إيجاد كوادر جنوبية سياسية تستند لرؤى دينية قوية في مواجهة شمال السودان «المسلم» وهو بعد لم يكن حاضراً في ذهن النخبة السودانية الشمالية حتى تفجرت أزمة الجنوب بأحداث توريت في عام ١٩٥٥.

الفصل الثالث: جنوب السودان والثقافة الغربية وأزمة الهاوية ١٩٦٩/٥٢ :

يوضح هذا الفصل النتائج الطبيعية التي ترتب على عمل المبشرين من خلال الثقافة الجديدة في جنوب السودان، والتي انعكست وبالتالي على تغيير الهوية من خلال الوافد الجديد، وطرح العقيدة الجديدة كعقيدة رافضة للعقيدة الشمالية، وكيف أن الكوادر الدينية الجنوبية الجديدة غيرت من النخبة السياسية الجنوبية، وقد تفتح وعيها، وبدأت تدعو إلى إيجاد صيغة جديدة للعلاقات بين الشمال والجنوب من خلال المشاركة في الجمعية التشريعية أو تشكيل أحزاب جنوبية جديدة تضمنت برامجها ضرورة إيجاد حكم فيدرالي للجنوب، وهكذا زا يبحث هذا الفصل كيف أن

جنوب السودان أصبح منتبهاً لفكر جديد وطبيعة حكم جديدة نتيجة لما
غرسه المبشرون.

الفصل الرابع: الأصوليين المسيحيون يتفاوضون في جنوب السودان

: ١٩٨٩/٧٢

يوضح هذا الفصل كيف أن القوى المسيحية في جنوب السودان نجحت في الوصول إلى مائدة المفاوضات في إطار اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وكيف نجحت من خلال هذه المفاوضات في إيجاد حكم ذاتي إقليمي، وكيف اعترف المفاوض بأن اللغة الإنجليزية لغة رئيسية في الجنوب، وأن العقيدة المسيحية تسير جنباً إلى جنب بجوار الإسلام، ثم استمر هذا الوضع في مفاوضات كوكادم، والميرغني / قرنق. وغيرها من المفاوضات التي أثبتت أن القوى السياسية الجنوبية فرضت نفسها على الساحة السياسية السودانية.

الفصل الخامس: المخططات الأمريكية في السودان مواجهة بين أصوليتين

: ٢٠٠٠/٨٩

يوضح هذا الفصل وضع جنوب السودان بين الأصولية الإسلامية والأصولية المسيحية، وكيف وصلت الأصولية الإسلامية إلى الحكم في السودان، وكيف أن الأصولية المسيحية كانت تصاعد بنفس القوة والحدة في مواجهة الأصولية الإسلامية الحاكمة في السودان.

وكيف تمكن الأصولية الأمريكية المسيحية في النهاية، وبعد أن تتسلم القضية برمتها من الأصولية المسيحية البريطانية من الوصول إلى اتفاقيات

سلام والوصول بالجنوب إلى حق تقرير المصير الذين تطلعوا إليه منذ الستينيات من القرن الماضي حيث يحل الفصل العلاقة بين الأصولية المسيحية البريطانية والأصولية المسيحية الأمريكية.

الخاتمة :

وتشير إلى ما أنتهت إليه الأصولية المسيحية.

وأخيراً لايسعني إلا أن أقدم بخالص شكري وتقديرى لكل من ساعدنى فى إخراج هذا العمل إلى دائرة الضوء خاصة السيدة الفاضلة حرمى التى كانت دائماً تهينه لى الجو المناسب للعمل، والسيدة الفاضلة نادية حسين أما عن الأستاذ والمعلم أ.د. السيد فليفل، فالحقيقة أن المرأة لا يستطيع أن يوفه حقه من التقدير والإجلال لعدة عوامل أهمها إحساسى الشخصى أن هذا الرجل من الرجال الذين اختارهم الله سبحانه وتعالى لكي ينير الشموع العديدة للباحثين والطلاب والمهتمين بالشأن الإفريقي واستحق بجدارة أن أصفه فى كل كتاباتى بأنه ضمير للتاريخ الإفريقي، الله أدعوه بالصحة وطول العمر وأن يجعل دائماً أولاده وطلابه وباحثيه امتداداً طبيعياً لما غرسه فىهم من حب العلم والشفافية والصدق.

التمهيد
المسيحية في وادي النيل
٦٤٢/م٦٥

يستهدف الفصل التمهيدى المدخل لاستيلاء الرومان على مصر فى عام ٢٠ ق.م بعد معركة أكتيوم البحرية، والتى اعتبرت علامه فارقة فى التاريخ القديم ، ففصلت بين عصرين، العصر البطلمى، وبداية دخول مصر فى العصر الرومانى، ولقد اتسم العصر الرومانى برؤى كثيرة مثلت علامات بارزة كان لها أثر ليس فى تاريخ مصر فقط، بل فى تاريخ منطقة الشرق الأدنى، وإن شئت قل فى تاريخ العالم كافة ، لقد جاءت إلى مصر الدعوة للمسيحية كدين جديد عام ٦٥ م على يد القديس مرقص بالإسكندرية فى القرن الأول الميلادى، وبدأت تتغلغل بهدوء فى وجdan الشعب المصرى، إلا أن هذه العقيدة الواقدة الجديدة لم تنتشر فى مصر قبل القرن الثالث الميلادى، ويمكن القول إن المسيحيين الأوائل تحملوا فى سبيل اعتناق المسيحية عذابات تفوق طاقة البشر، وإن كان للمؤرخين العديد من الآراء عن الدوافع التى أدت إلى نشر المسيحية فى مصر، وظهور الرهبنة والديرية فيها، لكن كل تلك الآراء لا تقلل من أهمية الدور المصرى فى احتضان الدين الجديد، كدولة محورية ألتقت بظلالها على من حولها، وحملت مشاعل العلم والدين الجديد لمملكة النوبة، وكان تأثيرها اللاهوتى، والدراسات الدينية، وأراؤها وخلافاتها- فيما بعد- حول طبيعة السيد المسيح مؤكداً على الدور المصرى ، وكيف أن الإسكندرية كمدينة أصبحت مركزاً لاهوتياً للدراسات الدينية، وكيف أن المسيحية كعقيدة انتشرت بعد ذلك فى إطار الحدود الجنوبية لمملكة النوبة والتى تمثلت فى مملكة المقرة ، ومملكة علوة، بما يعنى أن المسيحية دخلتها سلماً، بعد أن قامت هذه الدولة بالإغارة على

مصر أعوام ٢٥، ٢٩ ق.م واستطاعت مصر أن تهزمها وتوقع معها المعاهدات في إطار من حسن الجوار والتعايش السلمي، وبالتالي مثلت هذه المعاهدات عند ظهور المسيحية كعقيدة أحد الأسباب التي ساعدت على نشر المسيحية في مملكة النوبة، وبالتالي يمكن القول إن مصر لعبت دوراً حاسماً في التاريخ القديم، ومثلت علامة بارزة في إطار نشر العقيدة المسيحية، وفي الإطار الاقتصادي اعتمدت روما على موارد مصر الاقتصادية، بجانب موقعها الاستراتيجي الذي مثل أحد المعابر الأساسية للأمبراطورية الرومانية إلى وسط أفريقيا^(١).

وبالتالي يمكن القول : إن مصر لعبت دوراً أساسياً في إطار الامبراطورية الرومانية سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً ولا يمكن الحديث عن تفلل المسيحية في مملكة النوبة دون الحديث عن طرق وصول هذه العقيدة الجديدة، وكيف حملت مصر مشاعل هذا الدين إلى أفريقيا عن طريق المعاهدات التي أمنت طرق التجارة بين مصر ووسط أفريقيا.

يضاف إلى العلاقات التي نشأت بين كنيسة الإسكندرية ودولة الحبشة التي نشأت في القرن الرابع الميلادي ويشير المؤرخون في هذا الصدد إلى أن البطريرك أناستسيوس الرمولي أرسل مبعوثاً إلى الحبشة يسمى ترليمنوس، وقد بذل هذا المبعوث مجهوداً كبيراً في محاولة منه لدفع أهالي البلاد في الحبشة إلى الدخول في المسيحية، بما يعني أن التوجه ناحية شرق أفريقيا في إطار نشر العقيدة المسيحية قد بدأ مبكراً، عندما بدأت العقيدة المسيحية في مصر تنتشر في بداية القرن الثالث.

(١) يونان لبيب رزق: تقييم الكنيسة الحبشية، ديوان الحياة، الحلقة ٦١٤، مركز تاريخ الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥. ص ٧.

على أى حال لعبت المسيحية فى كل العصور بين مصر ووسط أفريقيا دوراً فاعلاً واعتبرت أحد الروافد الأساسية فى حمل مشاعل الفكر والثقافة بجانب التجارة.

سقوط مصر في قبضة الرومان:

مثلث معركة أكتيوم أحد أهم وأبرز منعطفات التاريخ القديم، حيث ترتب عليها أن أصبحت مصر ولاية رومانية، بعد أن انتصر أوكتافيوس في إطار معركة بحرية، دارت رحاها بالقرب من شواطئ اليونان الغربية في أكتيوم في مواجهة جيوش انطونيوس، والتي كانت بجواره وتساند ملكة مصر كليوباترا في صيف عام ٢١ ق.م.

وبالتالي يمكن القول : إن هذه المعركة التي دارت في بلاد اليونان، بعيداً عن الأراضي المصرية، كانت قد قررت إنهاء حكم البطالمة الذين كانوا قد حكموا مصر لأكثر من ثلاثة قرون^(٢).

وفي عام ٣٠ ق.م وضفت قوات أوكتافيوس أقدامها بخطى ثابتة في مدينة الإسكندرية والتي دخلتها القوات الرومانية دون مقاومة تذكر، ويشير المؤرخون إلى أن أوكتافيوس أمر جنوده بعدم التعرض للناس وعدم مواجهتهم، وأنه زار قبر الإسكندر، وأعلن أوكتافيوس للشعب الروماني آن ذاك أن مصر قد سقطت Acgypto copta بقوله: « ضمت مصر إلى سلطان الشعب »

(٢) سيد أحمد علي الناصري: تاريخ الامبراطورية الرومانية، السياسي، والحضاري، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٨ وما بعدها .

لقب أغسطس: في ١٦ يناير عام ٢٧ ق.م منح السناتو أوكتافيوس لقب أغسطس Augustos وهو لفظ مشتق من اللاتينية، يعني المهيّب والمختار بحسن الطالع.

الروماني» ولعل إعلان أكتافيوس للشعب الرومانى عن سقوط مصر يؤكد على مدى أهمية هذا البلد بالنسبة لروما^(٢).

على أى حال بسقوط مصر فى أيدى الرومان، تكون روما قد ضمت جميع أقطار البحر المتوسط وأصبح البحر المتوسط بحيرة رومانية، وبالتالي أحكمت قبضتها على هذه الأقطار، واستمر حكمها مايقرب من خمسة قرون، وفي إطار النظام السياسى الذى وضعه أكتافيوس للإمبراطورية الرومانية، والتى قسم حكمها بينه وبين السناتو، كانت مصر كولاية، لها وضع خاص فى ذهن أكتافيوس - نتيجة لوقعها الفريد - حيث دخلت فى إطار سلطة أكتافيوس مباشرة.

ولعل مرجعية ذلك، كما أشارنا، إلى الأهمية الاستراتيجية لمصر، وثرائها، ويضاف إلى ذلك اتساع الولايات التى كان يحكمها أكتافيوس أغسطس، وبالتالي أناب عنه نواباً شخصيين لحكم هذه الولايات. وكان أكتافيوس قد حصل على لقب إمبراطور من جنوده، واستطاع أن يوظف هذا اللقب توظيفاً جيداً لصالحه، وأصبح بعد ذلك يتمتع بحقوق وسلطات كثيرة؛ تمثلت في دعوة الجمعية الشعبية، والسناتو، وحق سن القوانين، وحق الاعتراض على المشروعات، والتمتع بالقداسة السياسية.

ويرى بعض المؤرخين القدماء من أمثال سوبتونيوس، وتاكتيوس، وكاسيوس بجانب الجغرافي استريون أن مصر كانت فعلاً ولاية رومانية،

(٢) إبراهيم نصحي: مصر في عصر الرومان ٢٠ ق. م / ٢٨٤ ق. م وتاريخ الحضارة المصرية، المصر اليوناني والروماني، والعصر الإسلامي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، مكتبة مصر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١١١.

بينما يرى البعض الآخر أن مصر كانت كنتيجة للنظام السياسي الذي وضعه أكتافيوس لها، كانت ملكاً خاصاً له، واستندوا في ذلك إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول : أن مصر كانت تخضع لسياسة ورؤية أكتافيوس وسيطرته عليها كاملة.

الاتجاه الثاني: رؤى فيه أن النظام السياسي لحكم مصر في إطار الامبراطورية الرومانية، كان نظاماً سياسياً يختلف اختلافاً كبيراً عن نظام الحكم في الولايات الأخرى. ويدللون على ذلك بأنه لم يصاحب اسم مصر كلمة ولاية.

لكن الواقع يؤكد أن مجريات الأحداث والأوضاع السياسية للإمبراطورية الرومانية، كانت تؤكد أن مصر ولاية رومانية فعلاً وقولاً، وأن النظام السياسي الخاص بها مرجعيته موقعها الاستراتيجي والجغرافي وثرواتها. وعلى هذا الأساس فإن الاتجاه الثاني هو الأرجح.

على أي حال اعتبرت مصر كولاية رومانية من أكثر الولايات ثراءً من الناحية الاقتصادية، حيث أدرك أكتافيوس أن مصر تمتلك من الموارد سواء على المستوى الزراعي، أو الشروء المعدنية، ما يجعل هذه الولاية تسد حاجة الشعب الروماني، وبالتالي أصبحت مصر في إطار الإمبراطورية الرومانية ذات وضع مميز، وإن شئت قل كانت صومعة العالم القديم. تمد الإمبراطورية الرومانية باحتياجاتها من القمح ومن جميع السلع الغذائية، ويمكن القول: إن روما كانت تعتمد على القمح المصري، حتى إبان حكم

البطالة، ولعل ما يثبت أهمية مصر من الناحية الاقتصادية للإمبراطورية الرومانية، هي مقوله المؤرخ الروماني «تاكينوس» عندما أشار «أن إيطاليا لم يصيّها الجدب، لكن بفضل استغلال أفريقيا ومصر، لقد أصبحت حياة الشعب الروماني رهنا بالسفن»، أما عن موقعها الاستراتيجي فاعتبرت من أهم الولايات ذات البعد الجغرافي الاستراتيجي الهام والمؤثر على الأوضاع التجارية للإمبراطورية.

وعلى هذا الأساس مثلت مصر واحدة من أهم الولايات التي اهتم بها أكتافيوس اهتماماً بالغاً جعل بعض المؤرخين يرون أن مصر كانت تخضع دون سائر الولايات الرومانية لسياسة خاصة لأكتافيوس، نظراً لموقعها الجغرافي، وغنائمها، وأهميتها الاستراتيجية، وانعكس ذلك وبالتالي على أوضاعها حيث نعمت بالهدوء والسلام ولم يعكر صفوها أحد إلا من الحدود الجنوبية لمصر من بلاد النوبة في صورة غزوات، والتي تصدت لها في النهاية مصر^(٤).

حملات بلاد النوبة على مصر ٢٥، ٢٩ ق.م.

مثلت دائماً حدود مصر الجنوبية أحد أهم الواقع الاستراتيجية التي جاءت منها القلاقل، والثورات، وبالتالي فإن أي نظام سياسي أو عسكري عندما يحكم سيطرته على مصر يتجه مباشرة صوب الجنوب، مستهدفاً

(٤) لقب امبراطور: كان من عادة الجنود الرومان أن ينهضوا لقائهم إذا ماتمك من أن يحرز لهم نصراً عسكرياً ويهتفون له امبراطوراً، أي يعني قائداً مظفراً وقد حصل أكتافيوس على لقب امبراطور بعد انتصاره في معركة موتينا Mutina في غاليا في ١٦ إبريل سنة ٤٣ ق.م وقد أوضح الإغريق كشعب محب وعاشق للديمقراطية والحرية، معنى كلمة امبراطور في لغتهم، وكان يعني أتوクراطور Outukrator. وتعني معنى الحكم بأمره.

بذلك تأمين حدود مصر الجنوبيّة والتي تمثل العمق الاستراتيجي لمصر، ورغم دخول مصر إلى حظيرة الإمبراطورية الرومانية والتي نعمت بعدها بالهدوء والسلام، إلا أنها لم تسلم من بعض القلاقل والثورات على حدودها الجنوبيّة، وتمثلت هذه القلاقل في بعض الفزوّات من النوبيين عام ٢٩ ق.م، لكن نائب أكتافيوس أغسطس كورتيليوس جاللوس، وكان يعتبر أول والي عين على مصر من قبل أكتافيوس قام بحمله تأديبية ضد النوبيين وسحق هذه الثورة^(٥) ويشير الجغرافي استرابون في هذا الصدد «بأن الحاكم العام كورنيلوس جاللوس استطاع أن يحمد النيران التي اشتعلت» ومن المرجح أنه كان يوجد على حدود مصر الجنوبيّة دولة قوية تسعى للإغارة على مصر، وتهدد هذا الاستقرار والسلام والذي تمتّت به مصر في مراحل حكم الامبراطور أكتافيوس أغسطس وأنه كان لزاماً أن تتصدى له مصر^(٦).

وبالتالي يرتبط أثر الفزو الروماني لمصر ودخولها في إطار الامبراطورية الرومانية على الأوضاع في جنوب البلاد لأن هذه الحملات والقلاقل، كانت تعنى أن هناك علاقات تربط بالدولة الفاتحة في جنوب البلاد.

اتفاق بين مصر وملكة النوبة:

نتيجة لهذه الثورة قرر الوالي تأمين حدود مصر الجنوبيّة فصار حتى أسوان ثم إلى جزيرة فيلة، وكان نتيجة لهذه الحملة أن «تم عقد اتفاق

(٥) سجلت هذه المرحلة التاريخية والتي تمثلت في أعمال كورتيليوس جاللوس والتي سجل فيها أعماله منقوشة على حجر من الجرانيت عشر عليه في جزيرة فيلة باللغات المصرية واللاتينية واليونانية ومؤرخاً عام ٢٩ ق.م.

(٦) إبراهيم نصحي : مرجع سابق ، ص ١١٤ .

بينهما نص على أن تكون هناك منطقة عازلة مابين مصر والنوبة بلفت مساحتها ٣٣٢ كم تقع بين الشلالين الأول والثاني، وكان أهم شروط هذا الاتفاق أن تكون هذه المنطقة العازلة تحت النفوذ الروماني^(٧).

وبالتالى تشير الأحداث التاريخية أنه نتيجة لهذه الحملة وقعت كل من مصر والنوبة على معاهدة أقرب إلى معاهدة ترسيم حدود بين البلدين، تؤكد على مناطق عازلة وترسم خط الحدود بين البلدين، وبالتالي فإن الإمبراطورية الرومانية لم تتمكن من هزيمة بلاد النوبة، وبقيت على وضعها، لكنها وقعت اتفاقاً مؤداه احترام الحدود بينهما.

حملة النوبة الثانية على مصر:

عزل الوالي كورتيليوس جاللوس، وعين أكتافيوس بدلاً منه الوالي أيليوس جاللوس، وهذا الوالي عمل على أن يمد نفوذ الإمبراطور إلى بلاد اليمن وسعى إلى فتحها، وانتهز بذلك النوبيون فرصة غياب الفرق العسكرية عن مصر وعادوا لهجومها، وناقضوا الاتفاق الأول، حتى أنهم تمكنوا من هزيمة القوات المصرية على الحدود الجنوبية المصرية، وتمكنوا من الاستيلاء على فيلة، وأسوان، وبالتالي أصدر أكتافيوس أغسطس تعليمات لأحد الفرسان وسمى جايوس نيرونيوس بقتال النوبيين لتأمين سلامة تجارة مصر مع وسط أفريقيا، بما يشير بأن العمليات التجارية بين مصر كولاية رومانية ووسط أفريقيا، كانت تسير بخطى طيبة. ومن المرجح أن العمليات التجارية بين مصر ووسط أفريقيا كانت علاقات قوية في إطار التبادل التجارى، دفع أكتافيوس أغسطس إلى التأكيد على أهمية

(٧) سيد أحمد الناصري: مرجع سابق، ص ٧٨.

القضاء على كل الثورات النوبية تأميناً للتجارة المصرية مع وسط أفريقيا، وقاد الوالي حملتين ٢٢ ق.م، ٢٧ ق.م وتمكن من مطاردة النوبيين والاستيلاء على نياتا والتي كانت تمثل عاصمة النوبيين آنذاك.

معاهدة السلام الثانية بين مصر والنوبة:

بعد أن اشتد القتال وأدركت الملكة النوبية أنه لا طائل لها من حرب مصر طالبت بعقد معاهدة السلام بين كل من مصر والنوبة، وأرسلت رسولاً قابلاً أكتافيوس أغسطس في جزيرة ساموس لعرض الصلح عليه وتوقيع معاهدة سلام عام ٢٠ - ٢١ ق.م، وبالتالي وافق الإمبراطور على عقد صلح مع النوبيين كما وافق على سحب قواته من جنوب النوبة، وأشار الصلح على أن يعفى النوبيون من دفع الجزية، واكتفى بأن تحتل القوات الرومانية المنطقة الواقعة بين أسوان، ومدينة الحرققة وجعلها منطقة عازلة، وبالتالي تعدلت الحدود الجنوبية وأصبحت حدود مصر الجنوبية هي الشلال الأول، ونتيجة لذلك الصلح استقر الوضع بين مصر والجزء الشمالي من النوبة قرابة ثلاثة قرون^(٨).

ونتيجة لحرص أكتافيوس أغسطس على مصر، وضع لها تحطيطاً استراتيجياً يضمن به عدم تمرد هذه الولاية بأن ترك بها ثلاثة فرق عسكرية رومانية في كل من الإسكندرية ومنف وطيبة، ونتيجة لوقعها الاستراتيجي كان حريضاً على أن يترك قوات لحماية الحدود الشرقية

(٨) سيد أحمد علي الناصري: مرجع سابق، ص ٧٩.
بلاد النوبة: كان قدماء المصريين يسمونها خنت، وكانت تعنى الأراضي الجنوبية، وقد بدأت تظهر كلمة نوبية منذ العصر البطلمي حوالي سنة ٢٠٠ ق.م.

والفربية وعند مدخل الفيوم لحراسة الطرق المؤدية إلى البحر الأحمر، فهل يمكن القول أن قوة الإمبراطورية الرومانية، وهذه التحصينات العسكرية التي سعى أكتافيوس أغسطس لتحصين مصر بها، من الاعتداءات العسكرية أو الأفكار التي قد تؤدي إلى الثورة على الإمبراطورية الرومانية نجحت في لا تتغلل العقيدة المسيحية داخل مصر؟.

السياسة الدينية للرومان ودخول المسيحية مصر ٦٥م:

على أي حال فإن الشعب المصري في إطار الإمبراطورية الرومانية يمكن القول بأنه احتفظ بخصائصه وعاش في الوادي وهو منطقة من الأرض عبارة عن شريط ضيق من الأرض الزراعية تمتد من خارج الإسكندرية حتى أسوان جنوباً وهذه المنطقة هي التي عاش فيها الفلاحون المصريون البسطاء أصحاب البلد، بينما عاش الإغريق بعواصم المدن، هذا الشريط الضيق والذي سكنه المصريون والذي سمي «الخوار» مثل مصر بكل ما فيها من طبيعة وعادات وتقاليد وفكرة وثورة، حيث يمكن القول: إنها احتفظت بخصائصها الفرعونية وعقائدها وديانتها التي امتدت عبر ثلاثة آلاف سنة قبل أن يضع الإغريق أقدامهم في مصر، ولم يستطع هذا الفزو الثقافي الإغريقي أو الروماني أن ينالوا من روح المصريين آن ذاك^(١).

بينما كانت الإسكندرية إحدى المنارات المشعة بالحضارة والثقافة الإغريقية بالكتابات الدينية التي كتبتها اليهود وأباء الكنيسة المرقصية،

(١) سيد الناصرى: مرجع سابق، ص ١٦١.

حيث ترجم العهد القديم التوراة، في النصف الأول من القرن الأول الميلادي.

واعتبرت بعد ذلك الإسكندرية منذ أواخر القرن الثاني الميلادي أحد أهم المراكز للدراسات اللاهوتية الكنيسة، والتي تمثلت في كتابات القديس كلمونت Clement والقديس أورجينيس Origines ورسائل المؤرخ ديونسيوس أسقف الإسكندرية ٢٤٧/٢٦٤ وهذه الرسائل كانت هي المرجعية التي أخرجت المؤلف الكبير «التاريخ الكشفي» Historia Ecclesiastica على يد المؤلف يوسيبيوس Eusebius.

المدرسة اللاهوتية بالإسكندرية ١٦٠م:

يرى البعض أن مرقص الرسول عندما بدأ في الدعوة للمسيحية في الإسكندرية، أنشأ المدرسة اللاهوتية عام ١٦٨م وكانت تستهدف تعليماً يعني مفهوم الإيمان من خلال طرح الأسئلة والإجابة عنها، واستهدفت أيضاً بجانب ذلك، تقوية وتعزيز الديانة المسيحية، ولعل مرجعية ذلك هو وجود اليهود بأعداد كبيرة في الإسكندرية، وكان شعب الإسكندرية يناسب الدين اليهودي العداء، بينما كان المسيحيون يرون أنه أساس الديانة المسيحية، يضاف إلى ذلك بأن الذين قاموا على تأسيس هذه المدرسة كانوا يرغبون في التطلع إلى إصلاح العملية التعليمية التي تهدف إليها الديانة المسيحية، يضاف إلى ذلك بأن مجرد إنشاء هذه المدرسة في مدينة كانت مسرحاً كبيراً للفلاسفة الإغريقين، يعطينا رؤية عن أهمية المدرسة اللاهوتية في تعليم الشعب أصول العقيدة الجديدة، ويرى البعض أن لهذه

المدرسة فضلاً كبيراً في نشر العقيدة المسيحية، ورغم أنها تعرضت للاضطهاد في عصر ديوクليديوس إلا أنها استعادت مجدها بعد رحيله^(١).

الإنجيل باللغة المصرية:

كان لهذه المدرسة فضلاً كبيراً في أن يقوم من تولوا شأنها في ترجمة حياة السيد المسيح إلى اللغة المصرية آن ذاك فأخذ «تبنيوس»، عهداً على نفسه للقيام بهذا العمل، ولكن أدرك أن اللغة الهيروغليفية قد لا تساعده في نطق بعض المقاطع، فأضاف عليها بعض حروف الهيروغليفية، واستطاع أن يترجم حياة السيد المسيح، وأن يخرج كتاباً مقدساً بلغة معربة، حتى يمكن المصريون من قراءة هذا الكتاب في البيوت والكنائس.

على أي حال مثلت مصر آن ذاك ملجاً وموائي للهاربين من بطش اليهود وأضطهاد الرومان، ويمكن القول : إن مصر احتضنت هؤلاء، كما احتضنت السيد المسيح وأمه هريا من اضطهاد الرومان.

ظهور الديرية والرهبنة في مصر:

يرى بعض المؤرخين أن ظهور الديرية والرهبنة في مصر مرجعها إلى

ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : هو هروب الفلاحين المصريين من قسوة الضرائب التي كان يفرضها الرومان عليهم وكانت ظاهرة متكررة سميت بالهروب الجماعي، وكان يلجأ إلى الصحراء والأحراش،

(١) القس منسي يوحنا: تاريخ الكنيسة القبطية، القاهرة، مكتبة المحبة، ١٩٨٢، ص ٢٤.

وأعكس ذلك بالطبع على عمليات العبادة في فترة انتشار المسيحية فظهرت فكرة الديرية والرهبنة، والتي تمثلت في الراحة النفسية لجموع المصريين الذين فضلوا العيش في الخلاء، وعبادة رب، أفضل من الانحراف في الحياة الدنيوية والتعرض لأذى البشر^(١١).

الاتجاه الثاني: هو اضطهاد الرومان للمسيحيين مما دفعهم إلى الفرار بدينهما إلى الأحراش والصحاري للعبادة.

الاتجاه الثالث: بينما يرى البعض الآخر أن قبول المصريين للمسيحية لم يكن راجعاً إلى نوع من القناعة، بل إلى مكانة مرجعية ذلك هو اعتباره نوعاً من أنواع المقاومة في مواجهة الرومان المفترضين للأرض، خاصة وأن الرومان كانوا وثبيين، ولكن كيف يمكن القول إن المسيحيين يحملون كل هذه المعاناة في عصر ديوقديانوس دون أن تكون لديهم قناعة بالدين الجديد، لقد اشتدت وطأة العذاب على المسيحيين في أواخر عصر ديوقديانوس، حتى أن الكنيسة المرقسية المصرية أصبح التقويم الخاص بها يبدأ بتاريخ تولى ديوقديانوس العرش عام ٢٨٤ م.

لكن يمكن القول إن المسيحية في مصر بعد ذلك أصبحت أمراً واقعاً حتى أن الإمبراطور قسطنطين أعلن حرية العبادة بالنسبة للمسيحيين والوثنيين جنباً إلى جنب، وفي عصر ثيودوسيوس أعلنت المسيحية كديانة رسمية للإمبراطورية الرومانية كلها^(١٢).

(١١) إبراهيم نصحي: مرجع سابق، ص ١٢٥.

(١٢) سيد الناصري: مراجع سابق، ص ٦٦.

يضاف إلى ذلك بأن المصري بطبيعته يميل إلى التدين، وتتوق نفس الإنسان المصري بصفة عامة إلى الحياة الروحية، حتى أنه في أحيان كثيرة يسعى إلى أن يتخلّى عن جميع ما يشغله، بجانب الاهتمامات المادية، حتى يتفرّغ تفرّغاً كاملاً لعمليات العبادة والخلوة والتأمل، ومع انتشار المسيحية في مصر بدأت مظاهر النسك تنتشر رويداً رويداً^(١٢).

التقلّف المسيحي للجنوب

كان اضطهاد المسيحيين أحد الأسباب الرئيسية التي دفعتهم آنذاك للهجرة إلى الجنوب، ولعلها كانت الشرارة الأولى التي حملت المسيحية كعقيدة إلى جنوب البلاد، ومثل الدين – بالنسبة لهم سواء في شمال الوادي أو جنوبه صورة من صور المقاومة المصرية تجاه الرومان، بحيث لم يأت القرن الخامس الميلادي إلا وكانت المسيحية كعقيدة قد تمكّنت من نفوس الجنوبيين، وأن تنتشر في بلاد النوبة «وتكونت مملكتان، مملكة مقرّة في الشمال وعاصمتها دنق勒، ومملكة علوة في الجنوب وعاصمتها سوبا»، ويمكن القول : إنه بحلول عام ٥٨٠م اعتبرت المسيحية الدين الرسمي للمملكتين أما عن شرق الملكتين والذي كانت تعيش فيه قبائل الجاجة، وغرب الملكتين وجنوبيها، فقد ظلت الوثنية هي عقידتها^(١٤).

على أي حال اتبّع الرومان سياسة التسامح الديني مع جميع الولايات الرومانية، ونتيجة لذلك لم يحدث أن سعوا لتفيير الديانات المصرية أو

(١٢) مراد كامل: مراجع سابق، ص ٢٠٥.

(١٤) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، الجزء الخامس، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٨٦. ص ٢٥٤.

المعتقدات الدينية للمصريين القدماء، ولم يتم ذلك فقط بالنسبة للمصريين، بل إن هذه السياسة اتبعت مع الإغريق واليهود، خاصة أن الأوضاع الثقافية والفكرية كانت قد وصلت إلى مرحلة متميزة في مصر، خاصة في مدينة الإسكندرية التي أصبحت ذات شهرة عالمية، واعتبرت آن ذاك العاصمة الثقافية للعالم، وكان يفد إليها من طلاب العلم الكثير بجانب العلماء وال فلاسفة من بلاد اليونان وشئي بقاع الأرض، وبالتالي التقت في الإسكندرية جموع الثقافات والأديان بجانب الأجناس المختلفة.

كان المصريون يشكلون عنصراً أساسياً تجمعهم دياناتهم المعروفة ويؤدون الشعائر الدينية في المعابد مع آلهتهم المصرية، ومع المصريين بكثير اليونانيين والذين كانوا يحملون ثقافاتهم في جلساتهم بجانب آلهتهم الإغريقية والتي تمصرت، يضاف إلى ذلك أن الإسكندرية احتضنت أيضاً الرومان بما حملوه من قوانين وأنظمة سياسية وثقافية وعبادة وإلى جانب كل هؤلاء تعايش اليهود وكان لهم حتى خاص ويعملون الكتاب الذي أوحى إليهم به مع تقاليدهم.

بما يعني أنه حدث نوع من تلاقي الثقافات وأصبحت الإسكندرية منارة مشعة بالثقافة والفكر، وأصبحت الإسكندرية تحلي محل أثينا كمركز أدبي للعالم اليوناني، وبالتالي فإن الامتزاج الفكري وتلاقي الثقافات أعطيا نوعاً جديداً بين الرؤية التي تولدت نتيجة لذلك في إطار الفلسفات والمذاهب الجديدة، حتى أنه ظهرت جهات تسعى للتوفيق بين التعددية الدينية آن ذاك عرفت باسم «حركة التوفيق».

على أى حال بعد خمسة وستين عاماً من ميلاد المسيح عليه السلام، دخلت المسيحية مصر على يد القديس مرقص عام ٦٥ م حيث وصل إلى الإسكندرية كى ينشر الدين الجديد، وقد تمكّن من أن يؤسس الكنيسة المرقسية بالإسكندرية، لكن العقيدة المسيحية لم تجد أرضاً ممهدة يمكن السير عليها رغم انتشارها في أرجاء مصر، ولكن كان عليها أن تواجه اضطهاد الحكم، وأن تدخل في صراع مع كل الأديان، والمذاهب الموجودة آن ذاك والفلسفات المختلفة، بحيث يمكن القول : إنه حدث صراع بين المسيحية، والوثنية^(١٥).

على أى حال يمكن القول: إن المسيحية خرجت منتصرة، وأصبح آباء الكنيسة القبطية من بين المراجع الأساسية في العقيدة المسيحية، حيث كتب هؤلاء الآباء في اللاهوت، والنسكيات، وقد اشتهرت كتابات هؤلاء الآباء في أنحاء العالم، حيث مثلوا عمد اللاهوت في العالم المسيحي.

وبعد الوثنيون في اتهام المسيحيين لدى الحكم في إطار التعاليم الدينية، وانعكس ذلك وبالتالي على ظهور فئة جديدة تدافع بقوة عن المسيحية كعقيدة.

على أى حال بدأت المسيحية كعقيدة تنتشر في مصر منذ القرن الثالث الميلادي، وببدأ تتجذر وتتمكن من نفوس المصريين، وما يؤكد انتشار العقيدة المسيحية لدى المصريين بشكل كبير ماتم كشفه عام ١٩٤٦ وهي

(١٥) مراد كامل: دموكليونوس إلى دخول العرب ، في تاريخ الحضارة المصرية، المصر اليوناني والروماني، والعصر الإسلامي، المجلد الثاني، مكتبة مصر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٢٢.

بعض النصوص التي رجع الباحثون أنها كتبت عام ٢٥٠-٣٥٠ م والتى تبين أنها أبحاث لمدرسة دينية مسيحية كان يقال لها « العارفون بالله » وكانوا يؤمنون بأن الخلاص لا يتأتى إلا بالمعرفة، وأن المعرفة هي الإيمان، وأن الإيمان القائم على غير المعرفة باطل.

الفصل الأول

انتشار الإسلام في السودان

يستهدف هذا الفصل معرفة التوجهات العربية بعد الفتح العربي لمصر من خلال نشر الثقافة العربية الإسلامية جنوبًا، وغريًا، وعلاقة مملكة النوبة بال المسيحية والإسلام، وكيف أن الإسلام وصل إليها بالطرق المختلفة من خلال الهجرات العربية تارة، والحروب تارة ثانية، بجانب المعاهدات . وخاصة معاهدة البقط، لكن لا يمكن إغفال الهجرات العربية سواء قبل المعاهدة أو بعدها والتي انعكست في إطار تداخل العلاقات العربية الأفريقية وأدت وبالتالي للاختلاط والمصاهرة وجاء الاختلاط والمصاهرة برؤى ثقافية أثرت وتأثرت بالمعطيات في كلا الجانبين، والتي بدت واضحة بعد أن تم فتح عمرو بن العاص لمصر عام ٦٤٢م واتخذ من العاصمة الجديدة الفسطاط نقطة انطلاق للثقافة العربية الإسلامية، والتي يمكن القول: إن هذه الثقافة صارت في اتجاهين متوازيين الاتجاه الجنوبي لمصر الذي اتجه نحو دولة النوبة المسيحية وشعب البحجه، والاتجاه الثاني ناحية الفرب والذي استهدف دول المغرب العربي (ليبيا وتونس، والجزائر)، ولكن كلا الاتجاهين اختلفا في إطار التخطيط الاستراتيجي السياسي والثقافي، فبينما أدرك العرب الفاتحون وقتها أن الحدود الجنوبية المصرية، لاتحتاج إلى جهد عسكري كبير، كنتيجة لوجود مملكة مسيحية صغيرة يمكن التعامل معها بطرق مختلفة، ورغم أن هذه الرؤية حكمت فكر الفاتحين العرب آن ذاك إلا أنها لم تأخذ في حساباتها أو تقدر مدى قوة هذه الدولة الصغيرة، وكيف تعاملت معها الإمبراطورية الرومانية عندما فتحت مصر كولاية رومانية وأن العلاقات التي حكمت مصر تجاه مملكة النوبة آن ذاك كانت الحروب، والتي أدت إلى عقد المعاهدات

المختلفة نظراً لأن الرومان أدركوا أهمية هذه المملكة وقتها على تحديد خطوط التجارة بين الإمبراطورية الرومانية ووسط أفريقيا وكانت مصر تمثل أحد معابرها الأساسية، وبالتالي أدرك الرومان مالم يدركه العرب آن ذاك استراتيجياً بالنسبة للجنوب . وتلك المعاهدات بين الرومان ومملكة النوبة هي التي ساعدت على وصول المسيحية إلى تلك الأراضي، وعلى أي حال يمكن القول: إن استراتيجية العرب الفاتحين بنيت على حسابات خاطئة على أساس أن الجبهة الجنوبية يمكن التعامل معها بطرق مختلفة، لذلك فإن الحرب وقعت بين مصر، ومملكة النوبة وانتهت صلحًا لكن ظل العرب مقتنعين بأن مكمن الخطر الحقيقي في الحدود الغربية لمصر، لذلك اختلفت الاستراتيجية العسكرية بالنسبة لكلا الاتجاهين.

لذا يستهدف هذا الفصل إيضاح الاستراتيجية العربية التي بنيت على حسابات خاطئة تجاه جنوب مصر وكيف أخرت وبالتالي عمليات التعرير والاسلامة في هذا الجزء، وكيف أن الجبهة الجنوبية كانت تمثل خطورة على العرب الفاتحين تماماً كالجبهة الغربية لذا فقد لوحظ أن الجبهة الجنوبية تعررت وأسلمت بعد فترات طويلة من الزمن، والتي مثلت الهجرات العربية أحد أصلع المثلث الهام في إطار عمليات تلاقي الثقافات بينعروبة والأفريقية، والتي أعطت أبعاداً هامة في عمليات التعرير حتى من قبل وصول العرب الفاتحين إلى مصر.

العلاقات العربية الأفريقية:

على أي حال كان للهجرات العربية دور أساسى وفاعل فيما وصلت إليه العلاقات العربية الأفريقية، سواء قبل ظهور الإسلام أو بعد ظهوره، يمكن

القول: إن العوامل الجغرافية ساعدت على ذلك خاصة وأن البحر الأحمر كان يمثل أداة من أدوات الربط والاتصال البشري بين آسيا، وأفريقيا بضافة إلى ذلك، أهمية بوغاز باب المندب والذي كان يمثل شريان طبيعياً في الطريق الذي اتخذته القوى البشرية في آسيا للهجرة إلى أفريقيا، فإذا ما أضفنا إلى ذلك نهر النيل والذي كان يعتبر أحد الشرائين الطبيعية في عوامل الاتصال بين العرب والأفارقة، لأدركنا أهمية هذه المعابر في إيصال الثقافة العربية الأولى لأفريقيا، مما أدى إلى انصهار الثقافة الأفريقية وتزاوجها وتلايقها مع الثقافة العربية قبل ظهور الإسلام.

يضاف إلى ذلك الثقافة الرغوية والتي اتفقت فيه البيئة العربية مع البيئة الأفريقية فسهلت عمليات الاختلاط والمصاهرة، وأعطت أيضاً صورة من صور انتشار الدين فيما بعد، ومنذ استخدم العرب التقسيم التقليدي للعرق في Sudan وادي النيل وانقسموا إلى مجموعتين، المجموعة العدنانية والمجموعة القحطانية أو عرب جهينة^(١).

ويمكن القول: إن هذا التقسيم يعطينا صورة عن متابعة الموجات العربية المهاجرة إلى مملكة النوبة من موطنها الأصلي وهذه الهجرات تعايشت في المملكة ولم يحدث بينها أي نوع من الخلاف بين الوافدين الجدد وأهل النوبة وبالتالي أمدت هذه الهجرات العربية بلاد النوبة بالعديد من الموجات العربية، وبمقتضى هذه الهجرة حدثت المصاهرة والتزاوج وتلايق الثقافات وتعايش الجميع متعاونين، وكانت هي التي شكلت

(١) عبد العزيز كامل : جغرافية الإسلام في أفريقيا، ١٩٦٧، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ص ٣٥ وما بعدها.

المكون الثقافى العربى الحديث فى شمال ووسط السودان وأصبح البعد العربى الاستراتيجى هو البعد المؤثر فى هذه المنطقة فيما بعد^(٢).

على أى حال لا يمكن إغفال إبرام معايدة البقط بين مصر والنوبة والتي كان لها أثراً المباشر فى إطار نشر الثقافة العربية الإسلامية، ومراجعة ذلك إلى الرؤية القانونية التى تأسست عليها المعايدة، على أن يجتاز العرب بلاد النوبة فى إطار معاملتهم التجارية غير مقيمين، كانت ذات أثر بالغ فى نقل الثقافة لهذه المنطقة رغم أن المسيحية كانت قد تجذرت فى دولة النوبة فى إطار مملكة المقرة، وعلوة، منذ عام ٥٤٠م، من خلال النشاط التبشيري القادم من مصر إلى مملكة علوة، ومن مملكة علوة إلى مملكة المقرة، والذى كان يعني صعوبة تفلل الثقافة العربية الإسلامية وتغيير البنية الثقافية لهذه المنطقة نظراً لانتشار المساحة التى شفلتها المسيحية وانتشار وتفلل المسيحية إلى مملكة مقرة، والتى كانت تقع جنوبى الخرطوم على الضفة الشرقية للنيل الأزرق بجانب منطقة تتبع مملكة علوة شمال الخرطوم عرفت باسم الأبواب، وكانت مملكة علوة من الناحية الدينية تابعة لكنيسة مصر، وقامت بينهما علاقات تجارية، ويبدو أن

(٢) لفظ السودان: كان يستخدمها العرب دلالة على كل البلاد الواقعة جنوب مصر وجنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، والتى يسكنها السود، أما المصريون فقد كانت كلمة السودان بالنسبة لهم تعنى جزءاً محدوداً من هذا الشريط وهو السودان العربى، أو سودان وادى النيل الذى يقع جنوب مصر، وكان هذا الجزء يسمى عند قدماء المصريين «نوبياً» أى بلاد الذهب، والجزء الشمالى يسمى النوبة وهو الذى يجاور مباشرة حدود مصر، أما من ناحية السكان فالنوبيون يقسمون إلى خمس مجموعات رئيسية، الدنالقة فى الجنوب، والخمس والسكوت فى إقليم الجنادر، والقديمة بين وادى حلفاً وكرسك، والكتوز فى الجزء الشمالى من كرسك إلى أسوان، وجنوب النوبة يقع إقليم سنار، والجزيرة وما يقع غرب النيل من تلال تسمى كردفان، وإلى الغرب من كردفان تقع مملكة دارفور.

الوضع بين كل من مملكة علوة، ومملكة المقرة اختلف بالنسبة لمصر، فقد تأثرت مملكة المقرة بما يجرى في مصر لقربها منها، بينما كان تأثيرها على مملكة علوة لا يوازي نفس التأثير الآخر نظراً لبعدها نسبياً عن مصر، يضاف إلى ذلك أن معظم آثارها لم يعثر عليها، وقد تعرضت مملكة علوة المسيحية إلى غارات جيرانها، والتي كان لها أثر فاعل في انهيار الدولة المسيحية فيها، والتي ساعدت بالتالي على نشر الثقافة العربية الإسلامية فيها ولعل مرجعية انهيار هذه المملكة إلى عوامل عددة، منها إغارات مملكة الزغاوة عليها منذ القرن الثاني عشر الميلادي خاصة في إطار طريق القوافل التجارية، والتي كانت محصورة وقتها بين بحيرة تشاد غرباً إلى النيل شرقاً، بجانب الإغارات الأخرى عليها من جيرانها محاولين الحصول على الرقيق، وكانت توصف مملكة علوة بما فيها من «أبنية حسان وكنائس كثيرة الذهب وبها رباط يجمع بين صفوفه جماعة من المسلمين، وملك مملكة علوة يوصف بالفني والجاه أكثر من ملك مملكة المقرة» بما يعني أن هذه المملكة كانت موفورة الموارد الاقتصادية.

أما عن الديانة في مملكة علوة فمن الواضح أن البعض منهم كان يعتنق بوديانية الله، والبعض الآخر لا يعرف الخالق، ويعبد الشمس والنار ويضاف إلى ذلك أن الطبيعة الجغرافية لهذه المملكة تتسم باتساع رقعتها بجانب أن الأمطار فيها طوال العام والذي انعكس بدوره على المراعي، والزراعة التي ترتبط بالمطر وتلك الأوضاع الجغرافية ساعدت على الهجرة العربية الشمالية، وتشير المراجع إلى أن الذين اعتنقاً المسيحية من أهل علوة لم تكن بهم مسحة من التعصب، بما يعني أن عدم التعصب ساعد على

انتشار الثقافة العربية أن ذاك وسمح بتوارد العرب بينهم وبالتالي يمكن القول: إن الهجرة العربية إلى أفريقيا اتخذت ثلاث مسارات^(٢):

المسار الأول: «مسار البحر الأحمر وباب المدب»

اعتبر هذا المسار بوابة العبور التي حملت من خلالها اللغة العربية والدين إلى أفريقيا، وبعد أن استقر المقام للعرب في مصر، كان عليهم دوراً أساسياً في نشر الثقافة العربية الإسلامية فصاروا غرباً وجنوباً واخترقوا الصحراء، حتى وصلوا إلى خط الاستواء وتمكنوا من الاستقرار في السواحل الشرقية والطريق لأفريقيا، ويمكن القول: إنهم تبادلوا المنافع من خلال الأعمال التجارية بحيث أصبحت قوافل التجارة تسير بشكل منتظم بين شمال أفريقيا ووسطها وغربها وجنوبها وكانت التجارة والتعامل اليومي إحدى أدوات التفاهم والاقتانع التي عمقت العلاقات العربية الأفريقية ونجحت في الوصول بالإسلام لتلك المناطق تدريجياً، ويمكن القول: إن سهولة ويسر العقيدة الإسلامية سمحت بدخول الأفارقة إلى هذا الدين خاصة وأنهم كانوا في حاجة إلى عبادة يتوجهون بها إلى الله سبحانه وتعالى، ويمكن القول: إن الأفارقة تفهموا روح الثقافة العربية الإسلامية التي تأسست على حرية الإنسان التي اتفقت وطبيعة الإنسان الأفريقي.

ونظراً لأن الإسلام عقيدة وشريعة جاء للبشر كافة وأنه قانون حياة، وقيم ومثل أخلاقية ورؤية سياسية، وبناء اجتماعي، ومساواة في الحقوق والواجبات، وتأسيساً على تلك الرؤية نجح الإسلام في القضاء على عبادة

(٢) أحمد الحفناوي: سودان وادي النيل في ظل الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٥

الأسلاف التي اعتنقتها القبائل الأفريقية، وقضى وبالتالي على أعمال السحر وغيرها، كما حرم الزنا، والخمر، وأشار إلى ضرورة ستر المرأة والتخلص عن العرى، بجانب تحديد عدد الزوجات، وبالتالي يمكن القول: إنه نظم الحياة في المجتمع الأفريقي، وبالتالي انتصر الأفريقي مع العربي، وأصبحت اللغة العربية تتدخل في معاملات كثيرة بين الأفارقة بعضهم البعض.

المسار الثاني: «وادي النيل»

يعتبر نهر النيل أحد المعابر الأساسية التي ساعدت على الهجرات العربية إلى كل من شمال، ووسط السودان كرد فعل طبيعي بعد أن استقر العرب في مصر بعد الفتح العربي لمصر، وبالتالي يمكن القول: إن العرب حملوا لواء الحضارة العربية الإسلامية إلى أفريقيا من خلال العديد من المسارات المختلفة.

المسار الثالث: «المسار الليبي»

والذى كان أحد البوابات الرئيسية للهجرات القديمة، وفي نفس الوقت للهجرات الحديثة، كل هذه الهجرات العربية من خلال هذه المعابر والمسارات حملت معها الثقافة العربية الإسلامية، وبدأ الإسلام في الانتشار التدريجي.

على أي حال فإن الأفارقة سمحوا للهجرات العربية بالتوارد، بل إن هذه الهجرة لم تتصادم بأي شكل من الأشكال مع أهالي البلاد، ولعل مرجعية ذلك هي المساحة الشاسعة من الأراضي التي تمتلك بها مملكة

علوة، وهذه الهجرات كانت أحد العوامل الأساسية التي ساعدت على سقوط هذه المملكة، حيث لم تتمكن المملكة فيما بعد من مواجهة القبائل العربية الوافدة عليها، بجانب أن سقوط مملكة المقرة المسيحية أيضاً أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، ساعد على ازدياد الهجرة العربية، وتشير المراجع إلى أن أكبر الهجرات العربية كانت هجرة قبيلة جهينة، والتي يشير المؤرخون إلى أنها كانت من صعيد مصر، وببلاد الحبشة، حتى يمكن القول : إن العرب لم يلقو مقاومة في إطار هذه الهجرات، وأن هذه الهجرات كان يغلب عليها طابع الاتفاقيات والمصاهرات، والزواج، أكثر مما يمكن أن يقال: أنها هجرات كانت تتسم بالتوارد من خلال العنف، حتى إن شمال ووسط السودان أواخر القرن الثالث عشر الميلادي شهد نوعاً من تزاوج وتلا叙 الثقافات يضاف إلى ذلك عدم التعصب التي اتسم به أهالي المملكة بجانب صفات التسامح.

يمكن القول: أنه حدث بينهم ظاهرة الانصهار التدريجي بين العرب والأفارقة، وبالتالي عندما دانت مدينة دنقلاً أصبع الطريق للهجرات العربية ميسوراً، حيث بدأوا الاتجاه جنوباً على طول النهر، فإذا ما أضفنا إلى ذلك الهجرة العربية إلى حوض النيل الأوسط، والتي اشتتملت على جموع قبائل العدنانية، والقططانية، ولقد ضمت العدنانية قبائل الكواهلة والجعليون، والرشايدة، بينما ضم القططانيين، الجهنيون، وقد أشار ابن بطوطة في القرن الرابع عشر الميلادي ١٣٥٢ م إلى أن الكواهلة كانوا يقيمون في المنطقة الممتدة بين عيذاب إلى سواكن وأنهم كانوا يتعاملون مع البجه ويعرفون لغتهم، ويشير المؤرخون أن الكواهلة وصلوا إلى السودان من

جزيرة العرب مباشرة عبر البحر الأحمر واستقروا في الإقليم الساحلي بين سواكن وعيذاب، ويرى البعض أن هذه الهجرة المماثلة في الكواهلة جاءت عن طريق مصر وليس الجزيرة العربية، في كل الأحوال فمن الفالب أن هناك هجرات عربية دخلت السودان، حملت معها العادات والتقاليد والعرف العربي.

أما عن المجموعة العربية الثانية وهي جهينة فقد توالى هجرتها إلى مصر تم استمرت هجرتها جنوباً إلى بلاد النوبة والبجة منذ منتصف القرن التاسع الميلادي.

على أي حال فإن جهينة انقسمت في السودان إلى ثلاثة مجموعات رئيسية، الأولى شملت قبائل رفاعة واللحومية، والحلوية، والعوامرة، والخوالدة، والشكرية، والقواسمة، والعيدلاب، والعركين، ويقطون في النصف الشرقي من السودان.. والمجموعة الثانية تشمل دار حامد، وبني جرار، والزيادية، والستابلة، والمعاليا ويقيمون في المنطقة الوسطى الشرقية من كردفان.. أما المجموعة الثالثة والتي اشتغلت على الورقية، والملحية، والمحاميد، والكباش، والمفاربة، والحرمر كانوا يعيشون في كردفان، ودارفور وهذه المجموعات لم تنشر بشكل مباشر بل جاءت خلال عدة قرون واستقرت على شكل جماعات وعاشوا تحت عباءة سلطان وملوك علوة، ويشير علماء الأنثروبولوجيا في هذا الإطار خاصة عن ظاهرة انتشار الثقافة إلى ثلاثة محاور رئيسية^(٤):

(٤) سعاد علي شعبان: الأنثروبولوجيا الثقافية لأفريقيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص .٣٧

المحور الأول: يتمثل في هجرة العناصر الثقافية من بلد إلى بلد.

المحور الثاني: مدى قبول هذا الوافد الجديد من خلال مجتمع معين.

المحور الثالث: مدى توافق العناصر الثقافية المهاجرة مع القوى والعناصر الثقافية الموجودة والسائلة في المجتمع الجديد خاصة وأن الحركة الثقافية وانتقالها من مكان إلى مكان، تعنى انتقال النمط والعادات والسلوك الثقافي مع المهاجرين بما يعني أن هناك زراعة لثقافة جديدة في مجتمع ثقافي جديد، تعتبر غريبة عن الثقافة الوافدة ويسمى علماء الأنثروبولوجيا هذا النوع الناتج بفعل هجرة هؤلاء الوافدين تحت عوامل الضغط الاجتماعي أو الطرد المادي، والذين جاءوا محملين بأنماط ثقافية جديدة، ونجحت هذه الهجرة في نقل هذه الثقافة تسمى بطريق عرضي، بينما يرون أن هناك طريقاً آخر يسمى طريقاً شعورياً بمعنى، وهذا النوع من انتشار الثقافة هو الذي يصاحب الهجرات الاستعمارية أو التجارية التي تستهدف فرض ثقافتها، وتغيير البنية الثقافية لهذه الشعوب واستغلالها.

على أي حال جاءت نتائج هذه الهجرة، والاختلاط بالأفارقة الذين تمثلوا في السكان الأصليين للبلاد، بأن ساعد على القضاء على بعض العادات والتقاليد للسكان الأصليين حيث شعر الفرد بحرية، وأصبحت الأرض ملكاً للقبيلة بعد أن كانت ملكاً للملك يضاف إلى كل ذلك قوة الدين الجديد الذي حمله العرب المهاجرون إلى تلك المناطق الجديدة.

على أي حال فإن المسلمين ووجهوا بعقيدة موجودة وثبتة في دولة التوبة وهي العقيدة المسيحية وكانت قد تجذرت في نفوس السكان، وبالتالي

كان على العرب الوافدين المحملين بالدين الجديد أن يتعاملوا مع الملكتين من خلال ماتوصلوا إليه في إطار معاهدة البقط والتي يمكن القول إن المعاهدة نجحت في أن تجعل المسيحية والإسلام يسيران جنباً إلى جنب وبدا وكأن ذلك في صالح العقيدة الإسلامية، حيث بدأ انتشار الإسلام تدريجياً في بلاد النوبة. فهل يمكن القول إن الإسلام كعقيدة ترسخت في نفوس العرب المهاجرين إلى هذه المناطق قد أقت بظلالها على السكان، بما حمله هذا الدين من قيم ومثل عليا زرعت التسامح والمحبة في النفوس؟ أم أن سكان مملكة النوبة السودانيين أنفسهم جبلوا على المحبة والتسامح؟ أم أن البيئة والبعد الجغرافي والتوجه نحو النيل والزراعة أقت بظلاله على هذه الروح التي تحلى به أهل البلاد؟ أم أن انصهار الثقافات كنتيجة للمصاهرة بين العرب الأفارقة أوجدت شخصية سودانية ذات أبعاد مختلفة، وأعطت روح جديدة لم يألفها الجميع، أم أن الفتح العربي لمصر كان أحد الأسس الرئيسية التي ساعدت المهاجرين العرب، على أن يصبحوا ذات قوة مؤثرة بين أهالي البلاد الأصليين وانعكس ذلك وبالتالي على تفهم العقيدة والدين الجديد.

على أي حال يمكن القول إن الهجرات العربية لعبت دوراً أساسياً في كل ما أشير إليه خاصة أن العرب جاءوا محملين بثقافتين، ثقافة مادية، وثقافة معنوية، حيث اشتغلت الثقافة المادية على المهن التي امتهنوها، كالرعى وغيرها من المهن التي كان العرب يجيدونها، أما عن الثقافة المعنوية فقد اشتغلت على العديد من مظاهر السلوك اليومي والذي بات واضحاً في العادات والتقاليد، والتي وبالتالي انعكست على ما حمله العرب من قيم،

وأفكار، ومعتقدات، بحيث يمكن القول إن هذه الهجرات نجحت في أن تنقل ثقافتها إلى هذا المجتمع الجديد^(٥) بحيث أدت هذه الهجرات التي حملت معها الثقافة إلى الانبهار بين العرب والأفارقة وتلاقي وتنزوح الثقافات وعمليات المعاشرة والزواج يضاف إلى ذلك خصائص السكان الإيجابية، والتي تحمل بين جوانبها قدرًا كبيرًا من التسامح، بحيث سمحت للمهاجرين العرب بالإقامة والعيش، وفي نفس الوقت فإن العقيدة الجديدة كانت تحمل بين شبابها ماصادف قدرًا كثيرًا من طبيعة الإنسان الأفريقي، يضاف إلى ذلك بعد الجغرافي الذي ساعد على هجرة العرب، وبالتالي لايمكن في نفس التوجه إنكار الدور المتميز الذي لعبه الفتح العربي لمصر، والذي كان له أكبر الأثر في تلك التوجهات التي حملت الثقافة والدين الجديد لتلك المناطق، وفي هذا الإطار تعددت الآراء حول السودان كقطار أفريقي، رأى البعض أن الثقافة العربية الإسلامية كرافد هام لم تعرفها السودان إلا منذ خمسة قرون مضت، وأن السودان قبل أن يتعرف على الثقافة العربية الإسلامية كان قطرًا أفريقيًا خالصًا لا يعرف إلا العناصر الزنجية، والحامية، ومن خلال هذا الطرح يربطونعروبة بالإسلام، أى أن السودان لم يعرف الثقافة العربية إلا عند وصول الإسلام للسودان من خلال الهجرات العربية، ويرى البعض الآخر أنه كان يوجد تبادل تجاري بين العرب والأفارقة قبل ظهور الإسلام، ويدللون على ذلك بوجود مراكز تجارية على السواحل الأفريقية، ويعتبرون أن هذه المراكز التجارية كانت تمثل بالنسبة لهم نقطة انطلاق إلى قلب أفريقيا، ويؤكدون على هجرة

(٥) سعاد علي شعبان: مرجع سابق، ص .٣٦

جماعات عربية من الجزيرة العربية إلى الحبشة، ويؤكدون أن هذه الهجرة وصلت أقصاها في دولتي معين، وسبأ، حيث لعبت التجارة وقتها دوراً أساسياً في ذلك، ويررون أن الاستقرار كان أحد الثواب الأساسية في وادي النيل بين العرب الذين يعملون بالتجارة حتى وصلوا في استقراره هذا إلى غرب وادي النيل كما أنهم وصلوا في تحركاتهم إلى بلاد النوبة، حاملين معهم الدين الجديد والذي وجد فيه الإنسان الأفريقي أبعاداً جديدة اتفقت وطبيعته، وأحس فيه بالمساواة بين السيد والمسود وأن هذا الدين ينبع العبودية ويدعو للمحبة والسلام^(٦).

فلسفة الإسلام :

على أي حال ونتيجة لما سبق فإن الإسلام كعقيدة انتشر في مملكة النوبة بصورة طبيعية ودخلها سلماً، كنتيجة للهجرات العربية وعمليات المصاهرة التي تمت بين أهالي البلاد المهاجرين الجدد من العرب، يضاف إلى ذلك بأن العقيدة الإسلامية دعت إلى الهجرة في قوله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَا كَبَّهَا وَكُلُّوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ الشُّورُ﴾^(١) بما يعني أن الهجرة تمثل لدى المسلمين صورة من صور البحث عن الرزق، واتساقاً مع العقيدة، كانت الهجرة بدوافع دينية مؤمنين أن وعد الله حق، بجانب أن أحد الأسباب الرئيسية والسمات الطبيعية في انتشار الإسلام، يرجع لكونه يمتلك قدرًا هائلاً من ثبات العقيدة ورسوخها في نفوس الذين آمنوا به، بحيث يمكن القول إن من دخلوا في الإسلام نتيجة

(٦) أحمد الحفناوى مسودان وادي النيل في ظل الإسلام، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢، ص. ٩٠.

(١) سورة الملك : آية رقم (١٥).

للهجرة والاختلاط أدركوا وقتها أن هذا الدين الجديد حمل إليهم فكراً جديداً كما أنه اشتمل على مناهج الحياة المختلفة وضبط إيقاعها والتي انعكست بدورها على مدركات الحياة الزوجية للإنسان، في إطار من السلوك اليومي للإنسان المسلم والذي استمد جذوره من العقيدة فدفع هذا الفكر - الذي حمله الإسلام - شعوب هذه البلاد - سواء التي تم فتحها أو التي أسلمت سلماً نتيجة للهجرات العربية - إلى الوصول إلى قناعة بهذا الدين الجديد، وبالتالي فإن العقيدة الإسلامية التي آمن بها العرب عندما قويت الدولة الإسلامية، جعل الإسلام ينتشر في ربوع العالم بلا ضفت أو إكراه، خاصة وأن العقيدة الإسلامية أكدت على أنه ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيْرِ ﴾^(١) والدليل على ذلك أيضاً أن تعداد المسلمين يبلغ أكثر من بليون نسمة موزعين في أنحاء الكورة الأرضية نظراً لأن العقيدة الإسلامية وما اشتغلت عليه من مناهج وحقوق للإنسان نظمت الحياة وأسست قانونها ونظم حكمها، منذ بدايتها الأولى وبعد رحيل الرسول الكريم ﷺ وبعد ما تم اختيار أبي بكر الصديق رض خليفة للرسول، وأراد أن يرسى قواعد الحكم على أساس من الديمقراطية قال عند توليه خلافة المسلمين « وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني وإن أساءت فقوموني » وتأسيساً على ذلك فإن الإسلام يمتلك قدرًا هائلاً من العطاء التنظيمي الذي بموجبه يضبط إيقاع الحياة في منظومة قانونية يحمل بين ثاباتها المفاهيم الحديثة والمصرية والتي تتجاوز الديمقراطية الحديثة التي تؤسس نظم الحكم في الدول، وبالتالي وجد الإسلام كعقيدة وشريعة آذاناً

(١) سورة البقرة : من الآية ٢٥٦ .

مصرفية وقلوبًا مفتوحة، وعقولًا تستوعب ووجدانًا يتأثر فبدأ في الانتشار التدريجي بين الشعوب المختلفة، وبالتالي لم تحتاج العقيدة الإسلامية في جنوب الوادي إلا أن يتعرف أهالي البلاد على هذه العقيدة السمحاء من خلال الحركة التجارية والهجرة التي استقرت في بلاد النوبة والتي ساعدت على نشر العقيدة في بلاد النوبة والتي جاءت كرد فعل طبيعي رغم المقاومة التي واجهها العرب المسلمين من ملوك النوبة^(٧).

على أي حال ما أشار إليه الخليفة أبو بكر الصديق « يدل على صورة هامة في إطار نظام الحكم الإسلامي بنى على الشورى وحساب المخطئ »، ونظرًا لأن الإسلام يعالج قضايا المجتمع معالجة برأي شاملة في إطار مناحي الحياة المختلفة فتجد أن الاقتصاد الإسلامي الذي احتل مساحة قوية في إطار ما يحمله المسلمون من ثقافة قادمة في إطار عمليات البيع والشراء ومن قيم دينية لها انعكاسات على المعاملات التجارية في البلاد التي اجتازها المسلمون، وإن كانت الرؤى الإسلامية خلت من النظريات الاقتصادية لكن العقيدة أكدت على القيم المستمدة من الدين، في إطار المعاملات الاقتصادية بشكل عام ومن خلال المعاملات اليومية بين البشر، والتي استطاع المسلمون من خلال ما حملوه من قيم في إطار المعاملات التجارية اليومية أن يعطوا صورة متميزة للإنسان المسلم.

وبالتالي يمكن القول إن العقيدة الإسلامية اهتمت بالاقتصاد في إطار المعاملات اليومية كأحد الوسائل التي تجعل الإنسان يعيش حياة طيبة

(٧) عبد الهادي علي النجار: الإسلام والاقتصاد، دراسة في المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت ، ١٩٨٢، ص ١٩ وما بعدها.

وكريمة، بما يعني أن الاقتصاد الإسلامي يحمل بين ثيابه من الناحية الاقتصادية قيمة روحية مستمدّة من الشريعة الإسلامية في إطار أصولها الأساسية التي تطبق الرؤية الاقتصادية في الحياة اليومية، ويعنى ذلك بأن السياسة الاقتصادية في الإسلام من خلال الجذور والقيم الإسلامية في إطار المعاملات هي رؤية ثابتة لدى الإنسان المسلم، بينما في الإطار الوضعي هي رؤية تشتمل على التطوير المستمر طبقاً لمصالح المسلمين، ولهذا نزل قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بِيُنْكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(١) وقوله سبحانه ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾^(٣) وقوله سبحانه ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَعْرُومِ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿يُسَأَلُونَكَ مَاذَا يَنْفَعُونَ قُلِ الْعَفْوُ﴾^(٥)، ويؤكد ذلك قول الله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا أَتَاكَ اللَّهُ الدَّارُ الْآخِرَةُ وَلَا تُنْسِى نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾^(٦) بما يعني أن الدين الإسلامي دين شامل، وأن الأنشطة الاقتصادية المختلفة تخضع لرقابة الله سبحانه وتعالى، بجانب خضوعها للضمير الإنساني^(٧).

يؤكد أيضاً حديث الرسول ﷺ «نعم المال الصالح للرجل الصالح» وقوله ﷺ «تَوَلَّ مِنْ أَغْنِيَاهُمْ فَتَرَدَ عَلَى فَقَرَائِهِمْ» وقوله ﷺ «الناس

(١) سورة البقرة : الآية (١٨٨).

(٢) سورة الحشر : الآية (٧).

(٣) سورة النور : الآية (٣٢).

(٤) سورة الذاريات : الآية (١٩).

(٥) سورة البقرة : الآية (١١٩).

(٦) سورة القصص : الآية (٧٧).

(٧) عبد الهادي علي النجار : مرجع سابق، ص ٢٠.

شركاء في ثلاثة الماء والكلأ والنار» وقوله عليه السلام «من أحيا أرضا ميتة فهى له»، وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما يتساءل «أنا ملك أم خليفة» ويرد سلمان الفارسي رضي الله عنه «إذا أنت صرفت درهما في غير وجهه فأنت ملك، وإن كنت خليفة» بما يعني أنك يا خليفة المسلمين مؤتمن على أموال المسلمين وت تخضع لحساب الله بجانب حساب المسلمين، كما تأكّدت الرؤية الاقتصادية والتي دعمت قيام الدولة الإسلامية وجعلت الإسلام ينتشر في ربوع العالم ديناً صالحًا لكل زمان ومكان، ورؤية خلفاء المسلمين على أهمية الرؤية الاقتصادية في الإسلام أيضًا في حوار الخليفة معاوية بن أبي سفيان مع أبي ذر الغفارى «عندما سأله معاوية ما يدعوك أن تسمى مال المسلمين مال الله» قال معاوية يرحمك الله يا أباذر، فإني لا أقول إنه ليس لله ولكن سأقول «مال المسلمين» هذه الرؤية التي تحمل قدرًا كبيرًا من المشاركة المجتمعية لجموع المسلمين في مناحي الحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، دفعت شعوب البلاد التي هاجر إليها العرب أو المفتوحة إلى أن تعتنق الإسلام طوعًا لأن العرب الفاتحين كانوا يعرضون الإسلام كدين على الشعوب أو الاستمرار في معتقداتهم على أن يدفعوا الجزية التي تمثلت كونها جزية على غير المسلمين يدفعها راضياً دفاعاً عن الوطن^(١).

ويمكن القول إن الرؤية الاقتصادية في الإسلام وأصولها والتي جاءت

(١) عمر بن الخطاب: ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل حرب الفجار بحوالي أربعين سنة، وقيل إنه ولد بعد ميلاد الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه بثلاث عشرة سنة، أي سنة 571م، وأمتهن مهنة رعي الفتن في صفره، وكان محترماً في قوله، أسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في السنة الخامسة للدعوة، دافع عن الإسلام، وتولى خلافة المسلمين، وتم فتح مصر في عصره.

من خلال نصوص من القرآن، وأحاديث الرسول ﷺ، وأقوال الصحابة، جاءت بشكل عام وبالتالي أخذ المسلمون على عاتقهم الاجتهاد طبقاً لظروف المسلمين وتأسيساً على هذا الاجتهاد رفض عمر بن الخطاب مakan يراه بعض المسلمين من أن أراضي الشام والعراق التي تم فتحها في حكم الفنائيم، ورفض توزيعها على الذين قاموا بالفتح وأحالها إلى ملكية جماعية للمسلمين، كما اعترض أبو ذر الغفارى على استثمار إقليم فى عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه بخيرات المجتمع، وأكد بأنه لا يجوز لمسلم أن يمتلك أكثر من حاجته^(١).

وفي إطار العدل الاجتماعي الذي تحلى به الإسلام والموقف الشهير لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ثانى الخلفاء الراشدين، عندما عاقب ابن عمرو بن العاص والى مصر آنذاك ، نتيجة لاعتدائه على أحد المصريين، ضارباً إياه بالسوط قائلًا «أنا ابن الأكرمين» وعندما ذهب المصري شاكيناً ابن الوالى، طلب الخليفة عمر من المصري أن يضرب ابن الأكرمين بالسوط كما ضربه، حتى إن الخليفة طلب من المصري أن يضرب عمرو بن العاص ذاته معللاً ذلك بقوله: «فوالله ما ضربك ابنه إلا بفعل سلطانه، أى سلطان أبيه، وأجابه المصري ياخليفة المسلمين لقد ضربت من ضربنى وأكدى عمر قوله «اما والله لو ضربته ما حلنا بينك وبينه حتى تكون أنت الذى تدعه» وأشار الخليفة وقال قوله «أيا عمرو متى استعبدتم الناس وقد ولدتم أمهاطهم أحراجاً».

(١) محمد شوقي الفنجري: ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الاقتصاد الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢، ص .

بجانب أن الإسلام كرم الإنسان تكريماً عظيماً «لقد كرمنا بني آدم» ونرى في فتوى الإمام بن حزم والعديد من العلماء في إطار الحرص على الإنسان المسلم وسد حاجاته «إذا مات رجل جوعاً في بلد اعتبر أهله قته وأخذت منهم دية القتيل»، بجانب أن المرأة في الشرائع التي جاءت قبل الإسلام لم يكن لها حقوق تذكر، ففي شريعة الرومان لم يكن هناك اعتراف بحقوق المرأة، وبالتالي يمكن القول إن المرأة كانت كائناً بلا حقوق وكانت أيضاً قبل الإسلام في الجاهلية تؤاد يقول تعالى ﴿وَإِذَا بَشَرَ أَحَدُهُمْ بِالْأَشْيَىٰٖ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسُودًاٖ وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءٍ مَا بَشَرَ بِهِ أَيْمَسِكَهُ عَلَىٰ هُونَ أَمْ يَدْسِهُ فِي التَّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ و قال تعالى ﴿وَإِذَا المُؤْذَدَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلتَ﴾ لكن الإسلام عندما جاء وترسخت العقيدة في نفوس الذين آمنوا به أدركوا ما للمرأة من كامل الحقوق مثلها مثل الرجل، هذه هي التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي دخل بها الإسلام أفريقيا.

هذا التوجه الواضح في إطار الرؤية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بجانب العدل في القول والعمل لم تشهده أفريقيا من قبل، من هذه الرؤية ساد الإسلام شمال أفريقيا بما يحمله من العدل بين البشر والمساواة بين الحاكم والمحكوم، في إطار العدل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لذا حمل الإسلام للشعوب رؤى جديدة ومفاهيم لم تكن موجودة فأقبلت عليه، وعندما استقر الإسلام بهذه الصورة المعلوقة بالعدل والسماحة في مصر، بدأ التوجه تدريجياً نحو الجنوب⁽¹¹⁾.

(11) أحمد سليم العمري: الأفاريقيون والعرب، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٦٥ وما بعدها.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك التسامح في المفاهيم الإسلامية يعطينا ذلك رؤية مستيرة حيال التغلغل التدريجي سلماً للإسلام في جنوب مصر، وبالتالي حدث نوع من التزاوج والتلاقي بين جميع الحضارات التي تعامل مع الإسلام، ويمكن القول إن الإسلام دخل دولة النوبة برؤى ومفاهيم إسلامية جعلت أهالي السودان يقبلون عليه دون ضغط أو إكراه^(١٢).

وبالتالي فإن الخلافة الإسلامية والتي اتسعت رقتها الجغرافية على مستوى العالم جاءت كرد فعل طبيعي لرسوخ العقيدة وتأسيسًا على كونه شريعة عملت على تنظيم الحياة في إطار قانوني، ومنهج للعدل الاجتماعي ونظم الحكم المؤسسة على الشورى التي تحلى بها الإسلام ، ولم يجبر الفاتحون الجدد أهالي البلاد التي فتحها الإسلام على أن يعتنقوا الدين الجديد، لكنهم دخلوا البلاد فاتحين وتركوا شعوبها يختارون ما يشاءون من الأديان التي كانت موجودة ويمارسونها، وبالتالي تغلغل الإسلام في نفوس الشعوب تدريجياً إيماناً بمبادئه وقدرته على شمول مناحي الحياة المختلفة، و كنتيجة طبيعية لما يتمتع به حكام الولايات الإسلامية من روح العدل والمساواة بين أفراد الشعوب دون تمييز في العرق أو اللون، أو العقيدة، مؤسساً بذلك ومستدراً على القرآن، حيث أكد أنه لاشرف لولد ولا لنسب ولا لقبيلة ولا لعربي على أعمى ولا أبيض على أسود إلا بالقوى لقول الله تعالى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْقَاصُكُم﴾^(١٣).

وبالتالي أدركت الشعوب ما يحمله هذا الدين الجديد من روح التسامح والتعايش وقبول الأديان، وبدعوا يدركون ماهية الدين الجديد، وبالتالي

(١٢) الصادق المهدي: تحديات التسعينيات، شركة النيل للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١١١ وما بعدها.

(١٣) محمد أبو زهرة: الإمام ابن حزم، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٥١١.

انتشر الإسلام في ربوع العالم وأمنت به شعوب من خلال السلوك والتعامل اليومي للمسلمين سواء في التجارة أو من خلال حمل مشاعل العلم، وعندما اتجه الخلفاء إلى الاستبداد في الحكم والوراثة والابتعاد عن الشورى، وتغلبت الرؤية السياسية على الرؤية الدينية، بدأ الضعف يسرى في جسد الدولة الإسلامية، يدلل على ذلك خطبة يزيد بن المقفع في مجلس البيعة ليزيد بن معاوية عندما قال «أمير المؤمنين هذا وأشار إلى معاوية فإن هلك فهذا وأشار ليزيد، ومن أبى فهذا وأشار لسيفه، فقال له معاوية أنت سيد الخطباء، وبدأت رقعة الظلم الاجتماعي في الدولة الإسلامية تتسع حتى إنه يمكن القول بأن القرن التاسع عشر لم يحل على الأمة الإسلامية والعربية إلا وقد أصبحت ترسخ تحت نير الاستعمار الأوروبي» ولعل مرجعية ذلك هو الخلود إلى الراحة من قبل حكام المسلمين، بجانب استبداد الحكام وابتعادهم عن الرعية ومطالب الأمة.

الفتح العربي لمصر ٦٤٢ م:

في العام التاسع عشر من الهجرة وفي عهد خليفة المسلمين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، دخل عمرو بن العاص مصر، ولكن كيف كان موقف أقباط مصر من هذا التوجه العربي نحو الفتح، يشير في هذا الإطار العالم المؤرخ المصري حسين مؤنس، أن رؤساء الأقباط في مصر أدركوا أن الأمر أكثر من كونه إغارة بدوية، وأن الزحف العربي الذي قضى على أمر الروم في الشام وصل إلى مصر» وكتب الأنبا بنيامين بطرك الأقباط - والذي كان قد عزله هرقل - إلى القبط يقول «إنه لا تكون للروم دولة، وإن ملکهم انقطع، ويصدر الأنبا بنيامين تعليماته لأقباط مصر أنه يتلقى عمرو» وفي

هذا الصدد يشير « بأن قبط مصر الذين كانوا في الفرما صاروا يومئذ لعمرو أعوانا ».

على أي حال يمكن القول إن موقف أقباط مصر آن ذاك كان واضحاً فقد انحازوا إلى العرب الفاتحين، ولعل ذلك كان أحد العوامل الأساسية التي ساعدت على فتح مصر، على أي حال تمكّن عمرو بن العاص من القضاء على حصن بابليون وأبرمت معاهدة بين العرب والروم سميت «معاهدة بابليون» حيث سهل المقوس عملية التسلیم للعرب، والإذعان للجزية، وتصالح الطرفان، وقد نصت المعاهدة على أن الأمر خاص بأهل مصر أو الأقباط واستكملت نصوصها على النحو الآتي:

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عمرو بن العاص أهل مصر من الأمان على أنفوسهم وملتهم وأموالهم وكتائبهم وبرهم وبحرهم.
- ٢ - لا يدخل عليهم شيء من ذلك ولو ينقضي.
- ٣ - ولو يسكنهم النوب (أي أهل النوبة).
- ٤ - وعلى أهل مصر أن يعطوا الجزية إذا اجتمعوا على هذا الصلح وانتهت زيادة نهرهم خمسين ألف ألف دون تحديد.
- ٥ - وعليهم ماجنى لصوصهم.
- ٦ - ومن دخل في صلحهم من الروم والنوب فله مثل مالهم وعليه ماعليهم.
- ٧ - ومن أبى واختار الذهب فهو آمن حتى بلغ مأمنه أو يخرج من سلطاناً،
- ٨ - عليهم ماعليهم أثلاً في كل ثلث جباية ثلث ماعليهم.

٩ - علم مافق هذا الكتاب عهد الله وذمته وذمة رسوله وذمة الخليفة أمير المؤمنين.

١٠ - وعلى النوبة الذين استجابوا أن يعينوا بكتدا وكذا رأسا وكذا حرستا على
الآلا يغزوا ولا يمنعوا تجارة صادرة وواردة .

١١ - شهد الزبير عبد الله وعمر أبناؤه وكتب دون جعفر.

على أي حال بعد أن أتم عمرو بن العاص معااهدة الصلح مع قبط مصر اتجه مباشرة لإتمام الفتح صوب الإسكندرية، ونتيجة لمعاهدة الصلح التي تمت بين العرب ومسيحي مصر آن ذاك، يشير ابن عبد الحكم بن عثمان بن صالح في هذا الصدد قائلاً: «خرج معه يقصد عمرو بن العاص» جماعة من رؤساء القبط، وقد أصلحوا لهم الطريق، وأقاموا لهم «الجسور، والأسواق، وصارت لهم القبط أعوانا على ما أرادوا من قتال الروم»^(١٤).

على أي حال حوصلت الإسكندرية، ويقال: إن وقوف عمرو بن العاص أمام الإسكندرية قد طال، وشدد الحصار والقتال حتى طلب المدافعون عنها التسليم مقابل الجزية واشترطوا الصلح:

١ - المحافظة على الكثائس.

٢ - عدم التدخل في الشئون الدينية للأهالى.

٣ - السماح لليهود بالإقامة في الإسكندرية.

(١٤) حسين مؤنس: تاريخ مصر من الفتح العربي إلى أن دخلها الفاطميين في تاريخ الحضارة المصرية، والعصر اليوناني، والعصر الروماني، والإسلامي، مكتبة مصر، القاهرة، ص ٢٢٢.

٤ - يبقى العرب أحد عشر شهراً خارج المدينة حتى يتم جلاء الروم عنها.

وقد وافق عمرو بن العاص على ذلك، وتم الصلح في ٢٠ ذي القعدة أوائل نوفمبر ٦٤١ م وغادر الروم الإسكندرية في ١٦ شوال ١٧٢ هـ سبتمبر ٦٤٢ م، وأسس الفسطاط عاصمة لمصر، وبعد أن استقر في مصر بدأ في الاتجاه نحو نشر الدعوة الإسلامية، والثقافة العربية الإسلامية، وبدأت الرؤية الاستراتيجية في إطار التخطيط العام تأخذ اتجاهين (الاتجاه الجنوبي، والاتجاه الغربي):

الاتجاه الغربي:

في إطار التخطيط الاستراتيجي لتأمين دولة مصر الوليدة التي دخلها العرب فاتحين كان لزاماً على العرب المسلمين أن يؤمنوا الجبهة الغربية وبالتالي اتجهوا إلى الحدود الغربية ودخلوا في معارك في منطقة المغرب، تونس، الجزائر، لذا فإن التوسيع الإسلامي أخذ رؤية شبه مثلث مصر، السودان، المغرب العربي^(١٥).

وفي كل الأحوال لم يكن سهلاً أويناً هذا التوجه الجديد للعرب، خاصة في هذه المحاور التي أشرنا إليها، فإن قوى الرومان وقتها كانت منتشرة في مواجهة المسلمين وتعتبر دخول المسلمين أفريقيا للقضاء تدريجياً على الإمبراطورية الرومانية، حيث كان الرومان يسيطران على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، وكان هذا المحور يمثل خطراً على مصر واستراتيجياً كان لا يمكن تركه.

(١٥) حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار مطابع المستقبل، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣١.

التوجه الاستراتيجي للحدود الجنوبية المصرية:

سعى العرب إلى تأمين حدود مصر الجنوبية وقد لاحظوا عدم وجود كثافة سكانية لتلك المناطق بينما توجد مملكة النوبة والتي اشتغلت على المملكة الشمالية وتسمى مقرة، والمملكة الجنوبية وتسمى علوة، والتي كانت تدين بال المسيحية^(١٦).

واستراتيجياً كان العرب الفاتحون يرون أن الحدود الجنوبية لا تمثل درجة من الخطورة على مصر اللهم إلا لكونها دولة مسيحية صغيرة وتعيش فيها قبائل من البعثة بين النيل، والبحر الأحمر، وبالتالي فإن المحورين اختلفا في إطار التفلل الإسلامي فبينما نجد أنه قد حدث صلح في الجنوب والذي عرف بصلح النوبة في إطار معاهدة البقط، نجد على المحور الآخر المحور الفريقي قد حدثت معارك حربية ثم فتح برقة، وطرابلس، وأفريقيا، وبالتالي يمكن القول إن العمق الجنوبي إبان الفتح العربي لمصر كان من الناحية الحربية محدوداً، ولكن يمكن القول إن محدودية هذا الاتجاه لم تكن سهلة وميسورة، فقد تجذرت المسيحية كعقيدة ولم ينفع شعب النوبة بسهولة للأوضاع الجديدة، فقد حدث العديد من المعارك الحربية والتي توقفت عند سقوط النوبة، ويمكن القول إنه انتهى بصلح، والذي أعقبه مباشرة انتشار العروبة والإسلام^(١٧).

(١٦) عبد العزيز كامل: جغرافية الإسلام في أفريقيا، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٥ وما بعدها.

لمزيد من التفاصيل عن المحور الفريقي في إطار الفتح العربي يراجع :

(١٧) حسين مؤنس: معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار مطابع المستقبل، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢١.

ولكن هل يمكن القول إن البنية الثقافية الجديدة في أفريقيا والى تمثلت في انتشار العروبة والإسلام، قد تمكن من أن تؤثر في مفاهيم الأفارقة في إطار من تزاوج وتلاعث الثقافات العربية مع الثقافة الأفريقية؟ إما أن الديانة الإسلامية قد انتشرت دون أن يتبعها نوع من التعرّب في أماكن وموالع كثيرة، وظللت الخصائص الأفريقية تحتفظ بأفريقية رغم إسلامها، وبالتالي فإن القول بتحفيز البنية الثقافية لمملكة النوبة، مقرة، وعلوّة، بشكل عام نحو الثقافة العربية الإسلامية، يحتاج إلى كثير من التدقيق لأن الإسلام رغم أثر الهجرات وتزاوج وتلاعث الثقافات فقد احتفظ الأفارقة بخصائصهم في مناطق كثيرة من مملكة النوبة، بحيث يمكن القول إن أكثر المناطق تأثراً بالثقافة العربية الإسلامية كانت شمال ووسط السودان فيما بعد.

على أي حال تمثل هذا الصلح في إطار المحور الجنوبي في رؤية مختلفة حيث بدأ الإسلام في الانتشار رغم السيطرة المسيحية على دولة النوبة وأخذ هذا المحور الجنوبي ثلاثة اتجاهات أساسية:

الاتجاه الأول:

اتجاه نحو الجنوب الشرقي حتى أطراف أرتيريا، وقد وصلت المؤثرات العربية الإسلامية من خلال المهاجرات في هذا الاتجاه، بجانب عناصر أخرى عربية أفريقية وافدة من البحر الأحمر قادمة من الحجاز ومصر.

الاتجاه الثاني:

فقد تمثل في هجرات بشريّة أخرى استمر سيرها جنوباً.

الاتجاه الثالث :

وتمثل في مجموعة بشرية ثالثة اتجهت نحو كردفان، ودارفور حيث التقت مع موجات بشرية أخرى قادمة إلى السنغال، وتشاد، وبالتالي بدء التقاء العرب والأفارقة ودخول الثقافة العربية الإسلامية إلى مملكة النوبة، وأفريقيا.

حملة عقبة بن نافع لبلاد النوبة:

بعد أن استقر المقام لعمرو بن العاص في مصر أرسل قائده عقبة بن نافع ، في حملة لبلاد النوبة والأرجح أن هذه الحملة لم تحقق المستهدف منها، وإن كانت قد أبرزت أهمية الجنوب بالنسبة للوافدين الجدد من العرب في إطار تأمين حدودهم الجنوبية، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الإسلام كعقيدة منذ دخوله إلى مصر بدأ في الدخول التدريجي إلى دولة النوبة لأدركنا أهمية الدور العربي في نشر الثقافة العربية الإسلامية في الاتجاه الجنوبي.

حملة عبد الله بن أبي سرح ٦٥٢م ومعاهدة البقط:

تولى عبد الله بن أبي سرح ولاية مصر وواصل التوجهات في إطار نشر العقيدة الإسلامية وتؤمن حدود مصر الجنوبية، والتي استهدفت بجانب ذلك نشر الثقافة العربية الإسلامية، فصارت حملة بقيادته تمكنت من دخول عاصمة مملكة مقرة، دقلة سنة ٦٢٥ وطلب ملك المقرة الصلح مع المسلمين، وبالتالي يمكن القول إن هذه الحملات التي قام بها العرب على الحدود الجنوبية قد أثرت وبشكل قوي في مد الثقافة العربية لمملكة

النوبة، وقد تأثر أهالى البلاد بالثقافة الوافدة عليهم حاملة معها ديناً جديداً.

على أى حال كانت العلاقات بين مصر ودولة النوبة تحكمها ما يشبه الهدنة، وعندما سعى عمرو بن العاص لتأمين الحدود الجنوبية المصرية مستهدفاً فتح هذه البلاد ووجه بمقاومة عنيفة من أهالى مملكة النوبة وهذه المقاومة دفعت العرب الفاتحين إلى قبول الهدنة وعقد معاهدة، تم على أثرها توقيع هدنة بين الطرفين اشتملت على أن النوبيين الذين يدخلون في صلح مع المسلمين، تفتح بلادهم للتجارة صادرة وواردة، وعندما غادر عمرو بن العاص مصر وتولى عبد الله بن أبي السرح ولاية مصر تم نقض الاتفاق والهدنة بين النوبيين ومصر، إلا أن عبد الله بن أبي السرح حاربهم وعقد معهم صلحاً، واشتمل الصلح على ألا يتم حرب بينهما وأن لا يحاربهم المسلمون، وأن يدخل المسلمون بلاد النوبة مجتازين غير مقيمين فيها، وعليهم حفظ من نزل بلادهم من المسلمين، وحفظ المسجد الذى ابتناه المسلمون فى دنقلا، وألا يمنع عنه من يرغب فى الصلاة فيه وأن يدفعوا ثلاثة وستين رأساً من أواسط رقيقهم غير المصاب، وأن يكون فيه ذكران وإناث ليس فيه شيخ هرم، ولا عجوز ولا طفل لم يبلغ الحلم.

وتأسيساً على ذلك استطاع المسلمين تأمين حدودهم الجنوبية، ومكتنthem شروط الصلح من حرية المرور داخل أراضى النوبة لجميع التجار المسلمين وإقامة شعائر دينهم فى قلب عاصمة النوبة، وأدرك المسلمون بعد ذلك بأن هذا التوجّه جعلهم يستغفون تماماً عن الفتح بالقوة العسكرية، خاصة وأن المحور الغربى شغل المسلمين وكانوا بصدّ الإعداد للدخول فى

معارك عسكرية لنشر الثقافة العربية الإسلامية هناك، وبالتالي يمكن القول إنهم اكتفوا بمعاهدة البقط، وإقامة الشعائر في مملكة المقرة المسيحية حيث استمرت هذه المعاهدة ما يقرب من ستة قرون، حتى بدأ الإسلام يستقر وينتشر تدريجياً^(١٨).

وبالتالي تمكّن المسلمون في هذا الإطار من الانتشار والتّوسيع في المنطقة المسيحية منذ القرن الثاني الهجري، ولكن يمكن القول إنهم على المستوى الفردي، وعلى المستوى التجاري وصلوا إلى هذه المناطق في القرن الأول الهجري، وبدأ المسلمون في التّوسيع في المحاور الثلاثة التي أشرنا إليها، وفي أرض المعدن ببلاد البحرين.

بما يعني أن الثقافة العربية الإسلامية وجدت في المنطقة، وتفلل الإسلام في نفوس الأفارقة والذين يمكن القول إن البعض منهم قد تعرّب وأسلم، والبعض الآخر أسلم دون أن يستعرب.

معاهدة البقط في الميزان:

يرى البعض في معاهدة البقط أن هذا التوجه الذي أسفّر عن توقيع هذه المعاهدة بين المسلمين ومملكة النوبة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك بأن القوى العسكرية كانت متساوية بين مملكة النوبة والفاتحين الجدد من

(١٨) دولة النوبة: المقصود به المتصور الوسطي شمال ووسط السودان، بينما شرق السودان كان يضم شعب البحارة.

بلاد النوبة: تسمى بلاد النوبة في المتصور الوسطي، كان يعني ما يُعرف الآن بشمال السودان، وكانت تتبع حدودها من أسوان حتى مكان التقائه النيل الأبيض بالنيل الأزرق، والتي تسمى الخرطوم حالياً، وتسير ممتدة مشتملة على مناطق النيل الأزرق، إلى الشرق حتى أطراف الحبشة، وإلى الغرب مشتملة على كردفان، ودارفور.

العرب، بدليل أن المسلمين كانوا يدفعون لهم بعض الحبوب والملابس، كنتيجة لشدة الفقر التي أدركها المسلمون في هذه البلاد، وفي نفس الوقت كان المصريين يحصلون على الرقيق، وبالتالي كانت هذه المعاهدة أشبه بمعاهدة تجارية بين بلدين، ويمكن القول إن معاهدة البقط أكدت أن الاستراتيجية العربية التي أسست عند الفتح في إطار التوجه الجنوبي، لم تأخذ في اعتبارها قوة هذه البلاد وصلابتها، وبالتالي لم ينبعوا في دخول البلاد فاتحين واكتفوا بإقامة صلح وعقد المعاهدة^(١٩).

على أي حال : بمجرد الموافقة على الحفاظ على المسجد وإقامة الشعائر الإسلامية في دولة مسيحية كانت تعنى نوعا من أنواع السلام القائم على الاحترام المتبادل للأديان، بجانب أن الساسة العرب والمسلمين أدركوا وقتها ما للإسلام من أثر نفسي في إطار البلاد التي دخلوها وأدركوا ما يمكن أن يلعبه التجار في هذا الإطار من نشر الثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي أدرك الذين وقعوا المعاهدة على ضرورة الدور الهام الذي يلعبه التجار في بلاد النوب، في إطار تبادل المنافع والعمل التجاري واللافت للنظر هنا أنه لا يوجد تاريخ محدد لبناء المسجد الذي نصت معاهدة البقط على الحفاظ عليه، لكن يرجح أن التجار المسلمين الذين كانوا يتعاملون مع دولة النوبة المسيحية كانوا قد أقاموا هذا المسجد لإقامة شعائرهم، وسمح لهم دخول النوبة كتجار غير مقيمين، ولو أدركنا أن مملكة مقرة كان يجاورها مملكة علوة المسيحية، بجانب شعب البحيرة من الشرق، لأدركنا أهمية المعاهدة التي اعتبرت معاهدة تجارية ولكنها في الحقيقة كانت لها

(١٩) معنى كلمة البقط : المعاملات التجارية التي توقع عينا.

أبعاد ثقافية وسياسية، واجتماعية، وهي التي جمعت القوى المختلفة العربية والأفريقية في إطار من الفهم المشترك آنذاك، وساعدت على نشر الثقافة العربية رغم انتشار المسيحية.

أثر المسيحية في شعب البعثة،

تقع بلاد البعثة شرق السودان وقد سكن أهلها شاطئ البحر الأحمر قبل ظهور الإسلام وحتى اليوم ما زالوا يقيمون هناك، ورغم انتشار المسيحية في مملكة النوبة فالحقيقة أن شعب البعثة لم يتأثر كثيراً بال المسيحية كعقيدة والتي كانت قد انتشرت في مصر، ووصلت إلى مملكة النوبة، ولذا ظلت عقيدة شعب البعثة هي الوثنية وقاموا بعبادة الظواهر الطبيعية والكواكب، وكما أشرنا بأن وادي العلاقى والذى كان يبعد مساحة ١٠٩ كم جنوب مدينة أسوان - جذب أبناء العرب المسلمين - وقد هاجر العرب بأعداد كبيرة إلى هذا الموقع حول مناجم الذهب وكانوا من عرب هوازة، وجهينة، ونتيجة لعمليات المصاهرة، والتزاوج نشأت علاقات قوية بينهما ويمكن القول إنه حدث نوع من الأثر المتبادل بين العرب وشعب البعثة في إطار تلاقي الثقافات (٢٠).

غارات البعثة على مصر،

ورغم هذا الأثر المتبادل بين البعثة والعرب فقط أغار شعب البعثة على صعيد مصر سنة ٧٢٥م لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم، وقد وقع وقتها صلح بين الطرفين نص على أن يدفع شعب البعثة ثلاثةمائة من

(٢٠) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي، الجزء السادس، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٤٦ ص.

الإبل الصفيرة، وأن يجتازوا الريف تجاريًا غير مقيمين، ولا يقتلوا مسلماً أو ذمياً، ولا يؤوا عبيداً المسلمين وأن يظل وكيلهم في الريف رهينة في يد المسلمين، وأكملت هذه المعاهدة على معاهدة البقط وتأمين الحدود الجنوبية آنذاك بالنسبة لمصر.

الفارة الثانية لشعب البجة عام ٨٤١هـ:

ولكن شعب البجة أعاد الإغارة على أسوان في عهد الخليفة المأمون العباسى الذى أمر بتجهيز حملة ضدهم بقيادة عبد الله بن الجheim سنة ٨٤١ انتهت بعقد معاهدة جيدة مع شعب البجة وكانت على النحو التالى:

- ١ - أن تكون بلاد البجة - من بين حدود أسوان إلى حد ما بين دهلك ومصوع حالياً - ملكاً للخليفة، وأن يصبح كون بن عبد العزيز رئيس البجة وأهل بلده عبيداً لأمير المؤمنين على أن يبقى كنون ملكاً عليهم.
- ٢ - أن يؤدى ملك البجة الخراج كل عام مائة من الإبل أو ٣٠٠ دينار لبيت المال.
- ٣ - أن يحترم البجة الإسلام ولا يذكروه بسوء، ولا يقتلوا مسلماً أو ذمياً أو عبيداً في أرض البجة أو في مصر أو النوبة ولا يعينوا أحداً على المسلمين.
- ٤ - إذا دخل أحد المسلمين في غير بلادهم للتجارة أو الإقامة أو مجتازاً للحج فهو آمن لا يضره حدتهم.
- ٥ - إذا دخل أحد البجة صعيد مصر مجتازين أو تجاريًا لا يظهرون سلاحاً ولا يدخلون المدائن والقرى.

- ٦ - لا يهدمو شيئاً من المساجد التي ابناها المسلمون.
- ٧ - على «كتنون» أن يدخل عمال أمير المؤمنين بلاد البعثة لقبض صدقات من أسلم من البعثة.

على أي حال فإن المدقق في نصوص هذه المعاهدة التي تمت بين العرب وشعب البعثة يدرك تماماً الأبعاد التي وصل إليها الإسلام في هذه المناطق، فعندما تشير المعاهدة بأن عمال أمير المؤمنين يدخلون بلاد البعثة لقبض الصدقات ممن أسلم من البعثة فهو دليل على وجود جماعة من شعب البعثة دخلوا في الإسلام، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن العرب القادمين من مصر كانت بينهم وبين شعب البعثة صلات تجارية، لأدركنا مباشرةً أن الإسلام بدأ ينتشر تدريجياً في هذه البلاد، لاسيما أن طبيعة هذه البلاد تتفق وميولهم العربية من حيث المناطق الجغرافية والبنية الصحراوية التي تعايش معها العرب في إطار النشاط الاقتصادي الأساسي أن ذلك لدى العرب وهي حرف الرعي، بجانب بعض الثروات المعدنية الموجودة في باطن الأرض والتي كان أشهرها وقتها الذهب. ويرى البعض أن هناك بعضاً من قبيلة هوزان عبرت البحر الأحمر وعاشوا في بلاد البعثة، ولم يستقر بهم المقام هناك ولكنهم رحلوا إلى مدينة كسلا.

يضاف إلى ذلك بعض العوامل الأساسية التي ساعدت العرب المسلمين للإقامة في بلاد النوبة والبعثة، وقد وصلت إلى حد الاستقرار هناك، وهي المراحل التي شهدتها الدولة الإسلامية في إطار الصراعات السياسية على الخلافة منها سقوط الخلافة الأموية ووصول العباسيين

للحكم، وسعيهم لتكيل بالأمويين مما دفعهم إلى الهجرة لبلاد النوبة والبجة وطالت إقامتهم هناك، وبالتالي كان عليهم أن يمارسوا عقائدهم وأن تنتشر بين شعب النوبة والبجة.

ويمكن القول إن بلاد البجة أصبحت من البلاد التي يهاجر إليها العرب بصورة منتظمة ولعل مرجعية ذلك هو وجود بعض الثروات المعدنية بجانب الصراعات التي كانت بين القبائل العربية بعضها البعض، بينما هناك فريق آخر يمكن القول إنه استقر هناك كنتيجة طبيعية لبعض الحملات التي كان يقوم بها العرب في تلك المناطق والبعض الآخر كان سعياً وراء موارد المياه، وهروباً من تكيل العباسين، ويشير البعض إلى أن النتائج التي ترتب على ذلك أن البعض من شعب البجة قد أسلموا ونطقوا بالشهادتين وأدوا الفرائض.

ويرجح أن مرجعية ذلك إلى بعض الحملات التي كان يوجهها العرب ضد شعب البجة والتي أدت بدورها إلى أن يتعرف العرب على هذا الشعب وطبيعته وانعكس بدوره على عمليات الاستقرار العربية في هذه المناطق ويمكن القول إن هذه المناطق دخلت ضمن النفوذ الإسلامي، واللافت للنظر هنا أن المعاهدة أعطت حقوقاً للذميين أي المسيحيين عندما أشارت إلى لا تقتل ذميًّا في أرض البجة، مما يعطينا مؤشراً إلى أن مملكة النوبة آنذاك دخلت في كف حماية الدولة الإسلامية وأن المعاهدة صبفت عليهم الحماية^(٢١).

(٢١) أحمد شلبي : مرجع سابق، ص ١٤٨.

على أى حال فرغم دخول هذه المناطق ضمن النفوذ الإسلامي فإن شعب البجة فى ظل هذه الأوضاع غدوا بال المسلمين وأغاروا عليهم فى عهد المتوكل العباسى، وأعد الخليفة حملة بقيادة محمد بن عبد الله القمى عام ١٥٤هـ وأمده إلى مصر بالرجال، وانهزم شعب البجة وطلب ملکهم الصلح على أن يدفع الخراج كما سلف، وألا يمنعوا المسلمين من العمل، وبعد هذا الصلح الذى تم عام ١٥٤هـ أصبح العرب يتمتعون بحماية إسلامية، وأدرك شعب البجة أنه لا قبل لهم بمواجهة المسلمين، وبالتالي ترك شعب البجة حق استقلال مناجم الذهب لل المسلمين، وتعايشوا سوياً وانصهروا . ومن المرجع أن العوامل التى ساعدت على الهجرة العربية إلى تلك المناطق سياسة الخليفة المعتصم الذى عمل على تجنيد الأتراك والجيش بدلاً من العرب، وأدرك العرب أنه من الأفضل الهجرة إلى كل من الجنوب فى بلاد النوبة وشرقاً إلى شعب البجة، وإلى الغرب الجزائر وتونس، بما يعنى أن المحاور الأساسية التى استند إليها العرب عند دخولهم مصر المحور الجنوبي، والمحور الغربى كانت هى الملجأ للعرب المهاجرين فيما بعد.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك الحملات التأديبية التى قام بها بعض ولاة مصر ضد مملكة النوبة والتى كانت تختلف وراءها بعض العرب لكي يقيموا فى بلاد النوبة وأدت هذه الإقامة إلى استقرارهم والتعامل مع أهل البلاد والاختلاط بهم وتحديداً فى منطقة النوبة السفلی والتى انعكست على المصاهرة والتزاوج الثقافى.

وهذه الحملات كانت ترجع أساساً إلى أن النوبيين كانوا يتمتعون عن دفع البقط حيث كانت ينقل عليهم دفعها، ونتيجة لذلك أرسل ملك النوبة زكريا بن يوحش لخليفة المسلمين المعتصم ابنه جورج لكي يتحسس أوضاع

ال المسلمين وقدرتهم القتالية وقد شاهد جورج في هذه الزيارة قوة المسلمين والترف الذي يعيش فيه الخليفة وأدرك أنه يصعب مقاومة المسلمين، وعرض جورج الظروف التي تمر بها بلاد النوبة وعدم قدرتهم على الاستمرار في دفع البقط بصورة سنوية وبالتالي اتفق الخليفة المعتصم مع جورج على تأدية البقط مرة واحدة كل ثلاث سنوات بجانب أن المسلمين سوف يستمرون في دفع الملابس والحبوب^(٢٢).

الدولة الطولونية وال الحرب مع مملكة النوبة: ٨٦٨/٨٥٤

تعتبر الدولة الطولونية في مصر علامة فارقة في التاريخ الوسيط ويمكن اعتبارها مرحلة جديدة في التاريخ العربي، وقد انقسمت هذه المرحلة التاريخية إلى مراحلتين، المرحلة الأولى: تمتد من بداية الفتح العربي لمصر حتى نهاية العصر الأموي من شوال ٢١ هـ - سبتمبر ٦٤٢م إلى ربيع الأول ١٢٢هـ - أغسطس ٧٤٩م، والمرحلة الثانية: تبدأ من العصر العباسي إلى قيام دولة أحمد بن طولون ٨٦٨/٢٥٤، ويرى المؤرخون أن المرحلة الأولى في التاريخ العربي اتسمت بشكل عام بأنها فترة استقرار ومرحلة من الرخاء والنظام، ويقلب على هذه المرحلة العدل وحسن السمعة، ولم يشكك فيها أحد من قسوة الضرائب، أما عن المرحلة الثانية فكانت مرحلة فلائق وفوضى إدارية^(٢٣).

(٢٢) حسين مؤنس: مرجع سابق، ص ٥٧.
إسلام البعثة: لا يوجد تاريخ محدد يمكن الإشارة إليه عن دخول البعثة إلى الإسلام ويرجع أن الهجرات العربية وتزاوج وتلاقي الثقافات كانت أحد الأسباب الرئيسية في إسلامهم، ودخلت قبائل عدّة في الإسلام: مثل العبابدة، البشارين، الأمراء، الحلاقمة، بنى عاد.
(٢٣) حسين مؤنس: تاريخ مصر من الفتح العربي إلى أن دخلها الفاطميون، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

على أى حال لا يمكن القول إن أحمد بن طولون استقل بمصر استقلالاً كاملاً ولكن عندما تولى السلطة في مصر، أعلن قيام الدولة الطولونية عام ١٦٨هـ ولكن في ذات الوقت كان يدعو للخلافة في صلاة الجمعة بما يعني أن التبعية للخلافة العباسية أصبحت تبعية اسمية، وبالتالي لم تعد ولاية عباسية بمفهوم ولاية خاضعة تماماً للخلافة العباسية وعندما استقر نظام حكمه قام بإعداد حملة عسكرية تجاه حدود مصر الجنوبية بلاد النوبة، والبجة وتولى قيادتها أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الحميد العمري واستهدفت هذه الحملة اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: سيطرة الدولة الطولونية على مناجم الذهب والعمل على اكتشاف المزيد منها.

خاصة وأن الجوانب الاقتصادية كانت أحد اهتمامات أحمد بن طولون، حيث شجع صناعة النسيج، وأقام مصانع للأسلحة وصناعة ورق البردي، وبالتالي كان في حاجة إلى موارد مالية لإقامة هذه الصناعات.

الاتجاه الثاني: هو اتجاه استراتيجي سعياً وراء تأمين حدود مصر الجنوبية نتيجة لاغارات النوبة وشعب البجة على مصر.

واستطاع أبو عبد الرحمن عبد الله العمري التغلب على الملك جورج الأول ملك النوبة، و كنتيجة لخشية ابن طولون من نفوذ العمري سعى لتحديده وتحجيمه بمحاربته، لكن جيش ابن طولون هزم، وفي النهاية تم اغتيال أبي عبد الرحمن على يد عرب قبيلة مطر وبعدها استقر عرب

ربيعة وجهينة حول أسوان وجرى بينهما نزاع حول معدن الذهب، وانتهى الأمر بانتصار ربيعة والذين استطاعوا في النهاية التعامل مع شعب البعثة وتمكنوا من التعايش سوياً، وحدثت المصاهرة والزواج والاختلاط بين ربيعة وشعب البعثة (٢٤).

ولكن يمكن القول إن أبا عبد الرحمن عبد الله بن عبد الحميد العمري كان له تأثير كبير في هذه المنطقة، خاصة وأنه كان شخصية دينية استطاع التأثير في بلاد النوبة وشعب البعثة، وساعد على نشر الثقافة العربية الإسلامية في هذه المنطقة إليه يرجع الفضل في زيادة عدد العرب الذين سكروا تلك المناطق وأدى ذلك إلى إتاحة الفرصة في الاختلاط والمصاهرة والزواج، خاصة بين عرب ربيعة وشعب البعثة، حتى أن المسعودي عندما زار مصر عام ٩٤٠ م تحدث عن اختلاط عرب ربيعة بالبعثة في المناطق التي كانت تظهر بها مناجم المعادن، ويدرك المسعودي في هذا الصدد أن أمير ربيعة أبا مروان بشر بن اسحاق بن ربيعة كان يمتلك قوى عسكرية تصل إلى ثلاثة آلاف مقاتل كلهم من ربيعة، بجانب حلفائهم ويستمر المسعودي في القول بأن الإسلام وصل جنوبياً حتى جزيرة سواكن، حيث تعيش جماعات البعثة، والتي كانت قد اعتنقوا الإسلام، أما عن بلاد النوبة

(٢٤) أحمد شلبي: مرجع سابق، ص ١٤٨.

أحمد بن طولون: ولد في ٢٢٠ هـ واهتم أبوه بتربيته واعتنى به عناية فائقة، حيث تربى أبناء الأمراء الأتراك، ودرية أبوه على الشجاعة، وتعلم في نفس الوقت العلوم العسكرية في سامرا وتعلم علوم اللغة، والفقه على مذهب أبي حنيفة النعمان، وعندما توفي أبوه سنة ٢٤٠ هـ أُسند إليه الخليفة المتوكل بعض الأعمال التي كان يقوم بها والده، وتولى بعد ذلك مسؤولية الثغور وإمارة دمشق ثم عين واليًا على مصر نائبًا عن واليها التركى باكباك، وعرف أحمد بن طولون بالقوة والميل للإصلاح وعين بعد ذلك واليًا على مصر حتى تمكن من الاستقلال بها.

السفلى فإن هناك جماعات عربية من مصر وصلت إلى الجزء الشمالي والمعروف باسم مريس، ونتيجة لذلك ظهرت الثقافة العربية حاملة أفكاراً جديدة، وأن عرب قحطان وريبيعة ومرис قد عاشوا في أسوان واستمروا في الحراك الاجتماعي في إطار التقدم نحو الجنوب حتى أرض مريس، في إطار عمليات التجارة والبيع والشراء تمكنوا من شراء الأراضي من النوبيين، وتتبه ملوك النوبة لهذه الأوضاع الجديدة وسعوا لمنع ذلك تحت حجة أن النوبيين عبيد للملك وما داموا هم عبيداً فلابد لهم عمليات البيع والشراء، حيث تعتبر ملكاً خاصاً للملك، ولكن في النهاية تأكّدت حقوق العرب في المملكة في هذه المناطق.

ويمكن القول إن السياسات التي اتبعتها إبان هذه المرحلة ساعدت على انتشار الإسلام في بلاد النوبة طوعاً وصار أحمد بن طولون على نفس سياسة الخليفة المعتصم، حيث جند المعتصم في جيشه بعضاً من الأتراك، وبالتالي جند ابن طولون بعض النوبيين، ويشير البعض إلى أنهم وصلوا قرابة الأربعين ألفاً، حتى أنهم سكنوا حيَا كاماً سمي باسمهم، ويشير المؤرخون إلى أن بن طولون سهل على هؤلاء النوبيين وجندهم في جيشه عن طريق الشراء. خصوصاً أنه كان هناك عدد كبير منهم لا ينتمي إلى النوبة، ولكنهم جاءوا من وسط السودان كرقيق، واستمرت هذه السياسة حتى في عهد الأخشيديين والذين جاءوا إلى مصر عام ٣٢٢م، وزادت أعدادهم في عهد كافور واستمر هذا الوضع في عصر الخليفة المستنصر، وقد ساعد ذلك على أن يتسبّعوا بالثقافة العربية الإسلامية، وأن يعودوا إلى بلادهم حاملين معهم أفكاراً جديدة، وديناً جديداً،

وبالتالى يمكن القول إنه قد حدث تحول تدريجي فى بلاد النوبة نحو الإسلام (٢٥).

على أى حال كل هذه الأمور حدثت فى بلاد النوبة السفلی مما يدل على وجود أعداد عربية كبيرة في هذه المناطق، سمعت بالتالى إلى نشر الثقافة العربية الإسلامية، وانعكس ذلك بالتالى على أوضاعهم الاقتصادية بينهم، وملوك النوبة، حيث كانوا يدفعون خراجاً لهذه الأرض التي امتلكوها إلى ملك النوبة المسيحي (٢٦).

وكان من نتيجة هذا الاختلاط بين العرب والتويبيين أن انقسمت النوبة إلى جزئين في إطار القوى البشرية الجزء الأول أصبح فيه حرية كاملة غير مقيدين بعبوديتهم للملك أسوة بالعرب المسلمين، ومرجعية ذلك إلى اختلاطهم بالعرب والتأثير بالثقافة العربية الإسلامية، الجزء الثاني من أهل النوبة وهم أهل المقرة الأصليون هؤلاء اعترفوا بعبوديتهم للملك، ولعل مرجعية ذلك إلى أن هؤلاء كانوا يسكنون منطقة الجنادل الثانية جنوباً وهي من المناطق التي لم يدخلها العرب إلا للتجارة فقط فلم يكن تأثير العرب فيها كبيراً.

(٢٥) يرى بعض المؤرخين أن مرجعية زيادة عدد التويبيين والسودانيين في الجيش العربي إبان الخليفة المستنصر أن أمه كانت سودانية، حتى أن عدد من جندوا في عصره بلغ ٥٠ ألفاً، بجانب أن هناك من التويبيون من هاجر إلى مصر وإنخرط مع أهلها ونان قسطماً وأفرضاً من التعليم والعلوم الإسلامية ، منهم يزيد بن أبي حبيب، وأبو الفيق ثوبان بن إبراهيم الملقب بزى النون المصري أصله نوبى، درس الموطا على يد من تلمندوه على يد أنس بن مالك.

طولون: طولون ينحدر من أسرة كانت تقيم في بخارى بلاد تركستان، وصل أبوه طولون إلى بغداد عام ٢٠٠ هـ عندما كان الخليفة هو المأمون بن هارون الرشيد، وجاء طولون ضمن مجموعة من الأسرى الذين أرسلهم نوح بن سداد السامانى وقد عينه الخليفة رئيساً لحرسه الخاص.

(٢٦) أحمد شلبى: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، الجزء السادس، مكتبة النهضة، ١٩٨٦، ص ١٠٧.

وبالتالى يمكن القول إن أكثر من ٥٠٪ من أهل النوبة قد تأثروا بالثقافة العربية الإسلامية، ولم تعد تردعهم الأوضاع التي كانوا يخضعون فيها للملك بشكل فيه درجة كبيرة من العبودية، وإن شئت: قل كانوا فيها عبيداً للملك.

الفاطميون في مصر:

لعل الدوافع التي دفعت الفاطميين للتوجه صوب مصر عديدة وأهمها الموقع الاستراتيجي لمصر الممثل في وضعها الجغرافي على خريطة المنطقة فمن يستطيع السيطرة عليها يصبح قوة مؤثرة محلياً، واقليمياً وعالمياً، نظراً لأنها ملتقى القارات الثلاث، يضاف إليها نهر النيل الذي أعطاها بعدها استراتيجية هاماً في إطار الأمن القومي كأدلة من أدوات الربط بينها وبين أفريقيا، وأصبح الموقع الاستراتيجي يضيف إلى ثرائها ثراءً، لعل هذا الموقع بجانب طبيعة شعبها وصلابة قوته، جعل مصر شخصية متفردة ذات مذاق خاص، بحيث أصبحت مطمعاً للجميع وما يدلل على ذلك أن مصر بعد الفتح العربي كانت محوراً للمناقشات والجدل الدولي، كما كانت إبان مرحلة الإمبراطورية الرومانية، ولم تكن إبان الفتح العربي مجرد إمارة عادمة بل كانت إمارة ذات وضع خاص يمكن أن يطلق عليها أنها كانت ذات شخصية مستقلة.

على أي حال عندما بدأت الدولة الفاطمية في التوجه صوب مصر عام ٣٥٨هـ ثم استقر بها المقام في المغرب ومصر عام ٢٦٢هـ، شعر النوبيون بهذه التوجهات الجديدة فبدعوا المناوشات وإثارة القلاقل وحدثت بعض

الفارات بالواحات الخارجة عام ٩٧١ م ومناوشات أخرى على أسوان سنة ٩٥٦ م.

وبالتالي واجه النويبيين بقيادة أنوحورين الأشيد محمد بن عبد الله الخارق سنة ٩٥٧ م وهزم النويبيين وتقدم نحو الجنوب، وعاد إلى مصر وتكرر هذا الوضع في عهد كافور الأخشيد، حيث غزى النويبيون صعيد مصر حتى إدفو، ولعل هذه الإغارات من قبل مملكة النوبة على مصر كانت لعجزها أحياناً عن دفع البقط ورغبتها في رفع هذه الجزية^(٢٧).

جوهر الصقلى ومملكة النوبة:

من المعروف أن الفاطميين تطلعوا لمحاولة السيطرة على مصر منذ بداية عهدهم، وأخذوا يعدون العدة لمحاولة ضمها للخلافة الفاطمية، مستهدفين بذلك وادى النيل، خاصة أن مصر كانت تمر بظروف سياسية غالية في الصعوبة بين فترتي الدولة الطولونية ٢٩٢ - ١٩٠ هـ، وقيام الدولة الأشيدية ٢٢٢ / ٩٢٥ م وإبان هذه المرحلة سعى الفاطميون للاستيلاء على مصر ثلاث مرات ١٣٠١ - ١١٣٥ هـ وكان يقود الحملة أبو القاسم بند عبد الله المهدى يعاونه حبشه بن يوسف، واستولت الحملة على برقة والإسكندرية

(٢٧) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، الجزء الرابع، مكتبة النهضة، ١٩٨٦، ص ٢٩٢.

الفاطميون : ومن هم الفاطميين؟ بعد موت الإمام جعفر الصادق انقسم الشيعة إلى فرق كثيرة كان أهمها فرقتين، فرقة جعلت الإمامة في ابنه موسى الكاظم، ثم من الأئمة من تبعه إلى الإمام الثاني عشر الحسن العسكري، وهذه الفرقة قوة الإمامية (الإثنى عشرية) وبعظام اتباعها في إيران، والعراق، أما الفرقة الثانية جعلت الإمامة في إسماعيل بن جعفر الصادق، ثم ابنه محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، ثم من الأئمة من بعد أنتمهم الخلفاء والفاتاطميون الذين أقاموا دولتهم في أفريقيا والمغرب، الأولى منه نقلوا دولتهم إلى مصر عام ٣٥٨ هـ وحتى ٥٦٧ هـ.

لكتهم في النهاية هزموا، والحملة الثانية بقيادة أبو القاسم نفسه ٢٠٧هـ، واستولى على الإسكندرية لكن العباسيين هزموا، ثم كانت الحملة الثالثة سنة ٢٢١هـ وقد ساعدتهم المصريون خلاصاً من الفوضى التي كانت تعم البلاد آنذاك، وعندما جاء المعز لدين الله سنة ٢٤١هـ كلف جوهر الصقلي الذي زحف على مصر عام ٢٥٨هـ، ودخلت مصر بذلك في الخلافة الفاطمية.

على أي حال عندما استقرت الجيوش الفاطمية في مصر بقيادة جوهر الصقلي عام ٩٦٩م وبدا أن الحدود الجنوبية المصرية تحتاج من القيادة الجديدة إلى تأمينها، أرسل جوهر أحمد بن سليم الأسواني ملك النوبة جورج مطالباً بدفع البقط للدولة الإسلامية، وافق الملك جورج لما شعر بقوة الفاطميين، حتى أن جوهر الصقلي طلب من جورج الدخول في الإسلام.

وكنتيجة طبيعية لتوارد الفاطميين في مصر كقوة جديدة شابه ساعد ذلك على استقرار الأوضاع في النوبة، وإن شئت قل إن النفوذ العربي الإسلامي قد زاد في هذه البلاد، حيث يشير البعض إن المسلمين كانوا هناك في وضع مستقر للغاية وكانوا يتمتعون بالعديد من المزايا في إطار أملاكهم التي يستغلونها لصالحهم، وبالتالي فإن العديد من النوبيين اعتنقوا الإسلام لكتهم احتفظوا بلغتهم وأضافوا لها اللغة العربية.

ويرى البعض أنه إبان هذه المرحلة وأصل المسلمين توغلهم داخل أراضي مملكة النوبة، حتى وصلوا إلى مملكة علوة ووصلوا حتى العاصمة

سوياً، وكانوا يستهدفون من وراء ذلك عمليات تجارية، حتى إنه يمكن القول إن العصر الفاطمي بالنسبة لبلاد النوبة كان بعد عصر استقرار ومصالحة مع النوبيين، وتؤكد العديد من المصادر أن الآثار في منطقة النوبة آنذاك كان بها بعض الشواهد فقد حملت بعض الكتابات باللغة القبطية تاريخاً قبطياً وحملت في نفس الوقت تاريخاً هجرياً منذ القرن العاشر الميلادي، ويرى البعض أن ذلك دليل قوى على تأثر النوبيين بالثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي يمكن القول إن البنية الثقافية في البلاد التي وصفت بها شعراً زنجيًّا منذ بدأت تتعدد نحو رؤية ثقافية جديدة، وإن شئت قل هوية جديدة هي الهوية العربية الإسلامية، التي حملت الدين الجديد والثقافة الجديدة^(٢٨).

على أي حال فقد شهد العصر الفاطمي كما أشرنا رؤية جديدة في بلاد النوبة، من حيث استقرار العرب، ونشر تجارتهم حتى وصل الأمر إلى ميلاد إمارة عربية، اتخذت من مدينة أسوان مركزاً لها، وامتدت نفوذ هذه الإمارة إلى أرض مريس، ويقال إن هذه الإمارة كان زعيمها من عرب ربيعة وهو أبو مروان بشر بن إسحاق، وكما هو معروف أن ربيعة هاجرت إلى مصر منتصف القرن التاسع الميلادي واستقر فريق منهم حول بلبيس، وفريق آخر في الملaci وعيذاب وثالث حول أسوان، ولكنهم تنازعوا فيما بينهم وأدى ذلك إلى مقتل مؤسس الإمارة وخلعه وقتها ابن عمّه محمد بن على المعروف بابن يزيد بن إسحاق، وبالتالي ارتبط العرب بالنوبيين وحدث بينهم تزاوج من بنات النوبة، ويمكن القول إنه من خلال ذلك تكونت طبقة

(٢٨) أحمد الحفناوي: مرجع سابق، ص ٥٩ وما بعدها.

حاكمة من العرب في التوبية السفلی، حتى انه تمكنت من إزالة نفوذ الملك المسيحي في المنطقة، خاصة وقد تحول وقتها معظم التوبيين إلى الإسلام حتى أن الفاطميين اعترفوا بهذه الإمارة العربية التوبية.

ويرجع أن عمليات الهجرة والاستقرار العربية في بلاد التوبية انعکست بالتالي على الأوضاع التجارية والتي جاءت كرد فعل طبيعي لوجود الثروات المعدنية وسعى العرب لاستغلال مناجم الذهب في الملaci، جعل الحركة التجارية في نشاط مستمر، وبدى أن هذه المنطقة أصبحت ذات شهرة كبيرة في إطار العمليات التجارية خاصة إذا أضفنا إلى ذلك أن ميناء عيذاب أصبح ذات أهمية نتيجة لاستخدامه في تصدير الذهب منذ القرن الثالث عشر الميلادي، يضاف إلى أهمية هذا الميناء أيضاً أن الحروب الصليبية كانت قد بدأت وال الحرب دائرة في سواحل الشام، وفلسطين، وتمكن الصليبيون من إقامة الإمارات الصليبية، وبالتالي اكتسب الميناء أهمية خاصة في هذا الإطار، يضاف إلى ذلك أن ميناء عيذاب بدأ يستقبل قوافل التجارة القادمة من بلاد اليمن والهند، والتي كانت تحمل معها الثروات والمعادن وظل لهذا الميناء أهمية خاصة على البحر الأحمر في عصر الفاطميين حتى دولة الماليك الثانية، وهذا الأمر أعطى بعدها خاصية في إطار نشر الثقافة العربية والتواجد العربي المستمر في تلك المناطق حتى بدأ الصراع الإسلامي، المسيحي.

الصراع المسيحي الإسلامي في جنوب مصر:

عندما كان الإسلام يكسب أرضاً جديدة في جنوب مصر من خلال ما أشرنا إليه أدرك الصليبيون وقتها أهمية ميناء عيذاب في إطار الحركة

التجارية ونشر الإسلام، وبالتالي كان عليهم أن يسعوا لتعجيم هذا النشاط الدائري في هذا الميناء لأن التوأمة العريقة انعكس على الحركة الدينية، على أي حال ذهب الصليبيون للقتال وقد أرناط أحد قادتهم حملة في البحر الأحمر نحو ميناء عيذاب سنة ١١٨٢ ويرى البعض أن هذه الحملة كانت أحد أهدافها الأساسية هي بلاد الحجاز ولكن الحملة فشلت، ولكنهم تمكوا من تحطيم قرابة ست عشرة سفينة كانت موجودة في ميناء عيذاب.

ويمكن القول إن هذه الحملة أعادت إلى ذهان المصريين الاستراتيجية الخاصة بالبحر الأحمر والعمل على ضرورة الاهتمام بتأمينه وتأمين ميناء عيذاب، وانعكس ذلك وبالتالي على اهتمامهم بميناء سواكن، والذي كان يعتبر أحد المخارج الأساسية لمالك التوبة المسيحية في السودان، وبالدرجة نفسها على مصوع. وفي عام ١٢٦٥ أعد الظاهر بيبرس حملة احتلت ميناء سواكن وسيطروا عليه، وبالتالي يمكن القول إن المنفذ البحري للتوبة المسيحية أصبح تحت سيطرة الدولة الإسلامية، وأصبحت أموال الزكاة تجمع في هذه المنطقة عن طريق والي عيذاب وقاضيها.

على أي حال فمعنى أن يجمع والي عيذاب وقضاتها الزكاة في منطقة ميناء سواكن يعطينا دلالة واضحة على أن أعداد المسلمين في هذه المناطق أصبحت أعدادا كبيرة لدرجة أنه يجب جمع الزكاة منهم، يضاف إلى ذلك أن سيطرة الدولة الإسلامية أن ذاك على ميناء سواكن أعطى قوة للدولة الإسلامية في مصر، حيث أصبحت السيطرة والرقابة على مملكة المقرة التوبية المسيحية أمراً واضحاً، ونظرًا لأن سواكن كانت تعتبر أحد المناطق

الأساسية لمملكة المقرة المسيحية، فيمكن القول إن اتصال مملكة المقرة بالعالم الخارجي أصبح شبه منعدم إلا من خلال الدولة الإسلامية.

لكن الترابط الخفي والسرى بين القوى الصليبية التي غزت الشرق، وبين مسيحي النوبة كان ترابطاً داخلياً، حيث أدرك العرب عندما تعايشوا في الصحراء أن مسيحي النوبة كانوا يهجرن إلى المناطق المقدسة ذهاباً إلى فلسطين وقد أسعدهم أن يستولى مسيحيو الغرب على الأماكن المقدسة في فلسطين.

ولعل انعكاس ذلك يتضح عندما قاد داود ملك المقرة حملة من خلال عاصمتها في دنقلا سعيا لفك الحصار الذي ضربه المسلمون على ميناء عيذاب ، وبالتالي أغار ملك المقرة على ميناء عيذاب ونقل عدداً كبيراً من أهلها من بينهم الوالي والقاضي ثم استمر في زحفه حتى مدينة أسوان وأسر كثيراً من الأسوانيين وسخرهم في بناء كنيسة سوسا في دنقلا، تعطينا تلك المؤشرات رؤى واضحة بأن ملك المقرة كان يريد أن يفك الحصار، بجانب السعي لخدمة المصالح الصليبية، وبالتالي يمكن القول إن هذه المرحلة التاريخية شهدت نوعاً من الصراع الإسلامي المسيحي لعله كان امتداداً للحروب الصليبية برؤيه جديدة، لكنه في النهاية صراع أديان.

الصراع بين النوبة والممالىك عام ١٢٧٢:

عندما بدأ عصر الممالىك في مصر كانت السياسة الخارجية المصرية في إطار الحدود الجنوبية تعتمد اعتماداً كلياً على معاهدة البقط، وما اسفرت عنه من نتائج ظلت مستمرة لفترات طويلة، وبينما كانت مملكة

النوبة تدفع البقط أحياناً كانت في نفس الوقت تتمتع عن دفعه في أحياناً أخرى وكان المنع سبباً في تجديد الحرب^(٢٩).

كانت نتيجة لمنع دفع البقط لمصر هذه التوجهات أن بدأت سلسلة من الحملات العسكرية بين المماليك ومملكة النوبة، حيث أرسل السلطان الظاهر بيبرس ١٢٧٣ م حملة يقودها والي قوص، واستمرت في سيرها حتى وصلت دنقلاً، وعادت الحملة بالعديد من الأسرى، وفي عام ١٢٧٦ أرسل المماليك حملة أخرى تضم شكندة ابن شقيقه ملك المقرة تحت دعوى أن خاله اغتصب منه الملك ظلماً، وكلما استطاعت الحملة الاستيلاء على جزء قامت بتسليميه إلى شكندة ونجح العرب في الاستيلاء على دنقلاً، وتم تتويج شكندة ملكاً للنوبة من قبل السلطان المملوكي ويعتبر هذا التوجه الجديد نوعاً من أنواع الفتح الجديد لبلاد النوبة، حيث وضعت أسس جديدة للعلاقات بين النوبة ودولة المماليك حيث قطع شكندة على نفسه شروطاً للسلطة المملوكية على النحو التالي:

- ١ - أن يتبع الملك شكندة السلطان المملوكي وأن ينوب عنه في حكم النوبة.
- ٢ - أن يرسل شكندة نصف ما يجمعه من بلاد النوبة خالصاً للسكان إلى جانب عدد من الفيلة والزرافات والهدايا الأخرى.
- وبدأ هذا الشرط بشكل عام أن نفوذ مصر آن ذاك امتد حتى جنوب السودان.

(٢٩) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة، الجزء الخامس، طبعة ١٩٨٦، ص ٢٥٧.

- ٢ - أن يدفع كل بالغ عاقل باق على النصرانية ديناراً عيناً للسلطان.
 - ٤ - أن تكون بلاد العلى وببلاد الجبل ملكاً خاصاً للسلطان.
 - ٥ - أن يسلم ملك النوبة ما كان لسلطة داود وأخيه سكتو وأقاربه ومن قبل عساكره من المtau والعقار إلى السلطان.
 - ٦ - لا يترك شكتنه أحداً من العربان في بلاد النوبه ومن وجده أرسله إلى السلطان.
 - ٧ - أن يطلع ملك النوبة السلطان على كل ما يصل إليه من أخبار وأيدت هذه الشروط من خلال يمين حلفه شكتنه.
- وبهذه الشروط الجديدة أصبحت دولة النوبة خاضعة خضوعاً كاملاً للسيادة الإسلامية، حيث أصبح في إمكان السلطان المملوكي عزل ملوك النوبة وتوليهم، وبالتالي أصبحت موارد النوبة مناصفة بين النوبة وبين السلطان المملوكي في مصر، يضاف إلى ذلك أن النوبيين ظلوا على عهدهم السابق في إطار معاهدة البقط، ولأول مرة طبق المماليك على النوبة قايسس الإسلامية التي اتبعت سابقاً في البلاد التي تفتح عنوة حيث عرضوا على أهلها (الإسلام - الجزية).

وقد اختار ملك النوبة الجزية، وبالتالي أصبح النوبيين أهل ذمة، وفي إطار التظيمات الإدارية في مصر أسس الظاهر بيبرس ديواناً تم تسميته باسم ديوان النوبة، انحصرت مهمته في جمع الجزية والخارج وتعيين العمال وبالتالي أقسم أهل النوبة يميناً للعهد وبالطاعة لملك النوبة مادام على ولائه للسلطان وأن لا طاعة له عليه إذا خرج على السلطان وانعكس

تلك الأوضاع على الحياة العامة، حيث أطلق أسري عيذاب وأسوان، وضربت كنيسة سوسا بدنقله.

ولضمان ذلك احتجزت الحملة ٢٠ أميراً نوبياً حتى يضمنوا ولاء النوبيين بالتزاماتهم تجاه السلطة المملوكية، وعلى أي حال نتيجة للتعصب الديني في إطار العقيدة المسيحية اغتيل شكنده عام ١٢٧٧ م وتولى بعده الملك أمير ندى براك، إلا أن بيبرس رفض هذه الولاية وسير له حمله قتلته وتولى بعده ملك يدعى سمامون بنفس شروط شكندة عند توليه السلطة وانتهى الأمر بسمamon بنقض وعوده وأرسل إليه بن قلاوون حملة سنة ١٢٨٧ م في اتجاهين بقيادةتين الأولى في الاتجاه الفري من النيل بقيادة الأمير علم الدين سنجر الخياط، والثانية بقيادة الأمير عز الدين أمير مر في اتجاه البر الشرقي، وانهزم النوبيون في هذه المعركة، وعيّن ملك جديد على النوبة بعد أن تعهد بدفع البقط وسائر الحقوق^(٣٠).

على أي حال كل هذه الأوضاع تعطينا صورة بأن دولة النوبة المستقلة بدأت في الضعف والانحلال، خاصة وأن نفوذ العماليك إبان هذه المرحلة قد زاد زيادة كبيرة ولم يكتفوا بالبقط بل طالبوا بدفع الجزية، وبالتالي هاجر العرب واستقروا في النوبة.

على أي حال تعتبر هذه الحملة ذات أثر بعيد على العلاقات المصرية النوبية في إطار نشر الثقافة العربية الإسلامية حيث يمكن القول إن الظاهر بيبرس بهذه الحملة استطاع أن يدعم السلطة والسيادة المملوكية في النوبة، وبالتالي أدخلها ضمن التقسيمات الإدارية المصرية، وأصبح

(٣٠) أحمد شلبي: المرجع السابق، ص ٢٥٧.

طريق البريد يأخذ اتجاهين، أحدهما إلى أسوان والنوبة، والآخر إلى عيذاب.

انحصر النفوذ المسيحي:

بدأ المد المسيحي في بلاد النوبة ينحصر تدريجياً كنتيجة طبيعية للهجرة المتبادلة بين النوبيين والعرب ومن مصر إلى مملكة النوبة، ومن مملكة النوبة إلى مصر، خاصة وأن المنافذ الطبيعية للنوبة أحكم حصارها، وبدأت المصادر الدينية للعقيدة المسيحية القادمة من مصر تقل تدريجياً، وفي نفس الوقت التزام القساوسة الصمت، بحى لم يأت القرن الخامس عشر الميلادى ولم يبق من المسيحية في بلاد النوبة إلا القليل، ويرى البعض أن انتشار الإسلام في بلاد النوبة، جاء كرد فعل طبيعي بعد أن اعتنق ملوك النوبة الإسلام والدليل على ذلك أن النوبيين رفعت عنهم الجزية، وبالتالي فإن النوبيين اعتنقوا الإسلام، بجانب عامل هام آخر هو هجرة عرب جهينة من مصر إلى بلاد النوبة، حيث بدأت عمليات المصاهرة.

وكنتيجة طبيعية لاستقرار عرب جهينة في النوبة أكثر من قرن من الزمان بدأت هجرات أخرى من النوبة إلى الحبشة وإلى جهات أخرى، كردفان، دارفور، وكان بصحبتهم بعض النوبيين وزاد اختلاط العرب بالنوبيين حتى تحولت الأقلية المسيحية إلى الإسلام، ولكن يمكن القول إنه على الرغم من دخول الأقلية المسيحية إلى الإسلام، إلا أنه من الملاحظ أن مملكة مقرة المسيحية ظلت تقاوم الثقافة العربية الإسلامية، والتوجه العربي في العصر المملوكي . ولكن لم يتعاون معها أحد من المالكين

المسيحية الأخرى حتى سقطت مملكة مقرة المسيحية ع ام ١٢٢٢ م وبالتالي سادت الثقافة العربية الإسلامية في أنحاء مملكة المقرة، وبالتالي هل يمكن القول إن مملكة المقرة تعرّيت بالكامل؟ وهل يمكن القول إن الإسلام سبق العروبة؟ من المؤكد أن هذه المناطق لم تتعرب بالكامل لأن هناك مواقع عديدة سبق الإسلام فيها العروبة وبالتالي احتفظ أهل البلاد بالخصائص السكانية الخاصة بهم لكنهم آمنوا بالإسلام ديناً، وتذا يستوجب أن تفرق بين الإسلام كعقيدة والعروبة، لأنه ليس شرطاً أساسياً أن يصاحب الإسلام العروبة، أو أن تسبق العروبة الإسلام، والدليل على ذلك أن هناك العديد من الدول الإسلامية غير العربية.

انتشار الإسلام وظهور سلطنتان إسلامية:

لعل المرجعية الأساسية في أن الإسلام بدأ في الانتشار منطلقًا من قاعدته الأساسية في مصر سواء من خلال الحرب التي انعكست بدورها على عقد المعاهدات أو من خلال الهجرات العربية التي سبقت الحرب، والتي يرجع إليها الفضل في نشر الثقافة العربية - رغم أنها أخذت فترات طويلة عدة - ولعل وصول الإسلام بهذه الطريقة التي اتسمت بالبطء الشديد، جاء نتيجة لعدم وجود فقهاء وداعية يعلمون الناس الأصول الدينية، ولكن عمليات الاختلاط والتزاوج والمصاهرة وتلاقي الثقافات أخذت فترات طويلة، حتى أنه يمكن القول إن عمليات المصاهرة والتزاوج بين العرب وأهل النوبة امتدت إلى سنوات طويلة حتى دخل ملوك النوبة الإسلام طوعاً.

وبالتالى يمكن القول إن الهجرات العربية كانت عبارة عن بعثات مدنية تأسست على العلاقات التجارية، وتلاقي الثقافات، وبالتالي فإن عنصر الوقت الذى أدى إلى نشر العقيدة ببطء شديد حتى ترسخت العقيدة فى نفوس المواطنين مرجعيتها الأساسية هى ما أشرنا إليه بأن الهجرات كانت لاتحمل معها فقهاء لنشر العقيدة بل تجار لكنه من المؤكد فى النهاية أن نشر العقيدة وأسلام أهالى مملكة النوبة جاء عن افتتاح بالعقيدة بالطرق السلمية، فإذا ما أضفنا إلى ذلك المهاجرين كانوا أناساً بسطاء يمارسون شعائرهم الدينية فقط دون الدخول فى إطار الفقه الإسلامى لأدركنا الأساسية الرئيسية فى بطئ الدعوة الإسلامية فى هذه المناطق، ولكن يمكن القول إن الإسلام قد انتشر فى ربوع هذه البلاد فى القرن الخامس عشر الميلادى وهذا القرن الذى شهد دخول جموع أهل البلاد فى هذا الدين الجديد، ساعد ذلك على سقوط مملكة المقرة المسيحية وسيطرة البلاد عليها وإنها المقاومة المسيحية فى هذه البلاد^(٣١).

وبعد سقوط مملكة المقرة حدث نوع من الهجرة الطبيعية من خلال المهاجرين العرب إلى أراضى مملكة علوة، ويبعد أن هذه الهجرات لم تلق أى نوع من المقاومة، حيث كان المهاجرون يتعاملون مع أهالى البلاد فى إطار من العمليات التجارية، بجانب إظهار الولاء للمماليك حتى يمكن القول إن المهاجرين العرب أصبحوا قوة لا يستهان بها، وأصبحت هذه القوة يصعب التعامل معها من ملوك علوة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك غارات الزغاوة على المالك المسيحية من دارفور، لأدركنا موقف ملوك علوة من التعامل مع

(٣١) أحمد الحفناوى: مرجع سابق، ص ١٠٤.

العرب المهاجرين ومع الزغاوة في إطار من المصاورة، والتزاوج بحيث لم يأت القرن السادس عشر حتى تحالف المهاجرون والمقيمون في مملكة علوة مع الفونج الذين قدموا من الجنوب، وتم القضاء على مملكة علوة نهائياً، وبالتالي انتهت ممالك النوبة المسيحية.

أثر الثقافة العربية الإسلامية تجاه المالك المسيحية:

كانت التوجهات العربية الإسلامية بعد الفتح العربي كما أشرنا تسير في محورين المحور الغربي والمحور الجنوبي وكلاهما، يمكن القول إنها أثرا في المالك المسيحية، حيث اتجهت الهجرات من مصر، وفي نفس الوقت من المعبر الليبي غريباً تجاه هذه المناطق، وحملت معها الثقافة العربية الإسلامية.

ونظراً لأن هذه المالك شغلت مساحة كبيرة من الرقعة الجغرافية، وبالتالي كان لا يمكن إيقاف المد العربي الإسلامي القادم من كل الاتجاهات، فقد شهد السودان تيارات إسلامية وافدة من الشمال الغربي إلى كل من دارفور وكردفان، ثم جاءت تيارات إسلامية أقرب من سنار متوجهة إلى الشمال فالتقت هذه التيارات مع العرب الذين نجحوا في القضاء على المالك المسيحية، وبالتالي يمكن القول إن الهجرات العربية أصبحت تتدفق على السودان بصورة دائمة وبشكل مستمر وانتشرت غرباً، وشرقاً، ونتيجة لهذا الانتشار بدأت عمليات الاختلاط بالسكان الأصليين، وبدأت عمليات نشر اللغة العربية وانصهار الدم العربي بالدم السوداني وانتشار الثقافة العربية الإسلامية.

وكان رد الفعل الطبيعي لهذا الانتشار السريع للإسلام في السودان هو ظهور سلطنتان إسلامية خالصة، ويمكن القول إن القوى الحاكمة كانت عربية الدم، أما الشعوب فقد كانت خليطاً من المؤثرات العربية، ولكن جموع الجماهير في هذه السلطنتان كانت من أهالي البلاد الذين آمنوا بالإسلام، ولعل مرجعية ذلك هو استقرار المهاجرين العرب وانتشارهم في مساحة كبيرة من الأرض وسعدهم لنشر الثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي ظهرت هذه السلطنتان وبعض الإمارات المحلية والتي يمكن القول إنها لعبت دوراً هاماً وقوياً في إطار تاريخ الثقافة العربية الإسلامية حتى آخر القرن الثامن عشر، والتي تمثلت في سلطنة الفونج وسلطنة الفور، لعل ظهور هذه السلطنتان يبرهن بصورة فائقة أن الإسلام دخل السودان من خلال معابر ومنافذ أخرى غير المعبر الجنوبي والشمال الشرقي، وبالتالي ظهور سلطنة دارفور نشر النفوذ الإسلامي الذي وصل إليه الإسلام في غرب السودان، يدلل على تدفق هذه الهجرات وتجذر العقيدة الإسلامية.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك ظهور دولة الفونج يعطينا ذلك صورة واضحة عن وجود حركة وتاريخ إسلامي كبير في منطقة سوار جنوبياً ثم وصولها إلى الشمال في إطار من التعاون بين العناصر الزنجية والوجود العربي الوارد، وبالتالي فإن عمليات الاختلاط والمصاهرة أعطت رؤية واضحة، إن انتشار الإسلام سلماً في السودان جاء في إطار من نشاط أهل البلاد الأصليين الذين اقتعوا بالإسلام دينًا.

سلطنة الفونج، ١٥٠٥

يرى أساتذة العلوم السياسية في إطار الأدبيات الخاصة بمفهوم ومعرفة قيام دولة ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: يرى أن إطار السيطرة المركزية على إقليم ما، مع إمكانية هذه السيطرة المركزية في إدارة شئون هذا الإقليم يمكن القول بالتالي في إطار هذا المفهوم الذي يشير إلى ضرورة السيطرة المركزية أنه توجد مقومات دولة.

المحور الثاني: يرى أن السيادة بشكل ما على الإقليم أيا كانت هذه السيادة شريطة أن يصاحب هذه السيادة المساواة في الأوضاع القانونية بين مواطني هذا الإقليم يعني ذلك وجود مقومات دولة.

المحور الثالث: وهذه الرؤية تربط نشوء الدولة بالتطور الرأسمالي فيها. وفي إطار هذه المفاهيم التي طرحت عن معوقات إقامة دول، يرى البعض أن سلطنة الفونج تدرج تحت كونها نظاماً سياسياً ارتبط برؤية السيطرة المركزية على الإقليم عكس المالك المسيحية التي سبقتها.

على أي حال أسس مملكة الفونج رجل يدعى عمارة دونفس ينتمي إلى قبيلة الفونج، ويرى البعض أن اسم دولة الفونج استمد من جبال الفونج، لطول ما عاشت هذه القبيلة في الجبال، وكما أشرنا فإن زعيمها عربياً كان قد شارك في تأسيس هذه الدولة وهو عبد الله صالح من قبيلة القواسمة الجوهينية، وقد تأسست هذه المملكة عام ١٥٠٥ لكن أهمية هذه السلطنة ليس كونها رؤية للتطور السوداني بقدر أهمية التركيز على كونها رؤية للوحدة في

إطار الهوية القومية والتى جاءت كرد فعل طبيعى للاستقرار الذى شهدته سلطنة الفونج (٢٢).

أما عن الفونج كشعب اختلف المؤرخون حول جذورهم وأصلهم، حيث يرى البعض أنهم من بقايا الأمويين والذين غادروا البلاد، بعد استيلاء العباسيين على السلطة وإن كان هذا الرأى لا يوجد له ما يسانده من أدلة، ويرى البعض الآخر أنهم ينتمون إلى قبيلة الشبك فى جنوب السودان، وكانت تسكن وقتها شاطئ النيل الأبيض، ويرى البعض الآخر أنهم شعب جاء من دارفور وأنهم ينتمون لغرب السودان، بينما فريق ثالث يرى أنهم عرب جاءوا إلى السودان عن طريق الحبشة عابرين النيل الأزرق نتيجة التداخل الحدودي بينها وبين غرب السودان، تؤكد على هذه الرؤية أستاذة علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية، بريطانية الأصل والجنسية Wendy Tames يقولها « بأنه لا يمكن إنكار أن الوقت الذى ظهرت فيه دولة الفونج فجأة على المسرح كان فترة هجرة عربية كثيفة إلى وادى النيل مرتبطاً بذلك بتوسيع فى التجارة والثروة».

على أى حال ظهور الفونج بشكل عام بدأ واضحاً فى إطار التاريخ السودانى فى بداية القرن السادس عشر، الذى يقابله القرن العاشر الهجرى أى سنة ١٥٠٥ وهو القرن الذى شهد نوعاً من التحالف بين الفونج، وبين عرب القواسمة، وعرب القواسمة الجهينية هم العرب الذين كانوا قد هاجروا إلى مملكة علوة، ولعل مرجعية هذا التحالف كانت رؤية إسلامية،

(٢٢) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامى، الجزء السادس، مكتبة النهضة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٠٥ وما بعدها.

ويرجح أنها كانت تواجه الحروب الصليبية والتي مثلت أحد الدوافع إلى ذلك التحالف، حيث اتخذ هدفًا مباشراً هو القضاء على دولة المسيحيين في علوة، ويعتبر هذا التحالف في إطار زمني وتاريخي شهد نوعاً من القتال وال الحرب في مواجهة الصليبيين^(٢٣).

على أي حال فقد أصبحت سنار عاصمة لملكة الفونج، حيث امتدت مساحتها من سواكن شرقاً إلى النيل الأبيض غرباً، ومن أقصى جبال لاظوغلى جنوباً إلى الشلال الثالث شمالاً، ويمكن القول إنها اشتغلت على النوبة العليا ومملكة علوة، وجاء كبير من بلاد النوبة الشمالية (المقرة).

وبالتالي اتسع نفوذ دولة الفونج ويمكن القول إن وجود دولة إسلامية في وسط أفريقيا جعل العديد من المسلمين يتوجهون إليها خاصة من آل البيت وملك الفونج يحسن ضيافتهم وتكريمهما، وبالتالي يمكن القول إن دولة الفونج قامت على أنقاض مملكة علوة المسيحية واحتلتها على قوى وعناصر مختلفة ، سواء كانت عربية، زنجية، بجانب خليط جمع بينهما وبالتالي يمكن القول إن عمليات التلاقي والمصاهرة، والتي أدت إلى إيجاد عنصر جديد يدفعنا إلى الحديث عن تلاقي الثقافات وانصهارها في بوتقة واحدة، أوجدت وبالتالي هوية عربية إسلامية، ربطت الهوية نفسها بتطورات تاريخية فت تكونت آنذاك القومية السودانية في إطار الوحدة. على أي حال استمر توسيع دولة الفونج حتى القرن الثامن عشر، وامتدت دولة الفونج في

(٢٣) الفونج : اختلفوا علماء اللغة حول كلمة فونج فمنهم من يرى أنها ترجع إلى الكلمة (بون) في لغة الشلال وبعض الآخر يرجمها إلى الكلمة (فون) في لغة التويرو وبعض الآخر يردها إلى الكلمة (بونج) والمعنى المقصود لهذه الكلمة بشكل عام عند الفلاسفة تعنى الغريب.

رقة فسيحة من أرض السودان من البحر الأحمر حتى كردفان غرباً، ومن الشلال الثالث حتى فازو على ويدين بالولاء لها العرب وغير العرب^(٢٤).

انهيار دولة الفونج:

شهد القرن الثامن عشر بداية انهيار دولة الفونج كنتيجة طبيعية لظهور الخلافات بين الفونج والقواسمة عندما شرع بعض شيوخ القرى في الاستقلال عام ١٦١٠ واستطاع في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الوصول إلى ما يرغبون واستقلوا عام ١٧٧٠ م.

ويمكن القول إن دولة الفونج أدت دوراً عظيماً ورائداً في إطار نشر الثقافة العربية الإسلامية، حيث نجحت في القضاء على مملكة علوة المسيحية وساهمت في حركة الثقافة العربية الإسلامية واستمرت قرابة ثلاثة قرون تعمل على نشر الثقافة العربية الإسلامية في أنحاء السودان، ولكن العصبية القبلية بجانب العزلة التي فرضها ملوك الفونج في القرن الثامن عشر، كل ذلك ساعد الأتراك عندما جاءوا إلى سنار عام ١٨٢٠ رغبة في الاستيلاء عليها فوجودها سهلة بعد أن كانت قد ضعفت نتيجة للعصبية القبلية، ونجح الأتراك في تأسيس عاصمة السودان (الخرطوم الحالية).

سلطنة الفور،

سلطنة الفور كانت عبارة عن سلطنتان شبه متفرقة لكنها جمياً تسمى سلطنة الفور في النطاق الجغرافي في غرب السودان في جبل مرة، يمكن

(٢٤) عبد العزيز حسين الصاوي: السودان حورات الهوية والوحدة الوطنية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٤ ، ص ١٥.

القول إن الهجرات العربية إليها لعبت دوراً أساسياً، حيث جاء إليها العرب المسلمين من كل من مصر، وتونس، والحجاز، حتى إنه يمكن القول إنها امتلأت بالعرب المهاجرين.

على أى حال استطاع هذا الشعب أن يأخذ من جبل مرة ملجاً له فى إطار تأسيس سلطنة، وينقسم إقليم دارفور إلى مناطق ثلاث، المنطقة الجنوبية وهى الواقعة جنوب خط عرض ١٠ شمalaً وتقسم فيها القبائل التي تعمل بمهنة الرعي.

المنطقة الوسطى وتقع فى المنطقة الجنوبية والشمالية، والمنطقة الشمالية قوهي منطقة ذات طبيعة جغرافية خاصة حيث توجد بها مجموعة من التلال والوديان، ويقيم فيها البدو ولقد كانت السلطنتان التى حكمها المسلمون على النحو التالي:

١- شرق جبل مرة

٢- الغرب والشمال الغربى

٣- الشمال والشمال الشرقي

القبيلة	م	القبيلة	م	القبيلة	م	القبيلة	م
زنجاوكيا	١٦	أشمور	١١	المواريث	٦	البرقو	١
الميدون	١٧	سمnar	١٢	القمر	٧	النيمور	٢
		الحالوين	١٣	جوجه	٨	كيفه	٢
		المساليب	١٤	الفور	٩	المنجه	٤
		درقه	١٥	ناقه	١٠	المسبعات	٥

١- الجنوب والجنوب الغربي. ٢- الجنوبيون ٣- الشرق والشمال

القبيلة	م	القبيلة	م	القبيلة	م	القبيلة	م
الحمر	١٠	التعاشية	٧	المهانية	٤	البتو	١
الز يادية	١١	بني هلبة	٨	الرزقيات	٥	الداجو	٢
		المعاليا	٩	المسيرية	٦	ريقا	٢

على أى حال اعتبرت مدينة الفاشر مقر السلطة وانتشر الإسلام في هذا الجزء من السودان، حيث لعبت هذه السلطنة دوراً بارزاً أيضاً في نشر الثقافة العربية الإسلامية، وصيغت السلطة بالصيغة الإسلامية، وجاء الفقهاء من الشرق لتعليم الناس أصول الدين، وامتدت سلطات السلطنة على كردفان، حيث أقيمت إمارة المسبعات ووصلت سلطة الفور في عهد عبد الرحمن الرشيد ١٧٩٩/١٧٧٨ إلى أقصى درجتها، حيث تم الاتصال بالسلطان العثماني والذي اعترف بسيادته وبدأت عمليات الاتصال الخارجي، حتى جاء الفتح المصري في القرن التاسع عشر.

سلطنة نقل:

هي إحدى السلطنتين التي اهتمت بالدعوة للإسلام ووصل إلى هذه السلطنة عدد من الصوفية من أمثال حسن ودحسونه، وتابع الدين البهاري، وقد أقامت جماعات من التجار ورجال الدين في سلطنة نقل، وكانت تمنع لهم مناطق لكي يقوموا بالدعوة فيها للعقيدة الإسلامية، ويمكن القول إن هذه السلطنة لعبت دوراً مؤثراً في نشر الثقافة العربية الإسلامية، وأصبحت سلطنة قوية، وكان يلتجأ إليها الفارين من سلطنة الفونج، وتقع سلطنة نقل جنوب خور أبو جبل والحد الجنوبي لها

خط عرض شمال ١١ أما حدودها الشرقية الغربية فتحركاته ليست ثابتة وكانت تبلغ مساحتها أربعين ميلاً مريعاً.

الإسلام في السودان:

كما سبق وأشارنا فإن الهجرات العربية لعبت دوراً حاسماً في وصول الإسلام إلى مملكة النوبة وشعب الوجهة وهذه الهجرات بدأت تتسع حتى يمكن أن توصف أنها كانت موجات متتالية من الهجرة العربية، وقد تزايدت هذه الهجرة إبان القرنين السابع، والثامن للمجريين، الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين.

ولقد كان لهذه الهجرات المتلاحقة مرجعية وأسباب مختلفة منها الهجرة للرغبة في الاستثمار والتجارة وهجرات الفارين نتيجة للاضطهاد انعكاساً على التغيرات السياسية، بجانب العديد من التغيرات السياسية في مصر، حيث فقد العباسيون سلطتهم على مصر، واستقل الطولونيون بها، ثم تلى ذلك قيام دولة الأشخديين، والفاطميين، والأيوبيين، والمماليك.

ويمكن القول إن هذه الهجرات صاحبها أفكار مختلفة، ومذاهب وعقائد، وبالتالي هذه الهجرات جاءت محملة بأفكار وعقائد، بجانب الرغبة في نشر الدعوة الإسلامية، وقد نجح المهاجرون عن طريق الاختلاط والمصاهرة، وبدأت القيادات العربية والزعamas القبلية تبرز إلى سطح الحياة، و اختيار كل فريق من المهاجرين المنطقة الجغرافية التي تناسب معه دينياً، وبدأت بعض الجماعات الموجودة، تتضمن طوعاً إلى هذه الزعامات،

ويمكن القول إن الزعماء العرب تمكنا من السيطرة على مقاليد الأمور في بلاد المهرج الجديد.

ولم تسع هذه الزعامات للسيطرة على مقاليد الأمور بقوة السلاح، بل إنها تغلبت في المجتمع الجديد من خلال الممارسة الزراعية، والرعى، وغيرهما من الأنشطة المختلفة، بجانب استغلالهم نقل الموارد والمؤن التجارية على ظهور الإبل عبر الطرق الصحراوية بين النيل وموانئ البحر الأحمر، وشمال الوادي، بجانب اشتغال البعض في استخراج المعادن.

على أي حال جاء وقت اختفت فيه الزعامات الوطنية في السودان وببدأ الزعماء العرب يعلو شأنهم، بحيث يمكن القول إن العرب بسطوا سيطرتهم على الحكم حسب التقاليد العربية، وكان الزعيم العربي يأخذ جانبه فقيها دينياً، ولكن ذلك على أي حال لم يحدث تغيرات جذرية في المجتمع السوداني، فقد تولى شيخ القبيلة الحكم في مجموعة القبيلة، ومن تحالف معهم من القبائل، وجاء الحكم وراثياً في بيت شيخ القبيلة، وقد مارس مسؤولياته في مجلس الأجاويد وكان عليه أن يعرف تقاليد القبيلة والقبائل المجاورة حافظاً للأنساب، وينظم الاحتفال بالأعياد التقليدية.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك نشر الثقافة العربية الإسلامية من خلال السلطanates التي ظهرت في بلاد النوبة، حيث يمكن القول إن الثقافة الوافدة قد انصهرت في إطار التقاليد المحلية، فالفنون عملوا بالكتاب والسنة، وسعوا لتطبيق الشريعة الإسلامية، لكن كان لهم منهجهم في ممارسة

الحكم، بجانب أنهم لم يهملوا التقاليد التي ورثوها عن مملكة علوة خاصة وأنه لم تكن تتعارض مع تقاليد الإسلام.

وبالتالي انتشرت المدن الإسلامية في السودان، حيث دانت مدينة دنقلاً بالإسلام أما مدينة الدامر فأعتبرت مركزاً للجعلين، وموقعها من الواقع التي انتشرت فيها الثقافة العربية الإسلامية، بجانب أن سنار أصبحت أهم مركز ثقافي في بلاد الفونج، بجانب ازدهار التجارة، ولعبت الفاسير دوراً أساسياً في غرب السودان، كأحد المراكز الثقافية الهامة.

ويرجع أن هناك عوامل عديدة ساعدت على تثبيت قواعد الإسلام في تلك البلاد، وإن شئت قل في أفريقيا كلها. لعل أهمها القيم والأخلاق والمبادئ التي تحلى بها المسلم، بجانب مقاومة الإسلام للرق ومواجهة التمييز في اللون أو العقيدة، كل هذه العوامل ساعدت على انتشار العقيدة الإسلامية تدريجياً في نفوس مواطنى مملكة النوبة، حتى بلغت إلى حد ظهور ممالك إسلامية خالصة ولكنها لم تشهد حكماً مركزاً، يمكن من خلاله القول إنها تملك مقومات دولة كاملة بل مقومات الدولة على ممالك وسلطانات، وكان على السودان أن يستقبل الوارد الجديد القادم من مصر^(٢٥).

محمد على والسودان ١٨٢٠:

بعد أن استقر المقام لمحمد على في مصر كان شأنه شأن باقي من دخلوها بحيث يمكن القول إنه بنى استراتيجية في إطار التوجه نحو

(٢٥) أحمد شلبي: مرجع سابق، الجزء السادس، ص ٣٢٤.

الجنوب لتأمين حدود مصر الجنوبية، لكن التوجه ناحية الجنوب كان يمثل نوعاً من المخاطر في إطار الأوضاع الجغرافية لطبيعة المنطقة المراد غزوها، وكان محمد على يدرك أن مجرى نهر النيل ليس بالأمر السهل، نظراً لأن النيل تخلله الجنادل حتى قرب النيل الأزرق بالنيل الأبيض، ولكنه أدرك أن العوامل الطبيعية يمكن مواجهتها وتذليلها، لكن كانت هناك العوامل الخارجية في الإطار السياسي والتي كانت تمثل أبعاداً أخرى تعوق حركته، خاصة المعارضة القوية التي سيواجهها من إنجلترا نظراً لإدراكها - بعد حملة بونابرت على مصر - أهمية البحر الأحمر، وبالتالي بنت إنجلترا سياستها واستراتيجيتها نحو هذا التوجه، وركزت في هذا الإطار على أثيوبيا مدركة تماماً أن تحالف محمد على مع فرنسا كحليف استراتيجي قد يؤثر على مصالحها ولذلك رتبت إنجلترا نفسها على حصار هذه التوجهات السياسية التي بناها محمد على في الشرق الأدنى^(٣٦).

مثلت هذه العوامل مواجهة محمد على في تخطيطه الاستراتيجي، عندما بدأ التفكير في غزو السودان، وكانت يمكن أن تتسبب في تراجعه عن ذلك المشروع، ولكن على الجانب الآخر كان هناك عوامل تدفعه للتوجه لغزو السودان واستند في ذلك إلى العديد من التوجهات لعل أهمها:

(٣٦) شوقي عطا الله الجمل: تاريخ سودان وادي النيل، حضارته وعلاقته بمصر من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٧.

التوجه الأول:

١ - القضاء على المالكين الذين نجحوا في الهروب إلى بلاد النوبة:

فقد كانت العلاقة بين محمد على والمالك علاقه متواترة، ولم تستقر واستمرت منذ تولى محمد على السلطة في مصر عام ١٨٠٧ وحتى ١٨١١ ورغم ذلك فإن القضاء على المالكين لم ينتهي في القاهرة، نظراً لأن هناك مجموعة المالكين التي تمكنت من الهرب في حادث القلعة ونجحت في الفرار إلى الوجه القبلي وببلاد النوبة، ورغم ما هو موجود من عوامل الفوضى في منطقة النوبة، يمكن القول إن هروب المالكين إليها زادها درجة من درجات التوتر، بجانب مزيد من الفوضى التي كانت موجودة أصلاً، لكن المالكين في النهاية والذين بلغ عددهم ثلاثة عشر استقروا في دنقلا، ودخلوا في حروب مع الشافعية واستمروا هناك إلى أن قُضي عليهم محمد على، ولعل إصرار محمد على على ضرورة القضاء على المالكين وتأمين حدود مصر الجنوبية، هو إدراكه أن المالكين يمكن أن يعودوا إلى مصر، يضاف إلى ذلك أن العمليات التجارية لا يمكن استقرارها بين مصر والسودان دون تأمين درب الأربعين، مع إيجاد توجيه قوى ورغبة من محمد على في القضاء على الجنود اللبنانيين بجانب مصر لتجنيد الجنود السودانيين.

التوجه الثاني: استراتيجية البحر الأحمر:

ادرك محمد على أهمية البحر الأحمر بالنسبة لمصر وأدرك أن السيطرة على البحر الأحمر تعنى السيطرة على الأماكن المقدسة في شبه الجزيرة العربية، ودار صراع قوى للسيطرة على البحر الأحمر، خاصة وأن

البرتغاليين، كانوا يسعون للوصول إلى مملكة الحبشة المسيحية لعقد تحالف قوى ضد القوى الإسلامية، بينما الدولة العثمانية في إطار الصراع في المنطقة تقف بجوار البلاد والقوى الإسلامية المحيطة بالحبشة المسيحية، ويشير المؤرخون إلى أن التوجهات البرتغالية كانت استكمالاً لحلقة الحروب الصليبية المعروفة، والتي قامت بها الدول الأوروبية.

التوجه الثالث:

التوجه الاقتصادي: ولعله العامل الأكثر ترجحاً وهو الرغبة في البحث عن الذهب.

على أي حال فإن كانت تلك هي الرؤية التي حددتها المؤرخون تجاه نوايا محمد على نحو التوجه للحدود الجنوبية فإن البعض يرى ومنهم المؤرخون السودانيون أن التوجهات السياسية المصرية إبان مرحلة محمد على، والتي دفعته لغزو السودان كانت أحد التوجهات السياسية التي حكمت السياسة العثمانية في إطار التوسعات على حساب الدول الأخرى وكانوا ينظرون إلى محمد على، على أنه أحد الأدوات في يد الخلافة العثمانية بدليل أنه كان يأتمر بأمر الخليفة العثماني في إطار إصدار الأوامر بالحرب ضد الوهابيين تارة، وإخماد ثورة اليونان تارة أخرى ولذلك سميت هذه المرحلة بالتوجهات التركية تجاه السودان.

لكن الواقع في إطار المراحل التاريخية المختلفة يؤكد أن هذه الرؤية للمؤرخين السودانيين قد جانبها الصواب، نظراً لأن مصر منذ عهد الرومان كانت تتوجه جنوباً، ويدلل على ذلك الاتفاقيات المختلفة مع مملكة

النوبية إبان الإمبراطورية الرومانية، يضاف إلى ذلك أن الفتح العربي لمصر وضع في الإطار الاستراتيجي - كما أشرنا - محورين أساسيين المحور الجنوبي، والمحور الغربي، لتأمين حدود مصر الجنوبية والغربية، إذن فالتوجه نحو الجنوب كان في إطار السياسات الثابتة في ذهن الحاكم المصري، وبالتالي لا يمكن أن نجد محمد على وهو القائد العسكري من الفكر الاستراتيجي في إطار تأمين حدود مصر الجنوبية، دون الإخضاع لأوامر أو تعليمات الخليفة العثماني دون أن يكون هناك تحطيط مسبق لكن بشكل عام كانت هناك سياسات استراتيجية للدولة العثمانية في إطار البحر الأحمر، وكانت هذه السياسات والتوجهات تفيذها عن طريق الولايات العثمانية حتى تمتد في نفوذها العثماني للساحل المواجه لها مصر. كان من الضرورة أن يكون مصر دوراً أساسياً في سياسة البحر الأحمر، ويضاف إلى ذلك سورياً وبغداد، كانت توجهاتها السياسية في إطار نطاق الخليج العربي وهو النافذة التي كانت تحكم توجهات الدولة العثمانية تجاه الدولة الإيرانية^(٣٧).

يضاف إلى ذلك أن حملة محمد على السودان والتي قادها إسماعيل ابن محمد على كان يوجد بها عدد من علماء الشريعة الإسلامية للدعوة للعقيدة الإسلامية، بما يعني أنه بجانب ذلك يوجد بقایا من ظل على دينه من المسيحيين أو الوثنيين، ويشير البعض إلى أن هذه المرحلة استهدف اعملاً متميزة في السودان، كبناء المساجد، ونشر العلم، وتقريب العلماء، وزيادة العمارة، وحسن السياسة، وإحساس الناس بالانتماء، واستمرت

^(٣٧) شوقي الجمل: مرجع سابق، ص ١٧.

الحملة المصرية إلى أن ضمت كردفان وأجلت التعامل مع دارفور حتى تم فتحها في عهد إسماعيل (٢٨).

على أي حال استمر التوسيع المصري خلال خط الاستواء وضم بحر الغزال، أما منطقة خط الاستواء فقد قام بالجهد الأكبر فيها قائدان إنجليزيان هما صمويل بيكر وجوردن وظل صمويل بيكر يعمل لصالح الحكومة المصرية حتى عام ١٨٧٢ (٢٩).

على أي حال فإن محمد على تمكن في النهاية من الاستيلاء على السودان حتى أنه استاجر سواكن ومصوع من السلطان العثماني حتى تصبح أداة من أدوات الربط بين مصر والسودان عن طريق البحر الأحمر وفي عام ١٨٥٦ في عهد إسماعيل تنازل الباب العالي عن سواكن ومصوع لصالح مصر، وفي ١٨٦٦ امتلكت مصر جميع الشواطئ الواقعة في خليج عدن الجنوبي من بربرة إلى رأس غردوغون.

ولم يأت عام ١٨٧٠ حتى امتدت أملاك مصر إلى ساحل البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب وعلى بلاد الصومال حتى مصب نهر جوبا، وبالتالي يمكن القول إن النفوذ المصري امتد امتداداً واسعاً حتى أنه شمل الشاطئ الفري للبحر الأحمر وامتد إلى الشرق والجنوب على ساحل المحيط الهندي حتى أنه في عصر إسماعيل أصبحت مصر تملك إمبراطورية في

(٢٨) العلماء الذين صاحبوا الحملة هم: القاضي محمد الأسيوطى الحنفى، السيد أحمد البقلى الشافعى، والشيخ أحمد السلاوى المالكى.

(٢٩) صمويل بيكر: هو أحد الذين ارتبط اسمهم بكشف بحيرة البرت، وقد قام الخديوى بتعيينه، وقرار التعيين على النحو التالى: تقرر تعيين صمويل بيكر الذى سبق له اكتشاف منابع النيل الأبيض.

أفريقيا شملت العديد من الواقع الاستراتيجية في أفريقيا، بجانب مديرية خط الاستواء ومنطقة بحر الغزال حتى بحيرة تشاد بجانب ساحل البحر الأحمر.

ونظراً لهذا التوسع المصري في أفريقيا ما كان الغرب ليترك إسماعيل في إطار هذه الإمبراطورية فجاء عزله بأسباب واهية حيث استهدفت أوروبا قبل عزله تدمير الإمبراطورية الجديدة حتى إنها اتفقت مع تركيا ضده وخلفت أزمة القروض التي أدت في النهاية إلى عزله.

على أي حال يمكن القول إن مصر سعت لنشر الفكر والثقافة والتحضر في السودان. نظراً لأن الأسباب الرئيسية في التوجه نحو السودان والتي استهدفتها محمد على لم تتحقق حيث وضع ذلك عندما كتب لقادته «إن المقصود الأصلي من هذه التطلعات الكثيرة والمتابعة الشاقة ليس جمع المال كما كتبنا إليكم ذلك مرة بعد أخرى، بل الحصول على عدد من العبيد الذين يصلحون لأعمالنا ويجدرون بقضاء مصالحنا» ورغم ذلك ظلت مصر تحمل مشاعل العلم والنور والحضارة في السودان ووصلت درجة اهتمام محمد على بالسودان إلى أنه سافر بنفسه ووجه قادته ببعض الإصلاحات هناك.

على أي حال يمكن القول إن السودان بعد حملات محمد على والتتوسيع في عهد أبنائه وأحفاده تكون بذلك السودان الحالى والذى أصبح يضم دارفور ومنطقة بحر الغزال ومنطقة خط الاستواء وشهد السودان لأول مرة في تاريخ حكماً مركزاً بجانب أن السودان انفتح على العالم الخارجي

وتحسن الزراعة وطرق الري وغيرها^(٤٠) من حفر الترع والاهتمام بعمليات الري. كما أن عصر إسماعيل شهد بالنسبة للسودان العديد من الإنجازات كعمليات منع الرق، والاهتمام بوسائل النقل حيث ربط السودان بشبكة من التلفراف. وبدأ التفكير في ربط السودان بالسكك الحديدية وتم وقتها بناء العديد من المساجد ونشر الثقافة^(٤١).

لكن كل ذلك لم يكن يعني لدى السودانيين أن ذاك صورة من صور التحضر بقدر ما كان ينظر إلى التواجد المصري في السودان إلى أنه نوع من أنواع الاستعمار ولا يمكن بالتالي إغفال بعض الأخطاء التي ارتكبها بعض حكام السودان.

لذلك كان لابد أن تظهر بعض الحركات الثورية في مواجهة التواجد المصري، فظهرت حركة المهدى، ورغم الروابط التي كانت تربط مصر بالسودان آن ذاك ولعل أهمها الرابطة الدينية بعد أن كان الإسلام قد عم ربوع السودان إلا القليل من أجزائه إلا أن السياسات المصرية التي أرسلت إلى السودان حكام غير مسلمين من أمثال غوردون والذي بدوره اعتمد على الموظفين الأجانب كانت أحد العوامل الأساسية في تقليل الروابط بين مصر والسودان، يضاف إلى ذلك أن السودانيين بشكل عام كانوا في وضع لا يسمح لهم بتقبل فرض الضرائب أو إلغاء الرق والخدمة الإجبارية في الجيش يضاف إلى ذلك أن الحركة الثورية التي سميت بالمهدية رأى المؤرخون السودانيون أن لها أسباباً أخرى لعل أهمها :

(٤٠) أحمد شلبي: الموسوعة الإسلامية، الجزء السادس، ص ٢٤٧.

(٤١) أحمد شلبي: مرجع سابق، الجزء السادس، ص ٢٥٥.

- ١ - أن الحكم المصرى قد استغل الأوضاع فى السودان.
 - ٢ - أن السودان اعتبر منفى بالنسبة للمغضوب عليهم من المقربين والذين يراد إبعادهم.
 - ٣ - أن الحكم المصرى كان شغوفاً بالفتح والتوسع وأهمل جوانب عديدة.
- وبالتالى نجح محمد أحمد المهدي فى إشعال ثورة فى مواجهة مصر سميت بالثورة المهدية ولعل نجاح محمد أحمد المهدي جاء نتيجة طبيعية لسياسات مصر فى أفريقيا إبان فترة محمد على وأبنائه والتى اتسمت بال موقف العالى من السياسة المصرية فى السودان أحد العوامل التى ساعدت على نجاح الثورة المهدية، بجانب خطأ السياسة المصرية فى السودان واستخدام الأجانب كموظفين.

ولعل العامل الأهم:

هو الاحتلال المصرى من قبل إنجلترا عام ١٨٨٢ . والاحتلال البريطانى لنصر عكس بشكل واضح الموقف الأوروبي من التوجهات المصرية فى أفريقيا، حيث إن الاستعمار الأوروبي فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر شعر أن مصر بما تمثله من إمبراطورية فى أفريقيا خطر يهدد مصالحه وسعى إلى تصفية هذه الإمبراطورية . ولذلك كانت توجهات بريطانيا منذ البداية تحجيم الدور المصرى فى السودان^(٤٢).

(٤٢) محمد أحمد المهدي: ولد فى جزيرة مزار فى مديرية دنقلا عام ١٨٤٨ واشتغلت عائلته فى مهنة صناعة السفن لكنه اختلف عنهم واهتم بالعلم والدرس والتحصيل وركز فى إطار العملية التعليمية على التعليم الدينى، وكان زاهداً فى كل شئ، واتجه إلى التصوف واهتم بالطرق الصوفية، وانتقل مع أسرته من دنقلا إلى جزيرة أبا وظل فى طريقه العلمى بينما اشقاوه يعملون فى صناعة السفن.

ونظراً لأن إنجلترا لم تستجب لرغبة الحاكم العام في السودان بمده ببعض الجندي لوقف هذه الثورة في بدايتها ورفضت التوجهات البريطانية بالإنسحاب من السودان أو إخلاء الأراضي التي تعكس بالسلب على أنها القومى.

على أى حال أرسلت مصر القائد هكس يعاونه البعض في ٤ نوفمبر ١٨٨٢ وهزمت هذه الحملة في مواجهة المهديين، وزاد من هزيمة هكس رغبة إنجلترا المتزايدة من سحب مصر قوتها من السودان، ورأوا أن من هو قادر على تنفيذ هذه السياسة هو غوردون الذي سار وجنوده إلى السودان ولكنه منى بهزيمة ساحقة وانتهت حملة غوردون بقتله في فجر ٢٦ يناير ١٨٨٥ ولقد فارق محمد أحمد الحياة في يونيو ١٨٨٧ ليتولى من بعده القيادة عبد الله التعايشي وقد ظل عبد الله التعايشي يقود حركة المهدى حتى سقوطه في الميدان بواسطة القوات المصرية التي كان يقودها كتشنر عام ١٨٩٩، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ السودان تحت مسمى الحكم الثنائى (٤٣).

والتي استمرت حتى عام ١٩٥٦ والتي ألقت بظلالها على كافة الجوانب في السودان وتركت أثاراً بعيدة المدى في إطار الإدارة الحديثة في السودان، والتي يمكن القول إنها مثلت نقلة نوعية في تاريخ السودان، ولكن في نفس الوقت زرعت مشكلة من أخطر المشاكل التي ظلت تهدد أمن السودان

(٤٢) أحمد شلبي: المرجع السابق، الجزء السادس، ص ٢٨١.

واستقراره حتى لحظة كتابة هذه السطور وهي مشكلة جنوب السودان، حيث وضعت أولى لبناتها في إطار السماح للجمعيات التبشيرية بنشر المسيحية وتغيير العادات والتقاليد للجنوبيين التي انعكس بالتالي على هوية السودانيين الجنوبيين^(٤٤).

(٤٤) عمر الترابي: قضية الدين والتنوع الثقافي في السودان في (التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان)، أبحاث الندوة الثانية ، إبريل ١٩٩٧، القاهرة ، إعداد حيدر إبراهيم، مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٧، ص ١١٧.

**الفصل الثاني
الجذور التاريخية
للمسيحية في جنوب السودان**

١٩٤٧ / ١٨٩٩

يستهدف هذا الفصل معرفة الهدف من التبشير بشكل عام في إطار اللاهوت المسيحي، ودعوة الإنجيل للتبشير بهذا الدين في الواقع المختلفة من العالم خاصة أفريقيا، بما يعني أن التبشير المستمد من الإنجيل كتاب مقدس يدعو معتقليه إلى نشر الدين المسيحي، وعندما ذهب المبشرون للتبشير بال المسيحية لم يستهدفوا في الأصل خدمة المستعمرين في أفريقيا بقدر ما كان يستهدف الرغبة في الوصول بالدين المسيحي إلى أقصى مناطق أفريقيا مستدينين في ذلك إلى الوجдан الديني المؤسس من خلال العقيدة المسيحية مدفوعين برغبة كبيرة وأكيدة لمحاربة الرق ونشر المسيحية، ويمكن القول إن الحكومات الاستعمارية استفادت بشكل قوي و مباشر من أوضاع المبشرين الذين تمكنوا من الوصول إلى مناطق شديدة القسوة في مناخيها، والتي تحملوها كدعاة مصلحين بروح عالية من المثابرة وبوازع ديني بحث، وبالتالي فإن الاستعماريين استفادوا من الثقافة الجديدة والدين الجديد سواء في التأثير التدريجي على الهوية أو في وضع رؤية سياسية جديدة في الواقع التي ذهبوا إليها في أفريقيا وخاصة جنوب السودان، واصطناع مشكلة لم تكن موجودة من قبل، حيث كان الإنسان الجنوبي يتحرك في إطار قيمه ومبادئه التي استمدتها من الديانات المختلفة التي آمن بها، ويمكن القول إن التبشير في مراحل كثيرة أصبح في خدمة السياسة كنتيجة لنشاط المبشرين والمثابرة التي تحلوا بها مما أدى إلى تغير البنية الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية ، والتي انعكست بدورها على الهوية السودانية وعلى الأوضاع السياسية، من حيث إيجاد كوادر قوية

قادرة على مواجهة الواقع الجديد سواء على الأرض أو في الوجودان الجنوبي، كما أن التبشير المسيحي دخل في صراع حقيقي مع الإسلام، والعربية في جنوب السودان رغم أن المسيحية عندما دخلت السودان عام ٥٤٠م دخلت بشكل طبيعي، وعندما انتشر واستقر الإسلام في السودان كان انتشاراً طبيعياً، لكن من خلال سياسة استعمارية واضحة المعالم، نجح المبشرون في إيجاد سودان جنوبي جديد يحمل سمات جديدة، وأصبح هناك ازدواجية في كل الأوضاع الثقافية بين ثقافة الزنجي، وثقافة العربي، بجانب وثنية متعددة، وعادات وتقاليد مختلفة، وتناقضات قبلية، بما يعني أن الأمور صارت بدرجة عالية من التعقيد.

لذا يستهدف هذا الفصل أيضاً بجانب إيضاح ما سبق، إبراز نجاح المبشرين في إيجاد أوضاع جديدة على الأرض في جنوب السودان؟ ولماذا تحمل هؤلاء المبشرون كل هذه المعاناة في جنوب السودان، هل جاء المبشرون بخلفية دينية بحثة؟ أم جاءوا بخلفية دينية وسياسية؟ أم جاءوا معهم درجة من التعصب في مواجهة الدين الإسلامي ورغبة منهم في إرجاع السودان إلى المسيحية مرة أخرى؟ حيث أشاروا عندما كانوا يسعون لدخول السودان للتبشير أن السودان بدأ مسيحياً منذ عام ٥٤٠م ويجب أن يعود مسيحياً؟ كما يستهدف الفصل إظهار كيف تمكن المبشرون من تغيير البنية الثقافية والهوية للقبائل الجنوبية؟ وكيف تم تدريب الكوادر والقيادات الجنوبية لكي تواجه المشاكل في جنوب السودان سواء، السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية.

نشأة الجمعيات التبشيرية:

على أى حال التبشير بالدين المسيحى بشكل عام له جذوره الدينية فى الكتاب المقدس لدى المسيحيين، وهناك العديد من الآيات التى تحض على عمليات التبشير «اذهبا وتلمندا جميع الأمم وعلموهم أن يحفظوا جميع ما أوصيتم به» وفى آية أخرى «اذهبا إلى العالم أجمع واكرزوا بالإنجيل للخليقة»، وبهذه الوصايا للسيد المسيح عليه السلام جاءت فكرة التبشير بالدين المسيحى في جميع أنحاء العالم وخاصة أفريقيا، وبالتالي يمكن القول وبشكل عام إن الهدف من التبشير هو هدف سام يسعى إلى نشر دين جديد ورؤى ثقافية جديدة، ولكن هل يمكن القول إن الجمعيات التي تأسست من أجل التبشير بالديانة المسيحية كانت بالفعل تستهدف ذلك أم أنها استخدمت لصالح الرؤى السياسية للقوى الاستعمارية؟ إن التبشير بشكل عام كان يستهدف نشر الديانة المسيحية في المناطق الوثنية، لكنه وهو في طريقه لنشر هذه الديانة الجديدة في الأماكن المختلفة، كان يتم تغير الهوية، والثقافة الأفريقية بالتدريج، واستطاع الاستعمار أن يستفيد من ذلك في إيجاد واصطناع المشاكل الإقليمية على مستوى القارة الأفريقية.

على أى حال اختلف الأوروبيون بين التبشير من أجل التبشير^(١) وبين التبشير من أجل خدمة الأغراض السياسية للقوى الاستعمارية ، لكن من المؤكد أن التبشير في النهاية خدم القوى الاستعمارية في تنفيذ توجهات

(١) الأنبا أنطونيوس مرقص: مقدمة في علم اللاهوت الكرازى، أسقفية شئون أفريقيا، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ١٠.

سياسة كان مخططاً لها، إذ لا يمكن القول إن دخول المبشرين على موقع جديدة وأرض شاسعة كجنوب السودان، للعمل تحت ظروف مناخية غاية في الصعوبة، وعادات وتقاليد جديدة على الثقافة الفريبية وعلى المبشرين، لم تكن ترمي في النهاية إلى أهداف محققة، وإن سلمنا جدلاً أن الأهداف كانت تستهدف نشر المسيحية وتلك حقيقة مؤكدة، فقد حدث أشياء نشر العقيدة المسيحية، أن قام المبشرون بزرع لغة جديدة والتي أدت وبالتالي إلى ثقافة جديدة والتي على أساسها تم تبديل وتغيير هوية الإنسان الأفريقي من خلال فكره الجديد، إذا يصعب القول إن الثقافة الوافدة قد انصرفت في مكون ثقافي، عربي، إسلامي، زنجي، وأخرجت إنساناً جديداً، بل إنها كانت ذات توجهات تستهدف اقتلاع ثقافة وزرع ثقافة، واقتلاع هوية، وإيجاد هوية جديدة (♦) وقد تطلب ذلك جهداً كبيراً ومثابرة من قبل المبشرون، ويمكن القول إنهم استمدوا هذه المثابرة والقوة من الوجдан الديني لديهم وفق وصايا الإنجيل، وبقدر ما قدم المبشرون خدمات للقوى الاستعمارية كانوا المبشرون في ميسى الحاجة لهذه القوى الاستعمارية لكي تساعدهم على تغيير الأوضاع التي تمكّنهم من نشر العقيدة أى أن كلّيهما كان نجاحاً للأخر.

على أي حال ألقت النهضة الأوربية آن ذاك تأثيرها على حركة الإصلاح الديني بشكل عام والتي لم تلتفت إلى الفكر المطروح حول الوحدة الدينية لأوروبا، بل تركت الحرية للأمم والشعوب في الإطار الذي يرونونه من المسيحية، بما يعني أنه ليس شرطاً أساسياً أن تترجم الكنيسة أو الباب

(♦) أكرزوا : تعنى كلمة أكرزوا « بشروا ».

الدولة على اتباع مذهب معين وغلب وقتها شعار وحدة الأمة في ظل عقيدة واحدة بدلًا من وحدة العالم في ظل عقيدة واحدة، ولذلك أثرت حركة الإصلاح الأوروبي ليس فقط في الأمم والشعوب بل في فكر الحاكم ذاته في إطار اعتقاد المذهب الذي يراه و كنتيجة لحرية الفكر والمعتقد والمذهب شهدت أوروبا مذايق عددة بين أنصار المذاهب المختلفة، لكنها في نفس الوقت ساعدت على تنويع المذاهب المسيحية من خلال الإرساليات التبشيرية، ودفعتها للعمل جنبًا إلى جنب في المناطق الجديدة، وبالتالي نجحت حركات الإصلاح الديني في نشر العقيدة في أفريقيا، ولذلك نجد العديد من المدارس التبشيرية ذات المذاهب المختلفة تعمل في إطار نشر العقيدة المسيحية، دون الدخول في مناقشات بيزنطية حول التمسك بمذهب معين، واهتموا فقط بنشر العقيدة.

على أي حال عندما استقرت الأوضاع خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر شعر البروتستانت بالأمان واتجهوا إلى تنظيم صفوفهم وبدأت تظهر «الجمعيات التبشيرية إلى الوجود» استلهاماً من الإنجيل ووصايا المسيح عليه السلام ويمكن القول إن بريطانيا كانت أسبق الدول في إنشاء هذه الجمعيات، حيث أصدر البرلمان البريطاني قراراً عاماً ١٦٤٩ بإنشاء «هيئة نشر المسيحية في إنجلترا الجديدة» وبدأ نشاط هذه الجمعيات يتزايد كلما زاد نشاط الجمعيات ذات الفكر الماركسي والإلحادي، ولذلك سيطرت فكرة العمل على ضرورة نشر المسيحية بين الذين لا يؤمنون بها خارج البلاد وشهد القرن الثامن عشر نشاطاً ملحوظاً لهذه الجمعيات واتخذت الجمعيات التبشيرية اتجاهين:

الاتجاه الأول: وهو المذهب الكاثوليكي: والتي تمثلت توجهاته في إطار نشر المسيحية على أساس المذهب الكاثوليكي من خلال:

الجمعية التبشيرية الكاثوليكية:

التي ركزت على نشر مذهب النسك أى العبادة مع الفقر من أجل طلب ملكوت السماء وهي رؤية روحية، ودينية بحثية، فيها درجة كبيرة من الإغراق في عالم الروحانيات، بما يعني سيادة الروح على المادة.

الاتجاه الثاني: المذهب البروتستانتي: والذي تمثل في نشر المسيحية من خلال:

الجمعيات البروتستانتية:

والتي اتبعت سياسة مختلفة وتوجهات بعيدة عن المذهب الكاثوليكي أعلنت في طريق دعوتها لنشر المسيحية، أن الفقر ليس مقدساً واتجهوا إلى رفع المستوى الاقتصادي للبشر واتجهت الجمعيات للعمل بين المرضى والأطفال والمساجين والرقيق وكانت أولى هذه الجمعيات هي جمعية المتودست والتي أنشئت عام ١٧٨٧ وسعت هذه الجمعية إلى إرسال الجماعات التبشيرية إلى الخارج وفي ١٧٨٧ نشأت جمعية لندن التبشيرية وساعد على ظهورها قطاعات التجارة في لندن وبدء نشاطها في الهند والصين وبدأ هذا النشاط يمتد في كل الواقع التي سبقتها إليها التجارة البريطانية^(٢).

(٢) زاهر رياض: استعمار أفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٩٥ وما بعدها.

وبدأت توجهات هذه الجمعيات تظهر في مواجهة أفريقيا خاصة بعد أن بدأت تظهر نتائج الرحلات الكشفية إلى أفريقيا ولعب في هذا المضمار دافيد لفنجستون دوراً هاماً وبارزاً حيث كان كلما ذهب وعاد ألقى المحاضرات الخاصة عن أفريقيا وكان يدعو في محاضرات إلى إلغاء تجارة الرقيق، والتي كانت تمارس في أفريقيا بشكل كبير من خلال الأوروبيين تحت مظلتهم، وإن كانوا قد استخدمو بعض الأفارقة لتسهيل هذه التجارة، وأغفل دافيد لفنجستون أن أصحاب اليد الطولى في هذه التجارة هم الأوروبيون، وأكد بأن أفضل وسيلة للقضاء على تجارة الرقيق في هذا الجزء من العالم المنسي هو نشر المسيحية بين هؤلاء البشر سعياً وراء كسب صداقتهم ، وإحلال تجارة جديدة بدل هذه التجارة.

على أي حال يبدو بعد نظر لفنجستون ونظرته الاستراتيجية في الإشارة إلى أن نشر الدين المسيحي في ربع أفريقيا سيؤدي حتماً إلى كسب صدقة هؤلاء البشر من الأفارقيين الذين يمارسون هذه التجارة وهو ماحدث بالفعل فيما بعد وأصبح ركيزة أساسية في العلاقات التي نشأت بين أفريقيا وأوروبا، وبين القادة الجدد من الأفارقة الذين اعتقو المسيحية وكانت لهم مشكلات قبلية وإقليمية في إطار التنمية الاقتصادية، والسياسية، والثقافية بين الأقاليم المختلفة والحكومات المركزية وبالتالي أصبحت الثقافة الجديدة والهوية التي تغيرت تعدّ بعداً هاماً وشيئاً جديداً في ممارسة الضفوط على الحكومات المركزية وأصبحت هذه المشكلات فيما بعد والتي تأسست أصلاً في إطار نقص عمليات التنمية الاقتصادية، والسياسية ، والاجتماعية أصبحت إشكاليات قائمة في البلاد التي عمل

فيها المبشرون بين المسيحية والإسلام وبالتالي أصبحت القوى المسيحية الجديدة في هذه البلاد ترتبط بعلاقات قوية للغاية مع دول غرب أوروبا ومع الفاتيكان.

على أي حال لأهمية أفريقيا في إطار التبشير اتجه لفنجستون إلى فتح طرق التجارة عبر القارة الأفريقية بين قبائل الماشونا والمابيلي والتي كانت تعيش وسط النصف الجنوبي من القارة، وبعد وفاته تألف العديد من الجمعيات التبشيرية من أجل التبشير بال المسيحية والعمل على تنفيذ وصيته وسياساته فكانت بعثة الجامعات التبشيرية إلى وسط أفريقيا Uni - Uni-versities Mission to central Africa وأنشئت مراكز تبشيرية عند الزمبابوي سنة ١٨٦١ وتم إنشاء جمعية الاسكتلندية Scottish Churshes وبدأت عملها في نيوزيلاند.

كما ظهرت جمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionary Society وبدأت نشاطها في منطقة بحيرة تنجانيقا بجانب أن هذه الجمعية عملت في أوغندا، وانطلقت حركة الجمعيات التبشيرية ونشاطها من إنجلترا إلى فرنسا أيضاً حيث أسسوا جمعية باريس التبشيرية Paris Evangelical وقد بدأت نشاطها في مستعمراتها الفرنسية بجانب مناطق الباسوتولاند والباروتسلاند في جنوب أفريقيا.

وبدأت هولندا في تأسيس الكنائس الهولندية الإصلاحية وبدأت هولندا في تأسيس الكنائس الهولندية الإصلاحية وقد ساعدتهم في ذلك البوير في جنوب Dutch Reformed Churches أفريقيا.

وبداً بالتالي نشاط الكاثوليك فتألفت جماعة الآباء البيض White Father سنة ١٨٦٨ وبدأت عملها في شمال أفريقيا ثم روديسيا الشمالية. ونظرًا للتنافس بين كل من الكاثوليك والبروتستانت تم اقتسام أفريقيا بينهم في إطار بعثاتهم المختلفة، وبالتالي يمكن القول إن حركة التبشير في العالم الجديد في أفريقيا، والتي بدأت برغبة دينية ملحة استمدتها المبشرون من وصايا السيد المسيح في الإنجيل قد انتشرت في أفريقيا شمال الصحراء، وجنوب الصحراء، وأصبح دورها مؤثرًا لغاية في الحياة الاجتماعية، والثقافية، والتي انعكست بالتالي على الأوضاع السياسية من خلال استقلال المؤثرات المختلفة في إيجاد بيئه دينية تعليمية، وثقافية، واجتماعية جديدة على هذه المجتمعات، والتي نجحت في النهاية في إيجاد بنى ثقافية سواء في إطار المكون الثقافي المادي، أو المكون الثقافي الأدبي، وانعكس ذلك بالتالي على أزمة الهوية بين كل ما هو أفريقي وما هو عربي.

الجذور التاريخية للمبشرين في السودان، ١٨٨٩

اهتم المبشرون بصفة عامة بنشر المسيحية في أنحاء أفريقيا المختلفة لكن اهتمامهم بالسودان بدأ بشكل كبير عند بدأ الحكم المصري/ التركي للسودان، حيث أدركوا أهمية السودان بالنسبة للمبشرين كمعبر لشرق أفريقيا وجنوبها، وشرقاً، بما يعني أن السودان كان المحطة الأولى في إطار التخطيط الاستراتيجي المسيحي للانطلاق إلى وسط أفريقيا وبالتالي مثلت السودان بالنسبة للمبشرين رؤية مميزة جغرافيًا للوصول إلى مملكة أثيوبيا المسيحية وتأسست تلك الرؤية كنتيجة طبيعية لأن الرهبان

الفرنسيسكان والجزويت كانوا يمرون بالسودان الشمالي أبان القرن الثامن عشر أثناء ذهابهم إلى أثيوبيا ومن هنا بات السودان محطة أنظارهم.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك الحدود السودانية المترامية الأطراف، والتى شترك مع ثمانى دول لأدركنا الأهمية الاستراتيجية بين اتجاه المبشرين للسودان ورغبتهم المحمومة للعمل فيها، لأنه كان متوقعاً إذا ما تجدرت المسيحية فى أرجاء السودان، كان يعني ذلك التغلغل التدريجى للمسيحية سواء فى وسط أفريقيا أو شمالها أو جنوبها أو شرقها، ومن هنا جاءت أهمية السودان بالنسبة للمبشرين^(٢).

ولذلك اعتبر فتح محمد على للسودان عام ١٨٢٠ بالنسبة للمبشرين علامة فارقة فى تاريخ المسيحية بالنسبة للسودان حيث بدأ المبشرون يعطون للسودان اهتماماً أكبر خاصة المبشرين الإنجليز والفرنسيين، والذين كانوا قد قاموا بنشاط كبير فى شرق أفريقيا حتى إنهم أنشأوا مراكز لهم هناك، وكانوا يسعون إلى مد نفوذهم فى وادى النيل، ويمكن القول إنه حتى هذه اللحظة كانت توجهاتهم هى نشر المسيحية بجانب محاولات الحد من تجارة الرقيق فى تلك المناطق، ونظرًا لسياسة محمد على آن ذاك التي اتسمت بالتسامح تجاه المبشرين فقد شجعهم ذلك على إقامة مدرسة كاثوليكية فى الخرطوم، وفي عام ١٨٤٦ قام الباب جريجورى الرابع عشر فى الفاتيكان بإنشاء كرسيا رسوليا لأفريقيا الوسطى للتبشر بالدين المسيحى كان مركزه الخرطوم، وكان يستهدف السعى لإيصال الزنوج إلى

(٢) التجانى عامر: جنوب السودان، بحر الغزال بين العصابات والحكومات، ١٩٢٠، ١٨٥٠، دراسات قومية، العدد العاشر، مركز النيل للإعلام، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١١٥.

المسيحية بجانب العمل على إيقاف تجارة الرقيق في وسط أفريقيا الذي يستهدف السودان الجنوبي، بجانب أوغندا، وال肯فو، ونيجيريا.

وبذات الأمور في الانفراج بالنسبة للسياسة التي اتبعها البابا جريجوري الرابع عشر آن ذاك، وبالتالي قام بإنشاء مركزين للتبشرير في الجنوب واحد في غندكرو عام ١٨٥٠ والثاني في كاكا عام ١٨٦٢ واستهدفت الإرساليات الكاثوليكية بخطيط واع وفكر مرتب، أن لاتعمل في المناطق التي سبقها فيها الإسلام، بل عليها أن تتجه إلى جنوب السودان، حيث يعيش الإنسان السوداني الجنوبي على الفطرة وعلى الوثنية بجانب العقائد المحلية وقليل من المسلمين.

وقد كانت العوامل الهامة التي ساعدت حركة التبشير بصفة عامة هو نشاط محمد على تجاه السودان خاصة عندما سعى لاكتشاف منابع النيل ومحاولته جمع أكبر قدر من المعلومات عن جنوب السودان حيث أرسل بعثة عام ١٨٣٨ لاكتشاف النيل الأبيض ومنابعه وترأسها سليم قبودان وتواتت رحلات سليم قبطان الثانية عام ١٨٤٠ والتي وصلت إلى مدينة بور ثم ترأس سليم بعثة ثالثة وصلت إلى الرجاف، ولقد كان مرافقيه من الأوروبيين أثر كبير فيما رفعوه من تقارير إلى أوروبا بالنسبة للسودان بما يعني أن الرحلات الكشفية شجعت الأوروبيين والجمعيات التبشيرية على العمل في المناطق الجديدة^(٤).

(٤) حسن مكي: السياسة التعليمية والثقافية العربية في جنوب السودان، المركز الإسلامي الأفريقي، الخرطوم، شعبة البحوث والنشر، بدون تاريخ ، ص ١٠ .

على أي حال أدى اكتشاف سبيك وجراند وبicker للوصول إلى لغز منابع النيل وقدمت معلومات متميزة عن الجنوب حتى أن لفنجستون دعا عند عودته إلى إنجلترا في عام ١٨٥٦ « إلى إيجاد طريق مفتوح أمام التجارة وال المسيحية عند نهر النيل » وبالتالي يمكن القول إن جهود المستكشفين مكنته من حرث الأرض وتمهيدها أمام امتداد الإدارية إلى مناطق في الجنوب، وأدى ذلك بالطبع إلى استقرار الإدارية وإرساء نظام للإدارة والحكم في الجنوب وجعل الجنوب ذات أبعاد إقليمية ومؤثرات خارجية، وبدأت الدراسات في أعلى النيل والاستوائية لمحاولة فهم الأديان المختلفة كأرض بكر حرصاً من الإرساليات التبشيرية للوصول إلى هناك وفهم طبيعة البشر قبل أن يسبقه الإسلام.

على أي حال وتأسساً على ذلك دعا الجنرال غودن عندما عين حاكماً عاماً على مديرية الاستوائية المبشرين للقدوم إلى جنوب السودان وكتب عام ١٨٧١ إلى جمعية المبشرين البريطانية يدعوها للعمل في مديريته.

ويمكن القول إن بدء الاهتمام بالسودان من قبل أوروبا، عندما احتلت مصر عام ١٨٨٢ من قبل بريطانيا وبداً أن الطريق أصبح سهلاً ليس إلى السودان فقط بل إلى جنوب السودان سواء تجاريًّا أو دينيًّا.. وخططت السياسة البريطانية على أساس تلك التوجهات لولا أن ثورة المهدى وانتصارها ١٨٨٤ آخر المشروع البريطاني وخططت الإرساليات التبشيرية.

وفي نوفمبر ١٨٩٩ وبمقتل الخليفة عبد الله التعايشي، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ السودان بصفة عامة. والجنوب بصفة خاصة، حيث دان السودان للحكم المصري البريطاني، بعد أن وقع الاتفاق الثنائي بين مصر وإنجلترا الذي صيغ بمعرفة كرومرو، والرجل وصف الاتفاق الثنائي بالخدعة في كتابه مصر الحديثة حيث «أشار لم تعرف من قبل عبقرية كتلك التي ابتدعت أسطورة يمكن اعتقادها مثل تلك التي أريد بها التوفيق بين الواقع المعاش والحقائق المقترحة»، وقد أشار كرومرو في أول حديث له مع شيوخ القبائل في أم درمان بقوله «من الآن فصاعد سوف تخضعون لحكم ملكة إنجلترا وخديو مصر في شراكة بين البلدين ستكون لإنجلترا فيها اليد العليا»^(٥).

يضاف إلى ذلك بأن إنجلترا قررت وبناء على ماقدمت مصر من وجهة نظرها رفع العلم البريطاني بجوار العلم المصري في الخرطوم، وأشارت مذكرة نيل رود في ٤ سبتمبر ١٨٩٦ «بأن هذا الإجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضي المختلفة في المستقبل، وإنما يرمي إلى الأكيد بأن حكومة جلالة الملك لها الغلبة في جميع المسائل المتعلقة بالسودان، وأنها تبعاً لذلك، تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها الحكومة البريطانية في شأن المسائل السودانية»^(٦).

(٥) لمزيد من التفاصيل عن فترة المهدى وعبد الله التعايشي: يراجع إبراهيم فوزي باشا «السودان بين يدى غوردن وكتشنر» الجزء الثاني ، ١٢١٩ هـ ، مطبعة ، القاهرة ، من ١١ وما بعدها.

(٦) رئاسة مجلس الوزراء ، السودان ، ١٣ فبراير ١٨٤١ ، ١٢ فبراير ١٩٧٣ ، من ٥.

وبالتالى وضع النظام السياسى للسودان فى إطار ماتم من فتح منهج حكم، حيث كانت تقوم إنجلترا بترشيع حاكم عام للسودان ويعينه الخديوى، وبالتالي أصبح كل الحكم من البريطانيين، ويمكن القول إن بريطانيا قد حددت دورها منذ البداية، فى إطار سياستها تجاه السودان، ولم تكن مصر غير الشريك الذى يشاهد الأحداث دون أن يكون شريكًا قوياً، أو فاعلاً أو مؤثراً ولكنه الشريك الذى كان يسدد جميع الفوائير والمصروفات الخاصة بالسودان دون أن يكون صاحب قرار أو سياسة تعود بالنفع سواء على السودان أو على مصر^(٧).

على أى حال وجدت الإرساليات التبشيرية أن إعادة فتح السودان فرصة كبيرة وأصبحت حريصة بشكل كبير على التواجد هناك، حيث رأت أن هذا البلد كان فى الأصل مسيحياً وأن المسيحية دخلته عام ٥٤٠، وأدركت أنه يمكن إرجاعه إلى المسيحية من خلال عمليات التبشير والتصدير فى كل أنحاء السودان. وبعد الفزو المصرى الإنجليزى للسودان مباشرة، لم تتأخر الجمعيات التبشيرية فى محاولة انتهاز الفرصة لمخاطبة كل من كروم، وكتشنر فى رغبتهما فى العمل فى السودان، وقامت هذه الجمعيات بارسال طلبات تدعى فيها إلى أن تصبح السودان بلدًا مفتوحًا لنشر المسيحية، ولم تكن هذه الجمعيات بمفردها التى سعت إلى ذلك، بل إن الأفراد الراغبين فى هذا العمل تطوعًا من الإنجليز والأمريكين طالبوا بنفس الشئ، على أن تصبح السودان شمالاً وجنوباً مفتوحة للجمعيات

(٧) التجانى عامر : مرجع سابق، ص ١١٥.

التبشيرية، وأمام نشاط المبشرين المسيحيين وكانت الرغبة في ذلك تأتي في محورين أساسيين^(٨):

المحور الأول:

هو إحياء ذكرى الجنرال شارل جورج غوردون، والذي كانوا يرون فيه إنساناً أعطى الكثير، وأنه بطل مسيحي ضحى بحياته من أجل الكفاح للحد من تجارة الرقيق في السودان، ولعل مرجعية ذلك أن غوردون عندما كان حاكماً عاماً للإقليم الجنوبي كان قد مد يد العون للبعثة الإنجليزية الدينية عام ١٨٧٨ وشجعها أن تبني وأن توسس كنائس إنجليزية في مديرية أعلى النيل، خاصة وأن هذه البعثة لم يكن مقصدتها هو أعلى النيل، بل كانت تتجه إلى أوغندا، ولذلك عندما قتل غوردون على يد المهدى في ٢٦ يناير ١٨٨٥ بدأت المشاعر لدى البعثة الإنجليزية الدينية تتجدد ويعتبر غوردون أحد رموزها الدينية والذي كان يسعى لنشر المسيحية.

ويمكن القول إن هذا الحدث الذي تمثل في حفل غوردون قد اهتزت له إنجلترا بالكامل، وأشعل فيهم روح الحماسة، وعلى أثر ذلك اجتمع أغنياء لندن وجمعوا التبرعات للكنيسة الإنجليزية كي تتشيّء مؤسسات دينية وتبشيرية في أنحاء السودان تأسيساً على ذكرى الجنرال تشارلز غوردون، على أن يتم ذلك بعد الإطاحة بالمهدي والاستيلاء على السودان، وذلك يعطينا مؤشراً وبعداً أساسياً في إطار السياسة الإنجليزية المخطلة تجاه

(٨) محمد عمر بشير: مشكلة جنوب السودان، دراسة لأسباب النزاع، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١، ص ٧١.

السودان بشكل عام، وأن التوجهات كانت دخول السودان تحت المظلة الاستعمارية البريطانية^(٩).

لكن الجدير بالذكر هنا أن غوردون قتل في معركة في مواجهة دعوة إسلامية واضحة من قبل المهدى في السودان أى يعني أن غوردون ذلك الجنرال المتدين والذي كان يساعد على نشر وبناء الكنائس في الواقع المختلفة كان يواجه بدعوة إسلامية من قبل المهدى، وبالتالي كان صراع إسلامي، مسيحي في السودان بدأ مبكراً وإن لم ينتبه إليه أحد من القادة والحكام في مصر، ولكن كل الدلائل كانت تشير إلى أن اختياراً بريطانياً لقيادة المديرية الاستوائية آن ذاك لم يأت دون تحطيط مسبق، خاصة أن هذا الاختيار لم يقتصر على شارل جورج غوردون، والذي خلف صمويل بيكر بل جاء بعده العديد من الحكام البريطانيين لتنفيذ السياسات المخططة، ويمكن القول إن مصر تحملت في سبيل مخطط من قبل بريطانيا الكثير من الأعباء سواء كانت أعباء مالية أو بشرية أو إدارية، واعتبرت المخططات البريطانية في إطار هذه السياسة تشكلاً على ضمير المواطن المصري - الذي كان يعتبر السودان جزء لا يتجزأ من مصر - أعباء نفسيه، وفي نفس الوقت كان يدرك أن مصر مجرد ضيف شرف على مائدة السياسة البريطانية تجاه السودان^(١٠).

ويمكن القول أيضاً إن مقتل غوردون كان يعتبر الشرارة الأولى في بدء النشاط التبشيري وأرسلت بريطانيا وقتها بعثة إلى ميناء سواكن، والذي لم

(٩) جميل عبيد: المديرية الاستوائية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨، ص ٨٤ وما بعدها.

(١٠) شارل جورج غوردون : اختارته مصر لكي تسند إليه منصب حاكم المديرية الاستوائية . <http://kotob.has.it>

يكن قد سقط فى يد المهدى كى تستطلع إن كان من الممكن أن يتم نوع من التبشير المسيحي المؤسس على المذهب البروتستانتى، معتمدين فى ذلك على مبدأ إحياء ذكرى غوردون، ولكنهم عدلوا عن المنطقة بالكامل، ومرجعية ذلك أن سكانها جميعاً كانوا من المسلمين المتعصبين.

المحور الثانى:

وهي الرؤية التى تتسم بالعصبية فى مواجهة الإسلام، وان ارتكزت هذه الرؤية فى الأصل ضد الديانة الإسلامية، إلا أنهم ساقوا لها المبررات بأن الإسلام هو الذى يساعد على تجارة الرقيق ويقف حجر عثرة فى مواجهة المسيحية، وبالتالي نشطت الجمعيات التبشيرية سعياً وراء نشر الثقافة الغربية والديانة المسيحية على مستوى أفريقيا بالكامل فى غرب وشرق، وشمال، وجنوب أفريقيا، وتم التركيز على السودان كبداية لوسط أفريقيا.

وبالتالى شكلت فى لندن عام ١٨٨٥ جمعية تحت مسمى «إرسالية ذكرى غوردون» وفى نفس الوقت حدث نشاط لبعض الجمعيات فى نفس الاتجاه ناحية السودان حيث أسست كل من جمعية مبشرى الكنيسة، والروم الكاثوليك فى مصر، إرسالية سودانية اعتبرتها إرسالية فى المنفى، خاصة بعمليات التبشيريين السودانيين فى مصر، ولكن بصفة عامة كانت الحكومة البريطانية تخشى بشكل عام من موضوع التبشير فى السودان، ولكنها امتنعت لذلك نتيجة للضغوط من كافة القوى ذات النفوذ السياسى والمؤثر على مجلس العموم البريطانى.

وبالتالى أنشئت مراكز التبشير فى الجنوب والذى اعتبرته الحكومة البريطانية جنوباً وشمالاً، ومدام وثنياً فإنه يحتاج إلى عطاء الكنيسة العقدى والإنسانى، وعلى ضوء ذلك وافقت اللجنة العليا للكنيسة فى بريطانيا على العمل فى الجنوب، وأنشأ المركز التبشيرى فى فشودة.

ويمكن القول إن السياسة البريطانية التى تمثلت وقتها فى أيدلوجية كرومك كانت فى اتجاه، بينما كانت الملكة فيكتوريا واللوردات فى اتجاه مساندة التبشير والكنيسة، ورغم ذلك فإن اللورد سانسيير رئيس وزراء بريطانيا فى يونيو ١٩٠٠ أصدر بياناً يحذر الكنيسة من محاولة التبشير فى أى مجتمع إسلامى فى السودان، وكان يرى أن نجاح ارتداد المسلم عن عقيدته لا يحدث إلا بنسبة ضئيلة جداً، وأن ذلك سينعكس بشكل سيء على الأمن والسلام، وكان يرى أن السودان يجاور دولة إسلامية وهى مصر، وأن ذلك الوضع يمكن أن يواجه بقلق وروابع ضد الحكومة البريطانية.

ولكن الكنيسة البريطانية لم تستسلم لذلك حيث نشط رجالها ومنهم لبيشوب تونين الذى بدأ محتجًا على سانسيير بقوله «إن للسلطات الحق فى أن توجه التبشير فى أى مكان للواقعية المثلى التى يجب أن تتخذ لتفادي العنف ومحاولات الاقناع بغير الوسائل الحكيمية، ولكن ماحدث من اللورد سانسيير الذى جعل كل همه أن يحذرنا من التبشير وأن يبعد عن مباشرته فى السودان خوفاً، ورغبةً من قنوات متغصة للإسلام فى مصر وهى تود لو أمكنها أن تقذف بالحكم البريطانى إلى البحر بقدر ما تczف بالرسائل المسيحية إلى الجميع، هذا الذى حدث بينهما غير كريم، وغير

رشيد، وكان يعني أن موقف كل من كروم سانسيرى لا يستوجب أن تتوقف الكنيسة البريطانية عنده، وأنه لا يجب أن يحد من نشاط المبشرين فى التواجد فى السودان لنشر العقيدة المسيحية.

واستمرت الكنيسة البريطانية آن ذاك ممثلة فى اليشوب توين تشير «بأن اللورد كروم يعلم بأننا نسير فى طريقنا إلى الوثنيين لنرشدهم إلى دور يلعبه اللورد وسوف يأتي يوم من الأيام يصبح خزيًّا وعارًا على بريطانيا وإذا كان اللورد كروم وغيره يظنون أن الاستعمار وحسن الإدارة وحدها سيدفعان السودان وأهله من وحدتهم فإنهم جميعًا مخطئون»^(١).

السياسة البريطانية تجاه عمليات التبشير في السودان:

واجهت السياسة البريطانية ضغوطاً شديدة لمحاولة السماح للجمعيات التبشيرية بالعمل في السودان، خاصة من قبل الكاثوليك حيث شكلوا عامل ضفت قوى عن طريق الحكومة النمساوية، بجانب بعثة مبشرى الكنيسة، ويمكن القول إن هذه الضغوط من الكائنات المختلفة على سياسة كروم دفعته إلى إعادة النظر في إطار السياسة البريطانية تجاه قضايا التبشير في السودان، ولم تكتف بالإشراف فقط على هذه الجمعيات، بل اتجهت إلى مساعدة الجمعيات التبشيرية.

في الوقت الذي يمكن أن توصف سياستها في هذا الإطار في مصر بالمرونة تجاه عمليات التبشير، بحيث منحت كل الحرية للمسيحيين، إذا أرادوا الدخول في الإسلام، وال المسلمين إذا أرادوا الدخول في المسيحية،

(١) اليشوب توين: كان مندوب الكنيسة الإنجيلية في إنجلترا لأفريقيا.

بحيث لا يؤدي ذلك إلى تعكير صفو الأمان العام في البلاد ويمكن القول إن هذا الأمر لم يشكل صعوبة مادام بعيداً عن التدخلات السياسية ولكن الضفوط التي مورست على كروم رأصبت تشكيل ضرورة للنظر في عمل الإرساليات التبشيرية، وإن كانت الرؤية في إطار المرونة في مصر تختلف عن السودان، خاصة الجنوب الذي كان يعتبر مسرحاً جديداً يمكن تشكيلاً وتغيير بنيته الثقافية، والاجتماعية والتي ستعكس حتماً على هوئته^(١٢).

ولذلك أدرك كروم أن عمليات التبشير في الشمال تتخطى على خطورة جسيمة، لأن المسلمين في الشمال لديهم قدر من التعصب الديني، وأن المعارضة ستكون قوية، ورأى أن التبشير في شمال السودان من الممكن أن يؤدي إلى عمليات الوحدة الإسلامية في مواجهة عمليات التبشير، وخاصة بين الموظفين المصريين في السودان، وسوف يؤدي ذلك بالضرورة إلى خلق القلاقل والمشاكل للحكومة، وأدرك أن التوحد في الشمال السوداني تجاه عمليات التبشير سوف يصبح عامل وحدة في مواجهة السياسة البريطانية، وسوف يؤدي في النهاية إلى إيجاد أوضاع جديدة في السودان، وسوف يصبح القول الشائع - بأن الاستعمار البريطاني جاء لتصدير السودان - أمراً حقيقياً وأن هذه التوجهات الجديدة التي تسعى لوضعها الإرساليات لو نفذت في شمال السودان سوف تؤدي حتماً إلى الإساءة للحكومة البريطانية، خاصة أن الشماليين يشعرون بالقلق بعد أن أشيع بأن الفتح يهدف إلى إدخال السكان في المسيحية، ورأى كروم أن

(١٢) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٧٣.

السماح للجمعيات التبشيرية سوف يؤكد ذلك، ولذلك اتسم موقفه في هذا الاتجاه بالتشدد في مواجهة الجمعيات التبشيرية^(١٢).

يضاف إلى ذلك بأن العملية التعليمية في شمال السودان كانت لها رؤية مختلفة تماماً عن جنوب السودان، حيث تم تأسيس كلية غوردون بمعرفة حكومة السودان عام ١٩٠٠ ومثلت كلية غوردون أحد المحاور الأساسية في نظام تعليمي فعلى جاء لتحقيق أهداف محددة، منها خلق وإيجاد طبقة من العمال المهرة، بجانب إيجاد طبقة من الموظفين الذين يمكن أن يعهد إليهم بدورات العمل اليومي في الوظائف الدنيا حتى يمكن أن يحدث نوع من الإحلال بدلاً من المصريين^(١٤).

ويشير تقرير حاكم عام السودان في هذا الصدد إلى أنه بنهاية عام ١٩٤٤ انتهت كلية غوردون من كونها مجرد مدرسة ثانوية حكومية، وصارت فقط للمدارس العليا تحت الإشراف المباشر للحكومة، ويشير أيضاً إلى أنه بدأت الخطوات العملية لإنشاء مؤسسة لها صفة الكلية الجامعية ، ويؤكد التقرير في شهر ديسمبر ١٩٤٤ إلىربط كلية غوردون مع جامعة لندن، لأغراض فتح الدرجة الجامعية لرفع الكلية للمستوى المطلوب، ويشير التقرير إلى تعداد الطلبة بالكلية عام ١٩٤٥ إلى أن كلية الآداب تضم ١٢ طالباً، والحقوق والتي أطلق عليها (فرق المحاماة) ٦٢ طالباً، ومدرسة

(١٢) الأب فاتقى: تاريخ المسيحية في الملك القديمة والسودان الحديث، الخرطوم ١٩٧٨، من ٢١٠ وما بعدها.

(١٤) سيد مجد علي أحمد الحوري، الإمام عبد الرحمن المهدي والتعليم، ١٩٥٩/١٩٠٠ في الإمام عبد الرحمن المهدي مداولات الندوة العلمية للاحتفال المئوي، تحرير يوسف فضل، محمد إبراهيم أبو سليم، الطيب ميرغني شراك، القاهرة، مكتبة مدبوبي، ٢٠٠٢، من ٢٥٠.

العلوم ٩٠ طالبًا ، ومدرسة الهندسة ٢٢٨ طالبًا، ومدرسة الزراعة ١٦ طالبًا، ومدرسة البيطرة ٢ ويؤكد هذا التقرير إلى ماوصل إليه حال السياسة البريطانية منذ ١٩٠٠ وحتى ١٩٤٤ .

بما يعني أن العملية التعليمية في شمال السودان كانت تسير بخطى قوية نحو إيجاد رؤية جديدة في السودان والعمل على إيجاد مكون ثقافي، من خلال كوادر تعليمية تقود المجتمع السوداني ودولاب العمل اليومي، والوصول بالسودان الشمالي في إطار العملية التعليمية إلى أوضاع يمكن القول إنها بذلك تأسست على فكر يخالف التوجهات التعليمية في جنوب السودان، إذ أن التعليم في شمال السودان تطلعت به كلية غوردون ومدارس أهلية تحت الإشراف الحكومي، بينما التعليم في جنوب السودان تطلعت به مدارس الإرساليات التبشيرية ، واتخذت أيديولوجية مختلفة تماماً عن الحركة التعليمية في الشمال، وبالتالي باتت التوجهات السياسية المنفذة في إطار هذه السياسة تضع الاختلافات بين الشمال والجنوب.

محاولات المبشرين الدخول للسودان ١٨٩٨ :

على أي حال مورست ضغوط كثيرة على الحكومة البريطانية من قبل الجمعيات التبشيرية في لندن كما أشرنا في إطار سياستها في السودان بصفة عامة، والجنوب بصفة خاصة وتمثلت هذه الضغوط في اتجاهيه أساسيين:

الاتجاه الأول : في جماعات مناهضة الرق والتي اعتبرت أن ممارسة موضوع تجارة الرقيق في السودان أمر يجب أن يتوقف وان

ترك هذا الأمر بهذا الشكل يعني البعد عن الأوضاع الإنسانية في بقعة من الأرض تمارس عليها تجارة الرقيق بشكل لا إنساني ورأت أن من واجبها الديني هو العمل على الحد من هذه التجارة والقضاء عليها نهائياً.

الاتجاه الثاني: تمثل في الإرساليات التبشيرية والذين أدركوا أن جنوب السودان تعد أرضاً بكرًا وجديدة يمكن أن تدخلها المسيحية، وأن يتعلم أهلها مبادئ الإنجيل.

وتأسيساً على ذلك شكل الاتجاهان سواء المبشرون في إطار الرغبة في نشر المسيحية أو جماعات مناهضة تجارة الرقيق عوامل ضفت مؤثرة على الحكومة البريطانية التي بدأت بدورها تلين بعض الشيء في إطار المواقفة على التبشير^(١٥).

في ٢٩ سبتمبر ١٨٩٨ وجه أحد رؤساء الجمعيات التبشيرية الكنيسية رجاء بأن يسمح للجمعية بإرسال بعثة تبشيرية في السودان، ولكن كتشنر رفض ذلك، وكان لهذا الرفض وقع صدى في الأوساط التبشيرية آنذاك، حيث عقدت جمعية مبشرى الكنيسة في ١٣ ديسمبر ١٨٩٩ - أي بعد الفتح المصري البريطاني للسودان - اجتماعاً أشارت فيه «أن المشاعر الدينية لهذه البلاد وهي إنجلترا» تعرض بذل الجهد لتخليد ذكرى غوردون وأن ذلك يتضمن الدعوة إلى إنجيل يسوع المسيح بين كافة الأجناس التي تقطن المشارف العليا للنيل، ولذا فإنها ستعمل لتدعيم مراكزها في مصر كخطوة

(١٥) منصور خالد: مرجع سابق، ص ١٠٩.

نحو تعزيز إرساليتها بمشيئة الله في الخرطوم والمناطق المجاورة بمجرد السماح لها بذلك (١٦).

واستمرت التوجهات والسياسة العامة للمبشرين في إطار الضغط للوصول إلى السودان كمبشرين للديانة المسيحية وأصبحت الرؤية بالنسبة لهم كيف يمكن اختراق الحواجز واقناع كروم بضرورة العمل التبشيري في السودان .

وعلى أي حال منع كتشنر بعدها لقب لورد الخرطوم وحكم السودان وأظهر امتعاضاً وتجاهلاً للمؤسسات الدينية في السودان حتى أن اللورد كروم وصف طريقته في الحكم بالصلافة قائلاً، ربما كانت طرقه في معالجة الشئون المدنية أكثر استبداداً وعجرفة من العادة « ولعل مرجعية ذلك هو رغبته في مناهضة الإرساليات التبشيرية النمساوية وتعامله معها بشكل خشن، حيث كان يرغب في استبدالها بإرساليات بريطانية، ولكن جهوده باءت بالفشل، حيث نجح وقتها إمبراطور النمسا فرنسيس جوزيف في إعادة آباء ورسل الكنيسة النمساوية، والتي كانت تعمل آنذاك في كل من الخرطوم، وجبار النوبة في مرحلة الحكم المصري الأول، ولكن كتشنر لم يستسلم لهذا الوضع وظل يرغب في إبعاد الإرسالية النمساوية حتى أنه حرم آباء ورسل الكنيسة النمساوية من الامتيازات التي كانوا قد تعودوا الحصول عليها (١٧).

(١٦) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٧٢.
لمزيد من التفاصيل عن البعثة التبشيرية الكاثوليكية في أعلى النيل والخرطوم يراجع:
Toniolo, F.S.C.C, the First century the Roman Catholic, Mission
central Africa, 1846, 1946 in Sudan Notes and Records, p99, 188 vol,

(١٧) البیجانی عامر: مرجع سابق، ص ١١٦.

على أى حال فقد رحل كتشنر وتولى سير ونجت بعد أن ترك كتشنر السودان في ديسمبر ١٨٩٩ ويمكن القول إن الحكم الثاني قد أعطى للسودان رؤى جديدة في إطار العملية التعليمية وبعض عمليات التنمية الاقتصادية في شمال السودان ولكن في النهاية فإن الحكم المصري/الإنجليزي ، لم يكن لمصر اليد الطولى فيه بل إن السودان كان في الأغلب يحكم من خلال لندن، وبالتالي انعكست الرؤية السودانية للواء أكثر للحاكم البريطاني وللحكام السودان على الأقاليم المختلفة، ويمكن القول بأن هذه الفترة التي حكم فيها كتشنر ووينجت كانت أقرب للحكم الشخصي بما يعني أنه لم تكن هناك سياسة مخططة من قبل لندن، حيث مثل كل منها قائداً عسكرياً وحاكماً مدنياً وفي عام ١٩١٠ أسس مجلس الحاكم العام، لكن ظلوا حكام الأقاليم البريطانيون هم القوة المؤثرة في رسم سياسات تدعيم الإرساليات التبشيرية وتنفيذ السياسات التي تخاطط في إطار من تكريس الإقليمية والمسيحية في آن واحد (١٨).

توجهات الإرساليات التبشيرية في إطار السياسة البريطانية:

أخذت الجمعيات التبشيرية في البداية خطأ سياسياً مناهضاً للسياسة البريطانية تجاه رفضها لعمليات التبشير في السودان وأكملت «أن المسيحية

(١٨) محمد أحمد محجوب: الديمقراطية في الميزان، تأملات في السياسات العربية الأفريقية، دار جامعة الخرطوم، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩، ص ٢٨.

مزيد من التفاصيل عن التعليم والسياسة البريطانية ضد الإسلام يراجع : Majok, Donazu: British Religion and Education policy The case Bahr Elchazal, in Nahamed Omer Basher, Southern Sudan Regionalism and Religio, p225-240.

كانت الدين السائد بين أهالى السودان طوال قرون عديدة، وأن إعادة الفتح فرصة فى إعادة المسيحية إلى منطقة كانت تنتهي إليها فى البداية، وأكدوا أن السودان سيصبح حلقة فى سلسلة المراكز التبشيرية المتدة من القاهرة حتى رأس الرجاء الصالح.

وهذه الرؤية تعطينا أبعاد التخطيط الاستراتيجى للجمعيات التبشيرية فى إطار نشر المسيحية فى أفريقيا إذ تؤكد الجمعيات على أن التبشير فى السودان هو البداية بالنسبة لأفريقيا، وأن التوجهات هى إنشاء مراكز تبشيرية متدة من القاهرة، أى من شمال القارة حتى جنوب القارة فى رأس الرجاء الصالح، وبالتالي كان التخطيط الاستراتيجى والرؤية المستقبلية فى إطار إدخال أفريقيا بالكامل فى إطار العقيدة المسيحية، كانت واضحة ولم تكن للقوى الأفريقية والحكومات أى نوع من أنواع المقاومة، ولم يبقى سوى الاستسلام لهذا التخطيط الشامل فى إطار الرؤية الدينية لمستقبل أفريقيا، وكان على القوى الاستعمارية فى النهاية أن توافق على هذه السياسات لأن كلاً منها فيما بعد خدم الآخر، سواء الجمعيات التبشيرية أو المستعمر.

على أى حال رأت هذه الجمعيات أن سياسة حكومة السودان تضع العقبات فى طريق تحقيق هذه الأهداف، وأن تلك السياسة تتذكر لرغبات غوردون، وتتخلى عن مبدأ الحياد بين الأديان، كما تطبقه الحكومة البريطانية فى البلاد الأخرى ورأوا «أن الإسلام والتربية الدينية الإسلامية لا يتتفقان مع التطور اللازم لأهالى تلك المنطقة ورضائهم، ولهذا ينبغي السماح للمبشرين بالقيام بالعمل التربوى» واستندوا فى ذلك إلى وصايا

المسيح الذهاب لأصل الإنجيل ومشتملاته، ويرون أنَّ ربَّ أوصى بالذهاب إلى أماكن بعيدة وغريبة في نفس الوقت لأجل الإنجيل، ويرون أنَّ الوصايا ركزت بترك كل شيء لأنَّ من ترك كل شيء به إكليل له مكافأة من ربِّه، ولهذا كان التبشير يعني التقرب من ربِّه، وبمعنى تفہیم وصايا المسيح، لذلك فإنَّ توجهات هؤلاء المبشرين ومدارسهم التبشيرية كانت مدفوعةً منذ البداية برغبة كبيرة في نشر المسيحية في تلك المناطق الجديدة التي لم تصل إليها، وتمثلت في البداية في مواجهة القوى الاستعمارية التي لم تكن تبدىء حماسة كبيرة لهذه التوجهات، باستثناء بعض القادة الإنجليز من أمثال غوردون، والذي اعتبر مسيحيًا أصوليًّا يرحب في نشر المسيحية في كل بقاع السودان، لكنَّ من أين جاءوا بأنَّ العقيدة الإسلامية بجانب التربية الدينية الإسلامية لا يتفقان مع التطور اللازم لأهالى تلك المنطقة، وكانوا يقصدون جنوب السودان، من أين جاءوا بهذا الفكر في الوقت الذي كانت العقيدة الإسلامية، والثقافة العربية تنتشر في جنوب السودان بالتدريج، بدليل وجود أعداد ليست بالقليلة من المسلمين في هذه المنطقة^(١٩).

دخول المبشرين للسودان:

على أي حال يمكن القول إنَّ الضغوط على الحكومة البريطانية، دفعت الحكومة للرضوخ والسماح للمبشرين بالعمل في السودان، واتفقت معهم بالعمل في الجنوب شريطةً ألا يدخلوا إلا بشكل هادئ، واعتبرت هذه

(١٩) أنطونيوس مرقص: مرجع سابق، ص ١٨.

الخطوة هي أولى الخطوات التي على أساسها بات الجنوب السوداني مفتوحاً أمام المبشرين، وأكملت الجمعيات في هذا الإطار بأن هذه الخطوة سوف تؤدي إلى نشر الحضارة بين السكان مؤسسين ذلك التوجه على نشر التعليم، ومبادئه الفكر السليم، والسلوك الحميد، والطاعة للسلطة الحكومية، ولكن هل يمكن القول إن الجمعيات التبشيرية التزمت بذلك، لقد خططت في بداية عملها بالعمل على الحد من انتشار الإسلام، وإن شئت قل التخلص النهائي من الإسلام في الجنوب، وقسم الجنوب بين الجمعيات، بحيث يخصص لكل جماعية منطقة يمكن أن تمارس الحركة والعمل والنشاط فيها، وقسمت كافة أراضي السودان جنوب خط عرض ١٠ باستثناء منطقة صافية في الجانب الشمالي الشرقي لبحر الفزال على مختلف الجمعيات التبشيرية.

ولكن يمكن القول إن الإسلام لم يكن قد انتشر بشكل كبير في ربوع الجنوب، وبين القبائل المختلفة لكنه كان موجوداً وينتشر تدريجياً، وكانت اللغة العربية تنتشر في ربوع الجنوب، لكن التوجهات الجديدة كانت تضع سياسات جديدة في إطار اللغة، والدين، والمعتقدات الأخرى، حيث أدركت أنها إن لم تخلص من اللغة العربية في جنوب السودان، فإن كل جهودها ستذهب أدراج الرياح، وبالتالي وضعت اللبنات الأولى في إطار محاولات تغيير الهوية السودانية الجنوبية.

السياق القانوني واللاهوتي لعمليات التبشير في السودان، ١٨٩٩:

نتيجة هذه السياسات الرافضة لعمليات التبشير في السودان، قام السيرجون كيناوي عام ١٨٩٩ للبرلمان الإنجليزي بمشروع قرار «يرى

فيه أن واجبات بريطانيا المسيحية أن تعمل على مساعدته في النشاط التبشيري في السودان بما في ذلك النشاط العملي ، (٢٠).

وفي عام ١٩٠٠ عندما تواجد كتشنر في إنجلترا كانت فرصة أن يقوم ممثلو جمعية مبشرى الكنيسة بمقابلته ومناقشته في موقفه من التشدد تجاه عمليات التبشير في السودان، واستمر هذا الضغط على الحكومة البريطانية، حيث قام كل من أسقف كنيسة كنتيريري، والسيرجون كيناوی بتقديم مذكرة للحكومة البريطانية تضمنت انتقاداً شديداً لسياسة حكومة السودان تجاه المبشرين، وأشارت المذكرة وقتها واصفة هذه السياسة « بأنها انتهك لمبادئ حرية الأديان والإقدام على إجراءات لا تتفق وسياسة بلد يهتم بالمبادئ المسيحية».

فهل يمكن القول إن التوجهات المطالبة بالتبشير آن ذاك كانت تستهدف خدمة القوى الاستعمارية في أفريقيا وخدمة بريطانيا في السودان؟؟ الواقع يشير أن تعاليم الإنجيل ووصايا السيد المسيح كانت تدعوه إلى التبشير بال المسيحية في المناطق المختلفة من العالم، ويرى دارسو علم اللاهوت أن الكنيسة يجب أن تكافح وتجahد وتتمو في إطار الإيمان والعمل وتسير إلى ضرورة النمو في العدد، بما يعني زيادة عدد المسيحيين في العالم ويرون أنها يجب أن تمتد وتلد أعضاء جددًا من خلال توجهين:

التوجه الأول : التكاثر الطبيعي BOLOGICAL GROWTH

التوجه الثاني: الكرازة والإنجيل EVANGELICAL GROWTH

(٢٠) محمد عمر البشير: مرجع سابق، ص ٥٧.

وישيرون إلى أن التوجه الأول في إطار النموذج الطبيعي والمستقر الذي يعني التكاثر بالطبيعة، أما بالنسبة لأصحاب التوجه الثاني فقد كانوا يعنون التبشير من خلال وصايا الإنجيل، ويرون في هذا الإطار نوعاً من الجنديّة في إطار روحي ويؤكدون في إطار اللاهوت بأن القديس مرقص لم يكن مصرياً بل كان أفريقياً، وأن جموع الآباء والرسل كانوا من بلاد وجنسيات تختلف عن البلاد التي بشروا فيها، أي أنهم خرجوا من حدود البيئة والوطن واللغة والعادات والقبيلة إن كانوا ينتمون إلى قبائل معينة، وبالتالي تخطوا . ACRRSSTHE CUITHRE BOUXIDLRIES حاجز البيئة

وتشير الدراسات اللاهوتية إلى أن التبشير لا يعتبر فقر في إطار المسئولية الروحية، بل إن التبشير هو العمود الفقري للمسيحية ويعتبر هيكلها الأساس، وبالتالي فإن فلسفات الكنائس هي تحويل النموذج المستقر في إطار الكنيسة والذى يعني التكاثر الطبيعي إلى الرؤية الأوسع والأشمل للمسيحية والتى تعنى الجنديّة الروحية والتى تذهب وتخرج وتبشر.

ويشير أحد القديسين يوحنا ذهبي الفم عن أهمية التبشير بقوله «الأسقف الراعي يقول إن أبروشيته هي عالمية» - «والأسقف الكارز يقول إن العالم هو أبروشيته».

ويرون في هذا الإطار أن الأسقف لديه مهام ثلاث الكهنوتي الراتري، الكهنوتي الرعوى، الكهنوتي الكرازى ويرون أن الكهنوتي الكرازى يقترب من عمل السيد المسيح، ويرون في هذا الإطار أنه عالم كامل^(٢١).

(٢١) الأنبا أنطونيوس مرقص: اللاهوت الكرازى، أسقفية شئون أفريقيا، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦، ص ٥١١ وما بعدها.

وتأسيساً على ذلك كانت الجمعيات التبشيرية التي تسعى للتبشر في السودان ترى أن هناك الملائين في العالم تحيا فيما يشبه الجوع الروحي وفي ظلام دامس وجهل ووثنية، ويرون أن عليهم مسؤولية تجاه هؤلاء البشر مؤكدين على الإنجيل الذي يسير في إطار من التساؤلات عن هؤلاء البشر الذين يحتاجون إلى عقيدة وديانة وكيف من يؤمنون به بلا كارز؟ وكيف يكرزون إن لم يرسلوا لأن الإيمان بالخير والخير بكلمة الله، وأن كل من يدعو باسم الرب يكرز.

وبالتالي يمكن القول إن التبشير بشكل عام عندما بدأ في جنوب السودان أو في أفريقيا كلها اعتمد اعتماداً كلياً على قاعدة إيمانية بحتية استمدت جذورها من الإنجيل، وضرورة دعوته إلى عمليات التبشير، والتي اعتمدت كما أشرنا على التكاثر الطبيعي، والتكاثر بالتبشر من خلال زيادة أعداد المسيحيين.

وعلى الجانب الآخر فيما يختص بالقوى الاستعمارية في هذا الإطار فإن الموقف البريطاني يمكن القول إنه استفاد من موقف المبشرين، أي يوصف بأنه انتهازية سياسية، ففي الشمال تحركوا مع المبشرين بحذر شديد، وفي الجنوب أطلقوا العنان لهم، لكن في نفس الوقت يمكن القول إن عوامل الضغط الخارجية قد أنبت ثمارها سواء في إطار دخول جمعيات المبشرين، ونجاح قوى الضغط في كل من إنجلترا وأمريكا، ويمكن القول إن نجاح الجمعيات التبشيرية كانت مرجعيتها الأساسية هو نظام الحكم

البريطاني، والذى اتبع منهج الحكم غير المباشر، والذى بدأ فى السودان، وفى الجنوب بصفة خاصة منذ عشرينيات القرن الماضى (٢٢).

ولذلك فإن الجمعيات التى سعت للتبشرير فى أفريقيا والسودان لم تذهب بخلفية استعمارية، ولم تذهب لخدمة الاستعمار资料，بل ذهبت تدعى إلى المسيحية، فى أماكن و مواقع بها جماعات وثنية، ولكن فى نفس الاتجاه كان الإسلام يتواجد فى موقع عديدة، وسعى المبشرون من الحد منه و تحجيمه، بما يعنى أنهم دخلوا فى صراع ديني سعياً وراء نشر المسيحية.

و ظلت الرغبة فى عمليات التبشرير فى السودان متاجحة، وبالتالي قام مندوبي جمعية مبشرى الكنيسة بزيارة الخرطوم القس لولين ماين، والدكتور هاربور و مندوبيون من كنيسة أباد فيرونا الأب أوردهالدر و مرافقوه، والقس حريضنى والدكتور واطسون ممثلين لإرسالية الإنجيلية فى القاهرة، محاولين إقناع المسؤولين بضرورة أن تقوم جمعيات المبشرين بالعمل فى السودان.

والواقع أن هؤلاء المندوبيين عن الثلاث كنائس الكاثوليكية والإنجليكية والأمريكية التي أشرنا إليها هم الذين قاموا بالعمل و تأسيس مدارس الإرساليات التبشريرية فيما بعد فى جنوب السودان، حتى أن الألمان دخلوا حلبة التبشرير، حيث شكل فى ألمانيا عام ١٩٠٠ إرسالية تحت مسمى «إرسالية لطلائع العاملين فى السودان»، كان أهم أهدافها هو نشر المسيحية

(٢٢) منصور خالد: مرجع سابق، ص ١١٠.

في غرب أفريقيا، ودخل وقتها ضمن نطاق نشاطها السودان المصري الإنجليزي، بحيث يمكن القول إن هذه السياسة كانت سياسة مخططة لتفجير البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للسودان على المدى البعيد حتى إن جنوب مصر لم يسلم من هذه السياسة.

فقد كانت مدينة أسوان في مصر أحد مراكز التبشير بين قبائل البشرية في شمال شرق السودان، وبين أبناء دنقلاة وسميت هذه الإرسالية فيما بعد «الإرسالية المتحدة للسودان»، وفي عام ١٩٠٠ وصل أحد قادتها إلى السودان ويلاحظ الامتداد الجغرافي الطبيعي في إطار التخطيط السياسي لمدارس الإرساليات التبشيرية والربط بين جنوب مصر في إطار التبشير والسودان، بما يعني أنه يستوجب أن يكون هناك تواصل في إطار ثقافة جديدة تطرح في المنطقة بالكامل لتفجير البنية الاجتماعية، والثقافية، انعكاساً على مفاهيم سياسة جديدة، وتأسيسًا على أن النوبة كانت دولة مسيحية، وأن المبشرين كانوا يرون أنه يمكن إرجاع السودان للمسيحية، وبالتالي يمكن تأمين الحدود الجنوبية من خلال نشر المسيحية.

رؤية الحكومة للجمعيات التبشيرية:

رأى الحكومة أن الأهداف الأساسية للجمعيات التبشيرية يجب أن تكون مرتكزة على نشر الحضارة بين القبائل الوثنية، على أن تهتم الجمعيات التبشيرية بجانب الرؤية الحضارية بالعمل الاجتماعي، والاهتمام بالأوضاع التربوية، لكن الأمور صارت عكس ذلك تماماً فقد اهتمت الجمعيات التبشيرية بعمليات التنصير، من الذين اعتقووا الإسلام من الجنوبيين والعمل على اعتناق الأهالى العقيدة المسيحية، أما عن بناء

الكنائس. فقد صارت جنباً إلى جنب مع فتح مدارس الإرساليات التبشيرية للجمعيات التي عملت في جنوب السودان (٢٢).

وفي عام ١٩١٠ عقد مؤتمر ضم رؤساءبعثات التبشيرية في جنوب السودان وكان يتكون من جنسيات مختلفة ألمان / وإيطاليين / ونساويين / وأنصار المؤتمرون قضايا مختلفة كانت تعيق نشر المسيحية منها اللغة العربية والتي كانت تمثل بالنسبة لهم مشكلة كبيرة في مسار الحركة التعليمية، ولذلك ناقشوا مشكلة اللغة وخسروا أن تتبع اللغة العربية اعتناق الإسلام، لذلك قرروا أن يكون التعليم باللغة الإنجليزية وأرسلوا اقتراهم إلى الإدارة البريطانية، ولذلك يمكن القول إن العملية التعليمية التي بدأت على أيدي المبشرين في جنوب السودان قد حجبت بالطبع أبناء المسلمين من التعليم بشكل عام وإن شئت قل إنه تم طردتهم، وبالتالي تشكلت الصفة في جنوب السودان فيما بعد من القوى المسيحية، ومثلت هذه النخبة الكوادر الكنسية والكوادر السياسية، وتمكنوا من قيادة المجتمع الجنوبي.

أما عن الجمعيات التي بدأت نشاطها التبشيري في جنوب السودان، فقد كانت على النحو التالي:

١ - جمعية آباء فيرونا الإيطالية للروم الكاثوليك.

٢ - جمعية الإرسالية الإنجيلية.

(٢٢) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٦٦.

مزيد من التفاصيل عن فترة الحكم المصري / الإنجليزي في السودان يراجع: P.M.Holt: A history of the Sudan From the coming of Islam to the present. Day, London and New York, 1988. p.117.

٢ - الإرسالية الأمريكية المتحدة.

٤ - الإرسالية الاسترالية النيوزلندية المتحدة ١٩١٣.

وهذه الجمعيات قسمت فيما بينها مناطق العمل والتغوث، فالبعثة الأمريكية التبشيرية منحتها الحكومة منطقة شرق أعلى النيل، وشواطئ نهر السوباط، ووادي الزراف، أما البعثة الانجليكانية المسيحية فقد منحتها الحكومة منطقة بحر الجبل، ومنطقة مابين حدود الكنيسة النمساوية الأمريكية، أما عن البعثة الكاثوليكية فقد منحن المنطقة الواقعة غرب النيل الأبيض، ومناطق الشلك، وبحر الفزال، بما فيها أقاليم غرب النوير، وفي نفس التوجه وافق ونجت على إعادة فتح كنيسة الدلنج في جبال النوبة، والتي مارست نشاطها من خلال الكنيسة النمساوية.

ولقد وضعت الحكومة السودانية شروط عمل الإرساليات التبشيرية على النحو التالي:

- كل أعضاء الكنائس يجب أن يخضعوا للنظم والقوانين التي تصدرها الحكومة.
- كل بعثة أو إرسالية تعتبر وحدة قائمة بذاتها.
- كل رؤساء وأعضاء البعثات المسيحية سيعملون بتصديق وتوصية من حاكم عام السودان ويقوانيين مع لواحق السلطات المحلية التي تمثل الحكومة في المديريات والمراکز.
- يمكن للبعثات المسيحية التبشيرية أن تمتلك أرضاً حكومية لأغراض التبشير الديني ورسالة البعثة على أساس الشروط الآتية:

- تسجيل الأرض الحكر لمدة ثمانين عاماً بثمن اسمى هو واحد جنيه عن كل الأرض، والتسجيل قابل للتجديد مالم يكن هناك إخلال من جانب المحتكر بشروط الامتلاك الاحتقاري.
- لا يسمح للبعثات الدينية المسيحية بالتجارة، ولكن هذا الشرط لا يمنع القيام بعمليات المقايضة بالسلع مع الأهالى إذا كان للكنيسة نتاج زراعى أو صناعى يصلح للمبادلة بسلع أخرى.
- لا يسمح لرجال الكنيسة أن يعملوا كوسطاء بين الحكومة والأهالى.
- وفي عام ١٩١٥ تقرر أن يكون فى كل منطقة إرسالية واحدة ونظام واحد للتعليم، وبالتالي كانت أكبر الجمعيات التى نشطت فى حركة التعليم والتبشير هى جمعية «آباء فيرونا»، نظراً لتوافر الموارد المالية لديهم بجانب الخبرة المتراكمة لديهم فى التعامل مع الجنوب، لذا فقد كان لهذه الجمعية السبق فى إنشاء عدد من الكنائس والمدارس، فإذا ما أضفنا إلى ذلك مساندة الفاتيكان للإرساليات الكاثوليكية بشكل عام، والعمل على نشر المذهب الكاثوليكى مع نشر المسيحية لأدركنا أهمية الإرسالية الكاثوليكية ومخططات الفاتيكان فى أفريقيا، فى إطار نشر العقيدة المسيحية حيث أقاموا أول كنيسة، ففى عام ١٩٠٠ أقاموا أول كنيسة فى بحر الغزال، وظللت قبيلة الزاندى ذات أهمية خاصة بالنسبة للكاثوليك، وحدث نوع من المنافسة، بجانب الكنيسة الإنجيلية والكنيسة الكاثوليكية فى مناطق الزاندى، وفى نفس الوقت كانت الإرسالية الأمريكية فى شرق النيل تعمل بهدوء، وسعت على أن تعمل فى دوليب(٢٤).

(٢٤) التيجانى عامر: مرجع سابق. ص ١٢٣.

سياسة جمعية آباء فيرونا في نشر المسيحية في الجنوب،

اتجهت السياسة العامة لجمعية آباء فيرونا إلى توجهين:

التجه الأول:

وهو ارتباط العملية التعليمية للسكان المحليين بالعمودية، أى يتم تعبيد من يرغب في العملية التعليمية أولاً أى يستوجب أن يعتنق المسيحية، واتجهت هذه الرؤية بقوة إلى التعليم اللاهوتي لتخریج كواذر كنسية تقود حركة الكنيسة السودانية فيما بعد وسعت الإرسالية الكاثوليكية بالعمل على إيجاد كواذر تستطيع أن تعتمد عليها في إطار نشر المسيحية ليس في الجنوب فقط، ولكن في وسط أفريقيا، وتعتبر ذلك أول المخططات من قبل الكنيسة الكاثوليكية في إطار تواجدها بيان هذه المرحلة في وسط أفريقيا من خلال جنوب السودان.

أما عن التوجه الثاني:

وهو الاهتمام بالتعليم الفنى الذي يسبق التصدير كرؤية منهجية لاعتماد السكان المحليين على أنفسهم، كحزمة سياسية، متكاملة دينياً، وعلمياً، وفنياً بحيث تؤدى في النهاية إلى إيجاد كواذر قوية لها توجهات سياسية ودينية ويمكن الاعتماد عليها في دولاب العمل اليومي^(٢٥).

(٢٥) لمزيد من التفاصيل عن المسيحية والنشر في جنوب السودان يراجع: Biowell Philip: the church church in the sauthern sudan before 1900 (inmuhammed Omer Basher sunthern sudan Regionalism and Religion. p.p. 205-233.

على أى حال يمكن القول إن سياسة التعليم الفنى والصناعى التى اتبعتها الإرسالية الكاثوليكية فى جنوب السودان كانت إحدى السمات الأساسية التى اتسمت بها تلك الإرسالية ليس فى جنوب السودان فقط ولكن فى شرق أفريقيا كلها، وهذا التوجه كان ذات بعد مهم من قبل الإرسالية الكاثوليكية لأنها أدركت أنه لابد من تخریج كوادر علمانية سوف يحتاج إليها المجتمع السودانى فيما بعد، بينما يلاحظ أن الإرسالية البروتستانتية ركزت على التعليم الأدبى، ولذلك اتسمت رؤية ونجد الرجل الذى كان يمثل أحد المركزات الأساسية فى المساهمة فى نشر المسيحية فى الجنوب، عندما زار المدرسة التى افتتحت بمعرفة الروم الكاثوليك فى مدينة واو قال وقتها «إن أكثر ما يحتاجه الجنوب هو النهوض بالتعليم الفنى» ونصح وقتها جمعية مبشرى الكنيسة بضرورة الاستفادة من تجربة الروم الكاثوليك والتركيز على عدم محاولة فرض العقيدة الدينية فقط بل الاهتمام بالجنوبين عن طريق حياتهم وصناعتهم المختلفة، وبالتالي يمكن الجمع بين المادة والروح فى آن واحد، وتأسيسًا على العديد من السياسات التى اتبعتها الإرساليات المختلفة وتواجدها وسط أفريقيا، كانت هذه التوجهات أحد الأسس الرئيسية التى سعت إليها الإرساليات التبشيرية^(٢٦).

ويمكن القول إنه حدث نوع من التواصل آن ذاك بين الإرساليات التبشيرية فى جنوب السودان وبين الكنيسة الأوغندية أو الإرساليات التبشيرية فى أوغندا، فقد عانت الإرساليات التبشيرية عجزًا من عدم وجود مدرسين لمدارس الإرساليات التبشيرية فى جنوب السودان، وكان

. (٢٦) حسن مكى: مرجع سابق، ص ١٨.

يصعب استقدام مدرسين من أوروبا ، نظرًا لقصوة المناخ، وقلة الموارد المالية، لذلك تم استقدام مدرسين من أوغندا، من الطلبة الذين تخرجوا في مدارس المبشرين، وبالتالي تأسست المدارس وبدأت في تخریج كوادر سودانية مسيحية وهذا التواصل بين الإرساليات التبشيرية الأوغندية والإرساليات التبشيرية في جنوب السودان يعطينا رؤية واضحة عن مفاهيم نشر المسيحية في أفريقيا سعياً وراء إخراج حضارة واستقدام حضارة جديدة، أي يوضح أن السياسات الأوروبية في إطار نشر المسيحية في وسط أفريقيا كانت مخططة تحظى ب استراتيجيًّا، بحيث يصبح وسط أفريقيا مانعاً طبيعياً بين الأديان.

وفي عام ١٩٠٢ بدأ العمل بالإرسالية الأمريكية الإنجيلية في منطقة تل دوليب، بتأييد من طائفة بربستارية تقيم بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أقامت الإرسالية المتحدة للسودان، مدرسة داخلية للبنين في كل من ردم وبالويش، ومدرسة مشتركة في ميلوت عام ١٩١٢، أما عن مديرية بحر الفزال ففي عام ١٩٠٥ قامت جمعية آباء فيرونا بفتح مدرستين في مدینتى واو، وكيانجو وفي عام ١٩١٣ فتحت مدرسة في الاستوائية^(٢٧).

الإرسالية البريطانية والأمريكية،

أما عن الإرسالية البريطانية الأمريكية فقد كانت توجهاتها تختلف عن جمعية آباء فيرونا، فقد وجّهت اهتمامها إلى السكان المحليين بتعلم القراءة والكتابة، وكان هذا التوجّه شرطًا أساسياً لعملية التعميد، بجانب التركيز

(٢٧) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٧١.

على الرؤية الدينية والأخلاقية، بجانب الاهتمام بال المسيحية كدين، والحرية التعليمية، وقد أنشئت هذه الإرسالية مدرسة كبيرة في تل دوليب، ويمكن القول إن هذه الإرسالية ركزت في مناهجها منذ عام ١٩٠٣ العمل على تدريس زراعة القطن، وتعليم السكان كيف يمكن أن يتم بناء المساكن، ولكن موارد هذه الإرسالية كانت موارد مالية محدودة إذا تم مقارنتها بالإرسالية الكاثوليكية ولذلك ركزت على عملية التعليم الحر، كما أن هذه الإرسالية اهتمت اهتماماً كبيراً بالعمليات التعليمية الفنية^(٢٨).

ووجه كرومرو وونجنت إلى جمعية مبشرى الكنيسة نداء لإقامة تعليم صناعي، وزراعي بين الأهالى، وساعدت الحكومة الجمعيات فى العمل على نشر الثقافة والحضارة من خلال تقديم تسهيلات ومنحهم تخفيضات بلغت ٥٠٪ من أجور النقل والركوب، و٢٠٪ على البضائع على خطوط السكك الحديدية، والنهرية في السودان^(٢٩).

وفي إشارة عن الصراع القائم بين المبشرين والحد من الثقافة العربية الإسلامية أشار أحد المبشرين «أن كلية غوردون أصبحت أداة لتسلیح الشباب السوداني بأسلحة الجامعة الأزهرية وأن هذا التعليم المستند إلى

(٢٨) حكومة السودان: تقرير عن إدارة السودان عام ١٩٤٥، توجه الحكم العام لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة ، وللحكومة المصرية الملكية شركة ماكور كوريل السودان، ١٩٤٥، ص ١٧٢، فقرة ٣٢٠ الإرساليات.

(٢٩) الإرساليات التبشيرية: يعني معنى الإرساليات التبشيرية عدداً كبيراً من مراكز التبشير المنتشرة في الإقليم.

أما عن معنى مصطلح تبشيري: فهو في الواقع يحمل معانٍ متعددة، أما المعنى الشائع والمصطلح الدارج يعني بلدة كبيرة يقوم بالتبشير فيها مبشر واحد أو أكثر ويتسع مدلول التبشير بحيث يشمل الإقليم التي تقع فيه المدن.

معرفة وثيقة بالمجتمع يمهد تمهيداً أكيداً، وإن يكن تدريجياً لإشعال حرب دينية تحت لواء الإسلام، تهدف إلى اكتساح القارة الأفريقية بأسرها والقضاء على كل القيم وقضاباً الحضارة المسيحية، وليس زنوج السودان الذين تتالف أغلبيتهم من غير المسلمين في حاجة إلى حافز يدفعهم إلى اعتناق الدين المحمدي، فالإسلام بمبادئه الأخلاقية المرنة ومايسمح به من تعدد الزوجات، وتيسير العلاقة، وبما يشجع عليه قبل كل شيء الاستيلاء على غنائم الحرب، يلقى استجابة طبيعية بين الزفوج، كعادتنا كلنا أمره دائمًا مع الشعوب البدائية، وأنه لم أشعر بالأمور خطراً على عقيدة أى زنجي من أى قبيلة تقطن جنوب الخرطوم، أن يزور العاصمة لأى فترة مهما قصرت إذ يكاد يكون من المؤكد أنه سوف يعلن أنه اعتنق الإسلام، سواء كان ذلك قد تحقق بالفعل أو لم يتحقق، وأن المرأة يشعر بالأسف الشديد إذ يجد أن حكومة السودان تتخلى عن واجباتها نحو العالم المسيحي، وخاصة نحو شعب بريطانيا العظمى، وأنها رغم علمها بمدى استعداد الزنجي الوثني لاعتناق الإسلام، بل وشوقه لإتمام هذه الخطوة، ورغم علمها بأن العرب ينظرون إلى أراضي الزنوج على أنها مجالهم الشرعي لنشر الدين الإسلامي، يبدو أنهم بدأوا يبذلون جهداً مضنياً ومقصوداً لبسط سيطرة الإسلام على البلاد كلها «وتؤسساً على ذلك أصبح جنوب السودان بداية خصبة لإخراج الثقافة العربية الإسلامية، والدين الإسلامي، وبدا أن الغرب ممثلاً في القوى الاستعمارية في طريقه إلى زرع حضارة جديدة وإنها هوية شعب بالكامل، وإيجاد مكون ثقافي جديد يشمل الأبعاد المادية، والمفنوية، بحيث يصبح الجنوب نموذجاً يحتذى به في باقي القارة.

على أى حال بعدما استطاعت قوى المبشرين التغلب على الأوضاع والرؤى السياسية التى حالت دون وصولهم إلى كافة المناطق فى جنوب السودان، وبدأت حركة المبشرين تتشدد، ويمكن القول إن الظروف حالت دون سرعة انتشار الجمعيات التبشيرية، والتى كان منها صعوبة المواصلات، بجانب نقص الموارد المالية يضاف إلى ذلك أن اللغة الوحيدة التى كان يمكن أن يتم التفاهم بها هى اللغة العربية، وكانت ظروف الجنوب تؤدى أيضاً إلى انتشار الأمراض مع ذلك النشاط التبشيري فى البداية، لكن كل تلك الظروف الصعبة لم تجعل المبشرين يتراجعون فى الجنوب عن التواجد والسعى نحو نشر العقيدة المسيحية فى جنوب السودان مستدين إلى القوى الاستعمارية فى تسهيل الأمور والمساهمة فى إصدار القوانين التى تحد من الحركة العربية الإسلامية من خلال القوانين المختلفة.

اشكاليات الإرسالية التبشيرية بين الواقع والمأمول:

من المعروف أنه لم تكن الأرض سهلة أو ممهدة بالنسبة للمبشرين فى جنوب السودان، فإن كانوا قد تغلبوا من خلال قوى الضغط على السياسات البريطانية التى كانت تستهدف تقييد حركة المبشرين، فإنما كان يمثل ذلك رؤية لسياسة خارجية يمكن التغلب عليها من خلال الضغوط المختلفة وبالفعل نجحوا فى ذلك، لكن كانت هناك عوامل داخلية أكثر صعوبة من مواقف السياسة البريطانية تجاههم، وقد سعوا للتغلب عليها أيضاً وكان منها:

شيخ القبائل:

أدرك شيخ القبائل أن توجهات مدارس الإرساليات التبشيرية في إطار رزع مكون ثقافي جديد بمفاهيم وعادات وتقاليد مختلفة عن قيم القبيلة، سوف تؤدي إلى تغيير البنية الاجتماعية والثقافية للأجيال الشابة في القبائل وبالتالي أدركوا أنه يمكن لهذا الوافد الجديد، أن يجعل هذه الأجيال تعتق مفاهيم جديدة ويتعدون عن قيم القبيلة، بجانب أن التعامل اليومي مع الإرساليات التبشيرية من قبل الأهالي كان يشوبه بعض المخاوف نتيجة محاولة المبشرين تعلمهم أشياء تبدو بالنسبة لهم غريبة في كل شيء، وبالتالي لم يفهم في البداية الإنسان الجنوبي ماذا تستهدف هذه الإرساليات، يضاف قلة المدرسين والموارد، واعتمدت مدارس الإرساليات التبشيرية في إطار العملية التعليمية في البداية على أبناء العبيد في الجنوب الذين تم تحريرهم في مراحل مختلفة ويمكن القول إن الأهالي ربطوا بين التبشير والحكم الأجنبي واعتبروا أن الوافد الجديد والمحمل ببرؤية جديدة يستوجب أن يستوعب قدر شيخ القبائل ودورهم في القبيلة، وأن الحكم الأجنبي في إطار التبشير له مفاهيم تختلف عن العادات والتقاليد القبلية، وكانت هذه النظرة من قبل شيخ القبائل تمثل بالنسبة لرجال الكنيسة إشكالية يستوجب التعامل معها وقد نجحوا في ذلك، فإذا ما أضفنا إلى ذلك شدة المناخ وارتفاع درجات الحرارة بمعدلات تفوق طاقة المبشرين في الجنوب والذي تسبب في العديد من الوفيات بين المبشرين لأدركنا الصعوبات التي واجهت هؤلاء المبشرين، ولكن يستوجب القول إن

هؤلاء المبشرين تحملوا كل ذلك في إطار من المثابرة والإيمان بضرورة نشر المسيحية بأى ثمن وبأى تضحيات في تلك المنطقة (٢٠).

اللغة:

تمثل اللغة أحد أهم العوامل في نشر الثقافة، ولقد مثلت إشكالية اللغة بشكل عام مشكلة حقيقة في سبيل نشر العملية التعليمية بالنسبة للمبشرين، حيث كانت اللغة العربية هي اللغة السائدة وكان يعني ذلك أن المبشرين عليهم أن يتعاملوا مع اللغة السائدة ولكنهم خشوا من أن تتبع اللغة العقيدة الإسلامية، خاصة بين قبيلة الدنكا والشلوك في مديرية بحر الفزال، نظراً لأن الفتح المصري عام ١٨٢١ نجح في أن يضع الجنوب على طريق العالم الخارجي بعد رحلات سليم قبطان، وكما هو معروف نجحت هذه الحملات في اختراق مناطق السدود، ويمكن القول إنها كانت ذات مفعول مؤثر في المنطقة بالكامل، ونجحت في ربط الجنوب بالشمال، وفتحت الأبواب لعمليات التجارة، سواء من شمال السودان أو التجار الأوروبيين والذين أدركوا ما في هذه المنطقة من ثروات، وبالتالي العمليات اليومية المستمرة سواء في التجارة وغيرها أضافت إلى واقع جنوب السودان اللغة العربية، وبالتالي يمكن القول إن التمهيد الثقافي للقيم والعادات واللغة الغريبة قد بدأت تدخل جنوب السودان تدريجياً اعتباراً من ١٨٥٠ وحتى ١٨٨٥ وإن كانا نشير إلى أن قبيلة الدنكا، والشلوك يسود فيها اللغة العربية (٢١).

(٢٠) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢١) حسن مكي: مرجع سابق، ص ١٠ وما بعدها.

ويشير تقرير الحاكم العام في هذا الصدد بعد مضي أكثر من خمسة وأربعين عاماً في إطار عمل الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان، في إطار الوصول إلى فهم إشكالية اللغة بين القبائل في جنوب السودان لسهولة وسير نشر الديانة المسيحية يشير التقرير، بأنه لا يزال العمل مستمراً في إعداد الكتب المدرسية، ولكن أوقف طبعها لقلة الورق، ويؤكد في هذا الصدد بأن الأب سينج، قد أتم قاموسه في لغة التوبي، بما يعني أن الرؤية التبشيرية التي استهدفت نشر المسيحية أعدت دراستها في إطار قاموس بلغة التوبي في إطار شرح مفاهيم الإنجيل حتى يسهل اعتماد الدين المسيحي وفي هذا الإطار أكد التقرير على جزئية هامة، أن المستر هورد والمس كرديلابد من الإرساليات الكاثوليكية استمرا في أبحاثهما القيمة في لغة المابان الأنوال، بما يعني أن الإرساليات التبشيرية وضعت إشكالية اللغة نصب أعينها وسعت للتغلب عليها رغبة منها في نشر الثقافة الغربية بمفهومها الذي يختلف كلياً وجزئياً عن الثقافة البدائية للقبائل في جنوب السودان^(٣٢).

ولكن المبشرون أدركوا أن انتشار اللغة العربية يرجع إلى انتشار التجارة وارتباط رجال القبائل بمصالحهم التجارية وهذا دون شك دفع القبائل إلى تعلم اللغة العربية، بما يعني أن الحراك الاقتصادي في المجتمع الجنوبي له أثر في المكون الثقافي، يضاف إلى ذلك البعد الاجتماعي لأن عمليات التزاوج التي تمت بين التجار الوافدين وبين أهالي جنوب السودان، والذين

(٣٢) تقرير الحاكم العام، ص ١٨٢ ، فقرة ٢٢٩.

استوطنوا في الجنوب كان له أبلغ الأثر في نشر اللغة العربية، كما كان للدارفوريين دور هام في نقل اللغة العربية بجانب الإسلام عن طريق الخلاوى التي كانت تستهدف تعلم القرآن الكريم، ويمكن القول إن الزبير رحمة كان له دور رئيسي في العمل على نشر اللغة العربية والإسلام خاصة بعد جهوده في استقرار الأمن في الجنوب، كما كان للمجندين في جيشه دور في نشر اللغة العربية، ويشير البعض في هذا الإطار إلى «أن الأفارقة الذين اعتقوا الإسلام بمعطياته ومصطلحاته العلمية التي لا يوجد بها تغير في اللغات الأفريقية، فإن ما فعلوه هو أنهم استعمروا هذه المصطلحات وأدخلوها في لغاتهم الأفريقية» لكن ظهور المبشرين في إطار الاهتمام باللغة ومفرداتها والعمل على إيجاد قاموس لها لم يتوقف حيث يشير بخطى طيبة^(٢٣).

وفي هذا الصدد يشير تقرير الحاكم العام إلى أن الإرسالية الأمريكية أصيبت بخسارة فادحة بوفاة مس سول، والتي اعتبرها الحاكم العام من أبرز الإخصائيين في علم اللغات، ويؤكد أن مس سول من خلال الإرسالية الأمريكية خدمت لسنوات عديدة في مدينة الناصر، ويرى التقرير أنها قدمت أعمالاً جليلة وعظيمة بين بنات ونساء قبيلة النوير^(٢٤).

(٢٣) أحمد دياب: علاقة اللغة العربية باللغات الأفريقية (في أعمال المؤتمر الدولي للغة والثقافة في أفريقيا) ممهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم اللغات ٢٨/٢٧ أكتوبر ٢٠٠١، جامعة القاهرة، ص ١٢.

(٢٤) حكومة السودان: تقرير عن إدارة السودان عام ١٩٤٥، توجه الحاكم العام لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة، وللحكومة المصرية شركة ماكور كوريل السودان، ١٩٤٥، ص ١٨١، فقر ٣٤٥.

ويشير التقرير في هذا الصدد أيضاً منوهاً عن نشاط الإرساليات وتطوير العملية التعليمية فيها، حيث قررت الإرساليات علم الحساب، وعلم الهندسة، ويشير بأنه تخرج أربعون معلماً.

ولقد أشار وينجت في هذا الصدد إلى حاكم بحر الفزان عام ١٩٠٤ «بأنه لا يجوز تدريس اللغة العربية لغير المسلمين في بحر الفزان، نظراً لأنها لم تكن لغة القبائل هناك»، وأكد في رسالته «أنه كانت اللغة العربية تحوى دائمًا إشارات إلى النبي محمد، وأنه أى وينجت غير متخصص لترويج الإسلام في بلاد لم يصبح فيها هذا الدين، دينًا لأغلبية السكان فإن اللغة الإنجليزية ينبغي أن تكون لغة التدريس والتعليم»، ورغم ذلك ظلت اللغة العربية هي أداة التواصل بين جميع فئات الشعب وكانت أكثر انتشارًا بين رجال الإدارة والتجارة، وفي نفس الاتجاه تجاه افتلاع اللغة العربية من قبل القوى الاستعمارية تم تشكيل قوة دفاع تختلف في توجهاتها العربية عن الشمال، اقترح حاكم مونجلا عام ١٩٠٠ وجود قوة دفاع تتحدى الإنجليزية وتكون خاصة بالجنوب وأشار في هذا الصدد في مقترنه «أنه نظراً لما للجيش من أثر حضاري عظيم ونظراً لحرص العسكريين السودانيين على أن يكون كل المجندين من المسلمين، وأن يقوم الإمام بإلقاء تعليمه عليهم من القرآن فإنه يقترح تشكيل فرقة استوائية للخدمة في الجنوب، يكون جميع أفرادها من أبناء جنوب السودان، تلقى فيها الأوامر باللغة الإنجليزية، وتقام فيها الشعائر المسيحية وفي هذا الإطار يشير هدنيونان أحد مثقفي بريطانيا في القرن الثامن عشر عن اللغة وطبعتها عام ١٨٥٢ «سيكون رائعاً لو أن اللغة الإنجليزية حظيت مثل اللغة اليونانية بلفظة محددة لتعبر

بساطة وعمومية عن المقدرة أو الكمال العقلى»، بما يعنى أن الرغبة فى نشر الثقافة الفريبية الإنجليزية رغبة شاملة.

ولعل التوجهات فى إطار نشر الثقافة الفريبية والمسيحية فى الجنوب والتى اقترحت أن تكون هناك فرقة جنوبية تتحدث الإنجليزية أخذت فى اعتبارها بعدين أساسيين:

البعد الأول:

هو تكوين الزيير رحمة لجيشه الذى بلغ ١٢ ألف جندى جنوبى كانوا جميعهم من المسلمين، وأدركوا هذا الأثر الذى أدى فى النهاية إلى انتشار الإسلام، بما يعنى أن الفكر نفسه تم كنتيجة طبيعية لما أقدم عليه الزيير رحمة فى إطار تكوين جيش إسلامى، ولذلك أدركت إنجلترا وقتها أن أهمية ذلك التوجه فى أن يصبح الجنوب ذا أبعاد ثلاثة، عقيدة مسيحية، وجيش مستقل، وثقافة جديدة.

البعد الثانى:

وهو اللغة العربية بحيث يمكن القول إن الجيش ساعد على انتشار اللغة العربية.

فكان لابد أن يكون هناك فرقة عسكرية جديدة تقوم على أيدلوجية جديدة، وفكر جديد، وثقافة جديدة، حيث صدرت التعليمات بأن الأوامر فى الفرقة لابد أن تكون باللغة الإنجليزية، وأن تؤدى الشعائر المسيحية فيها بشكل دائم ، وبالتالي تم تغيير البنية الثقافية للقوى العسكرية.

على أى حال فقد اقتنع ونجت بهذا المقترن الخاص بتكون فرقة استوائية جنوبية، وبدأ فوراً فى تفديه وجند أبناء الجنوب طوال ثمانى سنوات، وأصبحت هذه الفرقة الاستوائية من وجهة نظر ونجت قوة Africique تستطيع الوقوف فى وجه الثورة العربية فى السودان، وبالتالي نجحت القوى الاستعمارية ومدارس المبشرين فى إيجاد خطوة جديدة برؤية جديدة بتوجهات جديدة خدمة لمدارس الإرساليات التبشيرية حيث اعتبر الأحد هو الإجازة الرسمية، واللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية فى الجنوب، وبالتالي وضعت أولى اللبنات فى تغيير البنية الثقافية للمجتمع السودانى، واستمراراً على هذا المنهج عقد مؤتمر أدنبرة ١٩١٠، أشارت فيه قيادتهم أن التسابق بين الإسلام والمسيحية فى أفريقيا هو الأمر الذى ينبغى أن تكون له الأولوية على كل ماعداه من القضايا التى تواجه المبشرين واقتصر أوبين فى هذا المؤتمر، إيجاد تجمع مسيحى عن طريق إيجاد طائفة مسيحية ترتبط بأوغندا، ويصبح هذا المجتمع حاجزاً قوياً فى مواجهة الإسلام، وأدى ذلك في النهاية إلى تشكيل لجنة فيليب ستووكس وقامت بعمل دراسة عام ١٩٢٤ وانبثق منها لجنة استشارية للتعليم بالاستوائية.

وفي حوار دار بين أحد قيادات الإرسالية الكاثوليكية جيبار والأسقف جواين من جمعية مبشرى الكنيسة، استقررا على أنه يجب أن يمنع أبناء الجنوب من يتكلمون الإنجليزية الأفضلية فى وظائف الحكومة على من يتكلمون العربية ولن يكون هناك حافز يدفع المبشرين أو الطلاب إلى تعلم اللغة الإنجليزية ، وكتب جواين إلى وينجت «إذا بذلت الحكومة جهدها

لتشجيع استخدام اللغة الإنجليزية كمادة يمكن من خلالها إتمام الأعمال والصفقات مع أبناء الجنوب فإن ذلك سيكون حافزاً للسكان المحليين لدراسة لفتنا ويمكن المبشرين المسيحيين فرصاً ضئيلة في مواجهة الميزات الجمة التي يبدو أنها متوفرة الآن للإسلام في جنوب السودان، ولذلك أصبحت هذه الرؤية السياسية التي تم تفيذها في الجنوب وصدرت التعليمات إلى حاكم بحر الغزال بتطبيق هذه السياسة، (٢٥).

على أي حال فقد كان لمدارس الإرساليات التبشيرية السبق في أن تم على أيديها تخرج أجيال من المعلمين الأوائل، بجانب بعض الحرفيين، وفي الكنيسة، ويمكن القول إن الإرساليات التبشيرية استطاعت أن ترسى قواعد العملية التعليمية في الجنوب، ولكنها لم تأخذ بمنظومة منهجية عملية التعليمية الموحدة حيث أصبح لكل جمعية سياسة مختلفة عن الأخرى، بجانب أن العملية التعليمية ارتبطت ارتباطاً مباشرًا بنشر المسيحية، وتحجيم الإسلام وإن شئت قل إخراجه من الجنوب، وذلك عن طريق إعداد حزمة من القوانين، كانت من العوامل الأساسية والمساعدات في تغيير البنية الثقافية للمجتمع السوداني وهي:

١ - لائحة جوازات وتصاريح المرور (٢٦).

(٢٥) رaimond William: الثقافة والمجتمع، ١٧٨، ١٩٥٠، ترجمة وجيه سمعان، مراجعة محمد فتحي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مشروع الألف كتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٣١.

(٢٦) لائحة جوازات وتصاريح المرور ١٩٢٢ : اعتبرت لائحة الجوازات أن للحاكم الحق في اعتبار أي جزء من السودان منطقة مغلقة.

المادة ٢٢٢: من حق الحاكم العام أن يعتبر أي إقليم منطقة مغلقة إغلاقاً كاملاً أو جزئياً بالنسبة للسودانيين وغير السودانيين، ومنعه حق تحديد الشروط للوصول إليها.

المادة ٢٢٤: أعطت الحاكم العام حق إغلاق أي منطقة في السودان في وجه التجار من غير القاطنين بالمنطقة

٢ - مرسوم المناطق المفلقة ١٩٢٢ (٣٧).

٣ - مرسوم تصاريح التجارة ١٩٢٥ (٣٨).

السلطة الإدارية بعد الإرساليات التبشيرية بين القبائل الجنوبية:

تركزت السلطة الإدارية في جنوب السودان إبان هذه المرحلة من الحكم المصري الإنجليزي في أيدي حكام الأقاليم من الإنجليز، والذين سيلعبون دوراً بارزاً في رسم سياسة الجنوب بالتدريج للاستفادة من جهود المبشرين سواء دينياً أو كنتيجة لما غرسه المبشرون في نفوس الجنوبيين من تذكر بالمظالم التي تعرضوا إليها لتحويله إلى المسيحية وإخراج الجنوب من السودان بالكامل، وبالتالي يمكن القول إن السياسة البريطانية في جنوب السودان نجحت في استثمار جهود المبشرين لصالحها ولتنفيذ سياستها تجاه جنوب السودان.

على أي حال كانت السياسة البريطانية أن ذلك تعمل على التأييد الكامل للسلطات التقليدية حتى تتمكن العرف السائد من أن يسود، ويمكن القول إن هذا الوضع لم يكن وضعاً يتسم بصفة ثابتة، فكثيراً ما كانت إنجلترا تتدخل بتحجيم سلطات زعماء القبائل وأصبح الجنوب ذات وحدات إدارية، شلالات فاشودة، ومنجالا، وبحر الغزال.

(٣٧) مرسوم المناطق المفلقة ١٩٢٢: اعتبار مديرية دارفور الاستوائية، وأعلى النيل مناطق مفلقة، بجانب مديرية كردفان الشمالية، والجزيرة، وكلها من المناطق المفلقة ويستوجب الحصول على تصريح من وزير الداخلية لدخولها، وحق وزير الداخلية أن يمنع أي شخص من أبناء السودان دخولها.

(٣٨) مرسوم تصاريح التجارة ١٩٢٥: لا يجوز لأى شخص من غير أبناء المنطقة أن يمارس التجارة دون الحصول على تصريح بذلك، يسمح له بالاتجار في مديرية الجنوب.

وبعد أن استقر الوضع في الجنوب إلى حد ما كانت الإرساليات التبشيرية قد بدأت تؤدي دورها في نشر المسيحية بين القبائل، لكن في نفس الوقت كانت قضايا الرقيق - والتي دخلت الإرساليات التبشيرية إلى جنوب السودان متذرعة بأنها تسعى لمنعها - مازالت مستمرة، وعملت الحكومة بكل السبل للقضاء عليها، وإن ظلت غارات بعض القبائل على بعض تمثل صورة من صور احتجاز الرجال تحت مظلة الرق، وكانت تسعى لإجبارهم على العمل، ولكن يمكن القول إنه في عام ١٨٩٩ كتب الكولونيل جاكسون حاكم مديرية بريبر، والتي مثلت أحد المعاقل الأساسية لعمل العبيد في زراعة الأرض كتب يقول « إن عادة الاعتماد على العبيد هي العادة التي تأسلت في تقاليد هذه البلاد، أخذت في الزوال تدريجياً ».

أما عن باقي أقاليم الجنوب بالنسبة لموضوع الرق ففي شرق السودان وهو إقليم يمكن القول إن تجارة العبيد كانت قد ازدهرت فيه يوماما، لم يأتى عام ١٩٠٤ إلا وكان الأمر قد انتهى تماما فيما يختص بقضايا الرق، وفي إقليمي كردفان، ودارفور كانت عمليات إغارة القبائل على بعضها البعض تمثل صورة من صور اختطاف الرجال، ولكن بالنسبة لمديرية النيل الأزرق ، والنيل الأبيض مثلوا صورة من صور الأمر المعقد لعل ذلك مرجه لقرب هاتين المديريتين من أثيوبيا، والتي كان نظام الرق لديهم أمراً معترفاً به وأستمر كتجارة إلى عام ١٩١٢ على حدود الحبشة^(٣٩).

وتشير المراجع إلى أن الأوضاع الاقتصادية للإقليم بعد الإدارة الإنجليزية لها كانت قد ازدهرت إلى حد ما، وبالتالي كان يستوجب إيجاد

(٣٩) عام ١٩٠٢ تعدل اسم فاشودة إلى أعلى النيل، ومنجالا إلى مديرية الاستوائية.

رجال أشداء للعمل في زراعة الأرض وكانت القبائل تغير على بعضها البعض لتوفير هذا المورد من الرجال، وقد استغل المبشرون هذا الوضع أسوأ استغلال في مواجهة الشماليين، خاصة حين قدم الجنوبيون لتلقي العلم في هذه المدارس.

تشير المراجع إلى أن الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان كان له أبلغ الأثر على القبائل الجنوبية، حيث إن القبائل سواء في أعلى النيل أو بحر الغزال أو الاستوائية انقسموا على أنفسهم، ففي بحر الغزال كانت قبائل الدنكا والتي تعتبر أكبر القبائل عدداً وتشغل موقعًا جغرافياً كبيراً في شرق المديريه وجنبها، بجانب جزء من وسط الإقليم، وتعتبر قبيلة الزاندي ثانية القبائل في الإقليم بعد الدنكا وتشغل موقعًا جنوب بحر الغزال في إطار الحدود مع الكنفو الاستوائية وكل الجنوب الغربي، أما عن قبيلة الجور والذي يستمد نهر الجور اسمه انتساباً لهذه القبيلة فهم يشكلون وسط المديريه، ثم تأتي بعد ذلك قبائل، وملاندا، فولو، أندقو، وبعض القبائل الصفرى، شيرى، باى، مندالا، واتقو، كرتش، كارا، بnda واستطاعت الإرساليات التبشيرية أن تعمل وسط هذه القبائل وتبشر ثقافة جديدة ممثلة في الدين الجديد الذي استند وبالتالي إلى ضرورة السعي لتفير اللغة والتي استمدفت في النهاية الهوية، أما عن إقليم أعلى النيل منذ عاشت قبائل النوير، والدنكا، والشك، ومورلى، والأتوال، وملكه، في المديريه الاستوائية ، ففي غرب الاستوائية تعيش أيضاً قبيلة الزاندي، المولى، البارى، الفولوجى، وفي شرق الاستوائية التوباسا، اللوتكا، والمندى، والمادى ، والأشووى.

وكما أشرنا تعتبر قبيلة الدنكا أكبر القبائل تعداداً في جنوب السودان، وظلت كافة الإحصاءات تسير إلى تفوقهم العددي، ويمكن القول إن الرؤية السياسية لقبيلة الدنكا ارتبطت بمحور الحياة الدينية خاصة وأن الزعماء الدينيين كانوا يمثلون القوى السياسية الحقيقية لديهم، وبالتالي فقد أدركت الإرساليات التبشيرية ذلك المفهوم لدى الدنكا وسعت لنشر وتعزيز الديانة المسيحية لديهم، حيث أدركوا أهمية الدين لديهم.

ولعل الأحداث بعد ذلك أثبتت تلك الرؤية عندما اعتنق قادة الدنكا الديانة المسيحية وقادوا الحركة السياسية في جنوب السودان بعد ذلك، سواء على مستوى الأحزاب، أو حركة أننيانيا، والجيش الشعبي فيما بعد، خاصة لو أدركنا أهمية الدين لديهم حيث يطاع الزعيم ويصبح رئيساً سياسياً ودينياً، فإذا ما أضفنا إلى ذلك قبيلة النوير والتي ترتبط لديها الحياة الدينية بالتنظيم السياسي، بحيث يمكن القول إن الزعماء الدينيين لدى النوير يمثلون القوة السياسية داخل القبيلة، ويستمدون قوتهم من الزعامة الدينية، ورغم أن القوى الاستعمارية البريطانية فشلت في إخضاع قبيلة النوير، وسيرت إليها حملات عدة عام ١٩٠٢، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٤، ١٩١٧، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢٣، ١٩٢٨، ولم تنجح القوى البريطانية في إخضاع قبيلة النوير إلا في نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أنه يمكن القول إن مافشلت فيه القوى العسكرية نجحت فيه قوى التبشير من خلال نشر الديانة المسيحية بين القبيلة وزرع حجم من الكراهية بين قيادات قبيلة النوير تجاه الشمال بشكل يفوق أي تصور، حتى أن القيادات السياسية من قبيلة

النوير التي تولت موقع سياسية في الجنوب كانت أكثر القيادات تشديداً تجاه قضايا الجنوب في مواجهة شمال السودان.

على أى حال منهم من اعتنق المسيحية وأمن بها في مواجهة العقيدة الإسلامية، ومنهم من استمر على وثيته، ومنهم من تمكن الإرساليات التبشيرية من تصديره بعد إسلامه وقد استطاعت الإرساليات التأثير على قبيلة الدنكا في أعلى النيل، وكذلك قبيلة النوير، وأيضاً الشلوك.^(٤٠).

أما عن الأشولى فقد نجحت الإرساليات التبشيرية أن يجعل منهم نسبة تدين بال المسيحية وينتشر بين القبيلة المذهبان البروتستانتي، والكاثوليكي، أما عن قبيلة المورو فقد تعرفت على الأديان عند دخول الحكم المصري الإنجليزي وانقسمت القبيلة بين من تأثر بالإرساليات التبشيرية وأمن بال المسيحية، ومن استمر على إسلامه^(٤١) أما عن القبائل المختلفة في المديرية الاستوائية فقبيلة مثل المادى تمكن الإرساليات التبشيرية من تصديرها بالكامل، حيث تمكن الإرسالية الكاثوليكيه من العمل بنجاح عام ١٩١٦ وأخرجت قيادات من قبيلة المادى قوية سياسية في مواجهة الشمال داخل المديرية، أما عن قبيلة اللوتكا فهى تدين بال المسيحية والإسلام، والبارى تدين بالإسلام والمسيحية، أما عن قبيلة اليوبا فهى تدين بال المسيحية والإسلام، وقبيلة الزاندى نجحت الإرساليات في تصدير أكثر من ٥٠٪ منهم، وبالتالي يمكن القول إن الإرساليات التبشيرية قد نجحت في تغيير البنية الثقافية للقبائل

(٤٠) عبد القادر إسماعيل: مرجع سابق، ص ١٦.

(٤١) التيجانى عامر: مرجع سابق، ص ١٢٩.

الجنوبية التي خرجت من أصلابهم فيما بعد قادة حركة التمرد في الجنوب^(٤٢).

وتشير المراجع «أن المبشرين لم يتركوا فرصة تمر أثناء تعليمهم أبناء الجنوب الدين المسيحي، والتاريخ دون التعرض لموضوع الرق والمتاجرة في الجنوبيين من قبل أبناء الشمال، حتى أنه تركت شجرة ضخمة كذكري لتعريف الجنوبيين ما فعله الشماليون ، حيث كان يقال إن عرب الشمال كانوا يمرون صفقاتهم في ظلها».

ويشير في هذا الصدد أحد المبشرين الكاثوليك والذين أقاموا في نيروبي عندما كتب إلى أحد أبناء السودان الجنوبي: «إن الأهالي الأفريقيين في المنطقة المجاورة كلهم تقريباً من المسلمين المنحدرين من أصل عربي، وكلما وقعت عيني عليهم تذكرت الخطابات المحزنة التي تروى عن التجار العرب الذين طالما تاجروا في العبيد في جنوب السودان، لقد كان أولئك التجار جميعاً من المسلمين، وما أفظع القصص التي تروى عن ذلك الدين الذي لا يهتم بسلوك أبنائه بل ويسمح بأن يكون بينهم من يتاجرون بالعبيد».

وكان يدعم هذا الخط القادة السياسيون البريطانيون، حيث وقف السير كادوجان ممثل بريطانيا في مجلس الأمن يشير إلى «أن أبناء جنوب السودان كانوا يتعرضون لغارات الشماليين وللاختطاف والبيع في سوق العبيد، حتى وقت دخول البريطانيين إلى السودان».

(٤٢) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية ١٩٧٢/٤٧ ، مكتبة الفتح ، الجيزة، ١٩٩٢ ، ص ٢٢ وما بعدها.

بما يعنى أن التبشير فى جنوب السودان كان فى خدمة السياسة فى مراحل مختلفة، فإن كانت القوى السياسية سمحت للمبشرين بالدخول والعمل فى جنوب السودان، فإنه فى مراحل أخرى استفادت السياسة البريطانية التى خططت للجنوب من جهود المبشرين للتدليل على أوضاع وتصرفات القوى الشمالية تجاه الجنوب، وإن شئت قل إنها استغلت لصالح هذه السياسة لوضع رؤية جديدة لهذا الضفت الواقع على شمال السودان من أجل إيجاد كيان جديد.

ويرجع أن المرجعية الأولى التى جعلت المبشرين يعملون بحماسة شديدة فى هذا الجزء من السودان أنهم كانوا يدركون أن غوردون كان مسيحيًا أصوليًّا يمثل من وجهة نظرهم أحد الأبطال الذين ضحوا بحياتهم من أجل نشر المسيحية فى السودان.

بجانب أنه كافح من أجل الحد من تجارة الرقيق فى السودان، يضاف إلى ذلك بأن غوردون كان بطبيعته يشعر بكراهية شديدة تجاه الدين الإسلامى، وبالتالي ساعد ذلك جموع المبشرين، والسودانيين الجنوبيين الذين تدينوا بالدين الجديد أن يحملوا قدرًا كبيرًا من التعصب تجاه الإسلام، ومن أجل ذلك تأسست جمعية فى لندن عام ١٨٨٥ باسم «إرسالية ذكرى غوردون» استهدفت الوصول بالجنوب السودانى إلى المسيحية الكاملة.

المبشرون والسياسة البريطانية فى الجنوب:

على أى حال بذل المبشرون فى جنوب السودان جهدًا كبيرًا رغبة منهم

في الوصول بالجنوب إلى درجة من درجات التدين الكامل بال المسيحية، فهل يمكن القول إن المبشرين بما حملوا من وصايا الإنجيل في إطار التوجه نحو التبشير بالدين المسيحي، قد استقلوا من قبل الإدارة البريطانية في إطار سياستها التي فكرت فيها ونفذتها تجاه الجنوب، بحيث يمكن العمل على إيجاد رؤية جديدة للجنوب تجاه الشمال، بعد أن دخل الجنوبيون في الديانة المسيحية وأدركوا ما يحويه الدين الجديد من قيم، وأخلاق، وحب، ومفاهيم جديدة، منها البعد عن تجارة الرقيق والتي اعتبروا الشماليين مسئولين عنها مسئولية كاملة.¹¹ وبالتالي استطاعت الإدارة البريطانية أن تخلط الدين بالسياسة لصالحها وأن ندرك في النهاية أن تشددها تجاه الإرساليات التبشيرية في الجنوب كان توجهاً خاطئاً، وأن ماغرسه المبشرون في الجنوب ساعدوها على تنفيذ مخططاتها تجاه السودان.

خاصة وأن سياسة الحكومة تجاه السودان بما فيه الجنوب هو نظام الإدارة الأهلية، أي ترك الإدارة بين أيدي السلطات المحلية، بحيث يتم ممارسة العمل اليومي تحت إشراف ومتابعة الحكومة، بما يعني أن هذه التوجهات في إطار سياسة الحكومة خاصة في الجنوب، هي أن يقود رؤساء القبائل الحركة اليومية لدولاب العمل، وبالتالي يمكن القول إن رؤساء القبائل بدأوا يندمجون في نظام الإدارة الجديدة، بعدما اكتسبوا ديناً جديداً يوجههم للحركة في إطار هذه الإدارة الجديدة، ومن خلال هذه الرؤية الجديدة، يضاف إلى ذلك إنشاء الفرقة الاستوائية العسكرية، لكن يصبح الجنوب ذات خصوصية عسكرية، كان التوجه أيضاً أن يكون هناك مزيد من الخصوصية للجنوب في اعتبار اللغة الإنجليزية لغة رئيسية

والاحد إجازة رسمية، وأصبحت السياسة التعليمية في إطار اللغة الإنجليزية سياسة رسمية.

وفي نفس الاتجاه السياسي الذي يمكن القول إنه استغل التوجهات الدينية للمبشرين في جنوب السودان لما غرس وزرع هؤلاء المبشرون في الجنوبيين، فقد كتب رودلاند حاكم مونجala آن ذاك «أن الوقت قد حان للفصل بين هذه المديرية وبقية السودان، أو اتباع سياسة إدارية أكثر حزماً».

على أى حال كانت الأوضاع في السودان بصفة عامة والجنوب بصفة خاصة في إطار السياسة البريطانية، تسير نحو تغيرات جذرية، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، وظهور الحركة الوطنية السودانية على مسرح الحياة، بجانب اتجاه الجمعيات التي قامت بالتبشير إلى قيام تعاون بينها وبين الحكومات في مجال تقديم الرعاية الصحية والاهتمام بالعملية التعليمية، يضاف إلى ذلك أن نظام الحكم ساعد على تكريس الأوضاع القبلية والموروثة، مما دفع الحكومة إلى السير بخطى قوية نحو التوجهات الجديدة، مؤكدة بأن الأوضاع في الجنوب تختلف عن الشمال، وبالتالي يجب أن يكون هناك نظام للحكم مختلف، أضف إلى ذلك مذكرة ملنر التي أشارت إلى سياسة الحكومة البريطانية بصورة واضحة «إذ أكدت أن سياسة حكومة السودان ترمي إلى إبعاد النفوذ الإسلامي عن جنوب السودان وأشارت إلى إمكانية فصل الجنوب عن الشمال، والتي وصفه بالجنوب الأسود عن الشمال العربي».

وبالتالى يستوجب أن يتم تأسيس نظام جديد فى جنوب السودان وربطه بإحدى الدول فى وسط أفريقيا، وفي إطار نفس السياسة قدمت مذكرة عن الامركزية بالنسبة للجنوب، أشارت إلى فصل الأراضى التى يقطنها العنصر الزنجى عن الأراضى التى يقطنها العنصر العربى، وأكيدت بأن خط الحدود بينهما يمكن أن يمتد من الشرق إلى الغرب ماراً بأنهار بارو والسوبراط والنيل الأبيض، ويجر الفزان.

وفي نفس الاتجاه قدمت إلى لجنة ملنر مذكرة أخرى أشارت بأنه لابد من أن السياسة فى الجنوب تتبنى بالاندماج مع الممتلكات الأفريقية الأخرى كأوغندا، وانعكست بالتالى تلك الرؤية الجديدة فى إطار السياسة البريطانية على حكام الأقاليم الثلاثة، فلم يكيد يحل عام ١٩٢١ حتى أصبحوا غير ملزمين بحضور الاجتماعات السنوية فى الخرطوم، التى كان من المقرر عقدها واستبدلت هذه الاجتماعات باجتماعات داخل الجنوب فيما بينهم، بل وبدأت الرؤية فى إطار الروابط الجديدة والسياسة التى دخلت حيز التنفيذ تجعلهم يفتحون قنوات اتصال بين حكام الأقاليم فى كل من كينيا، وأوغندا، وقدموا فى هذا الإطار مبررات عدة، كان منها صعوبة المواصلات، والتقطيعى الطبيعى الذى ظهر بين المديريات، وتدريجياً بدأت تنفذ سياسة العزل فى إطار القانون، حيث صدر مرسوم المناطق المغلقة ١٩٢٢ ومرسوم تصاريح التجارة ١٩٢٥ والذى نص على « أنه لا يجوز لغير أبناء المنطقة أن يمارس التجارة دون الحصول على تصريح بذلك، وكانت هذه الرؤية بالتأكيد تستهدف التجار من المصريين، والسودانيين الشماليين، حتى لا يؤدى النشاط التجارى إلى أن ت تعرض السياسة البريطانية الجديدة تجاه الجنوب إلى عامل التراجع، وفي هذا الإطار أكد وزير الداخلية

«سير هارولد ماكايكل» في الخرطوم عام ١٩٢٠ أن الحكومة تريد اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع التجار اليونانيين والسودانيين المسيحيين، ليحلوا محل الجلابة وكان المقصود آن ذاك المسلمين من العرب في شمال السودان».

وفي عام ١٩٢١ أكدت تقارير الحاكم العام أن سياسة الحكومة لا ترمي إلى نظام حكومي للتعليم بدلاً من مدارس المبشرين، بل تعتمد على تنظيم عمل بعض الجمعيات التبشيرية، بحيثتمكنها من تحقيق قواعد مباشرة للحكومة وفتح فصول جديدة تتبع للطلبة الذين أتموا دراستهم بمدارس المبشرين الاستمرار في هذه الدراسة لمدة سنتين آخرين حتى يمكنهم الحلول محل أبناء الشمال العاملين في الجنوب.

وفي عام ١٩٢٢ كتب هيليسون تقريراً دعا فيه إلى إصلاح التعليم، ونظام التعليم في الجنوب، وإيجاد تعاون أكبر بين مصلحة التعليم وبين جمعيات المبشرين، ودعا إلى استقدام المعلمين من بين أبناء الشمال.

وأكد تقرير آخر عام ١٩٢٥ أنه من المسلم به أن التنمية الاقتصادية والإدارية المستمرة لجنوب السودان تتطلببذل جهود كبرى في مجال الخدمات التعليمية، ووضع مشروع متكملاً للتعليم، ووعدت الحكومة بتقديم المساعدات المالية للإرساليات حتى تتمكن من تنفيذ هذا المشروع.

وكان من المرجو أن يؤدي ضم الجهود بين المؤسسات التبشيرية، إلى تهيئة الفرصة الكاملة للنهوض بهذه الشعوب الزنجية الدينية^(٤٢).

لكن السياسات البريطانية التي باتت واضحة تجاه الجنوب من خلال مذكرة عام ١٩٢٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب، والتي أكدت على المحافظة على العادات والتقاليد الموروثة في الجنوب والمعتقدات كانت تستهدف إيجاد مجتمع ينكر يسعى فيه المبشرون بما يحلو لهم، ورأى في هذا الإطار ضرورة توفير العاملين من غير المتعلمين بالعربية في المجالات الإدارية والكتابية والفنية، بجانب ضرورة أن يتعرف الموظفون الإنجليز على عقائد وعادات ولغات القبائل التي يعملون فيها، وأكملت على ضرورة أن يفهموا التركيب الاجتماعي والمعتقدات والعادات مؤكدة في ذلك على استخدام اللغة الإنجليزية خاصة من القوات العسكرية، وقوات الشرطة وأشارت إلى ضرورة معرفة مدى التقدم في استخدام اللغة الإنجليزية بشكل مستمر، بجانب إصدار الكتب الالزمة للمدارس بلغات الأعداد الكبيرة من السكان، كما أشارت مذكرة الحاكم العام في عام ١٩٤٦ إلى المستقبل السياسي لجنوب السودان، كما حدث نوع من التفاهم الكامل لهذه السياسة وتنفيذها بين الحاكم العام، وحكام الأقاليم، واستمر هذا الوضع يسير بخطى سريعة حتى تم تعديل الرؤية البريطانية فجأة في مؤتمر جوبا ١٩٤٧ والذي انتهى إلى الوحدة بين الشمال والجنوب، ولكن الإداريين البريطانيين العاملين في الجنوب، لم يرضوا عن هذه السياسة الجديدة، وسمعوا لغرفة هذه

^(٤٢) محمد محمد بشير: مرجع سابق، ص ٨٦.

التوجهات، وظللت هذه التوجهات التي حكمت رجال الإدارة البريطانية لسنوات طويلة في السودان^(٤٤).

ولكن في النهاية يمكن القول إن سياسات المبشرين ورجال الإدارة الإنجليزية أوجدت طبيعة جديدة في جنوب السودان، بأن جعلت التعليم في مدارس الإرساليات التبشيرية أساسياً، وشكلت الأحزاب الجنوبية لتبأ مرحلة جديدة في تاريخ السودان.

(٤٤) منكرة الحكم العام عام ١٩٢٠ بشأن السياسة تجاه الجنوب، أوردها محمد عمر بشير في مؤلفه «مشكلة جنوب السودان دراسة لدور الأحزاب السياسية ١٩٥١» بالنسبة للسياسة تجاه الجنوب يمكن الرجوع للملحق الخاص بمؤلفنا «مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان» ٤٧-٢٠٠٠.

الفصل الثالث

جنوب السودان

الثقافة الغربية وأزمة الهوية

١٩٦٩/٥٢

يستهدف هذا الفصل النتائج الطبيعية لما غرسه المبشرون الأجانب في جنوب السودان من ثقافة جديدة، أدت إلى تغيير الهوية في إطار نشر المسيحية وما يغرسه في نفوس السودانيين الجنوبيين من كراهية تجاه الشماليين في إطار تجارة الرقيق بداية من عام ١٩٠٠ والتي اعتبروه خطايا اقترفتها الشماليون في حق الجنوبيين مما آثارت حفيظة الجنوبيين تجاه الشماليين وتجاه العقيدة الاستراتيجية، وال المسلمين حتى أصبحت هناك كوادر قيادية، سواء على مستوى الكنيسة، أو على مستوى الحركة السياسية الجنوبية على ساحة السودان معدة إعداداً جيداً لمواجهة المستجدات على ساحة السودان، ولذلك نجحت الإدارة البريطانية وقتها في استغلال توجهات الإرساليات التبشيرية في سياستها لتحريك هؤلاء القيادات نحو رؤية جديدة في السودان، فقد بدأت نتائج الإرساليات التبشيرية تظهر على الكوادر السياسية الجنوبية منذ أن بدأ اشتراكهم في الجمعية التشريعية تجاه ما اعتبروه قضايا يجب حسمها لصالح جنوب السودان بصفة خاصة، والسودان بصفة عامة، وبالتالي يستعرض الفصل هذه الرؤية وتلك التوجهات السياسية ونشأة الأحزاب السياسية وتحركاتها على الساحة بفكر جديد، وطرح جديد، ومفاهيم جديدة في العلاقات بين الشمال، والجنوب، والتي تركزت حول ضرورة الاعتراف بال المسيحية كدين رسمي في الجنوب بعد أن استقرت وتجذرت المسيحية في غضون خمسين عاماً منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٠٠ حتى بات جنوب السودان مهيئاً بالكامل لرؤية وتوجهات جديدة تجاه شمال السودان، سواء من خلال دين جديد حمل معه ثقافة جديدة أثرت على الهوية السودانية الجنوبية، وباتت الرؤية واضحة

في إطار رغبة الجنوبيين الذين اعتبروا أنفسهم قد بلغوا سن الرشد في مواجهة الشماليين.

ويستعرض الفصل اتجاهات هذه الأحزاب وفكرها المنبثق من المورثات الأيديولوجية لحركة المبشرين في السودان، وبانتهاء عام ١٩٦٩ تبدأ مرحلة جديدة لوضع رغبات وتوجهات القيادات الجنوبية سواء في إطار نظم الحكم أو في الاعتراف بالعقيدة المسيحية، في المواثيق التي أقرت في السودان في الاتفاقيات المختلفة، والتي اعتبرت اللبنة الأولى لكل ماجاء بعد ذلك في السودان من اتفاقيات بين الشمال والجنوب تحت المظلة الدولية.

الأثر السياسي لمدارس الإرساليات على نشأة الأحزاب السياسية:

بعدما أدركت الحكومة الاستعمارية في السودان أن الأرض أصبحت سهلة الحمرث، بعد أن نجحت الإرساليات التبشيرية في نشر المسيحية، وإيجاد كوادر كنسية سودانية، وكوادر أخرى دربت تدريجياً سياسياً ويمكن الاعتماد عليها، عملت الحكومة الاستعمارية تدريجياً على انتقال الكوادر الجنوبية من مرحلة إلى مرحلة بالتدريج، فمنذ نجاح المبشرين كان لزاماً أن يتم تدريب الجنوبيين على الممارسة السياسية.

وبالتالي اتفقت كل من الإرساليات التبشيرية والحكومة البريطانية في توجهاتها ناحية تخریج كوادر جنوبية قادرة على قيادة الحركة السياسية، والإلتحاق في العمل السياسي، وبالتالي كانت توجهات الإرساليات كما أشرنا تسير في اتجاهين، التعليم الكنسي بجانب إيجاد الكوادر السياسية، و كنتيجة طبيعية للمورثات الخاصة بمدارس الإرساليات التبشيرية

والتدريب الجيد، والتعليم المستمر بدأت الإدارة البريطانية وتدريب القيادات الجنوبية على الممارسة السياسية، حيث بدأت معهم في مجال مجالس المدن وسعت إلى تدريتهم على ممارسة الحكم والسلطة، ثم جاءت عملية التدريب الأخرى، والتي تمثلت في المشاركة الفعالة لهذه القيادات في الجمعية التشريعية التي كانت تقرر الاتجاهات التي ستسير عليها السودان في إطار الحكم الذاتي، وبذلت نتائج ماغرسه المبشرة في نفوس هؤلاء القيادات، بجانب نتائج التدريبات السياسية، وإيقاظ رغبتهم السياسية برؤية جديدة تجاه شمال السودان تظهر في الممارسة السياسية لهؤلاء القيادات في الجمعية التبشيرية، وحصر القيادات توجهاتها في محورين أساسيين:

المحور الأول: هو التمسك بالسيادية كدين أساسي في الجنوب، والتمسك بكل السياسات والتوجهات التي قامت بها الإرساليات التبشيرية والتي اعتبرتها القيادات خدمة للجنوب في الأطر السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني: هو كيفية الوصول للفيدرالية بالنسبة للجنوب وعلى أساسه يصبح للجنوب نظام سياسي، يحافظ على أبعاده الثقافية وعقائده بعيداً عن الثقافة العربية الإسلامية، وبالتالي يشكل الوجдан السياسي لهؤلاء القيادات في إطار منظور جديد، حيث بدء النمو السياسي تدريجياً.

بحيث يمكن القول إن الخطوة التالية التي تمثلت في التطور السياسي سواء للجنوب أو للقيادات هي نشأة الأحزاب السياسية الجنوبية على

الساحة السودانية الجنوبية والتي لعبت دوراً فعالاً ومؤثراً على امتداد سنوات طويلة منذ بداية ظهورها إبان الحكم الذاتي وحتى نظام حكم نميري ١٩٦٩ والذي استطاع أن يرسى دعائمه الجديدة في إطار العلاقة بين الشمال والجنوب من خلال اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، وبقدر اهتمام العالم الأوروبي على وجه الخصوص بنشاط المبشرين ونشر المسيحية في الجنوب، جاء اهتمامهم أيضاً بالحركة الحزبية الجنوبية وسعوا إلى تدعيمها والعمل على تقويتها أدبياً، ومادياً ومن خلال الدوائر الكنسية، والممثلة في مدارس الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية والإنجيلية الأمريكية ، بينما لم يتلقى إلى تلك الأحزاب المجتمع السوداني الشمالي بشكل كاف، ويعطيها مايناسب أهميتها وتأثيرها السياسي في مراحل مختلفة من تاريخ السودان، وإن شئت قل إنه لم يتلفت إلى البرامج التي قامت على أساسها تلك الأحزاب، حيث كان حزب الأحرار الجنوبي بقيادة بوث دير الذي ينتمي إلى قبيلة النوير والذي تشعب بروح عدائية كنتيجة لنشأته وتربيته في مدارس الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان تجاه كل ما هو شمالي، وكان يتحرك وحزبه بأيديولوجية وتوجه واضح نحو كل من مصر والسودان الشمالي، كان وحزبه يطالبان بنظام فيدرالي للجنوب منذ نشأة الحزب، وأعلن عن توجهاته هذه في برمان الحكم الذاتي، وفي نفس الوقت كانت القيادات الحزبية الشمالية تنظر إلى مشكلة الجنوب على أنها ورقة رابحة على مائدة المفاوضات تناور وتزايد عليها في كافة الانتخابات التي تخوضها وفيما بينها وبين القوى السياسية المختلفة على الساحة السودانية، وعلى مواطنها أيضاً سعياً للوصول للسلطة، وتلك الأوضاع دفعت بالمشكلة إلى

التصاعد المستمر نحو التمسك بنظام حكم يختلف وبرؤية جديدة في جنوب السودان.

ورغم أن الجنوبيين ممثلون في أحزابهم المختلفة التي تشكلت وظهرت على الساحة في مراحل مختلفة من تاريخ السودان امتلاً قناعتهم بعد نجاح المبشرين في زرع الدين الجديد بأن هويتهم أصبحت تختلف اختلافاً جذرياً عن هوية العرب المسلمين في الشمال، وكانوا يمثّلون بالشكوك والكراهية لكل ما هو شمالي، واعتبر ذلك وضعاً طبيعياً للتربيّة الكسّيّة في الجنوب، بجانب ظهور قوى وتكلّمات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة قبل دخول الاستعمار والحكم الشائى إلا وهي القوى المسيحية الجديدة التي رأت في الدين الجديد خلاصاً من الموروثات التاريخية للعرب في إطار ماغرسه المبشرون في نفوس الجنوبيين تجاه إخوانهم في الشمال، إلا أن القوى الحزبية الشمالية ضربت بكل ذلك عرض الحائط^(١) وإن شئت قل إنها قد أهملت الحركة السياسية الحزبية في جنوب السودان واعتبرتها لم تشب عن الطوق، بجانب أنها لم تلتقت إلى الأوضاع الجديدة في إطار نشر المسيحية من خلال مدارس الإرساليات التبشيرية ولم تدرك أن البنية الثقافية للجنوب بدأت بالفعل في التغيير، وأن الثقافة الجديدة الوافدة على جنوب السودان نجحت في فقد الهوية الجنوبية وبدأت في الظهور في إطار البرامج الحزبية، وفي إطار التوجهات الجديدة، ولكن الساسة الشماليين سعوا وخططوا سياسياً لاستقطاب القوى السياسية الجنوبية لصالح

(١) زاهر رياض: استعمار أفريقيا، وزارة الثقافة والإشاد القومي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥، ص ٣٦٧.

أهداف السودان للوصول إلى الاستقلال وفي مواجهة مصر غير مدركين بأن القوى الاستعمارية وقتها كانت قد أدركت استشراقاً للمستقبل بضرورة إيجاد وخلق كوادر سياسية جنوبية على الساحة السودانية لمواجهة السياسيين الشماليين والمطالبة بحقوقهم في المشاركة في السلطة والثروة^(٢).

رغم أن القوى الاستعمارية عندما شكلت المجلس الاستشاري لشمال السودان حجمت القوى الجنوبية من المشاركة إلا أن الوضع اختلف عندما تقرر إنشاء الجمعية التشريعية^(٣).

وعلى أي حال يمكن القول إن السياسة البريطانية كانت قد بدأت تعدل توجهاتها تجاه جنوب السودان، ولكن في الوقت الذي كانت تتخذ هذه التوجهات الجديدة، كانت الأوضاع قد استقرت على الأرض وبدا أن هناك حجماً من المناقضات بين الشمال والجنوب بدءاً من العادات والتقاليد، وانتهاء بالعقيدة، والفكر ، والثقافة.

(٢) بوث ديو: نهل مترجمه ما كان يحمله تجاه كل ما هو شمالي هو نشاط المبشرين في إطار قبيلة التوير الاهتمام بوضع قاموس لغة التوير من قبل المبشرين، والذي تولى هذا العمل هو الأب كينجسون وبالتالي كانت توجهات بوث ديو تحمل قدرًا من الكراهية نتيجة الموروثات التاريخية التي حملها المبشرون الشماليون.

(٣) مؤتمر إدارة السودان: انعقد في ٢٢ إبريل ١٩٤٩ للدراسة مستقبل السودان وشكل على النحو التالي: السكرتير الإداري، عدد ثمانية من البريطانيين، ممثل المجلس الاستشاري لشمال السودان، مثل حزب الأمة، مثل حزب القوميين، ثمانية أعضاء من السودانيين، مستر بارزو مدير المديرية الاستوائية لأخذ رأيه في الشؤون التي تتعلق بالجنوب، وتقرر في هذا المؤتمر إنشاء الجمعية التشريعية ومجلس تنفيذي، لرغبة الجنوبيين في حكم أنفسهم، وفي نفس الوقت استهدفت القوى الاستعمارية أن ذلك تدريب الكوادر الجنوبية في الجمعية التشريعية على الممارسة السياسية ، ونظم الحكم ، وتقرر أن تتشكل الجمعية بالانتخاب ، وأن تكون لها مهام مالية، وإدارية ، وتشريعية.

حزب الأحرار الجنوبي وتوجهاته السياسية ١٩٥٦-٥٢ :

على أى حال بدأت الحركة السياسية النشطة للقوى السياسية الجنوبية على ساحة السودان، ولكن لم تكن الكوادر السياسية لحزب الأحرار الجنوبي كوادر يمكن أن تسمى أنها كوادر طبيعية، فى إطار تحقيق حلم السودانيين فى الاستقلال عن كل من بريطانيا ومصر، لكن البرنامج الاجتماعى والسياسى لحزب الأحرار الجنوبي، وفكر كوادره السياسية جاءت بخلفية مؤهلة للوقوف فى وجه كل ما هو شمالي، إذا لم يكن هناك قادر واحد وحزن الأحرار يمكن القول أنه ينتمى للقوى الإسلامية، كما كانوا خريجى مدارس الإرساليات التبشيرية وجميعهم تشبعوا بروح عدائىة من خلال تعلمهم فى مدارس الإرساليات التبشيرية وتخندقوا فى مواجهة توجهات القوى السياسية الشمالية، الأهم من ذلك كله أنهم كانوا نتاجاً طبيعياً للرؤية السياسية الجديدة فى جنوب السودان من حيث تكوين البنية الثقافية، والاجتماعية، وذبذبة الهوية بين الزنوج، والمكتسبات الثقافية الجديدة، والثقافة العربية، وبالتالي جاءت ممارسة الحزب فى إطار الأبعاد السياسية والتوجهات على هذه الأسس التى بنيت على خلفية دينية بحتة فى زى سياسى، ويمكن القول أن المبشرين كانوا يقفون وراء هذه الحزب بشكل قوى سياسياً، وإدارياً، ومالياً، ومثال هذا الحزب البداية الحقيقية للحركة السياسية فى جنوب السودان.

على أى حال بدأ حزب الأحرار الجنوبي فى الفترة من ٥٣ إلى ٥٦ بمواقف عدة ملأت الساحة السياسية السودانية وقتها حركة ونشاطاً

وامتازت ممارسة حزب الأحرار بالقدرة على المناورة، حيث دخل في تحالفات مختلفة في برلمان الحكم الذاتي، مع حزب الأمة والجبهة الاستقلالية حيث كانت السودان كلها ممثلة بوجهٍ نظر الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي هل تتحد السودان مع مصر أم يحصل السودان على استقلاله، لكن كواصره تحركت بعد أن كانت قد تشجعت بما غرسه المبشرين فيهم وبعدما تدينوا بالدين الجديد تحركت في مواجهة مصر ظناً منها أن حصول السودان على استقلاله سيتيح لها نظاماً للحكم يساعدها على تخطي العقبات التي تعانى منها، والوصول في النهاية إلى أهدافها التي تسعى إليها، ولم تدرك وقتها القوى السياسية الجنوبية أن مناورات حزب الأمة والتحالف التكتيكي التي سعى إليها سواء مع القوى الأخرى في إطار من الرغبة لتجميع القوى السياسية والبرلمان لاستقلال السودان كان مجرد رؤية تكتيكية للوصول للأهداف المرجوة، بينما كانت الأحزاب الجنوبية في نشأتها وتكوينها بنت أيديولوجيتها على الرغبة في الوصول إلى حكم فيدرالي ولكنها في النهاية كانت في حاجة إلى ثلاثة قواعد أساسية للبناء الحزبي السليم، كواذر لقيادة الحزب والحركة الحزبية تتسم برؤية شاملة لصالح السودان ككل، تنظيم قوى يؤدي في النهاية إلى تماسك بناءً على القاعدة إلى القاعدة مع برامج سياسية يعلن عنها بين أعضائه، ويسعى لدى السلطة الحاكمة للمشاركة في الحكم لتنفيذ تلك السياسات، سواء في الإطار السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، وبالتالي هل يمكن القول إن القواعد الأساسية للحركة السياسية والحزبية

قد توافرت للأحزاب الجنوبية في نشأتها ٦٦ بما يعني أنها نجحت في تحقيق ذلك (٦٦).^(٤)

لقد كان للإرساليات التبشيرية التي نشرت المسيحية في جنوب السودان بين القبائل المختلفة أثر كبير في هذا الإطار، فقد قدمت البنية الثقافية لهؤلاء القيادات منذ تواجدها في إطار العملية التعليمية، والثقافية، وبالتالي وضعت الإرساليات البنية الأولى لخلق وإيجاد كوادر نالت قسطًا وافرًا من التعليم الكنسي، انعكس وبالتالي بفكر جديد في مواجهة القوى السياسية الشمالية عندما بدأت الحركة السياسية والحزبية النشطة للجنوبين.

إذن فالكوادر تواجدت على الساحة وتشبعت بدرجة عالية جداً من الكراهية تجاه الشمال، وتجاه كل ما هو عربي، وإسلامي، وباتت تدرك أن هويتها الأفريقية وثقافتها الزنجية التي إمتزجت بالثقافة الجديدة تختلف تماماً عن الهوية العربية الإسلامية إذن فلن تبقى بعد ذلك سوى العملية التنظيمية والتدريب على الممارسة السياسية لهؤلاء القيادات والتنظيم والممارسة السياسية، تولتهم القوى الاستعمارية آنذاك، فقد تم تدريب الكوادر السياسية الجنوبية في إطار مجالس المدن، ثم في الجمعية التشريعية والتي أكد تقرير إدارة السودان على أن يعين مدير المديريات في

(٤) عبد القادر إسماعيل السيد: مشكلة جنوب السودان دراسة للأحزاب السياسية، مطبع الفتاح ١٩٩٢ الفصل الخاص بالمارسة السياسية لقيادات الجنوب في الجمعية التشريعية ونشأة حزب الأحرار في الجنوب، ص ٦٠ وما بعدها.

لمزيد من التفاصيل عن أثر الإرساليات التبشيرية على فكر القيادات الجنوبية تراجع: وقائع محاضر الجمعية التشريعية السودانية، الدور الأول، والدور الثاني، ١٩٥١/٥٠، مكتبة معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

الجمعية التشريعية الأشخاص الأكثر صلاحية من الجنوبيين في الجمعية التشريعية، وأكد التقرير على ضرورة أن يخطو الجنوبيون للأمام للتدريب على فن الحكم، واقتراح التقرير أن يكون للمديرية الاستوائية، تسعه يمثلون المديرية، وأعلى النيل أربعة، وتم على هذا الوضع الاختيار على أساس عدد السكان، الثروة، العملية التعليمية، وبالتالي يمكن القول إن الممارسة والتدريب قد تم، والبرامج قد وضعت في إطار طرح فكر الفيدرالية للجنوب، للوصول إلى نظام سياسي يختلف عن الشمال يمكن من خلاله تحقيق رغبات الجنوبيين، وبالتالي يستوجب دائمًا الربط بين السياسات الاستعمارية على مستوى أفريقيا والعالم العربي، في إطار هذه الرؤية وبين السياسات غير المبررة للقوى الأوروبية في أفريقيا^(٥).

على أي حال فإنه رغم الجو الذي امتلاه بالمتغيرات في إطار البنية الثقافية الجنوبية التي ترتب عليها توجهات جديدة في إطار المطالبة بنظام سياسي جديد للجنوب في ظل تلك الأحداث، يرى فقهاء القانون الدولي في إطار حق تقرير المصير أن له وجهات مختلفة أو روئتين، رؤية داخلية وهي المقصود بهما حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وبإدارتها الجماعية لاختيار نظام الدولة وشكلها، ويررون أن هذا الحق يستمد وجوده

(٥) على أي حال اتفق أن يكون هناك فترة انتقال مدتها ثلاثة سنوات تبدأ من ١٢ فبراير ١٩٥٢ :لى أول، يكون الحاكم العام هو السلطة الدستورية العليا في السودان خلال هذه الفترة على أن تعاونه لجنة خمسية تسمى لجنة الحاكم العام على النحو التالي: الدرديري عثمان، وإبراهيم أحمد من السودان، ومن مصر حسين ذو الفقار صبرى، وعضو بريطانى جرافيث سميث، وعضو باكستانى ثان ضياء الدين، وقررت المفاوضات أن تكون هناك لجنة للانتخابات، ولجنة للسودان، وانتخاب جمعية تأسيسية في المرحلة الانتقالية، على أن يتم انسحاب القوات المصرية فور صدور قرار البرلمان عام ١٩٥٦ .

من المبدأ الديمقراطي للسيادة الشعبية، أما عن الرؤية الخارجية فالمقصود هنا بحق تقرير المصير هو حق الشعب في إعلان الاستقلال أو الانفصال وهو يعني أيضاً نوعاً من أنواع الاستقلال أو الاندماج بما يؤكد حق الشعب في رغبته على أساس النظام القانوني الذي يرغبه الشعب بجانب هيبة الحكم من خلال ممارسة حريته كاملة، كما يؤكد حق تقرير المصير في إطار القانون السيادة على الثروات الخاصة بالبلد بجانب السيطرة على الموارد الطبيعية، وبالتالي يمكن القول إن السودان بشكل عام كان يرغب في ممارسة سلطاته على موارده الطبيعية وثرواته المختلفة وفي ذات الإطار كان الجنوب ممثلاً في الثقافة الجديدة والرؤية السياسية يرغب في تطبيق ذلك في الجنوب^(٦).

على أي حال نصت المادة ١٢ التي حددت بوضوح مهام الجمعية التأسيسية في مهنتين رئيسيتين:

المهمة الأولى: تقرير مصير السودان كوحدة لا تتجزأ.

المهمة الثانية: وضع دستور للسودان يتفق مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد.

على أي حال في إطار السياق العام آن ذاك كان محمد نجيب يرى أن حق تقرير المصير لا يقلق مصر، لأنه كان متتأكد أن السودان سوف يختار

(٦) بدأت المحادثات المصرية البريطانية في ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ والتي انتهت بحق تقرير المصير، والذي تولى رئاسة الوفد وقتها محمد نجيب، وضم الوفد صلاح سالم، وحسن ذو الفقار صبرى، والدكتور محمود فوزى، والدكتور حامد سلطان، والدكتور على زين العابدين، ومن الجانب البريطاني سيرروالت سبنفسون، وسيير كوزديلى الوزير المفوض، وسيير باوزر السكرتير الأول بالسفارة البريطانية.

الوحدة مع مصر، لكن في نفس الوقت لم تلتفت القوى السياسية الشمالية السودانية إلى المتغيرات على الساحة الجنوبية وعلى الفكر الجديد الذي بدأ يطرح على الساحة من خلال هذه الكوادر التي تربت وتعلمت في مدارس الإرساليات التبشيرية .

ويمكن القول إن المكون الثقافي الجديد الوارد على الجنوب من خلال الإرساليات التبشيرية والتي تشبعت بها الكوادر السياسية استطاع أن يعمق الرؤية الثقافية الأوربية الجديدة في مجال إيجاد دين جديد، وفكرة جديدة تم زرعه في مجتمع جديد لمحاولة إيجاد متغيرات اجتماعية، وجنوب جديد من خلال البشرين الذين وضعوا اللبنة الأولى لتلك المتغيرات الثقافية الجديدة، وبالتالي كانت الرؤية السياسية الجديدة من قبل بريطانيا أن ذلك تبني على أساس الأوضاع الاجتماعية الجديدة التي ترتب عليها رؤية سياسية فعالة للحركة الحزبية الجنوبية والتي كانت تدرك أن مجرد خروج بريطانيا من السودان يعني أنها ست فقد سندًا قويًا يساعدها على تحقيق طموحاتها السياسية، ومصدراً من مصادر التوير لقضاياهم، والتي كانوا ينظرون إليها بأنها أداة لحمايتهم وبالتالي فإن بريطانيا سوف تتركهم للعرب، وأدركوا أنهم بعد أن شبعوا عن الطوق، لا يجب أن يهمشوا في إطار مستقبليهم السياسي، وبالتالي لعب المكون الثقافي الجديد دوراً حاسماً في هذه الجزئية تحديدًا حيث أدركت الكوادر الجنوبية معنى السنوات الطويلة التي قضوها يتذمرون في الإرساليات التبشيرية يتلقون العلم، والثقافة الجديدة، والتي تعلموا فيها معانٍ جديدة تجاه ماضٍ أدركوا أنه يجب الاتجاه نحو تغييره.

وبالتالى أسس حزب الأحرار الجنوبي أيدلوجيته السياسية و برنامجه على أساس الفيدرالية والتى استمدتها أصلأً من مفاهيم التعاليم الكنسية والمبشرين فى مدارس الإرساليات التبشيرية^(٧) بينما كانت حركته التكتيكية هى تحالفه مع حزب الأمة المساير للرؤية البريطانية فى الانفصال عن مصر، وبينما انطلقت الجذور الفكرية لقيادات حزب الأحرار الجنوبي من خلال التربية الكنسية فى مدارس الإرساليات التبشيرية نبت الجذور الفكرية لرؤية حزب الأمة السودانى من المنهل الإسلامى بجانب كراهية قيادته للتواجد المصرى فى السودان، وبينما اتجهت بريطانيا نحو سياسة واضحة نحو كل من الجنوب والشمال، فإن الجنوبيين كانوا ينظرون للحكومة الشمالية على أنها حكومة استعمارية^(٨) لكن تحالف حزب الأحرار الجنوبي مع القوى السياسية الشمالية انطلق من قاعدة أساسية هي التصويت لصالح الاستقلال مقابل الفيدرالية فى الجنوب، إلا أن الدهاء السياسى لقيادات حزب الأمة نجح فى النهاية فى احتواء حزب الأحرار الجنوبي للدعوة ضد مصر والحزب الاتحادى حتى نجحت حركة الحزب فى استقطاب الكوادر الجنوبية فى الحزب الاتحادى إلى الاستقالة منه، لكن المهم هنا هو الأيدلوجية التى بنى حزب الأحرار سياساته عليها وهى إيجاد نظام سياسى خاص بالجنوب، أيا كان ذلك النظام وهذا الفكر ولكن المهم أن تدرك أن فكر الفيدرالية والانفصال ولد مع استقلال السودان.

(٧) منصور خالد: الأزمة السياسية فى السودان وطريق المستقبل فى السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، الأهرام ، العدد ٩٤، ١٩٨٨، ص ١٨٢ .

(٨) جلال كشك : مرجع سابق، ص ٢٥٠ .

ولكن كيف يمكن القول إن حزب الأحرار الجنوبي والذى استمد جذوره ومنابعه الفكرية من المكون الثقافى الجديد فى الجنوب وهى الإرساليات التبشيرية بما انطوت عليه من مدارس مختلفة بين المتشددة فى مواجهة دراسة اللاهوت المسيحى والتدين بالذهب الكاثوليكى، والتى فرضت الرؤية الدينية بالحياة العامة كيف لهذه القيادات التى تمسكت بمسيحيتها أن يتم بينها وبين حزب الأمة طائفة الأنصار تحالف قوى فى إطار السياسة، بينما هناك اختلاف جوهري فى العقيدة، وفي الفكر السياسى لمستقبل السودان لكليهما، لعل هى مصلحة السودان ٦٦ أم هى المناورات السياسية ٦٦ أم هى رغبة كل منهما فى التخلص من الوجود المصرى فى السودان ٦٦ أم أن الثقافة الجديدة الوافدة على جنوب السودان كانت لديها نظرة ناحية قبول الآخر والتسامح والتعايش، وبداية صفحة جديدة تبنى على أسس اجتماعية، وثقافية، وسياسية جديدة فى السودان ٦٦.

الواقع يؤكد أن مصلحة السودان لم تكن فى ذهن الحاملين للثقافة الجديدة من المسيحيين الجدد من كواذر حزب الأحرار الجنوبي، بل كانت مصلحة الجنوب التى تمثل بالنسبة لهم رؤية إقليمية بحتة، هي المدى الأساسى من هذا التحالف، حيث حصلوا على وعد من حزب الأمة بمناقشة موضوع الفيدرالية بعد الاستقلال، وبالتالي أدركوا أن الخلاص من الرؤية الشمالية العربية المسلمة فى إطار الفيدرالية هو أمر وارد فى حالة تحالفهم سوياً، وأن الخلاص من مصر أمر واضح فى حكم المؤكد، كنتيجة طبيعية لرغبة كل من حزب الأمة وبريطانيا

والجنوبيين ذاتهم، والاستقلاليين في أن تقاد مصر السودان، وأن ينال السودان استقلاله^(٩).

ولم يكن حتى هذه اللحظة عامل الدين في الجنوب عاملاً حاسماً في كافة المناقشات التي دارت بين حزب الأمة، وحزب الأحرار الجنوبي في إطار المطالبة بالفيدرالية، لأنهم كانوا يدركون أن الديانة الجديدة في ظل النظام الفيدرالي سوف تجد طريقها بسهولة، وتسير في الجنوب، خاصة وأنهم رجال الإدارة الإنجليز والمبشرون، حتى هذا الوقت لم يكن قد غادروا جنوب السودان فهل يعني ذلك أن الجنوبيين من خلال الثقافة الجديدة، والدين الجديد قد قبلوا الآخر، وأغلقوا صفحة التاريخ التي اتسمت في ذهنهم بما سي الشماليين تجاههم، والتي كان المبشرون دائماً يركزون عليها، من المؤكد أن ذلك لم يحدث، وأن الرؤية كلها دخلت في إطار الانتهازية السياسية لكل من حزب الأمة وحزب الأحرار الجنوبي، كل منهم كان يسعى لتحقيق أهدافه وكل منهم استهدف التوأجد على الساحة السياسية السودانية في إطار المطالب التي التقوا حولها^(١٠).

المؤتمر العام الأول لحزب الأحرار الجنوبي وأثر المبشرين على قراراته ١٩٥٤

رغم أن القوى السياسية الجنوبية في برمان الحكم الذاتي كان بينهم اتفاق فريد وشبه تسييق في إطار المطالبة بالفيدرالية للجنوب إلا أن حزب الأحرار سعى لجذب القيادات والكوادر الجنوبية التي استقالت من الحزب الوطني الاتحادي إلى صفوفه^(١١) خاصة بعد قناعتهم بعدم

(٩) عبد القادر إسماعيل : مشكلة جنوب السودان، مرجع سابق، ص ١٧.

(١٠) سمير المتقاري: تطور المركز الدولي للسودان، مطبعة التجارة، القاهرة، ١٩٥٨.

(١١) محمد إبراهيم نقد: قضايا الديمقراطية في السودان والمتغيرات والخدمات، دار الطباعة الحيثة ١٩٩٢، القاهرة، ص ١١١ وما بعدها.

تحقيق رغبتهم في تعيين أكثرهم في الوظائف العليا في مجال الإدارة، وبعد ما استطاع حزب الأحرار أن يدعم خطوطه وصفوفه سواء من خلالا تكوين رأى عام في الجنوب وقناعتهم بأن يكون هناك نظاماً فيدراليّاً للحكم في الجنوب بدأت حركته السياسية تتسع وصوته السياسي يرتفع ويعلو واستطاع أن يكون جبهة فيدرالية داخل برلمان الحكم الذاتي تتدلى بأن يكون للحزب نظام سياسي مستقل، وتأكيداً لذلك دعا مؤتمر ضم جميع القيادات الجنوبية في أكتوبر ٥٤ اتفقوا على المطالبة بالاتحاد الفيدرالي بين الجنوب والشمال، وتمكنوا من أن يشعروا نار الحماسة والرغبة في الجنوبيين^(١٢) وسيراً على ذات الخط بدأ يرسم سياسته على التأكيد على الفيدرالية بينما سعت الحكومة إلى إجهاض كل محاولاته^(١٣).

ومن المؤكد أن المبشرين في جنوب السودان كانوا يدعمون هذا الخط الجديد في إطار الرؤية السياسية الداعمة للفيدرالية لأن هذه القوى كانت تدرك أن الاستقلال الذي ينطوي في النهاية على سيطرة الحكومة السودانية على مقاليد الأمور في الجنوب، كان يعني سياسة جديدة تجاه فكر المبشرين، وقد استمروا في مواصلة تغيير البنية الثقافية، والاجتماعية بين القبائل، وأدركوا أن التواجد الحكومي قد يساعد على نشر الثقافة العربية الإسلامية، وعلى هذا كانت تقف بقوة وراء حزب الأحرار الجنوبي، ولم تكن التيارات السياسية للمبشرين تدعم فقط توجهات حزب الأحرار

(١٢) بشير محمد سعيد: الزعيم الأزهري وعصره، ص ٢٥٥.

Magid Ali Bob & Sansons: The Emergence of organized political Movement in Southern Sudan 1946-1972 (in The Nationalist in the Sudan). p.302.

الجنوبى فى إطار المطالبة بالفيدرالية نظاماً للحكم، لكنها كانت تخطط برؤية استراتيجية عن تصورها لمستقبل الجنوب فيما بعد الاستقلال.

المؤتمر العام الثانى لحزب الأحرار الجنوبي وقراراته ١٩٥٥

عقد حزب الأحرار مؤتمره الثانى فى يونيو ١٩٥٥ وبعد الحوارات والمناقشات خرج الحزب بتوصية بأنه لامناص من الوحدة بين الجنوبيين فى إطار السودان الموحد، مع ضرورة المطالبة بأن يكون الجنوب ولاية فيدرالية، بما يعنى أن الحزب بدأ يدرك اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: هو أن الوحدة بين شطري البلاد رغم المتاقضات واختلاف الثقافات أمر ضروري ويصعب التفكير والتخبط فى انفصال جنوب السودان.

أما الاتجاه الثانى: فقد رأى أن الجنوب من الممكن أن يصبح الآن فى إطار السودان الموحد وتلك الرؤية رؤية تعبّر بكل المقاييس وتقدم فى إطار الفكر السياسى وهى المهمة التى بنت عليها الأحزاب الجنوبية استراتيجيةتها فيما بعد، وإن شئت قل هى الأيديولوجية التى تأسست عليها الأطروحات المختلفة لحل مشكلة جنوب السودان، من أجل ذلك سعى حزب الأحرار الجنوبي إلى تنفيذ تلك التوصيات، من خلال موافقته على تشكيل لجنة من عشرة أفراد ترأسها بوث ديو، وسافرت للخرطوم لعرض تلك التوصيات، وقاموا بتوزيعها على الأحزاب الشمالية (١٤).

(١٤) أمين القوم : مرجع سابق، ص ١٢٠.

ورغم أن الحكومة سعت إلى إجهاض هذا المؤتمر إلا أنه الجبهة الجنوبية التي تمثلت في حزب الأحرار الجنوبي والقوى الجنوبية التي آمنت بالفيدرالية نظاماً للحكم ومعها حزب الأمة والجبهة الاستقلالية كان قد نما نفوذهم السياسي، ونجح هذا التحالف في ضم القوى السياسية السودانية المختلفة كاتحاد الطلبة بالخرطوم والمعوهين في الخارج واستطاعوا حصار حكومة الأزهري، وسعى حزب الأحرار الجنوبي للعمل على إسقاطها^(١٥).

ولعل ميل حزب الأحرار الجنوبي والجبهة الفيدرالية الجنوبية إلى إسقاط حكومة إسماعيل الأزهري يرجع إلى رغبتها في إضعاف الدور المصري في السودان، كنتيجة طبيعية لاتجاه حكومة إسماعيل الأزهري نحو الاتحاد مع مصر وما ترتب على ذلك من إحساسهم بأن حقوقهم في الفيدرالية أو نظام خاص سوف يذهب أدراج الرياح. وكانوا يدركون أن توقيع حزب الأمة السلطة في السودان معناه تحقيق أحلام الجنوبيين في نظام للحكم خاص بهم كنتيجة طبيعية لتعاطف بريطانيا مع حزب الأمة، وتعاطف مصر مع الحزب الاتحادي، حيث بدأت فكرة الرغبة في الحكم الفيدرالي لدى الحزب والقوى الجنوبية تتسع وتزداد بعد عام ١٩٥٥ والتمرد الذي قادته الفرق الاستوائية أدى إلى تردى الأوضاع وتدھور الحياة العامة، مع احساس القيادات الجنوبية بتسليط الحكومة عليهم وبدأ فكرهم يتوجه نحو الانفصال وبدأت الرغبة في التوجه نحو الحكم الفيدرالي ترتفع والتي حملت في طياتها انفصال الجنوب^(١٦).

Magid Ali Bop: op. cit p. 302

(١٥)

Magid Ali Bop & Sansons: op. cit p. 302

(١٦)

توجهات حزب الأحرار الجنوبي في برلمان السودان، ١٩٥٦-٥٤:

شكلت كواذر حزب الأحرار الجنوبي في برلمان الحكم الذاتي قوة لا يستهان بها في إطار رؤيته السياسية، حيث استطاع من خلال كواذره السياسية أن يعلن عن أهدافه وفكره في إطار النظام السياسي الذي يرتبط به، ففي ١٦ أغسطس ١٩٥٦ في الدورة الثانية للبرلمان في الجلسة رقم ٣٢ كان موقف حزب الأحرار الجنوبي يتوجه نحو خطين متوازيين، الخط الأول مواجهة الوحدة مع مصر والخط الثاني هو الاتحاد الفيدرالي والذي يجعل للجنوب وضعًا خاصًا في النظام السياسي السوداني^(١٧) ولم يكن يستهدف من وراء طرح فكرة الفيدرالية إلا أن يكون للجنوب أوضاع مختلفة في إطار الثقافة الواقفة من الغرب التي تمثلت في الدين الجديد، والهوية السودانية التي تأثرت بالوافد الجديد، بجانب ثقافة الموروثات التاريخية للجنوب، وأصبح الجنوب في حالة من الانفصام الحقيقي بالنسبة لشمال السودان، فشمال السودان امتلاً افتتاحاً بأن المكون الثقافي والهوية العربية الإسلامية هي الأساس لكل المنطلقات السياسية في السودان، كان الجنوب الذي آمن بالثقافة الواقفة عليه من قبل المبشرين، والتي أودعت فيه ديناً جديداً وتغيرت هويته وتبدل عاداته وتقاليده، أصبح ذات توجه جديد في مواجهة الدين الإسلامي بعاداته، وتقاليده، وفكرة، وتوجهاته، وإن اشتراكاً سوياً في الأهداف السامية، وفي نفس الوقت كانت الموروثات التاريخية للثقافة الجنوبية، هي أحد الجذور

(١٧) محمد عامر بشير: الجلاء والاستقلال، تاريخ السودان المعاصر، الدار السودانية للكتب، ص.٨

الأساسية التي بنى عليها الجنوب توجهاته الجديدة في مواجهة شمال السودان، بما يعني أن يمتلك إلى الحوار محورين أساسيين:

المحور الأول: هو اختلاف العقائد والأديان والعادات والتقاليد والثقافة، والتي أدت بالتالي إلى اختلاف الهوية بين الشمال والجنوب.

المحور الثاني: هو الموروثات التاريخية للإنسان الجنوبي والتي كانت قد غرسـتـ فـي وجـدانـهـ فـي إطارـ المـراـحلـ التـارـيـخـيـةـ التـيـ مـرـ بـهاـ الـجنـوبـ.

ولذلك تأسست التوجهات الجنوبية تجاه افتئـاعـهـمـ بـالـفـيـدـرـالـيـةـ فـيـ إـطـارـ السـودـانـ الـمـوـحـدـ.

وبالتالي يمكن القول إن المطالبة بحق تقرير المصير التي جاءـتـ عـلـىـ لـسـانـ حـزـبـ الأـحـرـارـ الـجـنـوـبـيـ بـعـدـ الـاستـقـلالـ مـبـاـشـرـةـ،ـ لمـ تـأـتـيـ مـنـ فـرـاغـ سـيـاسـيـ أوـ خـواـءـ فـكـرـيـ،ـ بلـ جـاءـتـ مـؤـسـسـةـ عـلـىـ منـطـقـاتـ ثـقـافـيـةـ جـدـيـدةـ حـمـلـهـاـ الـمـبـشـرـونـ مـعـهـمـ وـغـرـسـوـهـاـ فـيـ الـكـوـادـرـ السـيـاسـيـةـ الـجـنـوـبـيـةـ،ـ كـمـاـ أـنـ هـذـاـ فـكـرـ الـذـيـ طـرـحـ وـالـذـيـ يـسـتـهـدـفـ حـقـ تـقـرـيرـ الـمـصـيرـ لـالـجـنـوـبـيـيـنـ،ـ لـمـ يـقـابـلـ بـالـدـرـاسـةـ الـوـافـيـةـ مـنـ قـبـلـ الـقـوـىـ السـيـاسـيـةـ الشـمـالـيـةـ آـنـ ذـاكـ،ـ لـأـنـهـمـ اـعـتـبـرـوـاـ أـنـ الـمـكـونـ الـثـقـافـيـ لـلـهـوـيـةـ الـعـرـبـيـةـ إـلـيـهـ إـلـاـ مـعـهـمـ يـسـتـوـجـبـ أـنـ يـدـورـ حـوـلـهـ الـحـدـيـثـ وـلـمـ يـكـنـ هـذـاـ التـجـاهـلـ لـلـفـكـرـ الـمـطـرـوـحـ عـلـىـ سـاحـةـ السـودـانـ مـبـكـرـاـ،ـ إـلـاـ رـغـبـةـ مـنـ النـخـبـةـ السـيـاسـيـةـ لـوـسـطـ وـشـمـالـ السـودـانـ فـيـ اـسـتـمـرـارـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ مـقـدـرـاتـ السـودـانـ،ـ وـلـمـ يـدـرـكـوـاـ مـدىـ تـهـمـيـشـ الـأـقـالـيمـ الـمـخـلـفـةـ ،ـ وـافـقـدـوـاـ الـبـوـصـلـةـ الـحـقـيقـيـةـ الـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ تـهـيـمـهـمـ إـلـىـ الرـؤـيـةـ الـمـسـتـقـبـلـةـ لـمـسـتـقـبـلـ السـودـانـ،ـ لـكـنـهـمـ كـانـوـاـ يـعـتـبـرـوـنـ هـذـاـ فـكـرـ

المطروح سواء فكر الفيدرالية، أو حق تقرير المصير نوعاً من الخيانة تستوجب العقاب، والخروج من تحت مظلة السودان، بينما كان بالفعل الجنوب قد بدأت تتعدل ثقافاته وتتغير هويته عن المكون الثقافي العربي والإسلامي، وكانت توجهاته نحو الفيدرالية تزداد يوماً بعد يوم.

وبالتالي طالبت القيادات الجنوبية في البرلمان والممثلة في الجبهة الفيدرالية وحزب الأحرار الجنوبي من خلال مذكرة مقدمة للحكومة لموافقة على استفتاء عام في الجنوب يتقرر فيه مصير الجنوب على أن يكون ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة، وتقوم هيئة الصليب الأحمر بدراسة الأوضاع في الجنوب، على أن تقدم تقريراً مفصلاً لهيئة الأمم المتحدة. إلا أن ذلك رفض من قبل الحكومة رفضاً تاماً، وبالتالي يمكن القول إن عناصر القوى السياسية الجنوبية آنذاك كانت قد اكتملت إذ إن الفكر في حد ذاته يعتبر فكراً متتطوراً في إطار الحركة السياسية، فهل يمكن القول إن المبشرين ورجال الإداراة الإنجليز كانوا وراء هذا الطرح من أن القوى السياسية الجنوبية التي كانت تضع أقدامها على بداية الحياة السياسية يصعب القول إنها قفزت هذه القفزات الهائلة في إطار الكيان السياسي والمطالبة فوراً بحق تقرير المصير، ويرجح أن يكون ذلك مخططاً من قبل المبشرين ورجال الإداراة من الإنجليز آنذاك، خاصة وأن الفاتيكان كان يتبع كل أحداث جنوب السودان بدقة متناهية، مدركاً أنه يجب أن يكون هناك واقع جديد في جنوب السودان بناء على المتغيرات الثقافية الجديدة^(١٨).

(١٨) عبد القادر إسماعيل السيد: مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسية، مطبعة الفتح ١٩٩٤، ص ١٢٤.

وعلى أي حال فإن حزب الأحرار الجنوبي، رغم كل ذلك، وقف بجانب استقلال السودان عن مصر حتى إن رئيسه بوث ديو، وصف مصر بأنها دولة مستعمرة وبأن السودانيين الذين يناضلون من أجل حريةهم يجب أن يرفع عنهم الطغيان المصري، وكان يؤكد بأن السودان سيضرب آخر مسمار في نعش السيطرة الأجنبية وخاصة في الأقطار المجاورة وكان يستهدف في حدثه مصر^(١٩) وبذلك أوضح الحزب رؤيته السياسية وخطه تجاه مصر وكان يدرك مدى تناقض كل من مصر وبريطانيا في استمرار تواجههما في السودان، وهذه المنقولات تدل دلالة أكيدة على ما ذهب إليه المبشرون ورجال الإداراة الإنجليز كانوا وراء هذا التخطيط لحزب الأحرار الجنوبي في إطار ما يرمي إليه من تخطيط سياسي، ونظام سياسي، إذا كيف يمكن القول إن الحزب يتهم مصر بهذا الاتهام دون أن يكون قد خطط من قبل رجال الإداراة الإنجليز الذين كانوا يمثلون حكومتهم تمثيلاً متميزاً في تنفيذ سياستها^(٢٠).

الرؤية السياسية لحزب الأحرار الجنوبي تجاه استقلال السودان:

تشير كل الدلائل أن حزب الأحرار الجنوبي بعد تحالفه مع حزب الأمة، وبما غرسه المبشرون في نفوس قياداته تجاه كل ما هو عربي ومسلم كان بالطبع قد تخندق في خندق واحد في مواجهة مصر، وإن كان كل منهما له توجهاته تجاه الثقافة العربية الإسلامية لكنهما التقى في إطار الجبهة الاستقلالية.

(١٩) محمد عامر بشير: مرجع سابق، ص ٧٠٨ وما بعدها.

Sanderson: Education, Religion & politics in The Southern Sudan, (٢٠) Khartom, press, 1981. p. 315.

وبالتالى كان موقف حزب الأحرار الجنوبي من قضية الاستقلال نتيجة لإحساس الجنوبيين أن مصر تعااطف مع العرب الشماليين المسلمين فى مواجهة الجنوبيين، وظل هذا الفكر مستقراً فى يقين الجنوبيين، طوال فترة الحركة السياسية لحزب الأحرار الجنوبي من ٥٢ حتى ٥٦ وإنشتقل إن قيادته التى تشبعت بهذه الروح ظلت على ذلك حتى توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢.

وادركت القيادات الجنوبية مدى المزايدة السياسية من قبل الأحزاب السياسية الشمالية على قضيتهم وأدرکوا بعد عملية السودان وحرمانهم من الواقع الوظيفية بحجج قلة المتعلمين وخطأ الحكومة في معالجة قضية التمرد وعدم اشتراكهم في محادثات القاهرة ٥٢ من أجل تقرير مصير السودان بأنهم يتوجهون نحو تبديل سيد بسيد، بجانب خيبةأملهم في الحكومة الشمالية وإحساسهم العميق بأنها حكومة استعمارية جديدة وكان أثر الإرساليات التبشيرية المتواجدة آنذاك في السودان أثر عميق في تغذية هذا الشعور في تلك القيادات التي تربت فيها^(٢١).

وبالتالى دفعت تلك الأمور حزب الأحرار نحو العداء المستحكم لحكومة إسماعيل الأزهري والسعى إلى إسقاطها والتفكير الجدى نحو الخروج من التحالف مع حزب الأمة والجبهة الاستقلالية، والعمل بمفرده في الساحة السياسية، وكان يدرك أن مجرد خروجه من الجبهة الاستقلالية سوف يهدد الأمة السودانية وحزب الأمة بعدم الحصول على الأغلبية في البرلمان السوداني للوصول إلى الاستقلال، ولكن الزعيم عبد الرحمن المهدى لعب

(٢١) نوال عبد العزيز مهدى: مصر والسودان في مفترق طرق ٥٦-٥٢ القاهرة ، ص ٧٧

دوراً هاماً في احتواء الأزمة السياسية، مؤكداً لهم بأن الجنوب سوف يكون له وضع خاص بعد الاستقلال مباشرة ونظام حكم يستطيعون من خلاله أن يصلوا إلى تحقيق أماناتهم السياسية وأن حزب الأمة والجبهة الاستقلالية ستنظر في ذلك عندما يحين وضع دستور دائم لـالسودان^(٢٢) وهذه الوعود التي منحت للجنوبيين كانت تعترف بأن الجنوب أصبح مختلفاً في هويته وثقافاته عن شمال السودان، وإن كان لا يستبعد بل وتأكد أنه كان هناك نوع من المناورات السياسية للوصول إلى الأهداف المطلوبة والتي من المؤكد أنها جاءت بعد ذلك بنتائج سلبية على تاريخ السودان، لكن لكل تلك التوجهات كانت تؤكد بأن الأصولية المسيحية في جنوب السودان قد تمكنت من إيجاد كواذر دينية وسياسية استطاعت أن تواجه شمال السودان برؤيه جديدة .

وتلك الوعود التي أعطاها حزب الأمة للقوى السياسية الجنوبية وحزب الأحرار الجنوبي ساعد على استمرار التحالف القائم بينهما آملين في الوصول لتحقيق تلك الوعود. وعلى أية حال فقد ظل حزب الأحرار الجنوبي يؤكد على رؤيته السياسية ويؤكد على رغبة أهالي الجنوب في النظام الفيدرالي . ففي ٨ ديسمبر ٥٨ طالب بنiamin لوکلى بتسجيل رأى حزب الأحرار قبل إعلان الاستقلال مطالبين بتشكيل حكومة قومية، وأكد رؤية الحزب بأن السودان لا يوجد به مشكلة واحدة بل مشكلتان الأولى هي قضية السودان كلها والثانية هي قضية الجنوب وأكّد على ضرورة أن يكون هناك اتجاه نحو الفيدرالية يجمع بين الجنوب والشمال^(٢٣) وبالتالي أتضح

(٢٢) أمين التوم: ذكريات وموافق في طريق الحركة السودانية ٦٩/٦٤، ص ١٢٢ . دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٩ .

(٢٣) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ٢٠ وما بعدها .

في وقت مبكر أن الجنوبيين رأوا أن هناك قضية ومشكلة في الجنوب وهذه المشكلة يستوجب أن يكون لها حل منفرد بعيد عن مشكلة السودان عامة، وهذه المشكلة لم تتمثل فقط في الموازنات التاريخية بين الشمال والجنوب لكنها أخذت بعداً جديداً هو الدين الجديد الوارد على جنوب السودان.

وأتجه الحزب نحو رفض الاستفتاء العام في السودان وأكد بأنه قد لا يوافق على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان لأن ممثلي الجنوب بعيدون عن بلادهم، وقد لا يوافق الناخبون على ذلك الإجراء المقترن، وأكد الحزب في جلسة أغسطس ١٩٥٥ ممثلاً في بنيامين لوكي^(٤) بأنه يجب أن يكون هناك نظام للحكم هو النظام الفيدرالي بين الجنوب والشمال غير أن القوى السياسية الشمالية عقبت على هذا الرأي بأن هذه المطالب هي فكر وتوجه حزب الأحرار الجنوبي، بينما توجد قوى أخرى على الساحة الجنوبية غير ممثلة في حزب الأحرار ولا تتفق على هذا الرأي واقتصرت تأجيل البحث في ذلك الموضوع، وفي كل الأحوال فقد نجح حزب الأحرار الجنوبي في أن يجعل فكر الفيدرالية يسيطر على الطبقة المثقفة من الجنوبيين واستطاع أن يكون رأياً عاماً في الجنوب، ويمكن القول بأن أحاديث التمرد ساعدت على انتشار ذلك الفكر كما دعمته الإرساليات التبشيرية، وبالتالي أثار الثقافة الغربية بدأت تتضح على الحركة السياسية الجنوبية، التي استمدت جذورها من التعليم الكنسي، لأن التعليم الكنسي في الجنوب ألقى بظلاله على هذه القيادات، فكراً، وتنظيمها، وتوجهات في إطار منظومة جديدة

(٤) بنيامين لوكي: هو أحد القيادات الجنوبية من المديرية الاستوائية عمل مدرساً بمدارس الإرساليات التبشيرية وشارك في الجمعية التشريعية وشارك بالرأي والحوار فيها وهو أحد قيادات حزب الأحرار ويميل فكره نحو الفيدرالية.

بدأت تظهر في الجنوب، كنتيجة طبيعية لسنوات طويلة من تواجد الأصولية المسيحية في جنوب السودان.

على أي حال في مناورة واضحة لحزب الأحرار الجنوبي طرح سحب اقتراح الفيدرالية على أن يتم سحب فكرة قيام حكومة قومية في الوقت الذي رأت فيه القوى السياسية الشمالية أن الاتحاد الفيدرالي تقرره الجمعية التأسيسية وليس اللجنة. وطالب حزب الأحرار الجنوبي أن يقتصر تعيين الوزراء الجنوبيين على قيادات حزب الأحرار الجنوبي، واشترط بأن التصويت لصالح الاستقلال لابد أن يسير جنباً إلى جنب مع الاتحاد الفيدرالي^(٢٤) حتى يصبح في السودان توازن سياسى، واجتماعى، واقتصادى، وفكري، ولا يمكن في هذا الإطار إغفال التوازن بين الإسلام، وال المسيحية التي كانت تستهدف القوى الجنوبية، نظراً لما ارتبط به العرب المسلمين من تجارة الرقيق في وجдан الجنوبيين تجاه هذا الأمر^(٢٥) الذي ألقى بظلاله عليهم واستغلهم المبشرون ورجال الإدارة الإنجليز، ولم يتركوا فرصة وحيدة لم يتحدثوا فيها عن ذلك رغبة منهم في اقتلاع الثقافة العربية والهوية العربية تماماً من جنوب السودان، وبالتالي يمكن القول إنه أصبح هناك مكون سياسي جديد تمثل في حزب الأحرار الجنوبي، وأصبحت هناك قوى سياسية تدعو إلى مطالب للجنوبيين التي أصبحت تمثل تواجداً على ساحة السودان السياسية، والتي وبالتالي أهملها السياسيون الشماليون فعلياً، أو إن شئت قل إهماً، ولم يدركوا أنها تتمو شيئاً نسبياً.

^(٢٤) منصور خالد: الأزمة السياسية في السودان وطريق المستقبل في (السياسة الدولية العدد ٨٤ لسنة ١٩٩١ مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية)، الأهرام بالقاهرة، ص ١٢٢ وما بعدها.

^(٢٥) أمين التوم: مرجع سابق، ص ١٢٢ وما بعدها.

وعلى أى حال فقد استطاعت القوى السياسية الشمالية مع حزب الأحرار الجنوبي أن يعلنوا الاستقلال من داخل البرلمان، على أن يكون للحزب نظام للحكم يتمثل في الفيدرالية فيما بعد، وطالب حزب الأحرار الجنوبي أن يقنن ذلك في الدستور، ورأى حزب الأمة والجبهة الاستقلالية استحالة تحقيق ذلك في الوقت الحالى، إلا أن الجبهة وافقت على أن يكون للجنوب في دستور السودان الدائم وضع خاص في إطار السودان الموحد، لذلك وافق حزب الأحرار الجنوبي والقوى السياسية الجنوبية على التصويت لصالح الاستقلال من داخل البرلمان^(٢٦).

ولذا استطاعت القوى السياسية الشمالية احتواء حزب الأحرار الجنوبي وأن يتوجهوا جمیعاً نحو الاستقلال بعد إصرار حزب الأحرار الجنوبي لموافقته على الاستقلال من داخل البرلمان أن يكون للجنوب نظام خاص للحكم ولقد وافقت الجبهة الاستقلالية وحزب الأمة بأن يكون هناك وضع خاص للجنوب في الدستور الدائم في إطار السودان الموحد وتعتبر قضية التحالف بين حزب الأمة والجبهة الاستقلالية وحزب الأحرار الجنوبي ونجاح حزب الأمة في تجميع القوى الاستقلالية لصالح السودان نقطة تحول في سياسة حزب الأحرار الجنوبي بداية من عام ٥٦ إلى ٦٨ حيث وضع رؤية جديدة لخطه السياسي كنتيجة طبيعية لإدراكه أن القوى السياسية الشمالية أصبحت تزايد على قضية الجنوب فيما بينهما، حتى أنها أيقنت فيما بعد أنها خدعت من قبل للقوى الشمالية واعتبر هذا

(٢٦) أمين التوم: ذكريات وموافق في طريق الحركة الوطنية السودانية ١٩١٤-١٩٦٩، دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٩، الخرطوم، ص ١٢٧.

الخداع في المناورة نقطة سلبية على مسار الحركة السياسية السودانية إذ فقدت القوى الشمالية ونظام الحكم في الخرطوم مصداقيته في التعامل مع الجنوبيين.

ورغم أن التحالف القوي الذي تم بين حزب الأحرار الجنوبي وحزب الأمة والقوى السياسية الجنوبية الأخرى والجبهة الاستقلالية يعتبر أحد أهم الأسباب الرئيسية في توحيد كلمة السودانيين نحو نيل الاستقلال ويعتبر حزب الأحرار الجنوبي أحد المحاور الرئيسية في دعم هذا الاستقلال فقد بنى سياسته على أنه بمجرد الحصول على الاستقلال فإن ذلك الاستقلال يحمل في طياته الفيدرالية للجنوب نظام سياسي مستقل ويغلب على الظن كمؤرخ أن توجهات حزب الأحرار الجنوبي نحو رؤية مستقبلية للجنوب كانت تستهدف إيجاد طبيعة جديدة من خلال الثقافة الجديدة الوافدة على الجنوب، والتي بدأت تتجذر وتستوطن في جنوب السودان وهي الثقافة الغربية التي حملت معها الدين المسيحي كمبشر جديد بأفكار ومواصفات جديدة على الساحة الجنوبية، والتي ارتبطت في أذهان الجنوبيين بأن الاستقلال كان يعني من وجهاً نظر الكوادر الجنوبية بداية جديدة في نظام حكم جديد في الجنوب وتحجيم القوى العربية الإسلامية في الجنوب، والتي اعتبر الجنوبيون أن تاريخها الطويل في الجنوب يحمل مأساً للجنوبيين، لذلك ارتبط فكرهم أن ذلك بريط الاستقلال بالفيدرالية حرصاً منهم على إبعاد الثقافة العربية الإسلامية عن جنوب السودان.

وبالتالى فإن القوى الكنسية التى كانت مازالت لها دور كبير ومؤثر فى الجنوب من خلال الكنائس ومدارس الإرساليات التبشيرية، بجانب القوى السياسية الإنجليزية التى استوطنت الجنوب « والتى أطلق عليها كرومر فى وقت ما برونات المستقعات» تدرك تماماً ماذا يحمل استقلال السودان فى طياته بالنسبة للجنوبين، وبالتالي كانت درجة إصرارهم على نظام حكم خاص لهم، يعنى حرية الفكر، والحركة، والأسلوب، سواء فى إطار العملية الثقافية، ونشر الديانة المسيحية، أو فى إطار نظام سياسى جديد يضمن فى النهاية مشاركة حقيقية وفعالة فى السلطة فى السودان.

وزارة إسماعيل الأزهري وقيادات حزب الأحرار الجنوبي:

استمرت اقتناعات حزب الأحرار بالبرنامج الذى تبناه الحزب على الساحة والذى تمثل فى ربط الاستقلال بالفيدرالية وأصبح بالفعل حزباً قوياً، وبالتالي استطاع أن يمثل كحزب فى وزارة إسماعيل الأزهري بثلاث وزراء هم بنiamin لوكي، وعبد الله بياسما، وبوث دير واستمر ذلك التحالف القائم بين حزب الأمة وحزب الأحرار يمثل قوى الضغط السياسى على وزارة إسماعيل الأزهري^(٢٧) والتى كانوا يدركون أن تتجه نحو الرغبة فى تشجيع الاتحاد مع مصر .

وعلى أية حال فقد نجحت الضفوطة التى مورست بين القوى التى ترغب فى الوصول بالسودان إلى الاستقلال عن مصر وحزب الأحرار الجنوبي فى إسقاط حكومة إسماعيل الأزهري عندما تقدم النائب رحمه

Mohamed omer Bashir: The Southern sudan From Convenet to^(٢٧) Peace 1991 Khrtom. p. 84.

الله محمود باقتراح سحب الثقة وعدد في اقتراحه أخطاء الحكومة ولعل أبرز ما واجه إلى إسماعيل الأزهري من نقد سعيه وراء إسقاط القوى السياسية في الجنوب عندما أعلن في البرلمان أن إسماعيل الأزهري ذهب للجنوب وقد استقبل استقبلاً حافلاً وبعدها عاد وصرح «ماذا ينتظر الجنوب مني لقد أعطونى الهواء وأعطيتهم الهواء» ونجح البرلمان في النهاية في إسقاط حكومة إسماعيل الأزهري^(٢٨).

ونجحت قوى الضغط السياسي في النهاية أن تدفع إسماعيل الأزهري لتقديم استقالته وتشكلت الحكومة القومية في ١٩٥٦/٢/٢٨ واستمر الوزراء الجنوبيون في الوزارة وجاء عبد الله خليل وزيرًا للدفاع فيها^(٢٩).

ولكن هل يمكن القول إن القوى السياسية الجنوبية أدركت خطورة استمرار وزارة إسماعيل الأزهري على مصالح الجنوب خاصة أن وزارة إسماعيل الأزهري كانت وزارة اتحادية ترغب في الاتحاد مع مصر، وبالتالي كان الوصول بهذه الأهداف لتلك الحكومة يعني غياب آمال القوى الجنوبية في الوصول إلى نظام حكم خاص للجنوب مبني على أساس جديدة بعيدة عن الثقافة العربية الإسلامية، من المؤكد أن تحالف حزب الأحرار الجنوبي مع حزب الأمة كان يستهدف تلك التوجهات حيث امتلاً بالمخاوف من الحزب الاتحدادي من خلال الإحساس العام برغبة في التوجه نحو الوحدة مع مصر، وبالتالي كان يستوجب العمل على أن تذهب حكومة

(٢٨) محمد محمد أحمد كرار: مرجع سابق، ص ٦٢، وأيضاً بشير محمد سعيد: مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٢٩) نوال عبد العزيز مهدي: مصر والسودان في مفترق طرق ٥٦٠٥٢ دار النهضة العربية ١٩٨٩، القاهرة، ص ٧٤ وما بعدها، وأيضاً أمين التوم: مرجع سابق، ص ١٣٧.

إسماعيل الأزهري، وأن يتولى حزب الأمة أملأً في تنفيذ وعوده مستقبلاً للجنوب ويرجع أن الحزب بني توجهاته السياسية إبان هذه المرحلة من تلك المنطلقات، وألقى بكل ثقله مع توجهات حزب الأمة التي كانت تستهدف الاستقلال عن مصر.

حكومة عبد الله خليل وتوجهات حزب الأحرار

بعد سقوط حكومة الأزهري تولى عبد الله خليل رئاسة الوزراء ودخل الوزارة من الجنوبيين غردون أيام، والفريد بورجول، وبنيامين لوكي. وعندما تطلع الجنوبيين إلى تحقيق حلمهم في إقامة نظام فيدرالي «أعلنت حكومة عبد الله خليل بأن دعوة الفيدرالية التي يطلقها حزب الأحرار الجنوبي هي دعوة صريحة للانفصال وأدانت واتهمت بالخيانة كل من يدعو إلى الفيدرالية، واتهم الجنوب الشيوعيون الذين كانوا يتعاطفون مع الجنوبيين بالانفصالية والعمالة وتبخرت أحلام الجنوبيين في تحقيق أحلامهم لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ السودان عامنة وتاريخ الجنوب خاصة وتهدمت جسور الثقة بين القوى السياسية الجنوبية، والقوى السياسية الشمالية، واهتز التحالف الحزبي^(٢٠) وبدأت الوزارة الجديدة تتجه نحو سياسة جديدة للجنوب حيث اتجهت الرؤية السياسية للحكومة والممثلة لكل الأحزاب^(٢١) بما فيها حزب الأحرار الجنوبي بأن تضع رؤية

(٢٠) جمال عبد الجاد: أزمة التكامل القومي في السودان، حالة الجنوب (مقالة مجلة الفكر الاستراتيجي العربي) العدد ٢٩ يونيو ١٩٨٩ ممهد الإنماء العربي، بيروت، ص ١٥.

(٢١) عبد القادر إسماعيل السيد: مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسية الجنوبية من ٤٧/٧٢، مطبعة الفتاح، القاهرة، الفصل الخاص بالمارسة السياسية لحزب الأحرار الجنوبي من ٥٦ إلى ٥٨ خلال الحكم المدني الأول.

سياسة تعليمية جديدة في الجنوب بعيدة عن مدارس الإرساليات التبشيرية^(٢٢).

ويمكن القول وبالتالي أن الحكومة السودانية أدركت خطورة التواجد الخاص بمدارس الإرساليات التبشيرية في جنوب السودان، وبالتالي بدأت توجهات جديدة لحكومة السودان تجاه الجنوب، منها رفض مجرد الحديث عن الفيدرالية، واعتبار من يتحدثون عن ذلك خونة، وعلى الجانب الآخر أدركت أن المبشرين يحركون الأحداث في الجنوب، وأن القوى السياسية الجنوبية مجرد واجهة لتنفيذ هذه التوجهات، بما يعني أن الأصولية المسيحية التي تجذرت في جنوب السودان استطاعت في النهاية أن تشكل حزيناً قومياً، تمثل هذا الحزب في حزب الأحرار الجنوبي، ينفذ توجهات المبشرين في إطار جنوب ذي أوضاع وتوجهات جديدة تأخذ في اعتبارها الرؤية الجديدة بعد استقلال السودان.

وأدركت حكومة السودان هذه التوجهات، ونظرًا لإدراكتها أن الجنوب ظل يعاني لفترة طويلة من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورأت القوى السياسية المختلفة ضرورة أن ينال رعاية كاملة^(٢٣) وتصورت أن تأخير عمليات التنمية هو المحرك الأساسي وراء هذه الأحداث التي تدعو لنظام حكم جديد، لكن في النهاية يمكن القول إن هناك بعدها هاماً قد غاب تماماً عن أذهان السياسيين السودانيين آنذاك، وهو أن الأصولية

(٢٢) حسن مكي: *السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان*، المركز الإسلامي الأفريقي، شعبة البحوث والنشر، الخرطوم، ص ٢٦.

(٢٣) الصادق المهدي: *تحديات التسعينيات*، شركة النيل للطباعة والصناعة والنشر، ١٩٩٠. ص ١٧٧.

المسيحية في الجنوب والفاتيكان ودول الغرب كانت قد خططت لإيجاد جنوب مسيحي جديد يختلف كلياً وجزئياً عن شمال السودان ولكن ضغوط حكومة السودان قللت من ديناميكية القوى السياسية الجنوبية.

بدأت الحركة السياسية لحزب الأحرار الجنوبي تقل تدريجياً حيث بدأ الضعف والوهن السياسي يدب في أوصاله، كنتيجة طبيعية للصراعات السياسية بين القيادات والكواذر وفقدان مصداقيتها لدى الجنوبيين، بالإضافة إلى سعي الأحزاب الشمالية لاستقطاب القيادات الجنوبية إلى صفوفها، حيث نجد بنiamin لوكي يترك حزب الأحرار الجنوبي ليتجه إلى حزب الشعب الديمقراطي الشمالي، والذي ترعاه الختمية، عندما أقصى من رئاسة الحزب، وبدأ يدب الصراع القبلي والإقليمي بين قيادات الحزب، ولكن مهما كانت الأوضاع السياسية لحزب الأحرار الجنوبي، فإنه يعكس دون جدل رؤية القيادات السياسية الجنوبية في البرلمان بالنسبة لخطهم السياسي لسنوات طويلة قبل وبعد الاستقلال^(٣٤).

حيث استمر الحزب بعد الاستقلال يطالب بالفيدرالية نظاماً للحكم بينما أسفرت القوى السياسية الشمالية عن حقيقة موقفها تجاه الجنوب عندما أعلن محمد أحمد محجوب قطب حزب الأمة وحليف حزب الأحرار «بأن الأفريقيين لا يفهمون إلا لغة القوة» وكان ذلك أمراً طبيعياً لأن الشماليين يجردون الجنوبيين من العروبة بينما كانوا في مواقع أخرى يؤكدون بأن الانتماء العربي للجنوب ليس محل شك والجنوب هو جزء من العروبة لشمال السودان، وبدا في الأفق أن هناك درجة من درجات

التخبط السياسي تجاه الجنوب، وبدأت القيادات الجنوبية من خلال الممارسة السياسية تفقد ثقتها في الوعود الشمالية التي تمنح للجنوب^(٣٥).

وذلك يعطى مؤشراً واضحاً عن مدى تخبط التوجه السياسي نحو الجنوب من قبل القوى السياسية الشمالية وأجزائها المختلفة وتبين حزب الأحرار الجنوبي بأن المزايدة السياسية على قضيته دخلت ضمن أوراق اللعبة السياسية للحكومة والقوى المتحالفة معها^(٣٦) وأدرك حزب الأحرار الجنوبي أن سعيه لإسقاط حكومة إسماعيل الأزهري هدفه أن يصل حزب الأمة إلى الحكم لتحقيق أهدافه وذلك عن طريق كشف أخطاء حكومة إسماعيل الأزهري^(٣٧) وهو ماذهب أدراج الرياح، ولكن الأصولية المسيحية في الجنوب كانت تسير بخطى ثابتة نحو نشر المسيحية والتعاون مع الفاتيكان.

موقف حكومة عبد الله خليل من الأصولية المسيحية والإرساليات التبشيرية ١٩٥٧

على أي حال لم يلتفت حزب الأمة حليف حزب الأحرار الجنوبي إلى السياسة التي تنادى بالفيدرالية بل ضرب بذلك عرض الحائط وبدأ في تنفيذ سياسته تجاه الجنوب وخاصة في مجال التعليم حيث أعلن وزير التعليم في فبراير ١٩٥٧ عزم الحكومة على تحمل مسئولية التعليم في الجنوب في مدارس القرى والمدارس الابتدائية على أن يستمر ذلك بالنسبة

(٣٥) عبد الله عودة: من علاقات المستقبل في العلاقات العربية الأفريقية «مقالة في مجلة المستقبل العربي العدد ١٠ نوفمبر ١٩٧٩»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ١٠١.

(٣٦) Maged Ali Bob & Samson op.cit. p.304.

وأيضاً محمد أحمد كرار: الأحزاب السياسية والتجربة الديمقراطية في السودان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٥، ص ٦٢ وما بعدها.

(٣٧) أمين التوم: مرجع سابق، ص ١٣٨.

باقي المراكز والمؤسسات التعليمية رغم أن مدارس الإرساليات التبشيرية رحبت بذلك إلا أنهم أصيروا بالقلق على تدريس المسيحية ونقل المدرسين إلى الكادر الحكومي، وأدركوا أن الحكومة تسعى لتخفيط بعيد المدى في محاولة لنشر الثقافة العربية الإسلامية.

وعلى أثر ذلك تقدموا بمقابل تعطى مؤشراً أنهم دولة داخل الدولة وبدأ الصراع يدب بين الشمال والجنوب كنتيجة طبيعية للحركة النشطة لرجال الكنيسة الكاثوليكية وانضمت إليها باقي الكائس والفاتيكان وأوضحت الجرائد الكنسية أن البابا أصدر أوامره بمعاقبة حكومة السودان، وبالتالي يمكن القول إن الأصولية المسيحية قد كشفت عن نفسها في جنوب السودان، حيث كانت ترغب في أن تستثمر جهد خمسين عاماً من العمل في جنوب السودان لنشر العقيدة المسيحية وإيجاد كوادر جنوبية مؤمنة بالعقيدة المسيحية ومدركة أهمية وجود نظام سياسي خاص بالجنوب^(٢٨).

وبالتالي يمكن القول إن حكومة عبد الله خليل ربطت - وبشكل واضح - بين الدعوة للفيدرالية كنظام سياسي يطالب به الجنوبيون ومرجعية الأصولية المسيحية في إطار العملية التعليمية في الجنوب التي تولاها المبشرون، وأدركت بما لا يدع مجالاً للمناقشة أن مخرجات العملية التعليمية التي استمرت قرابة الخمسين عاماً قد أقت بظلال جديدة على السودان، خاصة في إطار الفكر السياسي الذي أصبح يؤسس على مبدأ الفيدرالية، انطلاقاً من الحركة التعليمية للمبشرين، أضاف إلى ذلك القلق الذي شعر

(٢٨) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٣٢ وما بعدها.

به المبشرون من مجرد تدخل الحكومة في العملية التعليمية، وبما ساورهم من قلق ليس في إطار المناهج التعليمية القادمة، ولكن في إطار تدريس المسيحية والتعميد للجنوبين، لأنها أدركت أن مجرد تدخل الحكومة في العملية التعليمية، سيحدث نوعاً من انحصار المسيحية في الجنوب، وتم تصعيد الموقف للفاتيكان الذي بدأ دوره يسعى للحد من هذه السياسة الجديدة في السودان، وبدأ نشاط المبشرين وسط قطاعات عريضة من الشباب في الجنوب يدعوهم إلى أن يمسكوا بزمام الأمور، خاصة أن حزب الأحرار الجنوبي عندما تحالف مع حزب الأمة، وباءت محاولته بالفشل كان عليه أن يجد لنفسه مخرجاً سياسياً جديداً، وبالتالي كان على المبشرين أن يبدأوا مرحلة جديدة في جنوب السودان برؤية سياسية أكثر وضوحاً وأكثر تشدداً في المطالب التي سعت إليها الأحزاب فيما بعد.

وبالتالي يمكن القول إن الاستعمار فترة وجوده وبشكل كبير استطاع أن يوظف جهود المبشرين لمصلحة سياسته الرامية إلى خلق كيان جديد يختلف في هويته وثقافته عن شمال السودان، وقد غادر الاستعمار السودان، فهل يمكن القول إن السياسة الاستعمارية قد ألت بظلالها على حركة المبشرين في السودان، والذين جاءت توجهاتهم الأولى مدفوعة بعوامل الخير، ونشر المسيحية في ربوع الجنوب الذي كان يفتقر إلى دين سماوي ، ويبدو أن في هذه الأونة اختلطت الرؤية الدينية بالرؤية السياسية لدى القوى المختلفة في جنوب السودان، ممثلة في الشباب الجدد، أو المبشرين، أو الحكومة السودانية وبمقتضى ذلك بدأت المشكلة تأخذ توجهاً جديداً في مسار الحركة في السودان.

على أى حال بدأ حزب الأحرار الجنوبي يفقد مصداقيته بين الجنوبيين رغم حركته الحزبية ودعوته للفيدرالية لسنوات طويلة وبدأ دوره السياسي في الإضمحلال في حين بدأ جيل من الشباب الجدد الذين نالوا قسطاً من التعليم في جامعة الخرطوم، وفي مدارس الإرساليات التبشيرية - يظهر على الساحة السياسية متاثرين برؤية المبشرين الأجانب والجذور التاريخية الموروثة لديهم في مواجهة الشمال ويقلب على الظن أن الأصولية المسيحية والإرساليات التبشيرية قد دفعت بهؤلاء الشبان ليواجهوا السياسة الجديدة لحكومة عبد الله خليل تحت منظمة سياسية جديدة، نظراً لإدراكم أن سياسة حزب الأحرار الجنوبي، خلال مراحله السابقة قد باعها بالفشل، خاصة في إطار تحالفه مع حزب الأمة، وأدركوا أن ذلك أنه يستوجب أن تكون هناك توجهات بعيدة عن رؤية التحالف مع القوى السياسية، لذا ظهر للوجود الحزب الاتحادي في نهايات عام ١٩٥٧.

الأصولية المسيحية للحزب الاتحادي الجنوبي ١٩٥٨ :

كان على المبشرين تأسيساً على مسبق وإدراكم أن السياسيين الشماليين لن يمنعوا الجنوب مايرغب فيه إن كان عليهم أن يستندوا إلى قاعدة من الشباب الجدد المتعلمين بفكر جديد والمتثبتين بالعقيدة الجديدة وبتوجهات نحو الشمال، فجاء الحزب الاتحادي الجنوبي والذي أوضحت مركبات برنامجه السياسي بداية التوجه نحو التطرف الديني والسياسي حيث اشتمل برنامجه على :

(١) المسيحية ديناً للدولة شأنها شأن الإسلام.

(٢) الإنجليزية لغة رسمية مساواة بالعربية .

(٣) الفيدرالية نظاماً للحكم .

(٤) ضرورة إيجاد جهاز إداري مستقل للجنوب .

(٥) نظام تعليمي مستقل للجنوب^(٣٩) .

وكانت الكنيسة الكاثوليكية تقف وراء تلك الحركة التينظمها الحزب
الاتحادي الجنوبي وتساندها مادياً وأدبياً حيث تلقت تلك الدوائر السياسية
الدعم المالي من خارج السودان^(٤٠) .

وفي هذا الإطار كان هناك اتجهان في إطار السياسة الجديدة للحزب
الاتحادي الجنوبي:

الاتجاه الاجتماعي:

والذى كان يستهدف الرؤية الجديدة على الواقع على أرض جنوب
السودان، والتي كانت تعنى بالدرجة الأولى التركيز على أن المسيحية
أصبحت تشكل واقعاً جديداً في جنوب السودان، وأنه يستوجب الاعتراف
به كدين على قدم المساواة مع الإسلام في السودان، رغم أن هذا التوجه
كان يتمثل في الصفة الجنوبية، بما يعني أن جموع الشعب في جنوب
السودان لم تصل إليها المسيحية، بما يعطينا رؤية أن الجنوب أصبح
مسيحيًا بالكامل، لكنها الصفة الجنوبية التي قادت الحركة السياسية في

(٣٩) نفس المرجع ، ص ١٢٢ .

(٤٠) مقابلة شخصية للباحث: مع السيد بابكر عوض الله رئيس البرلمان السوداني من ٥٧-٥٤
ورئيس وزراء السودان في عهد نميري، الجيزة ١٣٦ شارع النيل ٢٠/١١/١٩٩٠ .

جنوب السودان، والتى فرضت توجهاتها وبالتالي أثرت على جموع الجنوبيين فيما بعد، كما أن التوجهات الجديدة للحزب استهدفت رؤية لم تكن مسبقة من قبل دعت إلى نظام إداري مستقل للجنوب، بما يعنى أن يكون هناك رؤية مختلفة بالنسبة للعملية الإدارية كنظام مختلف، بجانب أن الإنجليزية يستوجب أن تسود بجوار العربية، وكانوا بذلك يستهدفون تقنين الواقع فى جنوب السودان، والذى اعتبر رد فعل بالنسبة لسياسة الجديدة التى كان يتولى عبد الله خليل تفديتها فى الجنوب.

الاتجاه الثاني:

وهو التوجه السياسى لنظام الحكم فى الجنوب، والذى دعا وطالب بأن تكون الفيدرالية نظاماً للحكم فى الجنوب ويستكمل الاتجاهين بعد الثالث والذى يستهدف استقلال الجنوب فى كل أوجه الحياة، وبالتالي كان ذلك منظوراً جديداً فرض رؤيته على الحياة السياسية فى السودان واستمر لسنوات طويلة.

وعلى أية حال لعل مرجعية التوجهات الجديدة للقيادات الجنوبية الشابة نحو التطرف مرجعه عدة محاور

المحور الأول: « فى إطار الرؤية الاقتصادية هو إهمال الجنوب من قبل السلطة المركزية وعدم فهمه الحقيقى لمطالب الجنوبيين مما دفع إلى المطالبة بالانفصال^(٤١) فى الوقت الذى رفضت فيه اللجنة المشكلة لإعداد الدستور الدائم مطلب الفيدرالية للجنوب مما ساعد الحزب الاتحادى على

تكوين رأى عام من المثقفين الجنوبيين وأن يدخل الانتخابات بفوز ٤٠ مقعداً من مجموع المقاعد المخصصة للجنوبيين وعددها ٤٦ وبالتالي اتجه الجنوبيون إلى مزيد من التطرف وأدى ذلك إلى تشدد حكومة عبد الله خليل في مواجهة الجنوبيين واعتقالهم^(٤٢).

أما المحور الثاني: فهي الموروثات التاريخية في علاقة الشمال بالجنوب، والتي عمّقتها المبشرون في الجنوب، والمحور الثالث: هو الرغبة الأكيدة في إيجاد نظام مستقل للجنوب يعمل على إبعاد الثقافة العربية الإسلامية.

وبالتالي أعطى ذلك شعوراً بالرضا لدى جموع الناخبين الجنوبيين الذين اتجهوا إلى صناديق الانتخابات، وإن شئت فقل الطبقة المثقفة منهم نحو الموافقة على هذه التوجهات الجديدة في إطار التشدد تجاه شمال السودان والرغبة أن يتضمن المطالب الجديدة للجنوبيين في إطار يتضمن عدم الاعتداءات على هذه الحقوق مستقبلاً.

واستمراراً في السياسة الجديدة للحزب الاتحادي نحو حكومة عبد الله خليل طالب بعودة المدارس التجارية والثانوية إلى رومبيك وجوباً في الجنوب وعودة معهد المعلمين. ورغم اعتقال أزيونى منديري فقد ظل الحزب يطالب بالفيدرالية نظاماً للجنوب واستطاع الجنوب من خلال أحزابه أن يطرح فكره الجديد على الساحة السياسية الشمالية^(٤٣).

(٤٢) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٣٦ وما بعدها.

(٤٣) محمد حامد بشير: الوحدة الوطنية والسلام في السودان، ندوة مجلة السياسة الدولية العدد ٩٦ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

واستطاعت القيادات الجنوبية ممثلة في الحزب الاتحادي الجنوبي وحزب الأحرار الجنوبي أن تشكل داخل البرلمان الكتلة الفيدرالية برئاسة القس ستريانو لاهور وظلوا يطالبون بالفيدرالية. ورغم اختلاف أقاليمهم وقبائلهم إلا أن هذه النقطة هي التي حكمت توجهاتهم السياسية والتي كانت تواجه بكل العنف من كل القوى السياسية الشمالية. ورغم تعاطف القوى السياسية الشيوعية السودانية مع قضية الجنوب فقد بدأت تتخلّى مرحلياً عن فكرة الفيدرالية إلا أن الجنوبيين رفضوا ذلك واستمرت حكومة عبد الله خليل في السير قدماً نحو التعديلات الدستورية ونحو الطرح الإسلامي للقضايا إلا أن القوى السياسية الجنوبية ممثلة في الكتلة الفيدرالية تمكنت من عدم تمرير مشروع دستور السودان بعد نجاحها في الاتصال بنواب غرب السودان واستطاع السودانيين الجنوبيين أن يسجلوا نجاحاً سياسياً داخل البرلمان لصالح الجنوب^(٤٤) وهذه الجزئية تستوجب أن تلقي عليها الضوء بشكل أكبر، إذ كيف تم وبشكل سريع؟ لم تكن المشكلة قد استفحلت قط، ولم تكن الأقاليم المهمشة في السودان قد بدأت تتمرد، كيف يمكن القول إنه حدث نوع من التحالف بين هذه القوى الصاعدة الجديدة في مواجهة الدستور الإسلامي، ولم تلتفت إليه القوى الشمالية، إذن كان هناك نوع من التعاطف بين القوى السياسية المختلفة في أقاليم السودان في مواجهة شمال السودان وبدأ ذلك مبكراً.

Magid Ali Bob & Samson.S.Wassara.The Emergence of Organized Political Movement In South Ern Sudan 1946 The Nationalist Movement in The Sudan.

يضاف إلى ذلك أن الذى تولى قيادة الكتلة الفيدرالية داخل البرلمان هو القس سترياتوهور ، وهذا يعنى أن الأصولية المسيحية كانت تتوجه بثاقب بصرها إلى المستقبل فى إيجاد نظام سياسى للجنوب، يجعل الجنوبيين يمارسون شعائرهم الدينية، ويمارسون توجهاتهم السياسية بعيداً عن أى من المؤثرات الغربية الإسلامية^(٤٥).

الأصولية المسيحية والمنظمات السياسية الجنوبية خارج السودان وحكومة عبد ١٩٥٨، كانت التوجهات الثقافية الجديدة قد تجذرت فى جنوب السودان على مدى سنوات طويلة، وبانت العقيدة المسيحية أمراً وقعاً، وتغيرت المفاهيم لدى الجنوبيين المؤمنين، وإن شئت قل الصفونة فى الجنوب بانت أحد المؤثرات الأساسية فى الحركة فى جنوب السودان، وبالتالي مثل استيلاء الجيش على السلطة فى السودان بعداً هاماً فى الحياة السياسية السودانية وخاصة فى قضية جنوب السودان ففى ١٧ نوفمبر ١٩٧٨ تقلد الجيش مقاليد السلطة فى السودان وقد أعطى استيلاء الجيش على السلطة للسياسيين الجنوبيين المقيمين فى المنفى رؤية جديدة للمشكلة وأشار الاتحاد الوطنى للمناطق الأفريقية المفلقة بالسودان وهو حزب سياسى يقيم زعماًه خارج السودان أكدوا فى أول رد فعل لاستيلاء الجيش على السلطة «أن مجبيء الجيش إلى الحكم قد دبر فى الخفاء من أجل استبعاد الجنوب من أجهزة الحكم ثم دمجه فى الشمال من بعد»^(٤٦).

(٤٥) أزيونى منديرى: أحد القيادات الجنوبية والذى أسست الحزب الاتحادى الجنوبي قد اتسم بالتشدد تجاه شمال السودان وتمسك بتنفيذ برنامج الحزب، واعتبر قيادياً نشطاً فى مواجهة سياسات الحكومة السودانية تجاه الشمال .

(٤٦) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٤٣ .

والواقع أن هذا التصور والتحليل من قبل القيادات السياسية الجنوبية في المنفى جانبه الصواب فالأوضاع الداخلية على الساحة السياسية السودانية في شمال السودان كانت تتجه إلى التردى بجانب المناورات السياسية بين الأحزاب السياسية المختلفة والتي كانت على أشدّها والهجوم على حكومة عبد الله خليل من قبل البرلمان بدأ يعلو صوته يوماً بعد يوم.

من أجل ذلك سعى عبد الله خليل - لكي يؤئذ التحالفات المتوقعة بين حزب الأمة. والحزب الوطني الاتحادي إلى تسليم السلطة للجيش . ولم يكن للجنوب رغم ما كان يعانيه رؤية في هذا الحدث لكن السياسة الجنوبيين حدث لديهم نوع من خلط الأوراق وضياع البوصلة السياسية نتيجة للأوضاع الجديدة في السودان، لكن في النهاية توجه فكرهم إلى أن هذا الانقلاب يتوجه لدمج الجنوب في الشمال، بما يعني أن فكر الانفصال كان لديهم مبكراً، وأن الحركة السياسية النشطة في إطار التحالفات مع القوى السياسية الشمالية في المراحل المبكرة لاستقلال السودان كانت تستهدف إخراج الجنوب من تحت المظلة السودانية، وكان الجنوب لا يدرج تحت كونه جزءاً من السودان، لذلك تصوروا أن أي توجهات للجيش تهدف لدمج الجنوب في الشمال بالقوة الجبرية.

على أي حال لم تكن الحكومة العسكرية على استعداد للسير في خطى الحكومات البرلمانية السابقة لحل مشكلة جنوب السودان أو الاستماع إلى فكر الفيدرالية نظاماً للحكم بل حددت سياساتها في توجهات واضحة هي إدماج الجنوب في الشمال استناداً إلى القوة العسكرية، بما يعني أن

توجهات الجنوبيين في إطار الحكومة العسكرية في السودان بشأن إدماج الجنوب في الشمال قد أخذ خطوات إيجابية فعلاً، لكن كان لكل منها مامبرر هذه السياسة فالقوى العسكرية الشمالية رأت أن الجنوب جزء لا يتجزأ من دولة السودان، وأن سياسات الأصولية المسيحية ومدارس الإرساليات التبشيرية قد أوجدت ثقافة جديدة في جنوب السودان، وعقيدة جديدة، وأنها تسعى إلى تعميق الخلافات بينها وبين حكومة السودان، وأنه يستوجب ضمن إطار مقوماتها السياسية أن تعامل مع الجنوب على أنه جزء من السودان، بينما القوى السياسية الجنوبية كانت تستهدف الوصول إلى الفيدرالية، وبعدها تبانت الرؤية بينهما، فعلى سبيل المثال «يشير على بالدو، حاكم المديرية الاستوائية في فترة الفريق عبود ١٩٦١ ، أنتا نحمد الله على أن الوطن سيبقى بفضل جهود حكومة الثورة متقدماً إلى الأبد ولا يجوز لأحد منكم أن يلقى آذاناً مصفية للأحاديث الخبيثة التي يرددها السياسيون فأنتم تعرفون ماذا فعلوا خلال بعض السنوات الماضية ولاشك انكم لا تريدون العودة إلى سفك الدماء في الجنوب وأنتم تعرفون أن كل من يسىء إلى الاتحاد والنظام سوف يلقى جزاءه الرادع على الفور.

يؤكد حديث على بالدو التصور العام لحكومة الفريق عبود تجاه جنوب السودان كما أشرنا حيث رسمت السياسة العامة على القوة تجاه جنوب السودان والتكيل بالسياسيين الجنوبيين ووضع سياسة جديدة من خلال نشر اللغة العربية.. ونشر المراكز الإسلامية مستندة في ذلك إلى تصور أن تلك الأوضاع كفيلة بتغيير البنية الثقافية في فكر القيادات الجنوبية والمواطنين العاديين وأن مدارس تحفيظ القرآن التي سعى لنشرها في

جنوب السودان هي أحد المركبات الأساسية لبناء الوحدة بين شطري البلاد فقام بإنشاء عدد من المدارس الإسلامية.

ونتيجة لتلك الأوضاع هجر السياسيون الجنوبيون جنوب السودان، وكانت حكومة عبود في كل من الشمال والجنوب تcum المعارضة السياسية وتزج بهم في السجون.. وعملت على طرد المبشرين الأجانب في جنوب السودان وتم القبض على بعض المبشرين الكاثوليك. نظراً لمؤامراتهم وتوزيعهم منشورات متضمنة رسالة احتجاج على السياسة المتّبعة في جنوب السودان واستمرت سياسة الفريق عبود تجاه الأوضاع في جنوب السودان متشددة ففي عام ١٩٦١ منعت الحكومة أي اجتماع ديني خارج على الكنيسة ورفضت عودة المبشرين الأجانب لجنوب السودان عند عودتهم من أوطانهم الأصلية.

وفي قرار نهائي في ٢٧ فبراير ١٩٦٢ صدر قرار وزارة الداخلية بطرد جميع الأصوليين المسيحيين المبشرين من جنوب السودان حيث بلغ عددهم ٦١٧ مبشرًا.

وعلى الداخلية قرار الطرد بأن الأصوليين المسيحيين من المبشرين الأجانب يقيّمون ببعض الأعمال التي من شأنها تهديد وحدة السودان واتهموا مباشرة بالعمل على فساد الحياة السياسية في السودان بما فعلوه من تصرفات وتوجهات على حزب الأحرار الجنوبي لمواجهة الحكومة. بما يؤكد تدخل الإرساليات التبشيرية في الحياة السياسية في جنوب السودان بتوجهات تخدم مصالحهم في مواجهة حكومات السودان.

وعلى أي حال.. فإن الأمر كان يسير في غير صالح الإرساليات التبشيرية حيث بدأت توجهات حكومة السودان تدرك السياسة الرامية إلى إيجاد كيانين مختلفين في العقيدة والعادات والتقاليد ومع قناعة الجنوبيين باختلاف الهوية واعتقادهم بأن السياسة الشمالية تسعى إلى إخضاعهم^(٤٧).

موقف الغرب من سياسة الفريق عبود:

على أي حال واجه طرد الأصوليين المسيحيين من المبشرين الأجانب في السودان حملة من العداء لحكومة السودان، سواء من الفاتيكان أو الغرب بصفة عامة والدوائر الكاثوليكية بصفة خاصة.

وقد أثارت مجلة أفريقيا عام ١٩٦٤ والتي تصدر في العاصمة البريطانية لندن، موضوع المبشرين على النحو التالي: «أن الكاثوليك وخاصة آباء فيرونا قد زجوا بأنوفهم في القضايا السياسية بصورة علنية حيث نشرت مجلة آباء فيرونا - في أبريل من نفس العام - مقالاً تتهمن فيه العرب الشماليين من أبناء شمال السودان بمحاولة تدمير الكنيسة لأنها الشاهد القائم على الجهد المبذولة لإعادة النظام الذي يسمع بإحياء أجساد وأرواح أربعين مليون من الضحايا من السودانيين غير العرب» وبالتالي تؤكد كل الدلائل والشهادة أن الأوضاع في جنوب السودان سارت بشكل جاء بالنتائج المطلوبة في إطار تغيير

(٤٧) حسن مكي: السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان، المركز الإسلامي الأفريقي، الخرطوم، شعبة البحوث والنشر.

البنية الثقافية والهوية، وبات الواقع الجديد يطالب بأن يحمى من خارج السودان من خلال الغرب ومن الدوائر الكنسية المختلفة سواء في إفريقيا أو أوروبا وخاصة الفاتيكان.

رابطة السودان المسيحية، ١٩٦٠

كان من نتيجة السياسة العسكرية التي اتبعها الفريق عبود تجاه السودان بصفة عامة والجنوب بصفة خاصة، أن قام السياسيون الجنوبيون بالهجرة خارج السودان بصفة عامة والجنوب بصفة خاصة من المديرية الاستوائية إلى كل من أوغندا والكتفو ونظموا صفوفهم خارج السودان وقاموا بتكون وتشكيل رابطة السودان المسيحية وقامت هذه المنظمة بمعارضة نظام حكم الفريق عبود من خارج السودان حتى عام ١٩٦٢. ويلاحظ أن اسم المنظمة كان متأثراً بالبشررين الأجانب في السودان بالأصولية المسيحية. وقناعتهم بأن القضية هي قضية دينية في المقام الأول وليس قضية سياسية، وبالتالي بات الأمر وكأنه مواجهة بين الثقافة العربية الإسلامية في جنوب السودان، وبين الثقافة الجديدة التي وفت على السودان اعتباراً من ١٨٩٩ وأصبحت تشكل واقعاً جديداً ومفاهيم جديدة.

الاتحاد الوطني للمناطق المفلقة بالسودان الأفريقي (ساكندو)،

تشكل حزب الاتحاد الوطني للمناطق المفلقة بالسودان الأفريقي (ساكندو) في المنفى بعد هجرة الجنوبيين من جنوب السودان على أثر سياسة الفريق عبود بعد أن أدرك القادة الجنوبيون سياسة تطبيق الثقافة

العربية الإسلامية التي سعى إلى نشرها في جنوب السودان. وتشكل الحزب من قيادات نشطة وفعالة وحريصة على قضيتها (٤٨).

وتشير كل الشواهد والدلائل أن النخبة الجنوبية المثقفة والتي اعتنت المسيحيية كدين في الجنوب وتعلمت في مدارس الإرساليات التبشيرية هم الذين قادوا الحركة السياسية في جنوب السودان في مواجهة شمال السودان.

على أى حال مارس الحزب حركته السياسية من خلال: إرسال مذكرات للأمم المتحدة. وطالب باستقلال جنوب السودان وشرح فكرة المطالبة بالاستقلال لأنه يعجز أن يصل بالجنوب للحكم الفيدرالي. واتجهت بذلك مشكلة جنوب السودان إلى رؤية جديدة كنتيجة للحركة السياسية لقيادات الجنوبية حيث تعددت حدود السودان إلى خارج الوطن وبدأ صوت القيادات الجنوبية يعلو لكي يسمع العالم عن أوضاع جنوب السودان وتخرج بذلك المشكلة من الإطار المحلي إلى الإطار الإقليمي فالإطار الدولي، لكن الأهم من ذلك كله أن الدعوة لاستقلال جنوب السودان كبلد يمثل طرحاً جديداً للقضية ومفهوماً لم يكن وارداً في

(٤٨) جوزيف أودهو وكان رئيساً للحزب وتواجد على الساحة السياسية السودانية من خلال وجوده في برلن السودان بما يعني أنه شارك في العمل السياسي وانتهت رؤيته السابقة على فكر الفيدرالية نظاماً للحكم بالنسبة للجنوب بينما قد موقع سكرتير عام للحزب وليم دنج وكان يعمل بالجهاز التنفيذي لجنوب السودان كنائب المأمور لأحد المراكز. ماركتوروم وكان أيضاً أحد قيادات برلن السودان ممثلاً عن الجنوب. بجانب فريديريك أو ماينج أيضاً كان عضواً بالبرلمان وسترمانو لوهر. وجيمس ديك اشياف. بينما شغل موقع أمين الصندوق فاتكراسيو اوشنينج وكان أيضاً عضواً سابقاً بالبرلمان. وفالiero أوكتات .. وأجرى ماوين. وأكوت اتم دي توب، واليكس مقالى مانجو. وفليت ميدال لait. وبانسيما رمترى. وناناشانيل أو مقبيت نائب سابق.

ذهب هؤلاء القادة من قبل، وبالتالي وضعوا اللبنة الأولى في فكر انفصال جنوب السودان.

حزب سانو :

هو نفسه حزب ساكندو حيث قامت قيادات الحزب بتعديل اسمه إلى سانو وهو لا يعني بالطبع تعديلاً في البرنامج فقد أعلن حزب سانو مطالبه باستقلال جنوب السودان، واتخذ الكفو مقراً للحزب وقياداته وسلك الحزب وقيادته رؤية سياسية في البداية واعتبرت في الأوساط السياسية رؤية سلمية حيث مارس نشاطه من خلال مذكراته للأمم المتحدة ومخاطبة منظمة الوحدة الأفريقية عن الأوضاع في جنوب السودان وأثرت سياسة حكومة الفريق عبود على الأوضاع في جنوب السودان والجنوبين من وجهة نظر القيادات الجنوبية .

فقد اعتبرت هذه القيادات أن سياسة الفريق عبود في فرض الرؤية الدينية الإسلامية على الجنوب نوع من الرغبة في تغيير المعتقد الجديد وهو العقيدة المسيحية بجانب تغيير الهوية الجنوبية الزنجية بينما كان يرى الشماليون أن الدور الكنسي في جنوب السودان أمر يهدد السيادة السودانية والسلطة الوطنية وأن التعليم الكنسي لا يجد تعاطفاً معه في شمال السودان.. وكان الشمال يرى أن مدارس الإرساليات التبشيرية والدور التعليمي لها كان يعمل على تحويل الجنوبين إلى المسيحية ويعتبر هذا العمل نوعاً من ممارسة هدم الوطن وله أبعاد سياسية، خاصة بعد استقلال السودان واعتباره خطراً عربياً إسلامياً.

وبالتالى يمكن القول إن المنظور السياسي الذى اتبعته حكومة الفريق عبود فى جنوب السودان مثل رؤية وطنية مستمدة من قبل الشعور الوطنى بالمسئولية من خلال ممارستهم لحكم السودان عامة. ولم تكن الرؤية تستهدف المسيحية كدين ومعتقد لبعض أهالى جنوب السودان، بل كانت تسعى لتطبيق سياستها وتوجهاتها فى حكم البلاد دون أن تكون هناك سلطة أخرى تمارس حق رسم السياسات المختلفة خارج إطار دائرة صناعة القرار فى السودان.

بينما المنظور على الجانب الآخر يمثل منظوراً ضيقاً للقيادات الجنوبية، وحدث فيه نوع من خلط الأوراق بين الرؤية السياسية وسلطة الحكم والواقع الذى فرضته مدارس الإرساليات التبشيرية. ويمكن القول إنه كان توجهاً مقصوراً على أبعاد إقليمية ونزاعات انفعالية.. يغلب عليها أحياناً الطموحات الشخصية لممارسة السلطة والعنصرية من خلال الإحساس بتصاعد المدى العربى الإسلامى فى مواجهة الشعور بالزنوجية والمعتقد الوارد عليهم.

وانطلاقاً من ذلك كان حزب سانو يطالب فى المنفى أن تقوم الهيئات الدولية العاملة فى الإطار الإنسانى والسياسى بدراسة أوضاع جنوب السودان.. وكان يسعى إلى تدويل المشكلة بهذا المفهوم المطروح ويخرج بها من الإطار المحلى إلى الإطار الإقليمى للإطار العالمى ونجحت الدوائر الحزبية أن تكون هناك رؤية لشعب جنوب السودان فى مواجهة الفريق عبود.

واستمر حزب سانو بالدعوة للمطالبة بوضع حل مشكلة جنوب السودان (٤٩). فكتب مذكرة وأرسلها إلى لجنة تحرير أفريقيا واقتراح:

١ - تشكيل لجنة محايدة لدراسة أوضاع مشكلات جنوب السودان وأشار في مذكته بضرورة إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة وطالب الحزب .. بأنه يرغب في إقامة حكم ذاتي للجنوب وانطلاقاً من هذا الحكم سوف تقرر نوعية العلاقة التي يمكن أن تشكل الرؤية المستقبلية بينها وبين شمال السودان أو أي دولة Africaine أخرى أو منظمة.

وبالتالي فإن توجهات الأحزاب الجنوبية قد انحصرت منذ بداية الحكم الذاتي للسودان في بدائل ثلاثة : حكم ذاتي، فيدرالية، انفصال، واستقر في مفهوم القوى السياسية الجنوبية أن العلاقة بين كل من الشمال والجنوب يجب أن يكون لها شكل مختلف على غرار ما تم في مشكلة بيمارا في نيجيريا وبالتالي بدأت مشكلة جنوب السودان تتجه إلى حلقات متشابكة حيث سعت الأحزاب الجنوبية إلى إشراك الجهات الأجنبية ظنا منها أن ذلك هو السبيل إلى الضغط على حكومات السودان المختلفة لوضع تصور جديد لجنوب السودان، وبالتالي يمكن القول إن العالم بهذه التوجهات للأحزاب الجنوبية بدأ يفهم ما يدور داخل جنوب السودان وأن السودانيين الجنوبيين لهم مطالب، لكنهم نجحوا في خلط الأوراق بين السياسة والدين، وإن شئت قل إن الفرب منذ بداية هذه التوجهات وضع رؤية جديدة للتعامل مع مشكلة جنوب السودان خاصة الدوائر الكنسية والفاتيكان والأصولية المسيحية في الغرب.

(٤٩) عبد العزيز حسين الصاوي: السودان . حوارات الهوية والوحدة الوطنية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٩١.

وفي نفس الاتجاه الذى سعى فيه حزب سانو للعمل فى الإطار الإقليمى والدولى لم يهمل الإطار المحلى الممثل فى الجنوب ذاته حيث كان الحزب يتبع الأضرابات الواقعة فى جنوب السودان كنتيجة ل موقف المبشرين المختلفة.. فمنذ تمرد توريت عام ١٩٥٥ والأوضاع فى الجنوب ظلت مشتعلة فى النفوس والقيادات تترقب ماينتظر عن الأحداث، وقد تبادر إلى الذهن أنه يستوجب أن يتحمل المبشرون نصيبهم الطبيعي فى إطار اشتغال الموقف فى الجنوب، لكن الواقع العملى يشير إلى أن البنية الثقافية الاجتماعية كانت قد تغيرت فى الجنوب، وأن الكوادر الجنوبية أصبح لديها اقتطاع كبير بأن الجنوب يجب أن يكون له وضع خاص بعيد عن الشمال.

وأن الأصولية المسيحية تجذرت فى الجنوب وتحركت من خلالها الصفة الجنوبية، معلنة للعالم أن هناك اضطهاداً من قبل العرب المسلمين تجاه المسيحيين الجنوبيين فى جنوب السودان، ويمكن القول إن القوى السياسية الشمالية لم تدرك أبعاد مايستهدفه الجنوبيون من تحرك على المستوى العالى مستغلين قضية اختلاف الأديان، ومطالبة بتعاطف العالم المسيحي معهم، لكن الأوضاع الدولية آن ذاك لم تكن لتساعدهم على تنفيذ توجهاتهم السياسية تجاه ما كانوا يصبون إليه، وكانت حركات التحرير الوطنى على أشدتها والخروج من تحت عباءة الاستعمار تسعى إليه الدول الأفريقية، فالملاخ الدولى لم يكن ليساعد أى رؤية من رؤى الحركات الانفصالية أو التصور فى السياسة فى إطار الفيدرالية، لكن كانت الأصولية المسيحية فى الفاتيكان وفي أوروبا تستمع إليهم وتقدم لهم يد العون، وتسعى إلى تخفيط مستقبل يساعدهم فى مواجهة شمال السودان،

مؤسسين ذلك على الأوضاع الجديدة التي فرضتها الأصولية المسيحية في جنوب السودان.

حركة أنيانيا، ١٩٦٢،

كان لرجال الإدارة الإنجليز والإرساليات التبشيرية أثر مباشر أحدث تمرد ١٩٥٥ يمكن القول إن أثر الأصولية المسيحية والإرساليات التبشيرية امتد حتى ظهور حركة أنيانيا كان يهدف إلى الوصول بمشكلة جنوب السودان إلى منعطف جديد وهام وكان يريد أن يترع في نفوس الجنوبيين فقدان الأمل في الوصول إلى حل سلمي لهذه المشكلة بينهم وبين الشمال.

وأشارت أنيانيا عندما بدأت نشاطها في الحركة:

«لقد بلغ الصبر مداه.. وفي يقيننا أننا لن نصل إلى شيء إلا باستخدام القوة وسنقوم من الآن وصاعدي بتحرير أنفسنا إننا لانطلب الرحمة من أحد ولن نمنع رحمتنا لأحد»

وبعد ذلك اتجهت أنيانيا إلى التعامل العسكري مع شمال السودان وأطلقت الرصاص على الجنود الشماليين ودمرت الكباري وسعت حركة أنيانيا للسيطرة على مدينة واو في بحر الغزال.

وكانت توجهات حزب سانو تجاه الحركة العسكرية الوليدة هي تبرئة نفسها من التصرفات العسكرية الناجمة عن العنف وأعلنوا أن حزبهم يسعى إلى الحل السلمي وليس في أدبياته أو توجهاته أي نوع من العنف ويرجح أن حركة أنيانيا كانت تمثل الجناح العسكري لحزب سانو في هذه المرحلة سعياً وراء إجبار حكومة السودان للجلوس على طاولة المفاوضات.. وهذا الإعلان لم يكن إلا نوعاً من المناورات السياسية.

وأيًّا ما كان الأمر فإن ظهور حركة أنيانيا على سطح الحياة السياسية قد قلب موازين القوى وخرجت المشكلة من مجرد مشكلة سياسية يمكن أن تحل على طاولة المفاوضات إلى مشكلة فيها نوع من فرض الأمر على حكومة السودان بقوة السلاح. فهل يمكن القول إن ذلك جاء كنتيجة طبيعية لسياسة حركة الفريق عبود؟ أم أنه نتيجة طبيعية لما غرسه المبشرون الأصوليون المسيحيون في نفوس القيادات الجنوبية التي رأت أن الحكومة تريد أن تفرض عليها التوجهات الإسلامية أم جاء بمساعدة غربية من قبل الأصولية المسيحية في الفاتيكان^(٥٠).

وبالتالي كانت الحركة العسكرية تزداد وكان الحزب يوضع للعالم فرض النهج الإسلامي بالقوة الجبرية على الجنوب^(٥١) حيث سافر جوزيف أودهو، وستريانو لاهور في زيارة للفاتيكان وضحاوا فيها رؤيتهم بالنسبة لمشكلة الجنوب وأظهروا الخط الإسلامي الذي انتهجه حركة عبود تجاه الجنوب^(٥٢) وفي النهاية التقت القوى السياسية الشمالية العمالية والنقابية والقضائية مع القوى السياسية الجنوبية في رفض الحكم العسكري بينما كان الحزب الشيوعي يعمل تحت الأرض موضحاً الفوارق

(٥٠) حركة أنيانيا: بعد أحداث توريت التي تمثلت في تمرد الفرقة الاستوائية عام ١٩٥٥ والتي كانت قد أنشأتها بريطانيا بمفاهيم وأوضاع مختلفة عن الجيش السوداني ٢٥ مجموعة من المقاتلين والتي فرت إلى الغابات ورفضت الموعد وقتها والتي على أثرها ظهرت حركة أنيانيا ، والتي تعنى بلغة قبيلة المادى رسم الشعبان، وحملت السلاح في مواجهة الشمال والتي كانت قد دربت على المسكرية نجحت في القيام بتمرد ١٩٥٥ وشكلت النواة الأولى لحركة أنيانيا ومثلت هذه الحركة الجناح العسكري لكل الأحزاب الجنوبية.

(٥١) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٥٢) نفس المرجع السابق.

بين الشمال والجنوب وفي نفس الوقت أعلن الصادق المهدى قطب حزب لأمة رفضه استخدام القوة في الجنوب ورأت حكومة الفريق عبود أن العاملين في الخارج هم عملاء للإستعمار والقوى الأخرى التي تعمل في مواجهة السودان إلا أن هذه الضغوط على الحكومة العسكرية قد أنت بشعارها.

وعندما أطيح بنظام عبود وببدأ الإعداد لمؤتمر المائدة المستديرة - من قبل حكومة سر الختم خليفة ورحب حزب سانو بسقوط الحكم العسكري وطالبوها بضرورة العفو العام عن جميع اللاجئين السودانيين والاعتراف من قبل الحكومة بحزب سانو كحزب سياسي والسماح له بممارسة نشاطه داخل السودان مؤكدين أن الاتحاد الفيدرالي هو الحل الوحيد لمشكلة جنوب السودان وتحركت الجبهة الجنوبية الداخلية من منطلق هذا الفكر ودعى وزيراً للداخلية ومسئولاً عن الأمن والذى دعا فى الوقت نفسه إلى ضرورة قيام السلام فى الجنوب بينما أعلنت الحكومة فى ١٠ ديسمبر العفو العام عن جميع السودانيين خارج السودان والذين هاجروا منذ عام ١٩٥٥ واتجه نحو التفاهم مع دول الجوار وعلى رأسها أوغندا بينما اتجه الجناح المتطرف لحزب سانو بقيادة جوزيف أودهو إلى رفض حضور المؤتمر قبل إعلان إلغاء قانون المبشرين الذى بمقتضاه تم إخراجهم من الجنوب والتأكيد على قيام الحكومة الفيدرالية فى الجنوب على أن يكون نائب رئيس الدولة فيها من الجنوبيين. وكان يصعب وقتها من قبل الحكومة

الشمالية مناقشة تلك المطالب بينما تضاربت الرؤى في النهاية عن موقع إقامة المؤتمر واستقر الرأي في النهاية على عقده في الخرطوم وفي الوقت الذي انقسمت فيه الأحزاب الجنوبية كان إحدى المنظمات السياسية الحزبية وهو حزب الوحدة السوداني والذي أسسه سانتينو دنج يدعوا لوحدة السودان بناء على برنامجه الذي اخترقه لنفسه وأسس على الوحدة لذا رفض الحزب ورئيسه من قبل القوى السياسية الجنوبية بينما فقد سانتينو دنج مصداقيته لتعاونه في مرحلة سابقة مع الحكم العسكري^(٥٣).

أثر المبشرين على الجنوبيين في مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٦٥

وعلى أية حال لقد انحصر الصراع على حضور المؤتمر عندما وصل ولهم دنج ومجموعته إلى السودان لحضور المؤتمر واستقر الرأي على حضور كل من حزب سانو وجناح ولهم دنج وحزب الوحدة السوداني على حضور المؤتمر وسارع الجناح المتطرف بقيادة جوزيف أدهو إلى الإعلان عن رغبته في حضور المؤتمر ودخلت الأحزاب الجنوبية إلى المؤتمر وهي منقسمة على نفسها «فبينما طالب أجرى يادين رئيس المجموعة المتطرفة لحزب سانو بالانفصال وحق تقرير المصير» طالبت القوى السياسية الأخرى لحزب سانو جناح ولهم دنج بالفيدرالية بينما طالب حزب الوحدة بالوحدة بين شطري البلاد وتطابقت وجهة نظر الجبهة الجنوبية مع حزب سانو

(٥٣) حزب سانو: يطالب حزب سانو في إطار المطالبة في الستينيات بضرورة أن يكون نائب رئيس الجمهورية السودانية من الجنوبيين، تحققت في القرن الحادى والعشرين بعد اتفاقيات نيافاشا.

جناح جوزيف أودهو في المطالبة بتقرير المصير نظاماً للحكم وعندما استقر الرأي بأنه يصعب الوصول إلى رؤية في تلك الآونة تقرر تشكيل لجنة تتولى مواصلة المناقشة حول مستقبل العلاقة الدستورية^(٥٤) واتجهت الرؤية الشمالية والرؤية الجنوبية المعتدلة نحو الرغبة في إيجاد نظام للحكم يوحد البلاد ويستبعد فكر الانفصال حيث إن الاتجاه نحو الانفصال يؤدي إلى ضعف السودان عامة بينما الاتحاد يدعم التنمية الاقتصادية ويقوى السودان والانفصال سوف يعطى للعالم سودان عبارة عن مجموعة دويلات لا يمكن أن تصبح دولة مؤثرة في المحيط العربي الإقليمي، والعالمي^(٥٥).

وأيا كان الأمر فقد انقسمت الحركة الحزبية الجنوبية منذ عام ١٩٦٨ إلى اتجاهين الاتجاه الأول هو العمل داخل الساحة السياسية السودانية من خلال الاشتراك في الجمعية التأسيسية وانتقال السلطة إلى المدنيين حيث تعاقب على رئاسة الوزارة من ١٤ إلى ١٩٦٩ سر الختم خليفة ومحمد أحمد محجوب والصادق المهدى^(٥٦) واتجهت الرؤية إلى تتعديل السياسة تجاه الجنوب حيث عين كليمونت لمبورو^(٥٧) وزيراً ومسئولاً عن الأمن^(٥٨).

(٥٤) محمد عمر بشير: مرجع سابق، ص ١٦١ وما بعدها.

(٥٥) سعدون حمادي: الوحدة ومبدأ النضال الوطني العربي مقال بمجلة المستقبل العربي، العدد ١٠ مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ص ١٠٤.

(٥٦) نفس المصدر السابق، ص ٩.

(٥٧) يونان لبيب رزق وآخر : مرجع سابق ، ص ١٦٣ .

(٥٨) كليمونت لمبورو : حضر مؤتمر جوبا ١٩٤٧ الذي بحث العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب وكان يقارن.

وعلى أية حال فإن الخط السياسي لوزارة محمد أحمد محجوب تحدد في مواجهة الجنوب خلال هذه المرحلة من بيانه في الجمعية التأسيسية عندما أعلن بأنه يجب الحفاظ على وحدة البلاد مع ضرورة استكمال إعادة الأمن والاستقرار وتنفيذ مقررات مؤتمر المائدة المستديرة مع العمل على حل مشكلة الجنوب بالطرق السلمية وعن طريق الوسائل الدستورية والسياسية^(٥٩).

توجيهات الأحزاب الجنوبية في الجمعية التأسيسية:

وبذلك نرى أن رؤية الأحزاب الجنوبية داخل الجمعية التأسيسية قد اتجهت نحو رؤية توحيدية نحو قضاياها في المجالات المختلفة التي طرحت عليها وتطرقت منها إلى حالة الطوارئ وإلى الحكم الفيدرالي الذي طالما طالبوا به في جميع المنتديات والمؤسسات السياسية ورغم أن حكومة محمد أحمد محجوب كانت قد أشركت معها في ذات الحكومة جبهة الجنوب ممثلة في رئيسها كليمونت أمبورو إلا أن رؤيتها السياسية تطابقت مع رؤية الأحزاب السياسية الجنوبية الأخرى وكانت رؤية الأحزاب السياسية واضحة في مواجهة الشمال حيث لم يغب عن ذهن القيادات والأحزاب موقف حزب الأمة ممثلاً في محمد أحمد محجوب عندما أعلن بأن الأفريقيين لا يعرفون إلا لغة القوة فكانت الأحزاب السياسية تسعى إلى تأصيل خطها السياسي ورؤيتها الفكرية في الجمعية التأسيسية من خلال التأكيد على الفيدرالية نظاماً للحكم ورغم أنها أعلنت بأنها ترفض القوة

(٥٩) محاضر الجمعية التأسيسية: الدورة الأولى، المجلد الثاني ، محضر مداولات الاثنين ١٠ يوليو ، ص ٢٦ وما بعدها.

العسكرية والتمرد إلا أنها كانت تبارك ذلك في السر وكانت تتساءل عن ماهية القوة العسكرية هل هي القوة في الداخل أم هي القوة العسكرية من خارج الجنوب في المنفى وكانت بذلك تسعى بالضغط في كل الاتجاهات نحو تأصيل الفيدرالية نظاماً للحكم مع الجنوب وأكدت الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب سانو بأن الديمقراطية التي يعلنها الشمال نظاماً للحكم لا يفخر بها الجنوب لأن حكومة الشمال تتحدث عن الديمقراطية في جزء من البلاد وليس في كل البلاد^(٦٠) بينما رفضت الأحزاب السياسية الجنوبية رؤية توحيد السياسة التعليمية للحكومة وطالبت بضرورة تكوين لجنة لتقدير ودراسة العملية التعليمية وخاصة التعليم الفني^(٦١) بينما اتجهت أيضاً تلك الرؤية التوحيدية للأحزاب وعلى رأسها الجبهة الجنوبية عندما أعلن بيتر لام عن رفض الحزب إغلاق مستشفى الإرسالية وفي ذات الوقت يتم التصديق على مستشفى حكومي آخر بينما مستشفى الإرسالية لا يكلف الدولة أي ميزانية والأهالي تتجه بعد الفلق إلى أثيوبيا للعلاج^(٦٢).

وفي إطار هذه الرؤية لطرح إغلاق الإرسالية يعطينا رؤية في تباين المواقف والسياسات بين الشمال والجنوب، بينما القوى السياسية والحكومة في الشمال تتعلق على غلق الإرسالية بأنها لها رؤيتها الخاصة

(٦٠) محاضر الجمعية التأسيسية : الدورة الأولى، جلسة رقم ٥ محضر مداولات ٦٨/٦/١٩ ص ٤٨.

لمزيد من التفاصيل عن مواقف القيادات الجنوبية تجاه القضايا المختلفة يراجع : عبد القادر إسماعيل : مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسية، الفصل الخاص بالقيادات الجنوبية في الجمعية التشريعية، مكتبة الفتح، القاهرة، ١٩٩٣.

(٦١) نفس المصدر السابق، ص ٤.

(٦٢) نفس المصدر السابق، ص ١٩.

وأن الهدف من وراء غلق الإرسالية أن هذه الإرسالية تسعى لنشر العقيدة المسيحية وتعزيز الفجوة والخلاف بين الشمال والجنوب، وأن هذه السياسات للأصولية المسيحية أضرت بالبلاد، فإن القيادات الجنوبية كانت تدرك بثاقب فكرها وبصرها السياسات الشمالية تجاه الأصولية المسيحية والإرساليات التبشيرية ، لكن في نفس التوجه كان يجب على الحكومة السودانية وهي تناهض فكر الأصولية المسيحية في جنوب السودان أن تمتلك من الأدوات والقدرات المالية في إطار عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يعوض أهالى جنوب السودان عن تلك السياسات التي تستهدف في النهاية تغيير البنية الثقافية والاجتماعية للجنوب والتي نجحت في تطبيقها في النهاية، كنتيجة لنقص عمليات التنمية المطروحة في جنوب السودان، وفي ظل الجمعية التأسيسية وتواجد الأحزاب الجنوبية طرحت قضية الدين في الجنوب من خلال الأطفال مجهولى الأبوين حيث تناول رئيس اللجنة البرلمانية لحزب سانو ومجموعة من القيادات بونا ملوال، أبيل إيلبر بأنه لا يجب أن يفرض الإسلام على غير المسلمين وطالبوها بأن يترك الطفل مجهول الأبوين ليقرر دينه بنفسه^(٦٢) وذلك الرؤية تعطينا رؤية عن تجذر تعليم الأصولية المسيحية التي غرسها المبشرين في نفوس هؤلاء القيادات الذين كانوا يسعون إلى فرض الأمر الواقع وشل حركة الحكومة وعدم تنفيذ سياستها.

(٦٢) نفس المصدر السابق، ص ١٣، ١٤.

لمزيد من التفاصيل عن اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ يراجع: عبد القادر إسماعيل: اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، مطبعة الطوبجي، القاهرة ٢٠٠٠، وأيضاً : عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان ١٩٤٧/٢٠٠٣ دراسة وثائقية الملحق الخاص بالكتاب، الجيزة ٢٠٠٤.

وكانت رؤية الأحزاب تتجه نحو تأصيل المسيحية ديناً للجنوب وعدم فرض العروبة والإسلام مؤكدين أن الديانة الإسلامية مكانها الطبيعي في شمال السودان متassين تماماً موقف الاستعمار البريطاني عندما أعلن الجنوب مناطق مغلقة وعاث فيها فساداً وكانت النتيجة الطبيعية هي ماوصل إليه الجنوب من خلط الأوراق بين السياسة والدين وتطرف البرامج السياسية للأحزاب الجنوبية كنتيجة طبيعية للموروثات الكنسية من خلال الأصولية المسيحية ومدارس الإرساليات التبشيرية والتي أسسوا أحزابهم السياسية على أساس الكراهية للشمال والشماليين وأن هويتهم تختلف عن الهوية الشمالية فالجنوب أفارقـة لهم كل سمات المجتمع الأفريقي بينما الشمال عربي مسلم.

الفصل الرابع
الأصوليون المسيحيون
يتناوضون في جنوب السودان
١٩٨٩ / ١٩٧٢

يستهدف هذا الفصل الأهداف التي توصلت إليها القيادات الجنوبية والتي طالبوا بها منذ استقلال السودان ونعني بذلك الوصول إلى حكم ذاتي إقليمي والاعتراف بال المسيحية كعقيدة دينية في الجنوب شأنها شأن الإسلام مع وضع نظام تعليمي ينطبق وطبيعة الجنوب في العديد من الأمور والتي يمكن القول إنهم تمكنا من الوصول إليها من خلال اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ والذي جعل السودان يعيش في سنوات من السلام النسبي بين الجنوب والشمال ساعدت على إيجاد تنمية اقتصادية، وتنمية سياسية، وتنمية اجتماعية، وممارسة سياسية فعالة سواء في إطار المنظمة السياسية الوحيدة آن ذاك وهي الاتحاد الاشتراكي السوداني بجانب مجلس الشعب إقليمي وحكومة جنوبية كانت تمارس سلطاتها في الجنوب من خلال ماتضمنه اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وبالتالي فإن أول أهداف الإرساليات التبشيرية في الجنوب في إطار تصوير هذا الجزء من السودان قد أتى بنتائج إيجابية في أولى الخطوات التي مارست فيها ضغوطاً من الغرب بطرق مختلفة للتوقيع على اتفاق يعطى خصوصية للجنوب ولم يتمكنا من الحصول على هذه المكاسب إلا بعد أن حملوا السلاح، وقدم الغرب لهم المساعدات الأدبية، والمادية، وتبني قضيتهم مجلس الكنائس العالمي، ومجلس كنائس عموم أفريقيا، بجانب الفاتيكان وحولوا أنظار العالم إلى جنوب السودان تحت دعاوى عديدة والتي صورت بأن القضية كلها قضية إسلامية ومسيحية وهي في الأصل قضية تأخر التنمية والتي انعكست بدورها على كل القضايا، ورغم ذلك فإن قوى المعارضة التي وقفت في مواجهة نميري رفضت الاتفاق، ورأت فيه أنه محاولة للوصول بالجنوب

إلى مرحلة التغيير الكامل وأن تسود المسيحية كديانة في الجنوب وأن مجلس الكنائس العالمي الذي كان يقوم بتمويل حركة أنيانيا شريك مشاركة فاعلة في هذا الاتجاه لمحاولة فقد الهوية والبنية الثقافية للإنسان الجنوبي.

على أي حال يمكن القول إن السلام ساد السودان إبان هذه المرحلة إلى أن دب الصراع القبلي والإقليمي في الجنوب بجانب المناورات السياسية للرئيس نميري سعيا وراء الحد من الحركة النشطة للقيادات الجنوبية حتى تم نقض اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ وعودة القيادات للفابة مرة أخرى وخرجت للوجود نتيجة لذلك الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ١٩٨٣ والتي جاءت بفكرة جديدة يختلف عن فكر الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، حيث طالبت بسودان جديد ولم تقتصر مطالبتها على الجنوب حيث رأت أنه يستوجب أن يكون هناك Sudan علماني وطالبت بإلغاء الشريعة الإسلامية التي أعلنتها نميري في السودان ورأى أن تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان يجعل غير المسلمين من مواطني السودان مواطنين من الدرجة الثانية، ولكن ما يهمنى هنا أن الأوضاع الجديدة تعطينا صورة لما وصلت إليه مشكلة جنوب السودان من رؤى جديدة في إطار إيجاد عقيدة جديدة بدأ غرسها في نهاية القرن التاسع عشر استهدفت أن ذلك تغير البنية الثقافية والهوية السودانية في الجزء الجنوبي لتتأتى بنتائج حقيقة في نهاية القرن العشرين على أثر مواجهة الثقافة العربية في الجنوب وتغيرها وانعكاس ذلك كله على الأوضاع الجديدة في السودان وهذه الرؤية الجديدة في إطار السودان

الجنوبى تعطينا صورة واضحة عما فعلته إنجلترا في المستعمرات الأفريقية من محاولات تغيير الهوية العربية الإسلامية والتمسك بالثقافة الأفريقية وزرع ثقافة جديدة بفكر جديد يختلف في إطار أبناء الوطن الواحد، حتى إن التسلسل التدريجي بعد ذلك يعطينا صورة واضحة عن مسلسل الحلقة الاستعمارية التي بدأت في القرن الثامن عشر بفكر استعماري مبني بمنهج ورؤى مختلفة عن الواقع المعاش في الجنوب.

وعندما اقترب هذا الفكر والمنهج المخطط لتغيير البنية الثقافية من نهايته في منتصف القرن العشرين كانت لها توجهات جديدة وفكر جديد ومنهج، بحيث أدركت القوى الاستعمارية أن اتباع هذا المنهج مع استمرار التخطيط من قبل مواطنى المستعمرات في مواجهة الثقافة العربية وبعد تدريب كواذرهم التدريب الكافى في الإطار السياسى، والاجتماعى، والثقافى، وبرؤى وهوية وثقافة جديدة كفيلة بمواجهة أبناء الوطن الواحد ضد بعضهم البعض انطلاقاً من اختلاف العقيدة، والثقافة ، والهوية يضاف إلى ذلك أن حلقات التاريخ الاستعماري المخطط لنهجية واضحة أشرنا إليها ، من خلال سلسلة متواصلة للقوى الاستعمارية لتغير البنية الثقافية للمجتمعات الأفريقية التي سيتبعها بالطبع تغير الهوية، جاءت بنتائج إيجابية رأت القوى الاستعمارية أنه نموذج يمكن أن يحتزى به في باقى المستعمرات والمواقع الأخرى في أفريقيا، وعندما أدركت بريطانيا أن الأمور في الجنوب أصبحت ناضجة في مواجهة الثقافة العربية الإسلامية، وأن العقيدة المسيحية

قد اعتقها الصفة في الجنوب، كان هناك تخطيط جديد وفكر جديد، يستوجب أن يساير المرحلة.

وبالتالي قامت بريطانيا بعد أن بدأت شمسها تغرب بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن أدركت أن أمريكا تسعى ليراث هذه الإمبراطورية بتسلم ما انتهت إليه الأصولية المسيحية البريطانية في جنوب السودان إلى الأصولية المسيحية الأمريكية، حتى تستكمل حلقات التاريخ الذي بدأته بريطانيا في إطار السماح للمبشرين البريطانيين في زرع رؤية جديدة وثقافة وفكر جديد في جنوب السودان حتى تمكنوا من تغيير هوية الجنوبيين ولغاتهم وثقافتهم فكان على الأصولية المسيحية الأمريكية أن تتبنى ذلك وأن تكون هناك سياسات جديدة توافق العصر، بحيث يمكن تقويتها ماتوصلت إليه الأصولية المسيحية في الجنوب في صورة مواثيق وعهود واتفاقات بين الشمال والجنوب حتى يمكن القول إن البرامج السياسية المختلفة التي نادت بها الأحزاب السياسية الجنوبية إبان مرحلة الخمسينيات وحتى نهاية السبعينيات قد وضعت في مواثيق وعهود بإشراف مجلس الكنائس العالمي، بجانب مجلس كنائس عموم أفريقيا وإشراف أكبر دولة مسيحية في شرق أفريقيا وهي أديس أبابا. ورعاية غربية وأمريكية وحماية الأصولية المسيحية التي تمثلت في الفاتيكان حتى تم نقض الاتفاق والعودة مرة أخرى من حيث انتهت المشكلة ومعنى بهذه أن اللبنات الأولى للأصولية المسيحية الجنوبية رغم الفشل الذي منيت به في نهاية الثمانينيات، إلا أنها كانت قد وضعت أقدامها بخطى ثابتة في إطار المطالبة بتطبيق الأوضاع التي تضييف إليها أبعاداً محلية، وإقليمية، ودولية، وتجعل حكومة السودان مقيدة في مواجهة المجتمع الدولي.

حتى إن هذهالبنات الأولى التي وضعتها الأصولية المسيحية في إطار اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ اعتبرت بعد ذلك منهجاً لهذه الأصولية تسير فيه بخطى ثابتة تجاه كل الحكومات السودانية بعد أن رحل نميري وأصبح السودان يموج بالعديد من الصراعات بين القوى السياسية المختلفة، والتي اعتبرت الحركة الشعبية لتحرير السودان آن ذاك بجانب القوى الوطنية للأحزاب السياسية، الأمة، والاتحادي، والجبهة القومية الإسلامية، والحركة الشيوعية السودانية، والناصريين، والقوى النقابية، لكن تبدأ سلسلة من اللقاءات بين القوى المختلفة في محاولة لتوسيق الأوضاع الجديدة والتي قوبلت بالرفض من قبل الحركة الشعبية والتي كانت في جميع المحادثات تشرط أن تكون هناك رؤية جديدة تصر فيها على إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية.

ولذلك يمكن القول إن الأصولية المسيحية قد أدركت ماتملكتها من قوة وباتت تضغط على الحكومة السودانية، بحيث يمكن القول إن هذا الضغط انتهى في النهاية بعقد بروتوكول كوكادم ١٩٨٦ والذي تضمن ضمن بنوده إلغاء أو تجميد القوانين الإسلامية الصادرة في السودان عام ١٩٨٣ لتسمرة الأحداث حتى قيام ثورة الإنقاذ والتي تمر بالعديد من الأمور التي سيوضحها هذا الفصل بين التوجهات الإسلامية العسكرية في مواجهة الحركة الشعبية لتحرير السودان ومدى الضغط الإسلامي والذي بلغ إلى حد التعصب من قبل حسن الترابي في مواجهة الحركة الشعبية والإصرار على إنهاء المشكلة عسكرياً وكسر شوكة الحركة الشعبية وفشل الحل العسكري وتدخل الأصولية المسيحية الأمريكية ممثلة في بعض الدول

الأفريقية للوصول إلى الجلوس على طاولة المفاوضات والتى أسفرت عن محادثات الإيجاد ١، الإيجاد ٢، أبوجا، وصولاً إلى ماساكوش ونيفاشا وكلها كانت تدور حول سودان جديد علمانى وحول الصراع بين الإسلام والمسيحية بصور وأطر مختلفة والتى أسسته بريطانيا من خلال مدارس الإرساليات التبشيرية واستكملت حلقاتها الأصولية المسيحية الأمريكية فى نيفاشا بمنهجية رؤية جديدة توأك ممتلكات العصر والمرحلة التاريخية^(١).

على أى حال شهدت نهاية الستينيات فى تاريخ السودان مرحلة من مراحل التردى السياسى وصفها جون قرنق بأن الذين طالبوا بالعدالة والمساواة قد اعتبروا بواسطة الشماليين بأنهم أصحاب حركات عنصرية انقسامية تزيد من الكراهية بين العرب وغير العرب، والتمييز بين العرب وغير العرب، وبالتالي تأسست هذه الرؤية على نظرة خاطئة من حيث التركيب العنصري للأجناس فى السودان، ويرى جون قرنق أن هذه الرؤية ليست رؤية وليدة عن الصحافة الغربية التى روحت لها بقدر أنها اعتقاد راسخ وإيمان عميق لدى بعض السودانيين الذين توصلوا إلى جذور لأجناسهم فقط، ليميزوا نفوسهم عن الآخرين ويرون فى نفوسهم الجنس الأعلى ونحو الجنس الأدنى، ويرى فى هذا الإطار أن الذين يحملون هذه الأفكار محملون بمؤثرات فكرية وثقافية تأسست على استيلاء العنصر العربي والثقافة العربية الإسلامية على باقى الثقافات فى السودان وتؤثر هذه الموروثات على تفكيرهم وتعكس على تصرفاتهم السياسية فى التعامل مع جنوب السودان، بحيث يرون أنه يجب أن يمتلكوا السيادة الاقتصادية،

والسيادة السياسية، والسيادة الثقافية وأن تسود هويتهم ومعتقداتهم، يقابل ذلك العبودية الاقتصادية، السياسية، والثقافية وتحقيق المعتقدات في المناطق المهمشة^(٢).

ويرى قرنق في هذا الشأن أن تلك الأوضاع هي نوع من الأمراض المتقطعة للسياسة السودانية التي كانت موجودة في السودان، ويؤكد بأن المشكلة الأساسية للسودان قبل الاستقلال وبعد الاستقلال، كيف الحصول على وحدة سياسية في بلد مختلف الثقافات، بما يعني أن قرنق يشير مؤكداً أن التوجهات في إطار الثقافة العربية الإسلامية نظرت إلى باقي الثقافات في السودان، خاصة في المناطق المهمشة بشيء من التعالي، وانعكست هذه النظرة على كل الأطر السياسية، الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية.

على أي حال كان نتيجة لهذا التردد في الأوضاع السياسية في السودان أن قامت ثورة نميري ١٩٦٩، والتي بدأت منذ لحظتها الأولى بالاعتراف بالفوارق الثقافية بين الشمال والجنوب، وأشارت الثورة في أسباب قيامها إلى انتشار الفساد والرشوة والمحسوبيه والتغصّب والعبث بالدستور، بجانب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وأصدرت الثورة قراراً بيلغاء الدستور، وحل مجلس السيادة، والجمعية التأسيسية، ومجلس الوزراء، وحل الأحزاب السياسية، وبالتالي تخندقت القوى السياسية التقليدية في

(٢) محمد عمر بشير: مشكلة جنوب السودان.

لمزيد من التفاصيل عن أعداد المهاجرين الجنوبيين يرجى:

Mohamed omer Bashir: The Southern sudan From Conflet to neuce, London,p John Garng speaks:op. cit. p.1.

مواجهة الثورة خاصة حزب الأمة، والصادق المهدى الذى التقى بجعفر نميرى وأوضح وقتها غلبة الفنسر الشيعى على الثورة، وكان على القادة الجدد لثورة السودان أن يرثوا ببصরهم ناحية الجنوب للمشكلة التى تورق أمن السودان واستقراره وأن يبحثوا لها عن حل يرضى كل الأطراف.

ثورة نميرى بين الاعتراف بالواقع فى الجنوب واللاجئين المسيحيين

عندما قامت الثورة كانت الحرب دائرة بين حركة أنيانيا والقوات العسكرية السودانية فى الجنوب، وأصبحت بذلك تشكل عبأً نفسياً واقتصادياً. واجتماعياً، وسياسياً، على مواطنى الجنوب، وإن شئت فقل على السودان مباشرة حتى أنه يمكن القول إن أوضاع الجنوبيين كانت قد وصلت إلى حالة من التردى حيث أصبحت دول الجوار تستقبل أعداداً ضخمة من اللاجئين الجنوبيين، واستمرروا لسنوات طويلة فى بلاد المهجرو مما أعطى بعدها جديداً فى إطار تغيير البنية الثقافية للجنوب، بحيث يمكن القول إنهم قد اكتسبوا وأبناؤهم لغات جديدة وهى لغة بلد المهجرو عادات وتقالييد جديدة أى أن الأذدواجية فى الجنوب بدأت يضاف إليها ازدواجية أخرى وثقافة وأصبحت الهجرة إلى دول الجوار السودانى فى تصاعد مستمر وتمثلت هذه البلاد التى هاجر إليها الجنوبيون فى كل من إفريقيا الوسطى، إثيوبيا ، أوغندا، الكونغو^(٢).

نتيجة لذلك بدأ الثوار الجدد يفكرون بواقعية شديدة تجاه هذه المشكلة التى دفعتهم منذ البداية إلى الاعتراف بالواقع المعاش فى جنوب السودان،

(٢) أعداد المهاجرين فى بلاد المهجرو كانت على النحو التالى: إفريقيا الوسطى ١٢٩٠٠، إثيوبيا ٢٠٠٠، أوغندا ٧٤٠٠٠، الكونغو وزائير ٦٠٠٠٠.

وأظهرت الثورة في بداية تعاملها مع مشكلة جنوب السودان بعداً جديداً تمثل هذا البعد في الاعتراف بتحفيز البنية الثقافية والاجتماعية للجنوب التي نجح الاستعمار البريطاني في زراعتها على مدى خمسين عاماً، وبالتالي أذاع جعفر نميري بياناً خاصاً بالجنوب في ٩ يونيو ١٩٦٩، أشار فيه إلى التوجهات السياسية الجديدة تجاه الجنوب وأكمل هذه التوجهات أن الثورة تدرك الأبعاد الحقيقة لمشكلة الجنوب والجذور التاريخية الخاصة بها، وأشار البيان أن هناك رؤية حقيقة لإيجاد حل وتسوية نهائية لتلك المشكلة، وأكد أن الرؤية والأوضاع غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، شيء، أوجده الاستعمار البريطاني وأكمل البيان على الفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، وأكد على أحقيبة الجنوب في تطوير ثقافته وتقاليده في سودان اشتراكي موحد^(٤).

يعنى ذلك بوضوح أن الثورة وفي سابقة جديدة اعترفت بالفوارق الثقافية، أي بتحفيز البنية الثقافية للمجتمع السوداني الجنوبي وهذا الطرح كان بكل المقاييس يعتبر طرحاً جديداً في إطار المفاهيم السائدة لدى جموع السياسيين السودانيين، الذين كانوا يرفضون الاعتراف بالواقع الثقافي الجديد في جنوب السودان، ولهذا يمكن القول إن ثورة نميري بهذا الاعتراف قد زرعت مفاهيم جديدة تجاه هذه المشكلة، وبذلت تضع يدها على الأبعاد الحقيقة لها، وأدركت أن أهم بعد في هذا، بجانب تأخير عمليات التنمية الاقتصادية هو البعد الثقافي، والتي نجحت القوى

(٤) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية ٧٩/٤٧، مكتبة الترسس القاهرة، ١٩٩٢، ص ٢٨٠.

الاستعمارية في تغييره، وانعكس وبالتالي على تغير مفاهيم وأفكار الجنوبيين « وفي هذا الإطار يشير جون قرنق بأن السودان ليس بلد عرب وأفارقة، ولكنه بلد أفارقة متعربيين أو عرب متآفرقيين، وأفارقة خالصين، ويرى أن التوجه العنصري بالنسبة للسودان غريب عن هذا البلد ويرى أن السيادة الثقافية العربية، ويؤكد بأن هذه الثقافة لم تعارض من غير العرب، ويؤكد بأن الأسباب الرئيسية في انتشار الثقافة العربية الإسلامية في السودان يعد أكبر إنجازات اثنين من أنقى المماليك السودانية الأفريقية هي دولة الفونج، والفور»^(٥).

يعنى جون جارانج في هذا الإطار أن انتشار الثقافة العربية الإسلامية جاءت على يد الأفارقة إبان مرحلتى دولتى الفونج، والفور، وأن هذه الثقافة لم تشكل أى نوع من الإشكاليات فى إطار السودان، بل يمكن القول إن هذه الثقافة انضمت وتلاقحت مع الثقافة الأفريقية، وانتشرت بين ربوع السودان، لكن على الجانب الآخر فإنه يمكن القول إن الثقافات الوافدة على السودان خاصة إبان الحقبة الاستعمارية مثلت إشكالية فى إطار السودان الواحد ودفعت الثقافات إلى التصادم، الثقافة العربية الإسلامية فى مواجهة الثقافات الأخرى، ولذلك يمكن القول إن الإشكاليات ظهرت وبشكل واضح، عندما خطط لإيقاف المد العربي الإسلامي فى السودان، خشية أن يتسرّب هذا المد إلى وسط أفريقيا، وبالتالي فإن الثورة استهدفت اتجاهين فى الإطار الثقافي:

الاتجاه الأول:

هو الثقافة الوافدة الجديدة التي ساهمت فيها مدارس الإرساليات التبشيرية والتي أدت إلى تغيير البنية الثقافية والتي استهدفت دخول دين جديد في الجنوب، وثقافة جديدة من خلال تعليم اللغة الإنجليزية وتغيير العادات والأنماط السلوكية للإنسان الجنوبي من خلال ثقافة وفكرة هذا الوافد الجديد متمثلةً أن ذلك في مدارس الإرساليات التبشيرية، بحيث يمكن القول إن العقيدة المسيحية قد شغلت حيزاً في إطار الجزء الجنوبي من السودان بوضوح لا يُستهان به، خاصة وأن النخبة والصفوة الجنوبية التي اعتنقت المسيحية كعقيدة وديانة هم أنفسهم القادة الجنوبيون الذين قادوا الحركة السياسية والحزبية في مواجهة الشماليين، وبالتالي كانوا يحملون ثقافات الجنوب الموروثة عن الآباء والأجداد وإن شئت فقل إنهم يتمسكون بها ويعتبرون أن هويتهم تختلف عن هوية الشماليين فكراً وثقافة، وزد على ذلك هذه الثقافة الجديدة المكتسبة نتيجة لسياسات القوى الاستعمارية والإرساليات التبشيرية، قد أضافت إليهم أبعاداً جديدة وثقافة وفهمًا جديداً عن العقيدة الجديدة، وبالتالي أدركوا أنهم يختلفون كلّياً وجزئياً عن الشماليين سواءً قديماً في إطار ثقافة الأجداد والتمسك بالأفريقية أو في إطار المكتسبات الثقافية الجديدة التي جاء بها المستعمر للسودان.

يضاف إلى ذلك رؤية قرنق في إطار الرؤية الثقافية واختلاف السلطة، ويرى أن اللغة العربية والثقافة الإسلامية كان يوافق عليها من العرب وغير

العرب، ولكن سيادة العنصر العربي وتهميشه القوى الأخرى ساعدت على تغيير البنية الثقافية بمعرفة المستعمر الإنجليزي رغم أن اللغة العربية في الجنوب كانت هي لغة التخاطب والتفاهم قبل وصول الوافد الجديد بلغة جديدة وثقافة جديدة ودين جديد بما يعني أن السودان الجنوبي كان قبل عام ١٨٩٨ وقبل وصول المبشررين، يسير نحو التعريب بخطى قوية، وكان هذا التعريب لا يقابل بمقاومة من قبل الجنوبيين، ويؤكد فيه أيضًا في إطار الرؤية الدينية، بأن حرية الأديان لم تكن محل اعتراض، ولكنه يرى أن الاعتراض الحقيقي بالنسبة لموضوع الأديان جاء كرد فعل طبيعي في إطار تسييس الأديان ومحاولات خلط الأوراق بين السياسة والدين واعتبار السودان دولة دينية.

الاتجاه الثاني:

فقد كانت ثقافة الجنوبيين مستمدة من أديان الأسلاف والعقائد المختلفة بجانب العادات والتقاليد الجنوبية التي رأت الثورة أن تلك الثقافات تختلف اختلافاً كلياً بين الشمال والجنوب، يضاف إلى ذلك تلك الفوارق الاقتصادية التي انعكست على أوضاع عمليات التنمية الاقتصادية، بحيث يمكن القول إن شمال ووسط السودان قد استأثر بعمليات التنمية في الإطار الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، وأهمل الجنوب إملاً كاملاً، وبالتالي كان لزاماً أن تشير حكومة الثورة إلى هذه الفوارق المختلفة، وفي نفس الوقت أكدت على أنها عازمة على إيجاد حل مشكلة الجنوب، ولكن البيان أوضح اتجاهات هذه التسوية، وأشار إلى الفوارق الثقافية والخلف الاقتصادي، وبالتالي يمكن القول إن البيان أوضح منهجية التسوية السلمية

بين الشمال والجنوب منذ البداية، وأدرك الأبعاد الدينية للمشكلة و موقف كنائس عموم أفريقيا والكنيسة السودانية وأخذ في اعتباره مواقف الفاتيكان التي كانت تطل برأسها بقوة والتي ساعدت القوى والتيارات السياسية والحزبية الجنوبية في مواجهة شمال السودان وبالتالي يمكن القول إن القوى والتيارات السياسية الجنوبية المختلفة استطاعت بمساعدة دول الجوار السوداني أو مجلس الكنائس العالمي أو مجلس كنائس عموم أفريقيا، بجانب الأصولية المسيحية السودانية المتمركزة في جنوب السودان، والتي تمد إليها يد العون الأصولية المسيحية الإثيوبية استطاعت كل هذه القوى أن تجعل الثوار الجدد يستوعبون الواقع الجديد في جنوب السودان والذي رفضته القوى السياسية التقليدية من قبل ورفضت الاعتراف به شكلاً ومضموناً، وكان على كل هذه القوى التي أشرنا إليها أن تتعاون مع الثوار الجدد لتقنين الأوضاع في جنوب السودان.

على أي حال كانت توجهات الثورة النميرية في إطار إيجاد رؤية جديدة لمشكلة الجنوب كانت رؤية توصف بأنها رؤية جديدة شملت الفوارق الموجودة سواء في الإطار الثقافي، أو السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، ويعتبر ذلك أولى اللبنات التي وضعت في إيجاد حل مشكلة الجنوب، وبالتالي عقد مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء اجتماعاً مشتركاً تقرر فيه «إيجاد صيغة جديدة للحكم في جنوب السودان يمكن أن يكون حكماً ذاتياً إقليمياً شريطة أن يكون في إطار Sudan موحد، أي لا يعني حكماً فيدراليًا، وكونفدراليًا، لكن في النهاية صورة من صور الحكم الذاتي التي تقترب من الفيدرالية كنظام للحكم، وهي رؤية كانت تسعى إليها

قيادات الجنوب للوصول لحكم ذاتى إقليمى تكون لهم الشخصية الاعتبارية فيه وأن يحكموا فى الجنوب بين الجنوبيين ذاتهم وأن تكون مهمة الممارسة السياسية الفاعلة فى الجنوب فى بناء الكنائس، والمدارس، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، بحيث يمكن القول إن كل تلك الرؤى كانت مقومات تستهدف أن يحقق منها الأصولية المسيحية فى جنوب السودان رؤية جديدة فى الجنوب^(٦).

ولقد ترك هذا البيان وتلك الرؤية الجديدة لقيادات الثورة أثراً طيباً فى نفوس القيادات الجنوبية، حيث أشار «إبيل إلير» أن هذا البيان قد ترك أثراً فى النفوس يفوق فرحة الناس يوم سقوط الدكتاتورية العسكرية، ورأت بعض القيادات الجنوبية التى تنظر للمشكلة برؤية معتدلة بعيدة عن التطرف والدعوة للانفصال، بأن هذا البيان وضع وقتها مشكلة جنوب السودان على الطريق الصحيح للوصول إلى حل مرضى، وبالتالي كانوا يرون أن هذا البيان أعطى أبعاداً جديدة للقضية.

يضاف إلى ذلك بأن أحد كوادر الحزب الشيوعى، الذى بنى أيدلوجيته على حق تقرير المصير للجنوب قد عين وزيراً للجنوب وهو جوزيف قرنق، واعتبروا أن توجهات الثورة آنذاك يسارية اشتراكية ويمكن لجوزيف قرنق أن يتبنى وجهة نظر الجنوب مع مجلس قيادة الثورة^(٧).

لكن العديد من الكوادر الجنوبية الثورية التى آمنت بال المسيحية كعقيدة ورؤية رفضت تعيين جوزيف قرنق خاصة وأن ارتباطهم بالكنيسة كان أقوى

John Garng: speaks,op,cit. p.3.

Mohamed Omer Bacher: op. cht.p.77.

(٦)

(٧)

من ارتباطهم الشخصى بجوزيف قرنق كرجل يتبنى أيدلوجية ماركسيه ليس لها علاقة بالأديان، وبالتالي يمكن القول إن القوى السياسية الجنوبية أخذت فى اتجاهين فى إطار مايو الثورة اتجاه مؤيد، واتجاه معارض، ولكن يبدو أن الثورة لم تلتفت كثيراً إلى القوى السياسية المعارضة، حيث كانت قد قررت الوصول إلى رؤية لحل مشكلة جنوب السودان على أساس جديدة استندت فيها على الاعتراف بالفوارق الثقافية وبالتالي كان لابد لها أن تبدأ بدول الجوار السودانى، والتى يقيم فيها الجنوبيون، والتى سمحت للقوى المعارضة الجنوبية بالإقامة فيها والتى كانت قد تعاطفت مع الجنوبيين لأسباب عديدة منها العقيدة المسيحية التى تجمع بينهما كما تعنى أن الدين لعب دوراً أساسياً فى إطار السماح لهؤلاء اللاجئين بالإقامة فيها، بجانب أن الفاتيكان كان يساعد على ذلك ويقدم يد العون لهؤلاء اللاجئين فى تلك البلاد ويبحث الحكومات على استقبالهم والتعامل معهم بروح مسيحية محبة^(٨).

وبالتالى كلما لاح فى الأفق رؤية جديدة لحل مشكلة جنوب السودان إبان فترة السبعينيات والسبعينيات من القرن الماضى كانت تظهر أوغندا على سطح الأحداث، لذا قام جوزيف قرنق فى يوليو ١٩٧٩ بزيارة لأوغندا لشرح موقف ثورة مايو من الأوضاع فى جنوب السودان، وفي نفس الوقت كان جوزيف قرنق يسعى بتوجهات من الثورة لاقناع الكوادر والقيادات الجنوبية بضرورة العودة للسودان والمشاركة فى رؤى الحل، وفي نفس

(٨) عبد القادر اسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دراسة لن دور الأحزاب السياسية ، مكتبة الفتاح، الجيزة، ١٩٩٠، ص .

الاتجاه قام نميرى كقائد للثورة بزيارة الجنوب فى أغسطس ١٩٦٩ ليشرح السياسة الجديدة للثورة، وكيف أن السودان أصبح فى حاجة ماسة إلى أن يتطلع إلى سلام فى الجنوب^(٩).

لكن القوى السياسية التى كانت قد اتخذت خطأً سياسياً مناهضاً لكل القوى السياسية الشمالية ، حيث بدأت القوى الجنوبية توحد صفوفها تحت حكومة جديدة سميت حكومة أنيدي، ويرى البعض أن هذا التشدد وهذه التوجهات الجديدة للقوى الجنوبية فى مواجهة الشمال، جاء كرد فعل طبيعى لإحساس القوى الجنوبية بما تعانىه القوات المسلحة السودانية من حرب فى جنوب السودان تمثلت فى استفزاف القوات المسلحة عسكرياً والحكومة السودانية مالياً^(١٠).

ولعل مرجعية ذلك أن بعض القوى الجنوبية ربطت بين سعي حكومة الثورة آن ذاك، ورغبتها فى التوجه نحو سلام فى الجنوب، ومتاعب القوات المسلحة السودانية فى جنوب السودان، وأدركت أن الوقت يسير فى صالحها وبالتالي كان الاتجاه نحو التشدد، ونحو توحيد الرؤية الجنوبية أمراً تستدعيه المناورات السياسية الجنوبية تجاه أوضاع الشمال، وقد وصلت رسالة نميرى سعياً وراء إيجاد صيغة للحل فى الجنوب إلى القوى الجنوبية برؤى متعددة فهناك من رأها على أنها استسلام للجنوبين، وأن نميرى كعسكري عمل بالجنوب ويدرك أبعاد القوى العسكرية الجنوبية فى مواجهة شمال السودان. والآخرون رأوها برؤية مختلفة، بأن الثورة الوليدة

(٩) جلال كشك: رحلة فى منابع مايو، لندن ، الطبعة الأولى، مايو ١٩٧٧ ، ص ٢٥٩.

Mohamed Omer Bacher op.cht.73

(١٠)

تريد أن تبدأ عهدها بشرعية في الحكم تستند إليها في حكم السودان، ولم يكن هناك ما يبرر ذلك سوى الرغبة في الوصول لحل مشكلة جنوب السودان^(١١).

وبالتالي قراءاتقوى الجنوبيه لرسالة نميري في اتجاه السلام اختلفت في قراءتها من قبل القوى الجنوبيه، ولعل الأرجح في هذه القراءات أن المدقق في البيان يدرك أنه صيغ صياغة دقيقة، ولعل أهمها هو التأكيد على الفوارق الثقافية، والفارق الاقتصادية ويرجع أيضًا أن نميري كان بالفعل يبحث وبشدة عن سند شرعى يبدأ به مرحلة حكمه ولم يكن هناك سند شرعى يمكن البدء به مثل الإقدام على حل مشكلة جنوب السودان وترى القوى السياسية الجنوبيه في هذا التوجه الخاص بنميري بأن استخدام الجنوب كوسيلة وورقة من ورقات الضغط السياسي على شمال السودان يضاف إلى ذلك بأن مدخلات المنطلقات الفكرية لنميري كرجل عسكري أراد أن يكسب على المستوى الفكري تأييد أفريقيا، وأن يقدم نفسه كحاكم جديد للسودان وكصانع سلام^(١٢).

بحانب أن الإشارة إلى تغيير البنية الثقافية في الجنوب أصبحت واقعًا لابد أن يتم التعامل معه برؤية جديدة، وأن الإزدواجية في الجنوب أصبحت واضحة بين المسيحية، والإسلام، وعبادة الأسلاف، وبين الثقافات الجنوبيه في العادات والتقاليد، بينها وبين شمال السودان،

(١١) حكومة أنبىدي: سميت الحكومة الجنوبيه الجديدة في المنطقة بهذا الاسم نسبة إلى ولاية أنبديا الواقعة في الكونغو زائير.

(١٢) محمد أبو القاسم حاج حمد: الثورة والثورة المضادة في السودان، دار الفلسفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٩، ص ٥٨ وما بعدها.

وبين القبائل الجنوبية المختلفة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك اعتراف البيان بالفوارق الاقتصادية وتأخر عمليات التنمية الاقتصادية في الجنوب عن الشمال، لأدركنا أن الذين صاغوا البيان وضعوا أيديهم على لب المشكلة الجنوبية، أضاف إلى ذلك فهم القيادات الجديدة لسياسات دول الجوار السوداني، من حيث تعاطفها مع القوى الجنوبية، وتعيق المشكلة بينها وبين القوى الشمالية، بالإضافة إلى الكنائس الموجودة في كل من دول الجوار السوداني أوغندا، وال肯فuo، وأفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وكيف أن تلك الكنائس تقدم يد العون المادى والأدبى لهذه القوى السياسية الجنوبية التي يشتد عودها يوماً بعد يوم ، بجانب المساعدات التى تقدم لحركة أنيانيا العسكرية بمعرفة مجلس الكنائس العالمي.

بما يعني أن المشكلة خرجمت من الإطار المحلي إلى الإطار الإقليمي، وأصبح لها صوت مسموع، وبالتالي يستوجب أن يكون هناك رؤية جديدة للتعامل مع المشكلة، لم يكن نتيجة لضعف القوى العسكرية السودانية في مواجهة حركة التمرد، بقدر ما كان تفهمًا للأوضاع السياسية في المنطقة، وأبعد المشكلة في الجنوب بعد التغيرات في البنية الثقافية الجنوبية، يضاف إلى ذلك أن الأمر بات ملحاً نتيجة للتدخلات الدولية في المشكلة.

على أي حال كانت هذه التوجهات في إطار القوى الإقليمية التي تقدم يد العون لحركة التمرد أنيانيا بجانب المساعدات التي تقدم للقوى السياسية آن ذاك في جنوب السودان يعطينا بعداً جديداً، هو البعد

الخاص بالصراع بين العرب والأفارقة في أفريقيا، يدلل على ذلك البيان الذي نشر من قبل القوى الجنوبية والصادر عن حكومة أنيدي الثورية والذي أشار «بأنه من حوالي ٧ سنوات منذ بدأ السودانيون الجنوبيون الأفارقة حملتهم ضد السيطرة العربية، وهذا الجزء من البيان يعطينا مؤشراً واضحاً عن الصراع العربي الأفريقي، فالقوى الجنوبية الأفريقية آن ذاك ترى هذا الصراع في مواجهة شمال السودان نوعاً من أنواع السيطرة العربية على القوى الأفريقية، ويستطرد البيان» أن ماتم خلال الفترة السابقة يعتبر قليلاً جداً، وأكد بأن الأمور لو صارت بهذا الشكل يعني ذلك أن الشعب الجنوبي سيتم بيعه، ولذلك تم تكوين المجلس الثوري لحكومة أنيدي».

ويتضح من البيان الذي أذاعتته حكومة أنيدي الثورية أبعاد الصراع بين الرؤية العربية، والرؤية الأفريقية، والتي أخذت تتطوى تحت العديد من الدعاوى وتحتفى وراء القيادات المختلفة وتحت مسميات مختلفة، يضاف إلى ذلك بأن البنية الثقافية وإن كانت قد تبدلت تماماً في جنوب السودان من خلال^(١٢) الصفة الحاكمة والتي كانت قد هجرت عبادة الأسلاف واعتقدت المسيحية ديناً كاملاً، حتى إن حكومة أنيدي جاء ضمن تشكيلها القس بول بيوب وزيراً للتعليم وذلك يعطينا مؤشراً واضحاً عن تجذر العقيدة المسيحية في أن الاتجاهات ناحية التعليم يجب أن تغير وتتناسب مع تغيير البنية الثقافية والدين الجديد في الجنوب، لذلك تم تعيين أحد القساوسة في هذا الموقع وترى القوى السياسية الجنوبية في هذا الإطار

«بأن مكمن المشكلة والتي تمثلت في الأزمة القومية والتي ألقت بظلالها على كل ا لسودان منذ الاستقلال، تمثلت في أزمة الهوية ولعل هذه الأزمة نشأت كرد فعل طبيعي بأن السودانيين عجزوا عن فهم نفوسهم في ظل الواقع الجديد بين الحقائق الثابتة التي تمثلت في الأبعاد الثقافية والتي يمكن أن تصنع منهم دولة»^(١٤).

على أى حال فإن الحكومة الثورية التي أطلق عليها حكومة أنيدي الثورية في جنوب السودان آن ذاك هي التي خرج من بين صفوفها قيادات قادة الحركة السياسية والجنوبية فيما بعد وتولت موقع أساسية في الحكومة الجنوبية. حيث جاء فيما بعد جوزيف لا جو نائباً للرئيس الجمهورية، وجاء جوزيف أوده وزيراً للتعليم بما يعني أن الأفكار التي حملوها لسنوات طويلة من المواجهة بين الشمال والجنوب جاء لها وقت تم فيها تفيذها وخروج هذه الأفكار والبرامج إلى دائرة الضوء^(١٥).

ولعل تلك الأوضاع الجديدة التي خرجت إلى دائرة التنفيذ جاءت من خلال سلسلة من الأخطاء في إطار السياسة الشمالية تجاه الجنوب والتي

(١٤) تشكيل حكومة المجلس الثوري لحكومة أنيدي من كل من : ماجور جنرال تاتچ ريسينا، ريجارير على بانا لا نائباً للرئيس، كولونيل ديفيد داود عضواً، كولونيل بول مانجورى عضواً، اجرى جادين وزيراً للخارجية، اكون اتم وزيراً للداخلية، الأب جيمس سرور وزيراً للمالية، كولونيل فريدرريك ماجون وزيراً للدفاع، البالوب وزيراً للعدل، القس بول بيوس وزيراً للتعليم، كاميلو دول وزيراً للمصادر الجغرافية، صمويل ابوجون وزيراً للصحة، جوزيف أوده وزيراً للإعلام، جوزيف لا جو وزيراً للاتصالات والتخطيط وزيراً للصناعة والتعدين، مايكل بول وزيراً للدولة.

(١٥) لمزيد من التفاصيل عن تشكيل حكومة أنيدي الثورية يراجع أركانجلو ماتسى: عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب السياسية، مكتبة المفتح .

أعطت للقوى الأوربية الأصولية المسيحية الأمريكية فيما بعد مفاتيح التدخل في المشكلة وقبول الحلول المطروحة.

حكومة الثورة ومجلس الكنائس العالمي والكنائس الإقليمية:

ادركت حكومة الثورة الدور الأساسي الذي يلعبه مجلس الكنائس العالمي، والكنائس الإقليمية في المنطقة، يضاف إليها كنائس أوروبا والولايات المتحدة في إطار تصعيد المشكلة في مواجهة حكومات السودان المختلفة، بما يعني أن الدور الأساسي الذي قام به المبشرون أواخر القرن التاسع عشر، بدأ يطفو على السطح في رؤية جديدة، حيث تولى مجلس الكنائس العالمي، والكنائس الأوروبية، وخاصة الكنيسة البريطانية التي حملت منذ أواخر القرن التاسع عشر قضية التبشير في جنوب السودان على عاتقها، بدأت تتواءل مع الكوادر والقيادات الجنوبية التي تربت وعاشت وتلعلت في مدارس الإرساليات التبشيرية، وأصبحوا يمثلون صفة قوية تواجه شمال السودان في الوقت الذي كانت فيه دول الجوار السوداني، والتي تعتقق المسيحية كعقيدة وديانة، كأوغندا، وأفريقيا الوسطى، وكينيا، تقدم يد العون بقوة لحركة التمرد أن ذاك في جنوب السودان في مواجهة السلطة المركزية في الخرطوم، ولكن هذه القوة سواء من مجلس الكنائس العالمي، والكنيسة الأوروبية، والكنيسة الأفريقية كانت تسير في اتجاهين:

الاتجاه الأول:

بالنسبة للكنيسة الأوروبية، هي الدفاع عن الوجود المسيحي كعقيدة وديانة بدأت تتشير في وسط أفريقيا ووجدت الكنيسة الأوروبية أنه يجب

الدفاع عن الكنيسة في جنوب السودان وعن مسيحي الجنوب، رغم أنه يمكن القول في هذه النقطة تحديداً أن خلط الأوراق كان كثيراً، بينما كان الفاتيكان والكنيسة يربان أنها مشكلة دينية، وأن حكومة الشمال بالسيطرة العربية على الأفارقة المسيحيين، يرتكبون أخطاء في مواجهة الفاتيكان وحرية الأديان والعقيدة المسيحية^(١٦).

كان السياسيون والعسكريون الجنوبيون يستغلون هذا التوجه كما استغله من قبل رجال الإدارة الإنجليز إبان حركة التبشير بين الشمال والجنوب، بدأوا في استغلال هذا الموقف، بما يتاسب والأوضاع السياسية الجديدة على المستوى الإقليمي، والمستوى العالمي لصالح السياسة، فقد كانت لحكومة الثورة توجهاتها الإشتراكية والتخطيط الاشتراكي في الإطار الاقتصادي هو برنامجها الذي طرحته، بجانب العالم وتحالفه مع المعسكر الشرقي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، كان وبالتالي يصعب على القوى الغربية أن تعامل مع حكومة الثورة بل كان الغرب يسعى إلى خلق وإيجاد مشاكل داخلية تفقد حكومة نميري توازنها، وتفقدها حركتها في إطار محياطها الأفريقي والعربي، فكان لزاماً أن تقود الحركة السياسية التوجهات الدينية لحركة الكنائس في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية والفاتيكان في مواجهة شمال السودان كوسيلة من وسائل الضغط السياسي على حكومة الثورة الجديدة، سعياً وراء تحجيم هذا الدور الثوري في وسط أفريقيا، والتي تمثله السودان آنذاك، وبالتالي كانت نفس السياسة التي اتبعت إبان التبشير من القوى الاستعمارية التي تمثلت في بريطانيا هي

نفس السياسة التي اتبعت في القرن العشرين من قبل أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية والفاتيكان، بصورة جديدة وأساليب مختلفة تتناسب وطبيعة العصر وضبط المرحلة التاريخية والمستجدات على الساحة السودانية.

الاتجاه الثاني:

والذى تمثل في مجلس كنائس عموم أفريقيا، ودول الجوار السودانى التي تمثلت في محوريين أساسيين:

المحور الأول: تمثل في الصراع العربى الأفريقي والذى اعتبرت السودان هى ساحته الطبيعية والتى تمثلت في القوى الجنوبية التي رأت معها أنها قوى Africaine فى مواجهة السيطرة العربية على أفريقيا وعلى الأفارقة، وبالتالي كان لزاماً على دول الجوار السودانى أن تقدم يد العون لهؤلاء الأفارقة المضطهددين من وجهاً نظرهم فى مواجهة السيطرة العربية^(١٧).

المحور الثانى: تمثل في العقيدة المسيحية التي باتت أمراً هاماً وحيوياً في إطار دول الجوار السودانى أو داخل الجنوب السودانى، وبالتالي قدّمت دول الجوار السودانى الدعم لحركة التمرد في جنوب السودان مؤسسين هذا التعاون على هذين الاتجاهين، وبالتالي كانت الأسلحة تأتي وبشكل ضخم على حكومة أنيدي الثورية من حدود كل من أوغندا، الكونغو، إثيوبيا،

وسط أفريقيا^(١٨) وكانت تقدم لهم بطرق مختلفة سواء عن طريق الطرق البرية المترعة أو عن طريق الطائرات بطريق الإسقاط في مناطق الأحراس التي كانوا يعسكرون فيها^(١٩).

وبالتالي كان لزاماً على حكومة نميري وهي تدعوا إلى مرحلة من مراحل السلام، أن تبحث عن القوى الحقيقة المحركة لهذه الأوضاع لذلك بدأت تتجه نحو مجلس الكنائس العالمي، مجلس كنائس عموم أفريقيا لبدء الحوار من أجل السلام وهذا بالطبع يعطينا مؤشراً واضحاً عن مدى تغيير البنية الثقافية والهوية في جنوب السودان^(٢٠).

على أي حال لم يكتب النجاح والاستمرار لحكومة أندى الثورية كنتيجة لغلبة الصراع القبلي والإقليمي على حركة القيادات في الحكومة، واختلاف وجهات النظر قبل القضايا المختلفة في جنوب السودان في مواجهة شمال أفريقيا، وكنتيجة لذلك يمكن القول إن القبلية غلت على كافة القيادات في جنوب السودان، سواء داخل أو خارج السودان، وفي نفس الوقت الذي كان الصراع القبلي والإقليمي فيه يغلب على الكوادر والقيادات الجنوبية، كانت حكومة الثورة تتجه بخطى ثابتة نحو تنفيذ بيان ٩ يونيو ١٩٦٩ الذي أكد على الرغبة في حل مشكلة جنوب السودان واعترف بالفوارق الثقافية، أعطى نميري مساحة جديدة لمد العفو العام عن

(١٨) عبد التواب مصطفى: مرجع سابق، ص ٢٣.

(١٩) يونان لبيب رزق وأخرون : مرجع سابق، ص ١٥٥.

(٢٠) نوال عبد العزيز مهدى: أضواء على استقلال الكونغو زائير ١٩٦٥/١٩٦٥ دراسة تاريخية وثقافية، دار الثقافة، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ٤٤، ص .

القيادات الجنوبية وحدده مدة عام تنتهي في أكتوبر ١٩٧٠ على أن تجدد مدة سنة أخرى تنتهي في أكتوبر ١٩٧١^(٢١).

وتاكيداً على ذلك أنشأت حكومة الثورة مجلسا للتنسيق لإقليم الجنوبي ترأس هذا المجلس الوزير الجنوبي جوزيف قربق والذى كان يشغل موقع وزير الدولة لشئون الجنوب، واتجهت الحكومة نحو وضع تصورات جديدة للجنوب، حيث عقدت مؤتمر في جوبا ١٩٧١ كان يستهدف إيضاح الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للجنوب^(٢٢)، وعقد المؤتمر لمدة خمسة أيام من ٢ إلى ٨ يناير ١٩٧١ وخرج بتصنيفات كانت على النحو التالي:

في مجال الخدمات العامة:

- يصبح مكتب شئون الجنوب مقراً تنفيذياً.

في إطار الإسكان:

- طالب المؤتمر بإعادة التعمير في الجنوب من خلال منح القروض من البنك العقاري.

في إطار العملية الثقافية:

- أوصى المؤتمر أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية والقومية في الجنوب وطالب بتدريسيها في جميع مراحل التعليم واستخدامها في وسائل النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية.

(٢١) محمد عمر البشير: مرجع سابق، ص ١٤٥.

Mayidai Ali: Bob & Somson: op.cit.p.312.

(٢٢)

بما يعنى أن الاتجاهات كانت تسير بخطى جيدة نحو حل مشكلة جنوب السودان على أساس أطر ونظم جديدة فرضتها الأوضاع الجديدة في جنوب السودان.

وعلى الجانب الآخر كانت القوى السياسية والعسكرية الجنوبية قد بدأت فى تنظيم صفوفها، حيث بدأ جوزيف لاجو فى توحيد صفوف القوى الجنوبية تحت إمرته وتحت مسمى حركة تحرير جنوب السودان، وأعلن جوزيف لاجو أن أنيانيا هي السلطة الوحيدة فى جنوب السودان، وبالتالي أصبحت حركة تحرير السودان هي المسئولة داخلياً وخارجياً عن الأوضاع فى جنوب السودان، وأعلنت الحركة توجهاتها فى الآتى:

- مباشرة حق تقرير المصير للجنوبين بكامل حریتهم حتى يقرر الجنوب أن يستمر في السودان المتعدد أو يصير له وضعه كإقليم مستقل أو رفض أي وحدة مفروضة من الشمال، ورفض أي تحظيمات أخرى بواسطة الجنوبيين في خدمة سادتهم فإن مستقبل الجنوب يمكن أن يقرر فقط من خلال حل بالتفاوض مع أنيانيا حركة تحرير جنوب السودان^(٣٣).

- ولعل جوزيف لاجو قد اقترب من حل وبات واضحًا أن الحركة بقيادةه على استعداد للتفاوض مع شمال السودان على أساس وضعتها الحركة « وهي حق تقرير المصير للجنوبين» وعلى ضوء مايسفر عنه حق تقرير المصير يكون الاتجاه نحو الحل سواء بالوحدة أو الانفصال، وبالتالي يمكن القول إن الحركة قد أعطت لحكومة الثورة مفاتيح للتفاوض في إطار

المشكلة يضاف إلى ذلك أن التوجهات السياسية لقوى اليسار في المنطقة الإقليمية في داخل السودان كان لها توجهات تتفق آن ذاك وهذه التوجهات، حيث وضعت أيديولوجيتها « بأن أي حل عملى لمشكلة جنوب السودان سيتولد فيه بالضرورة شكل من أشكال العلاقة الديمقراطية وسوف يحمل بين طياته الوجود الثورى والذى يمكن أن يعيش فيه مع الوجود الأفريقي في الجنوب مع الوجود العربى الشمالي وتلك العلاقة الثورية التي تحكم ترابطهما من خلال القومية الديمقراطية يمكن أن تتوارد من خلال التلامح الحقيقى بين قوى التقدم الأفريقي في الجنوب وقوى التقدم العربى في الشمال، بحيث يحدث تلامح بين القوى العربية الثورية، والقوى الأفريقية الثورية، دون أن يكون هناك نوعاً من الميمنة والسيطرة والتحكم من قبل فئة معينة على غيرها من الفئات سواء بالعقيدة أو الاقتصاد مع الأخذ في الاعتبار بأن انفصال الجنوب السوداني لن يكون أبداً حلاً للمشكلة فإن الصراع الدائر بين الشمال والجنوب يخلف إلى حد ما بين الصراع القبلي بين القبائل داخل الجنوب والانفصال سوف يؤدي حتماً إلى مخاطر التقسيم في المنطقة، وقد لا يتحقق فقط في جنوب السودان^(٢٤).

وبالتالى فإنه يمكن القول سواء كانت الحكومة السودانية، أو حركة تحرير جنوب السودان، أو القوى اليسارية آن ذاك قد حددت الأهداف من وراء أي تسوية سلمية بين الشمال والجنوب، وإن اختلفت الرؤى آن ذاك،

(٢٤) حزب الأمة السوداني: الجبهة تسعى لانفصال جنوب السودان، جريدة الوفد، القاهرة، ١٩٩٢/٧/١٢.

بينما دعت الحكومة للجلوس إلى مائدة المفاوضات طالبت الحركة بحق تقرير المصير، ورأى القوى السياسية أنه يستوجب أن تلتقي القوى الثورية العربية، والقوى الثورية الأفريقية وأن يتعاشا سوياً^(٢٥).

على أى حال كان الغرب ينظر إلى التوجهات الاشتراكية والمد الثوري السوداني في إطار المنفعة، وبنظره تدعوا إلى الرغبة في الحد من هذه التوجهات، يضاف إلى ذلك أن إثيوبيا الجارة الشرقية للسودان، كانت في مواجهة أى مد شيوعي في المنطقة، أو أى رؤية ثورية خاصة إبان مرحلة الإمبراطور هيلا سلاسي، حيث كان اقتصادها موزعاً بين الإمبراطور، والكنيسة، والإقطاع، وكان هذا النظام ممثلاً في الكنيسة، والإمبراطور، أقوى سند لحركة التمرد في السودان^(٢٦).

وبالتالي يمكن القول إن إثيوبيا كانت تلعب دوراً محورياً في المنطقة وذا

توجهين:

التجه الأول: أن تعمل من خلال مساندة غربية في أن تكون الذراع الأقوى في المنطقة في مواجهة أى مد ثوري شيوعي يمثل اتجاهات مختلفة عن اتجاهاتها وبالتالي فإن الغرب كان يدرك أن أى تفلل شيوعي في وسط أفريقيا يعني خطراً يهدد مصالحه.

التجه الثاني : الحد من المؤثرات العربية الإسلامية في المنطقة، يضاف إلى ذلك أن إثيوبيا كانت تعتبر جيبوتي جزءاً من أراضيها، وكان

(٢٥) محمد أبو القاسم حاج حمد: الثورة ، والثورة المضادة في السودان، ص ١٧.

(٢٦) منصور خالد: الأزمة السياسية في السودان وطريق المستقبل، مقالة مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، العدد ٩٤، أكتوبر ١٩٨٤، ص ١١٢.

الإمبراطور مدعماً من قبل الغرب، ويستضيف على أراضيه البعثات العسكرية الأمريكية، ويستقبل في ذات الوقت اللاجئين الجنوبيين القادمين من السودان، والصفوة العسكرية الجنوبية المتمردة.

وبالتالي يمكن القول إن المنطقة كانت تموج بالعديد من النوجهات السياسية خاصة وأن الاتحاد السوفيتي وال الحرب الباردة كانت ما زالت قائمة والاستقطاب الدولي كان ما زال يمثل حجر الزاوية في السياسة العالمية وكانت أمريكا في المنطقة تلعب دوراً أساسياً، وحاسمًا في مواجهة أي رؤية ثورية أو اشتراكية.

ورغم ذلك فإن القوى اليسارية انقلبت على نفسها وقام انقلاب هاشم العطا ١٩٧١ في مواجهة نميري، وهذا الانقلاب مثل صورة من صور الانقلابات الشيوعية في أفريقيا، واستطاع السيطرة على الإذاعة، والقبض على نميري، لكن في النهاية نجح نميري في القضاء على الانقلاب الشيوعي بمساعدة مصر، وأنهى السيطرة الشيوعية، واليسارية على الحكومة السودانية.

وبدأت توجهات سياسية جديدة في السودان، حيث توجه نميري نحوية الغرب بعد أن قضى على نشطاء الحركة الشيوعية في السودان، وبالتالي بدأ الغرب يمد يد العون للسودان سواء في الإطار السياسي، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، بعد أن تم القضاء على النفوذ الشيوعي.

وتمت صفقة في العلاقات السودانية الإثيوبية عام ١٩٧١ حيث أغلقت السودان جميع مكاتب الحركة الثورية الأرتيرية في الخرطوم، وكسلا،

وبالتالى أوقف الإمبراطور هيلاسلاس المساعدات التى تقدم لحركة تحرير السودان، وزار وزير خارجية إثيوبيا كلاماً من السعودية، ومصر، وسوريا، حيث سعى إلى تحجيم حركة أرتيريا آن ذاك، ويمكن القول إن إثيوبيا آن ذاك فى إطار هذه الحركة السياسية نجحت فى عزل الثورة الأرتيرية عن سندها الشرعى فى السودان، واتجهت الرؤية نحو حل مشكلة جنوب السودان.

مجلس الكنائس العالمي والإعداد لاتفاق أديس أبابا ١٩٧٢:

كان منصور خالد قد قام بزيارة لدول أوروبا يشرح فيها أبعاد مشكلة جنوب السودان، واستعداد الحكومة لإيجاد حل لمشكلة الجنوب، وتمثلت أولى هذه الزيارات في زيارته إلى الفاتيكان، وتعتبر زيارته للفاتيكان ذات دلالة لا يمكن إغفالها، فالفاتيكان إحدى الدعائم الأساسية لحركة التمرد في جنوب السودان، حيث كان يمدّها بالمال والسلاح، بجانب أنه كان يقدم كل العون السياسي في المحافل الإقليمية للأحزاب الجنوبية، يضاف إلى ذلك الدور النشط والأساسي الذي لعبته مدارس الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية في جنوب السودان، في إطار تغيير البنية الثقافية والتي انعكست بالتالى على أن الإنسان الجنوبي بدأ يشعر بأنه مختلف عن نظيره في شمال السودان وبدأ تأثير الهوية في جنوب السودان يظهر بشكل واضح.

على أي حال التقى منصور خالد بأجهزة الإعلام والقيادات الصحفية في الفاتيكان، والذين يعتبرون النواة الحقيقة لقيادة رأى لاظهار المواقف

المختلفة للحكومة الشمالية في إطار سياستها تجاه المسيحية في جنوب السودان وبالتالي يمكن القول إن التواجد السياسي أصبح مطروحاً على الساحة الدولية بشكل متميز، في إطار مفهوم جديد لقضية جنوب السودان وهي التوجهات الدينية التي اعتبرها الفاتيكان لب مشكلة جنوب السودان بين العرب والأفارقة، كما بدأ مجلس كنائس عموم أفريقيا بتمهيد الأوضاع على الساحة بعد افتتاحها بأن السودان يقوم وبشكل جدى بإيجاد حل للمشكلة^(٢٧).

حيث قام نميرى بدعوة مؤتمر كنائس عموم أفريقيا للقيام بزيارة أخرى للسودان وإطلاعهم على الحل، وانعكس ذلك وبالتالي على المجلس، حيث قام بالاتصال بالقيادات الجنوبية في الدول المجاورة وفي دول غرب أفريقيا، شارحاً لهم وجهة نظر الحكومة ورغبتها في الوصول إلى تسوية سلمية للمشكلة، وتلك الأوضاع تعطينا رؤية عن أبعاد خلط الأوراق بين السياسة، والدين في جنوب السودان، وبعد الدينى على درجة كبيرة من الأهمية منها، لكن التركيز من قبل الدوائر الكنسية تم التركيز عليه من قبل القوى الأوربية والأصولية المسيحية في أوروبا، بما يعني أن الجذور الأولى للمسيحية في جنوب السودان قد آتت ثمراتها.

على أي حال في ٦/١٩٧١ أرسل مسئول الشئون الخارجية في مجلس الكنائس العالمي، خطاباً إلى القيادات الجنوبية، شارحاً اللقاء الذي تم بين المجلس وحكومة الخرطوم، وأن الحكومة السودانية قد استجابت

(٢٧) لمزيد من التفاصيل عن أوضاع منطقة القرن الأفريقي آن ذاك يراجع: عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دراسة دور الأحزاب السياسية، مطبعة الفتاح، جبارة، ١٩٩٢، ص. ٢٩٠.

إلى وجهة نظرهما ورأيهم فى المصالحة الوطنية، وأن مجلس الكنائس يعرض خدماته بداع من الرغبة الأكيدة فى الوصول إلى حل سلمى للمشكلة، ومن أجل تقديم المساعدة للسودانيين، وسوف تعطىهم الكنيسة كل المعلومات الخاصة نتيجة زيارتهم للخرطوم، كما أبدت الحكومة المركزية استعدادها للفاوض، وأن مجلس الكنائس لديه دعوة مفتوحة للعودة للخرطوم لاستكمال المناقشات^(٢٨).

فى نفس الاتجاه طالب مجلس الكنائس العالمى التعرف على وجهة نظر القيادات الجنوبية فى هذا الإطار المعروض عليهم، وناشد مجلس الكنائس العالمى القيادات الجنوبية فى حالة الموافقة على هذه التوجهات، إرسال كشف بأسماء ممثلى حركة أنيانيا، الذين ترغب قيادتهم أن يكونوا ممثليهم فى المفاوضات، على أن يوضع الكولونيل جوزيف لا جو من ينوب عنه فى حضور المفاوضات، وأن يخطر ممثلى مجلس الكنائس العالمى، ومؤتمر كنائس عموم أفريقيا بالباحثات.

وفى أغسطس ١٩٧١ أبلغ كل من مادنچ دى جرانج، لورانس وول، مجلس الكنائس العالمى أن القيادات الجنوبية قد وافقت على الدخول فى مفاوضات فى إطار السودان الموحد، واشترطوا فى هذا الإطار:

- سحب قوات الجيش من ريف الجنوب بضمان منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة لأى تسوية فى الجنوب وبدا فى الأفق أن هناك انفراجة فى الإطار السياسى للوصول إلى حل، وبدأت القيادات الجنوبية

في المنفى وأوروبا والدول الأفريقية المجاورة مثل إثيوبيا، وزائير، وغانا، وكينيا، وأوغندا، وأفريقيا الوسطى، يعدون العدة للعودة مرة أخرى إلى السودان، وأكدوا على ضرورة عقد الاتفاق الجديد بين الحكومة والحركة، في الإطار الأفريقي وعين جوزيف لاجو نائبًا عنه في المفاوضات هو مادنج دي جرانج، ومساعده له لورانس وول^(٢٩).

ويرجع أن الوصول إلى حل مشكلة جنوب السودان، قد اشتمل على توجهات القيادات الجنوبية التي بدأت بها حركتها السياسية إبان بداية الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، عندما طالبت الأحزاب الجنوبية بأن تكون الفيدرالية نظاماً للحكم، وأن يكون للجنوب حقوقه في نظام حكمه، والتي طالبت بها الأحزاب الجنوبية في برامجها.

فجاء اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ على رؤية تقترب من النظام الفيدرالي، وهو الحكم الذاتي الإقليمي وسمى بقانون الحكم الذاتي الإقليمي، وبالتالي يمكن القول إن القوى السياسية افترت من تحقيق بعض طموحاتها في هذا الإطار ويشير جون قرنق في هذا الإطار «بأن اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ رغم كل نواقصه هو أكبر إنجاز لنا لقد كان حجر الزاوية للوحدة الوطنية والتي تمهد الطريق للسلام»^(٣٠) ولقد أسس جون قرنق لهذا الاتفاق من خلال اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: هو اعتراف اتفاق أديس أبابا بال المسيحية كعقيدة في جنوب السودان، بجانب اللغة الإنجليزية لغة رئيسية في الجنوب.

الاتجاه الثاني: الوصول بالجنوب إلى حكم ذاتي إقليمي، وبالتالي كان

الاتفاق من وجهة نظر قرنق هو اللبنة الأولى للبدء في المراحل النهائية التي وصلوا إليها فيما بعد.

- بما يعني أن هذه المساواة كانت أول اعتراف رسمي من قبل شمال السودان بأن الإنجليزية هي لغة رئيسية في جنوب السودان، وأن اللغات المحلية تخدم الأوضاع لعمليات البيع والشراء وغيرها في ريف الجنوب، وبالتالي يمكن القول إن أهداف الأحزاب السياسية وبرامجها التي طالبت بها اقتربت تماماً من الواقع العملي، يضاف إلى ذلك أن المكون الثقافي لجنوب السودان والذي يستهدف اللغة والعادات والتقاليد والعقيدة الدينية قد تغير تماماً وبالتالي تضمنت في اتفاق أديس أبابا قضايا اللغة التي تعتبر أحد المكونات الثقافية الرئيسية لأى مجتمع وبالتالي يمكن القول إن الوصول إلى المستهدف للقيادات الجنوبية قد جاء وفق توجهاتهم.

- وبالتالي يمكن القول إن العقيدة المسيحية أطلت برأسها في إطار ضرورة الاعتراف بها كعقيدة وديانة في جنوب السودان نجح المبشرون في زراعتها في جنوب السودان.

- وهذه النقطتان اللغة، والمعتقدات، بجانب قانون الحكم الذاتي هما ماتمنوا القيادات الجنوبية الوصول إليها في مراحل التمرد المختلفة.

(٢٩) يونان لبيب رزق وأخرون: مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(٣٠) الوفد الجنوبي: إبيل إلير رئيساً، دال داي عضواً، د. منصور خالد عضواً، د. جعفر محمد على نجيب عضواً، الفريق محمد البآخر أحمد عضواً، عبد الرحمن عبد الله عضواً، العقيد ميرغني سليمان عضواً، الكولونيل كمال أمشر عضواً.

وقد حركة تحرير السودان : جوانز رئيساً للوفد، لورانس وول سكريتير للوفد، مادنچ دى جرانج نائباً عن جوزيف لا جو ومتخدثاً باسم الوفد، الكولونيل فردرريك برنات مالوت الممثل العسكري الخاص، أوليفر فينيو عضواً، مجلس الكائس العالمي، بوجال كار ممثلاً لمجلس كائس عموم أفريقيا، صمويل مورجو ممثلاً لمجلس الكائس السوداني.

- ولذا عاش السودان سنوات من السلام النسبي في جنوب السودان^(٢١) لكن السودان ذلك القطر الذي يموج بالعديد من الإرهاصات والتوجهات السياسية المختلفة بين القوة الحزبية وبين الطوائف المختلفة، الأنصار، الختمة، الناصريين، الشيوعيين، البعثيين، وغيرهم بدعوا يدلون برأيهم في هذا الاتفاق.

موقف القوى السياسية الشمالية من اللغة وال المسيحية في اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢

لقد بدأت القوى السياسية الشمالية في مواجهة اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ مؤكدة على أن الاتفاق جاء كرد فعل طبيعي للنشاط الكنسي في إفريقيا، وكتب في هذا الإطار عثمان خالد مضوى سكرتير عام الجبهة الوطنية في ١٩٧٣/٣/٢٢ خطاباً إلى العقيد القذافي يشرح له فيه أبعاد القضايا المختلفة في السودان وتناول اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ بقوله «يا سيادة الرئيس لقد قرعنا ناقوس الخطر عندما وقعت حكومة نميري اتفاقية الجنوب التي شطرت البلاد إلى شطرين، سلمت نصفها الجنوبي لرجال الكنائس وعملاء إسرائيل»^(٢٢) وفي نفس التوجه كتب الصادق

(٢١) لمزيد من التفاصيل عن اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ يراجع: عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دراسة لدور الأحزاب ١٩٧٢/٤٧، مكتبة الفتح، ١٩٩٣، ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٢٢) رسالة إلى العقيد القذافي من عثمان خالد مضوى سكرتير عام الجبهة الوطنية، أوردها البرفيسيور حسن مكي في مؤلفه «الحركة الإسلامية في السودان ١٩٨٥/٦٩، تاريخها ومجالها السياسي»، الدار السودانية، ١٩٩٩، ص ٢.

على أي حال نصت المادة رقم (٦) في الفصل الثالث في الاتفاق الموقع من القوى الجنوبية والحكومة الشمالية بأن:

- العربية هي اللغة الرسمية للسودان، الإنجليزية هي اللغة الرئيسية للمنطقة الجنوبية، مع عدم المساس باستخدام أي لغة أو لغات أخرى قد تخدم الضرورة العملية للإدارة التنفيذية.

- وفي إحدى مواد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ الاعتراف بالإسلام والمسيحية وكل المعتقدات في جنوب السودان.

المهدى للملك خالد بن سعود شارحاً أوضاع السودان، والمواقف المختلفة من حكومة نميرى، معللاً موقف المعارضة من نميرى على السياسات التى كانت تبدو خاطئة من وجهة نظر الصادق المهدى فى إطار اتفاقية الجنوب والتى أكدت أيضاً على التأثيرات المختلفة للأصولية المسيحية فى الاتفاق المذكور، وأن مجلس الكنائس العالمى قد لعب دوراً هاماً ومؤثراً فى هذا الإطار، حيث أشار بأن نظام حكم نميرى سلمه لجيش الأنبياء فى جنوب السودان وأشار فى ذلك بأن ذلك الجيش سلح بمعرفة إسرائيل وأن رجاله دربتهم إسرائيل، وأن الجهة التى قامت بتمويل حركة أنبياء والتى راعت هذا الجيش وبقوته هو مجلس الكنائس العالمى^(٣٣).

بما يعنى أن القوى السياسية بنت معارضتها لهذا الاتفاق مؤسساً على الرؤية الدينية، وأن هذا الاتفاق أعطى للأصولية المسيحية ما كانت تطمح فيه، وبالتالي فإننى أرى أن تؤسس مشكلة جنوب السودان منذ بدايتها على المركبات الدينية المسيحية فإنه بالضرورة تستبعد فيها الرؤية السياسية الأوروبية، وفي إطار تواجدها فى وسط أفريقيا، ممثلاً فى جنوب السودان.

على أى حال سنوات السلام النسبى قدمت العديد من المزايا للقوى والتيارات الجنوبية، حيث ساعدت على عمليات التنمية الاقتصادية، والتنمية السياسية، والتنمية الثقافية، وأصبح على سبيل المثال فى المديرية الاستوائية، ما يقرب من ١٨١ مدرسة تعمل فى إطار المنهج الإنجليزى،

(٣٣) رسالة الصادق المهدى إلى الملك خالد بن سعود: أوردها البروفيسور حسن مكى فى مؤلفه «الحركة الإسلامية فى السودان ١٩٨٥/٦٩، تاريخها ومجملها السياسي»، الدار السودانية، ١٩٩٩، ص ٩.

بجانب قرابة ٢٠٠ مدرسة تعمل في إطار منهج مقررات معهد اللغات الطبيعي، والتي تتبع اللهجات المحلية، واللغة الإنجليزية، وفي بعض الأحيان اللغة العربية مما يعطينا مؤشرًا كيف كان لاتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ أثره على استمرار تغيير البنية الثقافية في المجتمع الجنوبي، يضاف إلى ذلك وجود مدارس للإرساليات التبشيرية في منطقة باي^(٣٤).

على أي حال فإن كافة المؤشرات تؤكد بأن الاتفاق كان له مردود إيجابي على كافة المستويات، حتى بدأ نميري يتحرك على المتاقضات الجنوبية والصراعات القبلية والإقليمية، وسعى إلى تقسيم الجنوب إلى ثلاث مديریات، بثلاثة مجالس شعبية إقليمية، وب بدأت الصراعات تدب مرة أخرى بين الشمال والجنوب، حتى جاءت الطامة الكبرى عندما فكر نميري في تطبيق الشريعة الإسلامية.

القيادات الجنوبية المسيحية في مواجهة تطبيق الشريعة الإسلامية:

سعى نميري ونفذ من خلال المجموعة التي التفت حوله - وكان على رأسها آن ذاك حسن الترابي - إلى ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، وقد قام بالتنفيذ الفعلى، والتي انعكس بالتألي على الأوضاع في جنوب السودان، حيث بدأت الأصولية المسيحية في التخندق في مواجهة تنفيذ هذه التوجهات^(٣٥)، ويشير جون قرنق في هذا الصدد « بأن نميري قسمنا إلى مسلمين و مسيحيين ، وإلى عرب، وأفارقة ، ويؤكد بأن هذه الأوضاع سوف تستهلك قريباً، وعندما يتم استهلاكها سوف يبحث

(٣٤) حسن مكي : السياسة التعليمية والثقافة العربية في جنوب السودان، المركز الإسلامي الأفريقي، الخرطوم ، شعبة البحوث والنشر، بدون تاريخ ، ص ٨٢ وما بعدها.

الظالم (يقصد نميرى) إلى مشروعات زكية حتى يظل الشعب السوداني ينقسم على نفسه^(٣٥).

على أى حال تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان كان أحد المحاور الرئيسية في انهيار نظام حكم نميرى وانهيار اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ :

فالمحور الأول:

تمثل في تقسيم الجنوب إلى ثلاث ولايات، وثلاثة برمادات، وقد رفضت القوى الجنوبية السياسية مواجهة نميرى في إطار هذا التقسيم بقوة وعنف، وشكلوا مجلس وحدة جنوب السودان حتى يوضحوا لنميرى بأن التقسيم المبني والمؤسس على أساس إقليمية لا أساس له من الصحة، ورغم ذلك فإن نميرى رفض كل هذه الأفكار والتوجهات واعتقل قيادات مجلس وحدة جنوب السودان.

أما عن المحور الثاني:

فقد تمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية، واعتبرته الأصولية المسيحية في جنوب السودان أحد العوامل الأساسية التي ستجعل مواطن الجنوب مواطناً من الدرجة الثانية.

أما عن المحور الثالث:

فإن الجنوبيين شعروا أن ثرواتهم ليست ملكاً خالصاً لهم وأن

John Garng: speuks,op,cit. p.89.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل عن قوانين الشريعة الإسلامية في السودان يراجع : عبد القادر إسماعيل: سنوات السلام في السودان ، اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ ، الفصل الخامس.

الشماليين يقومون باستغلال ثرواتهم لصالحهم دون أن يكون هناك عائد على عمليات التنمية في جنوب السودان، حتى إن جون قرنق كان يشير في هذا الصدد « بأن تاريخ عدم العدالة بين الشمال والجنوب جاء نتيجة لنقص عمليات التنمية الاقتصادية في الجنوب».

يضاف إلى ذلك أن الشمال في ذات الوقت كان يمر بحالة من التردي الاقتصادي، والسياسي، ودرجة عالية من الفساد في الأوساط السودانية، حتى إن الشمال والجنوب اتفقا على رحيل نميري ، وبعد رحيل نميري مباشرة بدأت الاتصالات بين الجزوی دفع الله رئيس وزراء السودان وجون قرنق عام ١٩٨٥.

حيث كتب له يقول : « إن التاريخ لا يعيد نفسه أبدا وأن اللحظات الحاسمة نادرة ومن الطبيعي أن تحدث في تاريخ الأمم، وأن السودان يمر بهذه الفترة وهؤلاء الناس الطيبون ثاروا في انتفاضة شعبية ضد الظالم ، وقام جيشهم إلى جانبهم، وعلى ذلك فإن السودانيين الذين يتمنون بشوق الحرية والديمقراطية والكرامة قد مثلوها مرة أخرى خلال عشرين عاماً وسط دهشة العالم» ويؤكد الجزوی على دوره بقوله « لقد أديت دورك لتتميد الطريق للثورة بالوسائل المتاحة ونحن نقدر لك ذلك» ويؤكد لجون قونق أنه مكانه في السودان بقوله « إن مكانك معنا وأنه لشرف لا يمكن أن يفوتك ولا يوجد أحد عنده حل جاهز لكل أمراضنا وعللنا، ومعا سوف ننجح، والانقسامات هي الطريق المضمون للفشل ويؤكد الجزوی لقرنق، أنه يعلم أن السودان هو كل اهتمامك».

ولكن هناك نزيف في الجنوب منذ عام ١٩٥٥ وحكومة الثورة الشعبية تعطى حل المشكلة الجنوبية وأكد له بأن الأمور يجب أن تسير في إطار من التعاون، وأن الدستور الذي وفق عليه من اتحاد النقابات العمالية سوف يكون محل بحث، وأن الأحزاب السياسية والجيش رأت أن حل المشكلة الجنوبية، بحكم ذاتي إقليمي في سودان موحد ورأى الجزوئي دفع الله أن:

١ - يجب الاعتراف واحترام الكل لاتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ كقاعدة لتسير أحوال الجنوب.

٢ - الاعتراف بالخصائص الثقافية للجنوب.

٣ - الاعتراف بأن الجنوب غير متطور ويجب بذلك جهود صادقة لتطويره.

٤ - يجب اعتبار أن الدين ليس قوة للتقسيم، فهناك مسلمون ومسيحيون في الشمال والجنوب وبعض السودانيين ليسوا من الدينين، ويشير بأن مشكلة الجنوب لم تبدأ مع القوانين الإسلامية، ولكن أكثر أهمية هذا الموضوع في تفاقم وتعقيد المشكلة، ويؤكد بأن هذه القوانين لن تقف حجر عثر، وهناك طرق وأساليب ممكن إيجادها، لأن هذه القوانين وغيرها تحت المناقشة الآن.

وأخيره بأن هناك مبعوثين مقابلتكم لبدء الحوار الذي يحمل معانى كثيرة.

ولذلك فإن التوجهات السودانية آنذاك وبعد رحيل نميري لم تدرس بعمق توجهات الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان التي أعلنت عام ١٩٨٢ كان السؤال الذي واجهنا، نقاتل من أجل ماذا؟

ما هو هدفنا؟ ومنذ اليوم الأول وقفنا مع وحدة السودان، ويستمر في أن القوى الجنوبية اختلفت في خيار الوحدة، إذا كيف تم الاتحاد مع الشمالين التحرير من من؟ وكان الجواب ليس التحرير من من، بل التحرير من ماذا؟ وبالتأكيد كانت الحركة تعنى التحرير من السيطرة العربية الإسلامية القادمة من شمال السودان، والتي لاتمنحهم حقوقاً في المساواة وفي السلطة والثروة، وفي هذا الإطار وبعد رحيل نميري يؤكد قرنق بأنه لا يمكن أن تكون قد حملنا السلاح ودخلنا الأحراش في عام ١٩٨٢ لأننا بوحدة تضطهدنا وهذا ليس طبيعياً.

وبالتالي يمكن القول إن الفترة التي دارت فيها المفاوضات بين الأصولية المسيحية الجنوبية، والقوى السياسية الشمالية بعد رحيل نميري بنيت على فكر جديد لدى الأصولية المسيحية في إطار بناء Sudan علماني، والتركيز في كل المفاوضات عن علاقة الدين بالدولة، لهذا جاء اتفاق الميرغنى - قرنق في إطار رؤية وافقت عليها الحركة من ناحية المبدأ تمهدًا لإيجاد Sudan جديد (٣٦).

اتفاق كوكادم:

بعد أن رحل نميري عن السودان وتولى المجلس العسكري الانتقالي بقيادة سوار الذهب السلطة في السودان وعادت الأحزاب السياسية إلى

(٣٦) جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية، تحرير وتقديم الواشق كير، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٠ وما بعدها.

لمزيد من التفاصيل عن اتفاق كوكادم يراجع : عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان، دراسة وثائقية، ١٩٤٧-٢٠٠٠، مطبعة التورس، الجيزة ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٩.

الساحة السودانية مرة أخرى، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ السودان، لكنها برؤية جديدة، وفهم جديد، وفكر جديد، يمكن من خلاله القول إن قيادة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان باتت أمراً واقعاً ملماً، وبذلت تلتف إليها أنظار العالم، عندما تحدث قائدتها جون قرنق عن سودان جديد، حتى أن دعوته في إطار السودان الجديد كانت تكسب أرض جديدة في السودان ذاته، سواء في النيل الأزرق، أو جبال النوبة، وحتى وصل الأمر إلى إعجاب السودانيين الشماليين بفكرة السودان الجديد، وسعت الأحزاب التي وصلت إلى الساحة السودانية بعد أن حل المجلس العسكري الانتقالي نفسه بعد عام، وأجريت الانتخابات وشكل حزب الأمة الوزارة.

جاءت المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان حول مستقبل السودان، لكن حركة الإخوان المسلمين والأصولية الإسلامية كانت دائماً تقف في مواجهة أي حلول ترمي إلى تغيير البنية الثقافية التي وضعت خلال عصر نميري^(٣٧).

الأصولية المسيحية واتفاق كوكادم:

كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ قيامها عام ١٩٨٣ تسعى في اتجاهين أساسيين:
الاتجاه الأول: هو عدم تقسيم الجنوب والذي جاء ناقضاً اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢.

(٣٧) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية الملتمية في جنوب السودان، دراسة وثائقية، ٢٠٠٠/١٩٤٧، مكتبة النورس، الجيزة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٨

الاتجاه الثاني:

كان العمل على إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية التي بدأها نميري في السودان، والتي وقفت حجر عثرة في محاولات الحل السلمي بين الحركة والحكومات التي جاءت بعد رحيل نميري.

وبالتالي فإن التوجه الثاني للحركة الشعبية كان يعني المطالبة بعلمانية السودان، وأن الموروثات التاريخية لحركة المبشرين قد أثمرت ثمرتها، عندما وقفت مجموعة أغلبها من غير المسلمين تطالب بتعديل الأوضاع التي رأوا أنها تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، نظراً لأنهم يدينون بال المسيحية، فكيف يتسعى أن تطبق الشريعة الإسلامية في بلد يسكنها أعداد من غير المسلمين.

وبالتالي كانت الحركة تشرط عند الدخول في مفاوضات إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية في السودان، لكن أي حكومة جاءت للحكم بعد رحيل نميري، كانت الأصولية الإسلامية المتشددة تقف لها بالمرصاد، وعند الدخول في أي مفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في إطار الوصول لحل للمشكلة، ويعيد عن الأصولية الإسلامية الممثلة في حسن الترابي وحزبه، فإن حزب الأمة السوداني كان لا يجرؤ على الإقدام على مثل هذه الخطوة، وهي إلغاء القوانين الإسلامية التي بدأها نميري، لأن معناها ببساطة أن الإقدام على هذه الخطوة أنه سيفقد قواعده وتنظيماته الحزبية في أنحاء السودان، لذلك يمكن القول إن نميري قد نجح في أن يضع السودان كله في مأزق تاريخي، والرجل كان يدرك عند اتباع سياسات

إسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، أنه وضع لبنة أولى في تأسيس المجتمع الإسلامي والذى يصعب تغييره أو الاقتراب منه، كنتيجة للمشاعر الدينية لدى السودانيين وأنه بجانب ذلك وضع السودان في إشكالية إقليمية دولية، بالنسبة للوضع الإقليمي فقد بدأت دول الجوار السوداني تشعر بدرجة من القلق حيال هذا الوضع الجديد في السودان، حيث كانت تخشى امتداد هذا وتأثير شعوبها الإسلامية بذلك، بينما دول الجوار الأخرى كانت تدرك مدى خطورة هذا الوضع عليها، أما بالنسبة للأوضاع الدولية، فإنه كان ينظر لهذا الفكر الجديد الذي طرحته نميري بأنه توجه جديد يجعل الأصولية المسيحية تتكمش على نفسها، وكان علىقوى العالية، والقوى الإقليمية أن تنظر إلى التجربة السودانية بعين الترقب والحذر .

وبالتالي لم تتمكن الحكومات المختلفة في السودان من تغيير الأوضاع، ويمكن القول إن تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان واستمرارها وعدم إلغائها بعد رحيل نميري، كانت سبباً رئيسياً في أن جون قرنق لم يتعاون مع النظام الجديد في السودان ويشير جون قرنق بأنه عندما تمت الموافقة على المؤتمر الدستوري من قبل الحركة في يونيو ١٩٨٦ وإنشاء آلية للتعاون المشترك وتحديد جدول زمني للاجتماعات التي تقرر لها أن تقوم بالتنسيق كانت هذه الاجتماعات تأجل بمعرفة الشماليين، وكانوا يرون التأجيل ضرورة لافتقار عملية الانتخابات أو تكوين حكومة جديدة وإعلان سياسة جديدة تجاه مشكلة جنوب السودان أو الخوف من عقد المؤتمر كنتيجة طبيعية لما اتفق عليه وهو إلغاء تنفيذ قوانين سبتمبر قوانين الشريعة

الإسلامية في السودان، يضاف إلى ذلك مطالبة الحركة بإلغاء الاتفاق العسكري مع كل من مصر وليبيا^(٢٨).

ورغم ذلك يمكن القول أن توقيع إعلان مبادئ كوكادم مثل صورة من صور المحاولات للوصول بالمشكلة إلى رؤية مشتركة بين القوى السياسية الشمالية، والقوى السياسية الجنوبية، ويمكن القول إن إعلان كوكادم حمل قدرًا من التسامح، والذي دار الحوار حوله للتتوقيع من ٢٤ مارس ١٩٨٦ حتى مارس ١٩٨٦ ويعتبر أحد انجازات حكومة التجمع الوطني للإنقاذ الوطني، والتي ضمت آنذاك حزب الأمة، والحزب الشيوعي السوداني، وحزب البعث، الناصريين، اتحاد القوى الوطنية، التجمع النقابي، وضم وفد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ٢٢ قيادة جنوبية، بجانب ثلاثة سيدات، وحضر الاجتماع خلال الأسبوع الأول جون جارنج، وأكمل الاجتماع من بعده نائبه كارنينو، ووليم نوت، وأروك طون الجوار^(٢٩).

وأهم المؤشرات في إطار التوجهات التي يمكن وصفها بالأصولية المسيحية، في مواجهة الأصولية الإسلامية أن أعطى الاتفاق في بنده الثالث^(٤٠).

John Garng: speaks,op,cit. p.9.

(٢٨) مركز أبحاث دراسات حرب الأمة: الديمocratie في السودان، عائدة ورواجمة، الخرطوم، ١٩٩٠، ص ١٢٧.

(٢٩) منصور خالد: جنوب السودان في المخيلة العربية، الصورة الزائفه والقمع التاريخي، دار التراث ، لندن، ٢٠٠٠، ص ١٨١ وما بعدها.

- إلغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ وجميع القوانين الأخرى المقيدة للحربيات.

واتفاق الجانبان على أن المؤتمر الدستوري المقترن سوف يعقد تحت شعار السلام، والعدالة، والديمقراطية، والمساواة، وأن يتضمن جدول أعماله (٤١).

- مشكلة القوميات، حقوق الإنسان الأساسية، نظام الحكم، مشكلة الدين، التنمية والتربية المتوازنة، الموارد الطبيعية، القوات الثقافية والترتيبات الأمنية، المشكلة الثقافية والتعليم ووسائل الإعلام الجماهيري، السياسة الخارجية.

وبالتالي يمكن القول: إن العقيدة المسيحية التي تجذرت في الجنوب كنتيجة طبيعية لما غرسه المبشرون في النصف الأول من القرن التاسع عشر، جاءت بنتائج إيجابية في مواجهة السلطة المركزية في الخرطوم في إطار رؤية جديدة لسودان جديد، ترى فيهقوى السياسية الجنوبية أنه يستوجب أن تكون الثقافة العربية الإسلامية هي الثقافة السائدة في أنحاء السودان، وأن هناك ثقافات أخرى لها جذور تاريخية أفريقية عميقة، بجانب مسيحية وجدت في الجنوب، فأصبح هناك شخصية Africaine منصهرة في الإطار الأفريقي، والعربي، ويمكن القول إن بها مسيحية عربية عكست هوية جديدة في السودان (٤٢).

(٤١) عبد القادر إسماعيل: مرجع سابق، الملحق الخاص بالكتاب، ص ٤٩٩.

(٤٢) تمام مكرم البرازى : مرجع سابق، ص ١٥٠.

الأصولية المسيحية في اتفاق الميرغني / قرنق ١٩٨٨ :

يمكن القول إن اتفاق كوكادم لم يكتب له البقاء طويلاً أو الاستمرار، ولعل مرجعية ذلك هي المناورات السياسية والحزبية بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وبدأت مرحلة جديدة بين الحزب الاتحادي والحركة الشعبية لتحرير السودان رغبة منها في الوصول إلى رؤية للسلام.

وهذا الاتفاق أطلق عليه حسن الترابي اتفاق الميرغني قرنق، لكن أهم ما يمكن الإشارة إليه في هذا الإطار تحديداً أن الأصولية المسيحية في فكر القوى السياسية الجنوبية كانت قد تجذرت واتجهت الرؤى المختلفة حول ضرورة إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية في السودان، وأصبح الصراع القائم بين القوى السياسية الجنوبية، والقوى السياسية الشمالية بعد رحيل نميري هو ضرورة العمل على إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية في السودان، وهي القوانين التي كان الجنوبيون يرون لها اتجاهين^(٤٢).

الاتجاه الأول:

هو سيادة الثقافة العربية الإسلامية في السودان، الاعتراف الكامل بأن السودان، شماله، جنوبه، شرقه، غربه، هو عربي مسلم، وبالتالي يستوجب التصدى لسيادة الثقافة العربية الإسلامية.

الاتجاه الثاني:

هي أن هذه القوانين في حالة استمرارها سوف تحيل المواطن الجنوبي إلى مواطن من الدرجة الثانية، وسوف تلغي حق المواطن.

على أى حال أسفرت هذه اللقاءات بين الحركة والحزب الاتحادى عن توقيع اتفاق، يمكن أن يطلق عليه أنه أحد المؤثرات التى يمكن أن تهتمى به اتفاقيات السلام المقبلة بين الشمال والجنوب، حيث أشار إلى:

- تجميد المواد الخاصة بالحدود فى الشريعة الإسلامية، وعدم إصدار قوانين جديدة تحتوى على بديل لهذه المواد حتى انعقاد المؤتمر الدستورى ومناقشة الموضوع، وبالتالي يمكن القول إن الحركة الشعبية نجحت فى تحجيم التوجهات فى إطار تطبيق الشريعة الإسلامية بعد نميرى، لكن هذا الاتفاق لم يقابل من القوى السياسية على الساحة السياسية الشمالية بالرضى والقبول خاصة الجبهة القومية الإسلامية التى رفضته شكلاً ومضموناً وأيضاً حزب الأمة (٤٤).

ولعل مرجعية ذلك هى قضية الثقافة العربية الإسلامية التى انعكست على الهوية فى السودان وأثرها على مجريات الأحداث، سواء كانت الأحداث السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، وبدأت الهوية السودانية تطرح نفسها على الساحة السياسية السودانية، بين أواسط النخبة السودانية والمثقفين وال المتعلمين، ويمكن القول إن هذه الرؤية طرحت نفسها بعد مؤتمر الخريجين، وبدأ البحث وبشدة عن الذات السودانية، ولم يكن آن ذاك قد تبلورت مشكلة جنوب السودان بهذا الشكل الواضح، ولم تكن تدرك النخب السودانية أن الذاتية الجنوبية تتجه نحو رؤية مختلفة عن

(٤٤) حسن مكي: الحركة الإسلامية في السودان ١٩٥٨-١٩٦٣، تاريخها وخطابها السياسي، الدار السودانية للكتب، الخرطوم ، ١٩٩٩ ، ص ٣٢٤.

محاولة المثقفين الشماليين، وببحث الجنوب عن هوية يرى نفسه فيها بعيداً عن الثقافة العربية الإسلامية، وهذا الفكر الذي ترسخ لديهم كنتيجة طبيعية للمورثات التاريخية، والثقافة الجديدة التي جاءت مع المستعمر البريطاني.

خاصة وأن المثقفين السودانيين الشماليين آنذاك قد تأثر البعض منهم بفكرة الرابطة الإسلامية، وخلق وإيجاد أمة إسلامية تعود بالقوى الإسلامية إلى عهود السلف، وبالتالي كان لابد أن تتمحور الشخصية الجنوبية بعيداً عن هذه الرؤية الثقافية، وأن تدرك أن هويتها تختلف خاصة وأن العديد من النخب السودانية رأت أن الدين هو الملاذ الوحيد والملجأ لحل كل القضايا، بينما تأثر البعض الآخر بفكرةعروبة ورأوا فيها أن العروبة يجب أن تسبق الإسلام، وبالتالي أيضاً هذا الفكر جعل الجنوبيين يدركون أنهم خارج إطار هذا الطرح الفكري، سواء الطرح الإسلامي، أو الطرح العربي السوداني، والذي يريد أن يصنع السودان بصيغة عربية إسلامية، بينما هم يرون في أنفسهم غير ذلك ، إذن كان عليهم يدركوا أن القضية هي إيجاد دولة قومية سودانية، تعلو فيها المواطننة على فكر العروبة والإسلام، أو قد يكون بعيداً في ظل هذه النخب السودانية (٤٥).

(٤٥) خالد: الذاتية السودانية بين القومية والإثنية القومية والتوعي الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان ، أبحاث الندوة الثانية ١٢/١ إبريل ١٩٩٥ ، إعداد حيدر إبراهيم على ، ص ٧٩ وما بعدها.

وبالتالى كان على البعض من المثقفين السودانيين أن ينظروا برأية مختلفة اشتغلت على فكرة هذا الوطن هو أرض ووطن يضم جموع السودانيين، وبالتالي ظل البحث عن هوية سودانية موحدة أمر بعيد المنال، خاصة بعد أن استطاعت القوى الاستعمارية أن تضيف إلى هذه الرؤى التي رأت في الإسلام ملجاً والعروبة ملذاً، والسودانية أصلًا ووطناً، أبعادًا جديدة في إطار تغيير البنية الثقافية في جنوب السودان، وبالتالي كان على الجنوبيين أن يتوجهوا إلى قوة أخرى خارج إطار السودان، وخارج فكر العروبة والإسلام، ويتجهوا نحو قوى مؤثرة، فلم يجدوا سوى هذه التوجهات الجديدة التي انبثقت من جذور الأصولية المسيحية التي كانت قد نجحت في أن تتحرك على مساحة واسعة في السودان، وهو إيجاد Sudan جديد علماني، تعلو فيه المواطننة على كل ماعداها.

وبالتالى يمكن القول إن انفاق الميرغنى. قرنق أدرك ذلك وأن يستوجب أن يعاد الطرح الفكري والثقافي الذي يمكن أن يضم أبناء السودان تحت مظلة واحدة في حالة العودة مرة أخرى إلى ما قبل القوانين السبتيمبرية، لكن الأصولية الإسلامية التي تمثلت آن ذاك في حسن الترابي والجبهة القومية الإسلامية، أبى إلا أن تعتبر أن التوجهات الإسلامية في السودان هي الرؤية الوحيدة التي يمكن الاستناد إليها في أي محاديث أو مفاوضات، ولذلك أعطت القوى الأوربية والتوجهات السياسية في إطار الأصولية المسيحية الأمريكية الفرصة في التدخل في شؤون السودان بطرق وأساليب مختلفة.

ولذلك سعى حسن الترابي لترتيب بعض الأوضاع القائمة في السودان من خلال المؤسسة العسكرية السودانية حيث بدء إعداد مسرح السودان للعودة مرة أخرى إلى أحضان المؤسسة العسكرية من خلال الانقلاب الذي قاده البشير، وكان هذا الوطن مقدراً عليه أن لا يحيا في ظل الديمocratie إلا العديد من السنوات القليلة، ليبدأ مرحلة جديدة يسيطر فيه الجيش على السلطة في السودان، ويسيطر على الجيش حسن الترابي ورفاقه.

الأصولية الإسلامية بين القوى السياسية المختلفة ١٩٨٩/٨٦

يمكن القول إن الأصولية الإسلامية قد نجحت في النهاية في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، بما يعني أن الأصولية الإسلامية قد نجحت في تحقيق أهدافها الأساسية وهي اعتبار الإسلام منهجاً وشريعة، ورغم أن الأصولية الإسلامية كانت تمتلك قاعدة شعبية عريضة في الشارع السوداني، إلا أن السودان دخل في حلقة من الحلقات التي تدعو إلى الاستغراق فمنذ ٢٦ مارس ١٩٨٥ دخل السودان في حالة من الثورة والتمرد على نظام نميري الذي كان قد طبق الشريعة الإسلامية، وخاطب مشاعر السودانيين، ورغم ذلك فكان من الصعب الوصول إلى مفاهيم ومفاتيح هذه الثورة، وهى ثورة طلابية تدرج تحت كونها مظاهرات ضد النظام أم أن الشعب انتفض نتيجة لتطبيق قانون العقوبات في الشريعة الإسلامية، دون أن يوفر النظام للجياع القوت الضروري، حيث تشكلت البنية الأساسية لهذه الانتفاضة بين الطلاب وجموع القراء السودانيين

وفقراء المدن بجانب صفارات الموظفين وكانت القوى السياسية والعسكرية والعمال في السودان تقف أمام الحدث غير قادرة على اتخاذ أي قرار، نتيجة لغياب قائهم خارج السودان، وفي الوقت الذي شعرت فيه رئاسة الجمهورية بعزلة عن الشعب، بدأ تجمع النقابات يشعر بضرورة التحرك تجاه الأحداث، بينما القوات المسلحة بدأت في التفكير فيأخذ زمام المبادرة^(٤٦).

على أي حال الأصولية الإسلامية آن ذاك كانت غارقة في تصوراتها ناحية الانتصار الذي حققه من خلال دفع نميري إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، لكنها في نفس الوقت تشعر بدرجة من الارتباك تجاه تلك الأحداث التي تجري.

ويمكن القول إن القوى الثلاث التي أشرنا إليها باستثناء رئاسة الجمهورية كانت مدعومة بالقوى السياسية الجنوبية خارج وداخل السودان بما يعني أن الأصولية المسيحية التي تمثلت في حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تخندقت فـ يواجهه نظام نميري منذ اليوم الأول الذي أعلن فيه تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان.

على أي حال استطاعت هذه القوى الثورية والانتفاضة الشعبية أن تطيح بنميري لتبدأ الأصولية الإسلامية مرحلة جديدة في تاريخها السياسي بعد أن استولى عبد الرحمن سوار الذهب على السلطة هو ورفاقه متذمرين اتجاهين:

(٤٦) حيدر طه: الإخوان والعسكر، قضية الجبهة الإسلامية واللهجة في السودان، حركة الحضرات العربية للإعلام والنشر ، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٢٠.

الاتجاه الأول : هو تخلص البلاد من النظام القديم.

الاتجاه الثاني: وضع رؤية جديدة لنظام جديد مؤسس على الحرية والعلمة الإسلامية الأصولية بعد الانتفاضة.

استقبل الفريق سوار الذهب في ١٠ إبريل ١٩٨٥ حسن الترابي، حيث تاقشا في بعض القضايا التي تدخل في ضم اختصاصات التجمع الشعبي، ويمكن القول إن لقاء الجيش ممثلاً في الفريق سوار الذهب لحسن الترابي لها مدلولات عده، إذ إن حسن الترابي يمثل رأس البناء الإسلامي في السودان، ويعتبر شريكاً دون شك في الأوضاع التي آلت إليها السودان، وهو ضمن الذين أيدوا وخططوا للشريعة الإسلامية في السودان، وبالتالي بدأ الجنوب وقادته الذين مثلوا الأصولية المسيحية آنذاك والذين تخندقوا في مواجهة الشريعة الإسلامية يدركون أن الرؤية الجديدة في السودان لاختلف كثيراً عن الرؤية القديمة، خاصة وأن القوى الإسلامية في السودان والتي تمثلت في جماعة الإخوان المسلمين لم تكن عضواً في التجمع الوطني، وكانت حجة الترابي في عدم انصهار التيار الإسلامي في التجمع لعدم وجود الحزب الشيوعي السوداني بداخله، وفي إطار نفس التوجهات رأى التجمع الوطني ضرورة أن لا يكون الترابي أحد العناصر المشاركة في المحادثات^(٤٧).

(٤٧) لمزيد من التفاصيل عن استيلاء سوار الذهب على السلطة يراجع:
عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان، الفصل الخامس،
مطبعة النورس، الجيزة، ٢٠٠٣، ص

على أى حال بدأت القنوات تفتح بين المؤسسة العسكرية السودانية الممثلة في الفريق سوار الذهب وحسن الترابي، وبالتالي انعكست هذه الاتصالات والقنوات على باقى حركة الإخوان المسلمين في السودان، حيث بدأت الاتصالات بينهم وبين المؤسسة العسكرية (٤٨).

وتأسيساً على ذلك أعلن الفريق سوار الذهب في مؤتمر صحفي عقد خصيصاً لذلك يوم ١٥ إبريل ١٩٨٥ « بأن الشريعة الإسلامية سوف » تظل في السودان من حيث المبدأ، وكان يعني ذلك استمرار قوانين سبتمبر التي كانت أحد الأسباب الرئيسية في منظومة التوجهات السياسية المعاكسة للشمال بالنسبة للأصولية المسيحية الجنوبية والتي تمثلت أن ذلك في الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، واستمراً على تهدئة الأوضاع أشار سوار الذهب بأنه سوف يعاد النظر في بعض القوانين المستمدة من أحكام الشريعة أثناء فترة الانتقال، ويؤكد الترابي هذه التوجهات عندما يقول: « أثناء الفترة الانتقالية وتواجد سوار الذهب في الحكم اتصلت به العديد من الحكومات العربية، وغير العربية تطالب به بضرورة إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية ، وأكده سوار الذهب مشاركته في ذلك، وهروباً من ذلك في إطار المناورة السياسية للفريق سوار الذهب، أشار بأن الحكومة الانتقالية لاتملك أن تتصرف في هذه الأمور وطلب الانتظار إلى ما بعد الانتخابات».

وبالتالي يمكن القول إن الأصولية الإسلامية في السودان بعد رحيل نميري تواجدت على الساحة السياسية السودانية في اتجاهين:

(٤٨) حيدر طه : مرجع سابق، ص ١٢٠.

الاتجاه الأول: القنوات المفتوحة بين القادة الإسلاميين الممثلين في الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية آن ذاك.

الاتجاه الثاني: وجود بناء قوى مثل التيارات الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية بجانب الحكومة الانتقالية والذين أكدوا على صعوبة إلغاء قوانين سبتمبر، التي تمثلت في الشريعة الإسلامية وهؤلاء كان على رأسهم الفريق سوار الذهب، والفريق تاج الدين عبد الله فضل في المؤسسة العسكرية، والجزولي دفع الله، ود. حسن أبو صالح في الحكومة الانتقالية وفي التجمع الوطني.

وبالتالي انعكست تلك التوجهات في إطار الحكومة الانتقالية على قضايا الحرب والسلام في جنوب السودان حيث بدأت القوى السياسية الجنوبية تخندق من جديد وترفض المشاركة والتعاون مع الحكومة الانتقالية، وأعلن أن هناك العديد من القضايا يستوجب حسمها، قضايا الحرب والسلام، الديمقراطية ، الشريعة الإسلامية، ومدى ممارستها في أنحاء السودان المختلفة، قضايا التنمية الاقتصادية وعدالة التوزيع بين المركز، والأقاليم، السياسة الخارجية^(٤٩).

وكان على القوى السياسية المختلفة وعلى رأسها الأصولية الإسلامية أن تحدد موقفها من هذه القضايا، ونتيجة لذلك بدأت المواقف تتشكل سياسياً، وصنفت القوى السياسية السودانية على النحو التالي:

- ١ - التجمع الوطني وقد ضم القوى السياسية والنقابات.

^(٤٩) حيدر طه: مرجع سابق، ص ١٢١ .

٢ - الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق.

٢ - الإخوان المسلمين بقيادة حسن الترابي.

بالنسبة للإخوان المسلمين: فقد تعاونوا بشكل كبير مع نظام نميري، لذلك لم تنشأ بينهم وبين القوى السياسية الجديدة أي تحالفات. بينما الأمة تسعى للتحالف مع الحزب الاتحادي الديمقراطي مؤسسين ذلك على فكرة التعاون بين الحزبين لحكم البلاد.

ونتيجة لذلك سعت الأصولية الإسلامية إلى إعادة ترتيب رؤيتها من خلال تشكيل «الجبهة الإسلامية القومية» في اتجاه محاولة حسن الترابي تجميع كل القوى الإسلامية والمؤسسات الإسلامية والطرق الصوفية والجمعيات وغيرها تحت مظلة الجبهة الإسلامية القومية.

على أي حال فإن الأصولية الإسلامية في السودان بدأت حملة إعلامية سعت من خلالها إلى تحجيم خصومها السياسيين، وبدأت تفكر جدياً في كيفية استقطاب بعض القوى السياسية المختلفة على الساحة في إطار من التحالف التكتيكي وإعلامياً تمكنت الأصولية الإسلامية من إصدار العديد من المجالات، كان منها على سبيل المثال «صحيفة الرأي»، ثم الأسبوع، السوداني ، ألوان» وجاءت بعد ذلك مجلتان «سنابل، والبلد».

أما عن التحالفات فبدأت تطرق باب المؤسسة العسكرية بحذر شديد، والذي شجعها على ذلك هو إدراكتها قبول الفريق سوار الذهب لتوجهات الحركة في السودان^(٥٠).

(٥٠) حيدر طه: مرجع سابق، ص ١٢٢.

ويشير جون قرنق في هذا الصدد أنه في عام ١٩٨٢ عندما قرروا القتال في مواجهة الأطروحات الإسلامية التي كان يسعى نميري لطرحها، طرحا سؤالاً، نقاتل من أجل ماذا؟ وما هو هدفنا؟، ويرى أنهم استقرروا على «وحدة بلدنا» أي وحدة السودان، ويرى قرنق أنه منذ عام ١٩٨٢ والحركة ثابتة على أهدافها^(٥١).

ويرى أن الوحدة التي تبنتها الحركة هي وحدة من نوع جديد، ويشير في هذا الصدد في إطار الأصولية الإسلامية التي بدأها الترابي بأنه لا يمكن أن تكون الحركة الشعبية لتحرير السودان قد دخلت عام ١٩٨٢ للقتال من أجل وحدة، يراها إن ثمت في ظل الأصولية الإسلامية، فهو قاتل من أجل وحدة يمكن أن تكون سبباً في اضطهاد الجنوبيين، ويرى قرنق أن مفهوم الوحدة لدى الحركة مؤسس على اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو الواقع التاريخي.

الاتجاه الثاني: هو التمouعاصر.

ويشير بأن المقصود بالتنوع التاريخي هو التزامن التاريخي بداية من حضارات كوش، مصر الفرعونية، المالك السودانية والتي استمرت لأكثر من سبعمائة عام، ثم ظهور الإسلام، ثم قدوم المهاجرين من شبه الجزيرة

(٥١) جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد، وإعادة بناء الدولة السودانية، تقديم الواقع كمير، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٧٢.

العربية، وإقامة ممالك إسلامية قوية، ثم الحكم المصري/التركي، ثم المهدية، ثم الحكم الثنائي، والذي جاء على أثره استقلال السودان عام ١٩٥٦.^(٥٢)

.٧٢) جون فرنق: يرجع سابق، ص ٧٢.

الفصل الخامس

المخططات الأمريكية في السودان

مواجهة بين أصوليين

٢٠٠٦/٨٩

يستهدف هذا الفصل الجذور التاريخية للمخططات الأمريكية تجاه المنطقة والسودان بشكل عام والجنوب بشكل خاص، والتى تعكس بالتالى فى إطار سياسات أمريكية تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى الآن سواء فى إطار الهيمنة الأمريكية رغبة فى الوصول إلى بترول الشرق الأوسط وأفريقيا، بجانب حصار الثقافة العربية وكسر الزعامات العربية القومية التى ظهرت على الساحة وتبنت حركات التحرر الوطنى سواء فى أفريقيا أو العالم العربى وكانت السياسة الأمريكية تستهدف حرمان أفريقيا من المساندة للتوجه نحو الاستقلالية وحرية القرار، كما يوضح الجذور التاريخية للحركة الإسلامية فى السودان أى ظهور حركة الإخوان المسلمين والتى كانت امتدادا طبيعيا لحركة الإخوان المسلمين فى مصر ٦ وهل تأثرت بها فكراً ومنهجاً؟ وكيف كانت توجهاتها فى ظل وجود محاولات الهيمنة الأمريكية على المنطقة وتوجهات الحركة الإسلامية فى ظل وجود الأنصار والختمية، وهل الأصولية الإسلامية فى السودان كان لها تأثير مباشر على الحركة السياسية فى كل من شمال وجنوب السودان فى ظل تلك الأوضاع ومواجهة الأنصار والختمية والأصولية المسيحية والمخططات الأمريكية، وموافقات القوى السياسية الأوروبية والأمريكية من سياسة حركة الإخوان المسلمين التى مثلت الأصولية الإسلامية، فى ظل مواقف وسياسات محلية، وإقليمية، ودولية بالغة الصعوبة، وكيف كان الوضع، وعندما استولت على الحكم فى السودان من خلال المؤسسة العسكرية وماهية توجهاتها إبان مشكلة جنوب السودان، وهل كان لهذه الأصولية الإسلامية الفضل فى الحفاظ على

الهوية العربية الإسلامية في إطار السودان ككل خلال هذه المرحلة عندما اتجهت إلى دعم الثقافة العربية الإسلامية، خاصة في إطار مشكلة الجنوب في أثناء محاولات تنفيذ المخططات الأمريكية من خلال الضفوط الأمريكية تارة، والماضيات تارة أخرى، وهل تمكنت من الحفاظ على جنوب السودان من الانفصال؟ وهل استهدفت المخططات الأمريكية التي وضعت في شكل سياسات تحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مواجهة الأصولية الإسلامية برؤى جديدة من خلال الضفوط المختلفة أثناء مفاوضات أبوجا، والإيجاد، وماساكوش وهل نجح الإخوان المسلمين عندما توّلوا السلطة في السودان في تغيير البنية الثقافية التي صبغ بها الجنوب خلال مرحلة الأصولية المسيحية التي تمثلت في الإرساليات التبشيرية في القرن الماضي، أم أن الأصولية الإسلامية نتيجة سياستها دفعت بمشكلة جنوب السودان بالأصولية المسيحية التي تجذرت في جنوب السودان من خلال الصفة الجنوبية التي تعلمت في مدارس الإرساليات التبشيرية إلى تحريك الأصولية المسيحية الأمريكية والتي تمثلت في تبني الحزب الجمهوري الأمريكي لسياسة متشددة تجاه السودان للتدخل المباشر في المشكلة بطرق وأساليب مختلفة، وإيجاد وطرح الحلول المختلفة التي ساندت الأصولية المسيحية في الجنوب، وهل كان ظهور البترول في الجنوب والسودان وأفريقيا بشكل عام هو أحد محركات السياسة الأمريكية، وفي المقابل ما هو الدور الذي لعبته الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان إبان هذه المرحلة من ١٩٨٩ حتى ٢٠٠٠ والتي تمثلت في مواجهة الرؤية الأصولية الإسلامية في إطار السياسة السودانية ومواجهة المشروع

الحضارى الإسلامى، التى كانت تطبقه السودان ضمن سياستها للمنطقة بالكامل من خلال الطرح الإيدلوجى لحسن الترابى، بينما طالبت الأصولية المسيحية الممثلة فى الحركة الشعبية والجيش الشعبى لتحرير السودان بسودان علمانى، وبالتالي فإن الاتجاهين الأصولية الإسلامية والأصولية المسيحية يختلفان فى توجههما ويختلفان فى أسلوبهما فى طرح النظرية وفى الاستراتيجية التى تبنى على أساس الحلول النظرية المطروحة والتى كان يستوجب أن يقابلها واقع عملى، سواء المشروع الحضارى لحسن الترابى، والعلمانية لجون قرنق والتى استند كل منهما على قوى سياسية خارجية لتنفيذ مشروعه دون النظرة الحقيقية لواقع السودان^(١).

الجذور التاريخية للمخططات الأمريكية:

بعد مؤتمر يالطا أى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستعد دورها الجديد فى العالم، وكانت ترى ضرورة إزاحة بريطانيا من مناطق نفوذها، وتسعى لكي ترث هذه الإمبراطورية بما يمثله ذلك الميراث من مصالح بتروлиمة، ومواقع استراتيجية ، وقواعد عسكرية، وسيطرة على بحار ومحبيطات، وغيرها، ولم يكن هذا الصراع بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بالأمر السهل، فكلاهما قدما من نبع واحد وكانت روابط اللغة، والثقافة، والتاريخ، التى جمعت بينهما أحد العوامل الأساسية التى اعتبرت أحد الجسور التى جعلت الولايات المتحدة تتحرك وهى تضع فى حسبانها تلك

(١) إبراهيم نصر الدين: الإستعمار الصهيونى فى إفريقيا (أفاق إفريقية . المقوله السودانية إلى آين) المجلد الثالث، العدد ١١، ٢٠٠٢، ص ٧١٨ وما بعدها.

المواثنات التاريخية، والتي جعلت علاقتها متميزة، وهذه المواثنات جعلت القيم التي تجمعها تكاد تكون متشابهة ، وبالتالي كانه لابد أن يخطط ذلك الصراع من قبل أمريكا لميراث بريطانيا بنوع من الرزف التدريجي والبطئ، الذي يعطى إحساساً لدى العالم بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال قادرة على احتفاظ الرجل المريض، لكنها في نفس الوقت كانت تدرك أن الإمبراطوريات الحالية والتي تمثلت في كل من بريطانيا وفرنسا لم تعد قادرة على أن تمتلك أدوات العصر وطموحاته نحو عالم جديد تريد أن تكون هي مهندسة سياساته والمهيمنة على مقدرات شعوبه^(٢).

على أى حال فى ١٢ فبراير ١٩٤٥ كان الطراد الأمريكى يرسو على ضفاف البحيرات المرأة فى مصر، والتي تتواجد قناة السويس، والتي تعتبر أهم ممر مائى عالمى، وعلى ظهر هذا الطراد يجلس فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، وأدركت بريطانيا وقتها أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة إلى إزاحتها من العالم العربى وأفريقيا، خاصة بعد أن أدركت فى مؤتمر يالطا أن العالم بدأ يقسم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى، وأن بريطانيا تجلس على الهاشم حيث ساورها إحساس عام بأن الحرب العالمية هي آخر الحروب على مستوى العالم، نظراً لأن اكتشاف أسرار الطاقة الذرية والتوجهات نحو صنع القنبلة الذرية سيجعل الدول تفككآلاف المرات قبل القدوم على أى حرب، وأن الصراع بعد الحرب هو صراع عقائدى سوف يسود فيه النظام

(١) محمد حسين هيكل: زيارة جديدة للتاريخ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٥ . ٤٠٤

الأفضل، وبالتالي يمكن القول إن أفريقيا كانت أحد محاور بؤرة الصراعات الخفية آنذاك، أى بعد الحرب العالمية الثانية، وظللت كذلك إبان الحرب الباردة وبعد انتهاء الحرب الباردة، أصبحت مفتوحة من خلال اللاعب الوحيد وهى الولايات المتحدة الأمريكية، وباتت المخطوطات الأمريكية يتم تفيذها فى أفريقيا تحت مسميات حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات من خلال تشريعات وقوانين يتم التصديق عليها فى الكونجرس الأمريكي^(٣).

على أى حال اعتبر عام ١٩٤٤ والذى سبق هذه اللقاءات عام الترتيبات والإعداد للاختراع الأمريكى لمنطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا، ويشير الأستاذ/ هيكل فى مؤلفه «ملفات السويس»، أن أول نوفمبر عام ١٩٤٤ أعد تقرير سرى للأهداف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، والتى كانت على النحو التالى:

- ١ - تأكيد المصالح المستقلة للولايات المتحدة الأمريكية فى إجراءات ترتيبات عادلة تهدف إلى تحقيق السلم والأمن على أساس من حسن الجوار.
- ٢ - تأكيد حق الشعوب فى اختيار ماتريده من أشكال الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها لنفسها.
- ٣ - توفير مساواة فى الفرص والتجارة والترانزيت والتبادل التجارى يختلف عن سياسة الاستبعاد وحرية التفاوض من خلال الوكالات

^(٣) محمد حسين هيكل: ملقات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٢ وما بعدها.

الحكومية أو المشروعات الخاصة بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي المطبق.

٤ - حماية المواطنين الأمريكيين بصفة عامة، وحماية الحقوق الاقتصادية الأمريكية المشروعة، والنهوض بها، سواء كانت حقوقاً ماثلة أو ممثلة.

على أي حال عندما أبحر روزفلت إلى المياه المصرية وكان معداً لها ثلاثة لقاءات هامة مثلت الرؤية الاستراتيجية للسياسات الأمريكية في إطار التوجهات السياسية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية.

اللقاء الأول : يوم ١٣ فبراير ١٩٤٥ حيث التقى روزفلت بالملك فاروق.

اللقاء الثاني: يوم ٤ فبراير ١٩٤٥ كان لقاء الملك عبد العزيز آل سعود.

اللقاء الثالث: ظهر يوم ٤ فبراير ١٩٤٥ لقاء الإمبراطور هيلاسلاسي إمبراطور الحبشة، وحاكم القرن الأفريقي. ملتقي البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وبهذه اللقاءات كانت تعنى ثلاثة اتجاهات أساسية بنت عليها أمريكا استراتيجيتها ومخططاتها بعد الحرب العالمية الثانية.

الاتجاه الأول: البترول في منطقة الشرق الأوسط وأسيا والذ تمثل في لقاء الملك عبد العزيز آل سعود، وكان هناك تصور لسياسة أمريكا البترولية وضفت بعد الحرب، بجانب سياسة مالية مقدمة لعالم ما بعد الحرب، حيث نبعت فكرة

صندوق النقد الدولى وبنك التسويات والبنك الدولى وغيرها من النظم الاقتصادية التى تحكمت فى اقتصاد العالم فيما بعد^(٤).

الاتجاه الثانى: الواقع الاستراتيجية والممرات المائية فى الشرق الأوسط، وقناة السويس، وموقع مصر الجغرافي وقلب العالم العربى، والتى تعتبر ملتقى البحار، البحر الأحمر من شرقها، هذا البحر كممر مائى يصل حتى المحيط الهندى عن طريق ممر مائى هام هو باب المندب، والذى يصله بالتالى إلى المحيط الهندى وإلى المحيط الهادى، حتى يصل إلى شواطئ كاليفورنيا، أما بالنسبة للموقع الجغرافى لمصر شمالاً فالبحر المتوسط يصل إلى المحيط الأطلسى عن طريق جبل طارق، حتى يمكن أن يصل إلى نيويورك، أضف إلى ذلك نهر النيل كشريان مائى داخلى يصل شمال القارة بجنوبها ماراً بقلب القارة، وبالتالي يعتبر أداة من أدوات الربط الهامة بقارة أفريقيا.

الاتجاه الثالث: أفريقيا والقرن الأفريقي والتى تمثلت فى الوصول إلى مثلث أفريقيا والتواجد السياسى فى الحبشة المسيحية التى يمكن أن تتحكم فى شرق أفريقيا بالكامل.

وبالتالى كانت المخططات الأمريكية تدرك أهمية هذه المحاور فى إطار سياستها لميراث بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وبات المخططون

(٤) محمد حسنين هيكل: زيارة جديدة للتاريخ، مرجع سابق، ص ٤١٠ وما بعدها.

السياسيون الأمريكيون يبنون سياساتهم على هذا الأساس، وكانت مصر آن ذاك تعنى مصر والسودان كبلد واحد في أفريقيا، وبالتالي استراتيجيةً فإن الوصول إلى كل من شرق أفريقيا، وغرب أفريقيا، ووسط وجنوب أفريقيا أمر يمكن أن يكون سهلاً بعد امتداد النفوذ الأمريكي في كل من الحبشة ومصر والسودان.

وكان على الولايات المتحدة الأمريكية البدء في تنفيذ سياستها الجديدة في الشرق الأوسط وأفريقيا، والتي كانت في الحقيقة تستهدف أن يكون هناك نظام جديد يستوجب أن يحل محل بريطانيا، يكون اللاعب الأساسي فيه هي الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت تضع تصورتها لتنفيذ هذه السياسة، حيث حدد هذا التقرير ستة اتجاهات للعمل، ولعل أبرز هذه الاتجاهات:

- العمل على إقامة نظام إقليمي تتشئه دول المنطقة، لا يعتمد على النفوذ البريطاني، ويبعد تماماً عن النفوذ السوفيتي، ويرتبط نجاح هذه السياسة، بالنجاح في السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، وتأسيسها على مصالحها في المنطقة، وفي ٢١ مايو ١٩٤٥ وجهت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة رسمية إلى وزارة الخارجية البريطانية تشير إلى سياستها الجديدة التي خططت لتنفيذها.

١ - نحن نرغب في أن يتوقف التدخل السياسي البريطاني الذي يعرقل حصولنا على امتيازات بترولية في المناطق التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيطرة البريطانية.

٢ - نحن نرحب في زيادة معدل استغلال البترول من احتياجات نصف الكرة الشرقي، ولا سيما الشرق الأوسط، حتى يمكن خفض نسبة الاستغلال لبترول نصف الكرة الغربي، خصوصاً بترول الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يظل احتياطياً موفراً للولايات المتحدة مستقبلاً.

٣ - نحن نرحب في توصيل منابع البترول وبخاصة بترول السعودية والعراق إلى مياه الخليج الفارسي أو البحر الأبيض بواسطة خطوط الأنابيب، وتنقل الاستراتيجية الأمريكية من رؤيتها المستقبلية بالنسبة للبترول، إلى رؤيتها الاستراتيجية لخطوط النقل والمواصلات، حيث أشارت الخارجية الأمريكية في مذكوريها للخارجية البريطانية أن اللورد سوينتون وزير الطيران البريطاني والذي زار مصر في شهر إبريل ١٩٤٥ وصل به الأمر إلى حد أنه قال للمسؤولين المصريين مانصه « إن الولايات المتحدة الأمريكية تريد السيطرة على كل الطيران المدني وإنه إذا قبلت الحكومة المصرية بتوقيع معاهدة تسهيلات طيران مع الولايات المتحدة الأمريكية، فسوف نجد أن الولايات المتحدة جاءت للسيطرة على أجواءها وعلى العالم مباشرة، وأن البريطانيين جادون في العি�لوة دون هذه القوة الأمريكية، وأن هذه الملاحظات رأت أمريكا أنها جافة وغير لائقة.

وتأسيساً على هذه الاستراتيجية في إطار السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا، وضعت أمريكا أقدامها بخطى ثابتة في إطار إزاحة إنجلترا من كل مستعمراتها في العالم العربي وأفريقيا وإيصال نفوذها تدريجياً إليها، ويمكن القول إنها بذلت جهداً كبيراً نتيجة الحرب الباردة ومحاولة استقطاب الدول.

على أي حال فإن الأوضاع كانت تشير إلى أن هناك قوى بعد الحرب تواجدت على الساحة تمثلت في أمريكا ويمكن القول إن مواردها وقوتها ساعدت على ذلك، وبدأت الشركات الأمريكية العملاقة تدخل ساحة الشرق الأوسط، وكان على أمريكا التي سمحت للشركات بالتحرك أن تتحسس خططها في إطار التعامل مع العرب والأفارقة يضاف إلى ذلك أن ظهور قوة جديدة في المنطقة ممثلة في الصهيونية العالمية، وقد ركزت هذه القوة التي تمثلت في الصهيونية على تحقيق حلمها في فلسطين في نفس الوقت كانت أمريكا تمارس دورها في إخراج إنجلترا من المنطقة، وفي خضم تلك الأحداث رحل روزفلت عن الولايات المتحدة الأمريكية ليتولى نائبه رئاسة أمريكا وهو هاري ترومان عام ١٩٤٥ ويواصل نفس السياسة. وبدأ أن هناك حقائق واضحة في إطار تراجع إنجلترا وتقدم أمريكا في ظل تلك الأوضاع بمشروع عام ١٩٥٢ تحت مسمى معاهدة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولكن دول المنطقة ربطت المشروع بضرورة الحصول أولاً على الاستقلال، ثم يتم الدفاع بعد ذلك عن الشرق الأوسط.

على أي حال اقتربت نهاية حكم ترومان، ولكن استمر الحزب الجمهوري في قيادته للولايات المتحدة الأمريكية من خلال فوز إيزنهاور وتزامن دخول إيزنهاور إلى البيت الأبيض قيام ثورة يولييو ١٩٥٢ والتي كان لها تأثيرها في المنطقة بالكامل، ويمكن القول إن العالم كان يقدم بعد نهاية الحرب الساخنة على نوع جديد من الحرب هي الحرب الباردة، لكن منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا كانت على أجندته اهتمامه. وتركز اهتمام السياسة الأمريكية آن ذاك، والتي تحرك لتنفيذها كل فوستر دلاس وزير الخارجية

الأمريكية، ونائب الرئيس ريتشارد نيكسون في ضرورة إبعاد العالم العربي وأفريقيا عن الاتحاد السوفيتي، وفي عام ١٩٥٤ كانت التوجهات الأمريكية في المنطقة تسعى لإيجاد صيغة لسلام بين العرب وإسرائيل كمدخل لترتيب أوضاع المنطقة، وخططت لذلك بأن تتجه منطقة الشرق الأوسط - بعد تحقيق السلام بما فيها إسرائيل - نحو مواجهة الاتحاد السوفيتي، وكانت مفاوضات الجلاء عن مصر آن ذاك تدور بين إنجلترا ومصر، ويمكن القول إن مصر توصلت بمساعدة الولايات المتحدة إلى اتفاق الجلاء في يوليو ١٩٥٤ مع إنجلترا وسعت بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في محاولات لاستقطاب مصر^(٥).

وفي غضون تلك المرحلة كان السودان قد حصل على الحكم الذاتي الإقليمي، وكان يمتلك بالإرهاصات السياسية، بين مؤيد للوحدة مع مصر ومتطلب بالاستقلال عنها، وفي ديسمبر ١٩٥٥ أجمعت اللجان المختلفة في برلمان الحكم الذاتي للمشاورة في إعلان الاستقلال من داخل البرلمان السوداني، وبعده بيومين دار حوار في نفس اللجنة بين الاستفتاء على حق تقرير المصير، أو إعلان استقلال السودان داخل البرلمان، وكان الصراع بين إنجلترا وأمريكا على السودان يبدو من خلف الكواليس .

حيث كانت الإرهاصات التي تدور في الأروقة السودانية نحو الرغبة في الاتحاد أو الاستقلال عن مصر، كانت الأصابع الأمريكية والبريطانية تعلن عن نفسها بطرق مختلفة، فبينما ساعدت أمريكا مصر في اتفاقيات

(٥) إيزنهاور: كان قائداً لقوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وتوج في الانتصار على النازية.

الجلاء عن بريطانيا، كانت بريطانيا تقف بكل قوتها وراء المجموعة الاستقلالية، التي كانت تدعو للاستقلال عن مصر، وكانت تسعى إلى تقويض فكر الاتحاد، ولعل ذلك كان رد فعل طبيعياً نحو السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وأفريقيا، خاصة نحو مصر.

وبالتالي أعلن إسماعيل الأزهري بالفعل في أكتوبر ١٩٥٥ « حق تقرير المصير » قبل الموعد الذي حددته اتفاقية القاهرة، وتراجعت المشاعر الوطنية للسودانيين عندما نوقش موضوع الاستقلال من داخل البرلمان في ٢١ ديسمبر ١٩٥٥ أعلن الموافقة على مشروع الدستور المؤقت، وفي أول يناير ١٩٥٦ أعلن استقلال السودان، وبذلك أصبح السودان دولة ذات سيادة، وعليه أن يتحمل جميع مسؤولياته، وأن يخطط لسياساته الخارجية والداخلية برؤية استقلالية وبعيدة عن مصر، وفي نفس الوقت ظلت السياسة الأمريكية المطروحة في المنطقة تدعم نفسها بطرق وأساليب مختلفة، وعندما أقدمت مصر على تأميم قناة السويس كان لأمريكا موقفان، موقف خاص بها، وموقف مطروح على الساحة الدولية^(٦).

بالنسبة للموقف الخاص بها، فهو محاولات أمريكا السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا، وقد ظهرت مصالح أمريكا واضحة بشكل كبير عندما أقدم جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦ على تأميم قناة السويس، ففي ٢١ يوليو ١٩٥٦ وبعد سبعة أشهر فقط من استقلال السودان عقد اجتماع في البيت الأبيض لمجلس الأمن القومي برئاسة إيزنهاور، واتفق

(٦) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية ٤٧-١٩٧٢، مكتبة التورس، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٣٠.

المجتمعون بـأن الإجراء الذى قامت به مصر لا يمكن قبوله، ويستوجب مقاومة ذلك الإجراء، وأشاروا إلى ضرورة مقاومته بكل الوسائل بجانب القوة العسكرية، مع تهيئة المسرح السياسى لذلك، ورأوا أن ترك هذا الأمر ينجح « سوف يؤثر على استراتيجيات المنطقة بالكامل، وعلى موازين القوى العالمية على نحو غير موات لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ورأوا أنه يهدد مصالح البترول والأهمية متعددة الجوانب للشرق الأوسط، كما أنه خطر على إسرائيل، ولقد وضع المجتمعون تصوراً للمرحلة المقبلة على النحو التالى:

- ١ - التصدى للعمل المصرى يجب أن يكون بدايته سياسة نفسية تمثل فى حملة عداء دولية واسعة، وحصار اقتصادى، بيدأ من تجميد الأرصدة المصرية فى الخارج، ويصل إلى محاولة تجويع بقصد التركيع، وإذا لم يؤد إلى الإطاحة بالنظام، فلابد من العمل العسكري.
- ٢ - ضرورة تحجيم الدور الأوروبي لأن انفراد إنجلترا وفرنسا بالعمل كفيل بعودتهما للمنطقة.
- ٣ - يستوجب أن تظل إسرائيل خارج العملية.

وبالتالى يمكن القول إن الصراع لميراث إنجلترا والتواجد فى منطقة الشرق الأوسط كان هو الحراك الأول للولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة ناصر بالقوة السياسية والقوة العسكرية، عندما شرع فى تأميم قناة السويس، أما عن المسرح السياسى الدولى فى إطار السياسة الأمريكية إبان العدوان الثلاثي على مصر، فقد كان موقف أمريكا من أزمة السويس،

عندما واجهت كلاً من إنجلترا وفرنسا لم يكن على الإطلاق رغبة منها في مساندة مصر وناصر، بقدر ما كان رفضها للتحرك المنفرد لكل من بريطانيا وفرنسا، والتي كانت في طريقها لهدم المخططات الأمريكية في المنطقة، يضاف إلى ذلك المخططات الأمريكية التي كانت تريد كسر الزعامات العربية في أفريقيا بجانب فصل المشرق العربي عن المغرب العربي من خلال سياسات جديدة في المنطقة. يضاف إليها التوажд الإسرائيلي كان هو المحرك الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية للسير في تنفيذ مخططاتها في منطقة الشرق الأوسط وأمريكا وبالتالي يمكن القول إن الموقف الأمريكي المتشدد من هذا العدوان جاء مؤسساً على سياستها الجديدة، ولو لم تتحرك إنجلترا، وفرنسا، وإسرائيل، تجاه هذا الموقف لكن للولايات المتحدة الأمريكية شأن آخر في معالجة أزمة السويس، وبالتالي لم تترك الاتحاد السوفيتي ينفرد باللعبة السياسية بمفرده، ويعطى انطباعاً أن الاتحاد السوفيتي هو المحرك الأساسي في هذا، وهو الذي أجبر إنجلترا، وفرنسا، وإسرائيل على الخروج من مصر على أي حال انتهت الأزمة بإخراج القوى المعادية من المنطقة لتببدأ مرحلة جديدة في السياسة الأمريكية تجاه السودان^(٧).

أثناء الحرب الباردة كانت تسعى لاجتذاب الدول من خلال السياسات الاقتصادية الناجحة والمعونات المالية والمنع والبعثات في توجه نحو إبعاد الدول عن الشيوعية.

(١) محمد حسنين هيكل: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب، وعواصف السلام، الجزء الثاني، دار الشروق، ١٩٩٦، القاهرة، ص ١٠٥.

السودان بوابة أفريقيا والمعونات الأمريكية:

كانت مصر تمر بمرحلة سياسية عصيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كنتيجة لرفض الولايات المتحدة تمويل بناء السد العالي، بجانب أن إيزنهاور أعلن في كانون ١٩٥٧ في الأمم المتحدة بأن الشيوعية الدولية، أكبر خطر على الشرق الأوسط، وأكد على ضرورة ملء الفراغ في المنطقة، ووعد بتقديم المعونات المالية بالتشاور مع الأمم المتحدة لأى بلد يطلبها في الشرق الأوسط خصوصاً تلك الدول التي ساعدت على مقاومة الشيوعية.

ورغم أن محمد أحمد محجوب وزير خارجية السودان، يشير في هذا الصدد بأن رؤية أمريكا في هذا الإطار هي «لشراء مزيد من النفوذ للولايات المتحدة في الشرق الأوسط»، وأكد في هذا الصدد وعندما سُأله عن الفراغ الذي يشير إليه إيزنهاور في الشرق الأوسط فأجاب: «إن كان هناك فراغ في الشرق الأوسط ملأناه بأنفسنا لسنا بحاجة إلى أى دولة أجنبية لتتأتى وتملأه»، بما يعني أن السياسة السودانية كانوا يدركون أبعاد موضوع الإعانات الأمريكية للدول النامية المستهدف من وراء ذلك، وبالتالي يمكن القول إن وجهات نظر مصر تطابقت مع وجهات نظر السودان في إطار مسألة المعونات الأمريكية التي سعت إليها أمريكا لإيجاد موطن قدم في السودان.

ورغم ذلك قبلت السودان المعونات الأمريكية، ومثل قبول السودان للعونات الأمريكية تحولاً خطيراً في العلاقات المصرية السودانية وقتها، حيث زار ريتشارد نيكسون نائب الرئيس الخرطوم لترتيب هذه المعونة

وأوضحت مصر للسودان بأن قبول السودان للمعونة الأمريكية يجعل أمريكا مبرراً للتواجد هنا في السودان، والسودان هو العمق الاستراتيجي لمصر، وتعالت أصوات مؤيدة لوجهة نظر مصر، وأن السودان سوف يصبح مهبطاً لغزو مصر عن طريق الأمريكيان، خاصة وأن مصر كانت مسخنه بحرب حرب ١٩٥٦ والذي أطلق عليه آن ذاك العدوان الثلاثي على مصر^(٨).

ومثلت أمريكا آن ذاك الوريث الشرعي والطبيعي لبريطانيا في المنطقة، وقد مارست أمريكا ضغوطاً رهيبة على الساسة الجنوبيين، سعياً وراء قبول المعونات الأمريكية في إطار التعاون مع حزب الأمة، وقد وقف الحزب الوطني الاتحادي في مواجهة هذا الوضع، وفي مواجهة حزب الأمة لعدم قبول تلك المعونة، لكن لا يمكن بأى حال عزل الفكر الأمريكي آن ذاك -في إطار المعونات الأمريكية للسودان- عن توجهات أمريكا السياسية في المنطقة، فإن أمريكا كانت تخشى من التغلغل الشيوعي في أفريقيا، بعدما عقدت مصر صفقة الأسلحة الشهيرة مع الاتحاد السوفيتي وأصبح في مصر توجهات اشتراكية ناحية الاتحاد السوفيتي، بما يعني ذلك الوضع إمكانية أن يتغلغل إلى السودان، وأن يتسرّب النفوذ السوفيتي من خلال مصر، ثم إلى وسط أفريقيا.

وتحجيم أمريكا في هذه المنطقة، فكان لابد من محاولة استقطاب السودان لقبول المعونات الأمريكية تحت مسميات التنمية في إطار البنية

(٨) منصور خالد: السودان أهواه الحرب وطموحات السلام، دار التراث، ٢٠٠٣، ص ٢٢٨

الأساسية، وأن يحدث نوع من الضغط للتواجد الأمريكي في السودان تحت مسميات المعونة حتى يمكنها تحجيم الاتحاد السوفياتي.

وتشير المراجع السودانية في هذا الصدد أن الأحزاب السياسية السودانية لم يكن لها منظور اقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، بما يعني أن قبول المعونات الأمريكية دون أن يكون هناك منظور اقتصادي، واجتماعي هو نوع من أنواع عدم الفهم لدعاوى المعونات الأمريكية، ومن هنا كان موقف مصر المتشدد تجاه السودان فيما يخص المعونات الأمريكية، وإبان هذه المرحلة كانت الحركة الإسلامية السودانية تبدأ خطواتها الأولى في التواجد على الساحة السياسية السودانية، ولم تكن الأصولية الإسلامية آنذاك تمثل خطورة على السياسات الأمريكية خاصة وأنها كانت تدرك أن نمو الحركة الإسلامية في البلدان العربية هو لصالح السياسة الأمريكية في مواجهة الشيوعية.

وعندما سقطت الشيوعية وأصبحت أمريكا هي اللاعب الوحيد على مستوى العالم، بدأت سياسة جديدة نحو العالم وفي صياغة جديدة احتضنها الحزب الجمهوري تحت مسمى المحافظين الجدد، واستطاعوا أن يقيموا نوعاً من التحالف بين الصهيونية بشكل عام والأصولية المسيحية، واستهدفوا من وراء ذلك إعادة رسم السياسة الخارجية الأمريكية، وأكدوا في هذا الإطار أن يكون ضمن هذا المكون السياسي الجديد صيغة دينية يمكن من خلالها بدء استخدام العديد من الوسائل تجاه العالم تحت مسمى «رفع الاضطهاد الديني عن مسيحي العالم» ولكن لم تغب عن

مخططاتهم الاستراتيجية الثابتة قيام شبكة بترولية تخدم أهداف أمريكا،
بجانب شبكة استراتيجية تخدم خطوط المواصلات.

ويمكن القول إنهم من خلال هذا التوجه تمكنا من إعداد مشروعات
قوانين منذ عام ١٩٩٠ ولعل أهمها :

١ - مشروع التحرير من الاضطهاد الديني ١٩٩٧ .

٢ - قانون الحرية الدينية الدولية ١٩٩٨ .

ومن خلال قانون الحرية الدينية في العالم استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصدر عدة تقارير حول أوضاع الحرية الدينية في العالم منذ عام ١٩٩٩ وكان المستهدف هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية، يمكن القول إن الدين بعد ذلك في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، أصبح سياسة ثابتة، حيث هيمن عليها هذا التيار، وبالتالي أصبح الدين يمثل رؤية مرجعية، ويات مؤثراً في إطار السياسة الخارجية الأمريكية^(٩).

ويمكن القول إن هذه التوجهات في إطار السياسة الأمريكية أصبحت مرجعية أساسية ظهرت بشكل واضح في أقوال جورج بوش الابن عندما وصف الحرب الأمريكية ضد ما أسماه بالارهاب الإسلامي بأنها «حرب

عن العمليات التعليمية في الجنوب انظر:

Sandorson Education Religion Politice in southem sudan, 1874 - 1964 - Khartom univircety, 1981.p.329.

(٩) المحافظون الجدد: النشأة والجذور في (العالم العربي في ولاية بوش الثانية، الفوضى البناءة وسيناريوهات نزع الاستقلال، الحلقة النقاشية التاسعة، مايو ٢٠٠٥، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المجلس الاستشاري العربي، قضايا عربية، لندن، ص ١٩).

صلبيّة» بجانب أنه عندما بدأ الحملة الانتخابية لفترة رئاسة جديدة، قام بدعاوة ألفين من رجال الكنيسة والقساوسة وكان حريصاً أن يظهر رجل دين أكثر منه رجل سياسة، وبالتالي فإنه يمكن القول إن المرجعية الدينية في إطار السياسة الأمريكية أصبحت واضحة، بحيث يمكن القول إن اليمين الحاكم يمضي في الاتجاه الأصولي بدرجة عالية من التعصب والتشدد تجاه الثقافات المختلفة خاصة الثقافة العربية الإسلامية.

ففي الوقت الذي احتضنت فيه الأصولية الإسلامية حركة ريك مشار، ولام أكول، والتي طالبت بانفصال جنوب السودان والتي كانت قد انشقت أصلاً عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، كان جون قرنق يدعو إلى سودان جديد ووحدة السودان، بما يعني أن الأصولية الإسلامية قد وقعت في مأزق بين الوحدة والانفصال، بينما احتضنت من يرغبون في الانفصال كان المحاربون الجنوبيون يطالبون بسودان علماني موحد، وبالتالي كان الفكر الفالب على الأصولية الإسلامية آنذاك هو انفصال الجنوب المسيحي، أفضل من استمراره في ظل تلك الأوضاع.

وكانت الأصولية المسيحية الأمريكية ترتيب الأوضاع في السودان وتسعى لتنفيذ ما فشلت فيه إنجلترا في الجنوب، خاصة الأصولية الأمريكية الصهيونية، والتي كانت تساند التوجهات السياسية الإسرائيليّة خارج حدود إسرائيل خاصة في أفريقيا، والتي كان أحد أهم أهدافها هو الالتفاف حول الدول العربية وحصارها في أفريقيا حصرياً استراتيجياً، ولعل أهم هذه التوجهات هو الالتفاف حول

توجهات السياسة المصرية في أفريقيا والوصول إلى قلب مصر وکبدها من خلال التواجد في منابع نهر النيل، والدخول في صراع حول التواجد البحري في البحر الأحمر.

ويمكن القول إن الصهيونية المسيحية الأمريكية كانت تسعى إلى إيجاد صبغة للتواجد الإسرائيلي في إطار ما تتمتع به إسرائيل من تفوق تكنولوجي يمكن تقديمها للدول الأفريقية، ينعكس مباشرة على العلاقات التجارية الاقتصادية بينها وبين الدول الأفريقية، ويشير في هذا الصدد حلمى شعراوى بأن إسرائيل فى كل الأحوال تمثل الإمبريالية الفرعية أو أنها فرع للاستعمار الأمريكى الجديد.

وبالتالى يمكن القول فى ظل هذا الوضع : إن الصهيونية المسيحية الأمريكية لابد أن تقدم يد العون للصهيونية الإسرائيلية التي تمثل الإمبريالية الصفرى فى إطار حصار الثقافة العربية الإسلامية فى أفريقيا، من خلال هذا التنسيق القائم والمثمر بين التوجهات السياسية الأمريكية للأصولية المسيحية وإسرائيل، والتى ركزت سياستها فى مراحل مختلفة فى أفريقيا على ما وصفه هرتزل بأن شرق أفريقيا هو البديل الطبيعي لإسرائل فى إطار التواجد الاستعماري، يعنى ذلك أن التخطيط والتنسيق بين الصهيونية المسيحية الأمريكية، وإسرائيل أمر قائم، وبالتالي فإن التوجهات السياسية الأمريكية والتدخلات فى الشأن السودانى فى ظل سلطة حكومة الإنقاذ والأصولية الإسلامية السودانية لم تأت فى إطار رغبة أمريكا فى مساندة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بقدر ما جاء فى ظل مخطط عام للمنطقة ككل .

الجذور التاريخية للأصولية الإسلامية في السودان:

السودان تربة خصبة للعقيدة الإسلامية بما يتسم به أهله من حب وتسامح وارتباط قوى بالعقيدة الإسلامية ، ولعل البدايات الأولى ل碧زوج فكر إقامة دولة إسلامية جاءت من خلال المالك الإسلامية، والتي جاءت بعدها الحركة المهدية بقيادة محمد أحمد المهدى عام ١٨٨٠ كنتيجة طبيعية للظروف التي كانت تمر بها السودان، والنظم التي فرضها عليها. محمد أحمد المهدى سعياً للإصلاح ومجتهداً تحت مسمى المهدية المنتظرة، وتجمع أهل السودان حوله وتحت لوائه حتى تمكنا من ميلاد دولة إسلامية صارت بالنهج الإسلامي.

لكن القوى الغربية ما كان لها أن تترك ميلاد دولة إسلامية في وسط أفريقيا والتي اعتبرته شروخاً يتسم برؤية ثورية في إطار المنهج الإسلامي، فتربيصوا له حتى يتم وأد الدولة الإسلامية الوليدة، وسعت بعدها القوى الغربية ممثلة في الاستعمار البريطاني في محاولة الحد من الثقافة العربية الإسلامية إبان مرحلة الاستعمار خاصة في جنوب السودان لكن الحركة الوطنية في السودان بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد بدأت تأخذ توجهات جديدة وألقت الحركة الوطنية المصرية بظلالها على جموع السودانيين، وبدأت هذه التوجهات تأخذ مناحي مختلفة، بينما حدث نوع من تصاعد المد الشيوعي من خلال القوى اليهودية على مستوى العالم، حيث كان موضوع القوميات يلقى بظلاله من خلال جموع القوى المختلفة على مستوى العالم العربي، ويمكن القول سواء الحركة الشيوعية أو الحركة القومية قد أخذت مساحة كبيرة تقى صفوف الطلاب السودانيين

بين القوى النقابية، والحركة العمالية، والتى كانت تتصاعد وكان تأثيرهم فاعلاً في الحركة السياسية السودانية^(١٠).

وبالتالى كان لابد أن يكون هناك رد فعل طبيعى في الحركة الإسلامية التي جاءت نتيجة لاتساع نشاط التوجهات الشيوعية والرؤية القومية، والتي انكرت هذه التوجهات الوافدة على السودان في إطار الحركة القومية التي كان يتصور أنها تسعى لاجتثاث الدين وإيجاد رؤية علمانية للسودان ونشر هذا الفكر خاصة في المجالات الطلابية.

وبالتالى بدأت بتشكيل حركة التحرير الإسلامي، وجاءت هذه الحركة كرد فعل طبيعى للتحدي الذى كان يواجه به الإسلام من الغرب أن ذلك خاصة التحدي الحضارى، يضاف إلى ذلك بأنه جاء واقعياً كرد فعل للتيارات الوافدة إلى السودان، وبالتالي استمدت توجهاتها من الحركة الإسلامية في كل من مصر وباكستان وبالتالي صيفت كحركة إسلامية في الإطار العالمي و كنتيجة طبيعية لتأثير حركة الإخوان المسلمين عليها ، أطلقت على نفسها اسم حركة الإخوان المسلمين.

الحركة الإسلامية في السودان ونشأتها ١٩٤٩/١٩٥٠

يرى حسن الترابي بأن أبعاد الحركة الإسلامية في السودان في العصر الحديث جاء كرد فعل طبيعى لفزو العقائد الأجنبية في السودان، وبالتالي مثلت الحركة التحدى، واستطاعت أن تستمد عوناً من الصحوة

(١٠) حسن الترابي: الحركة الإسلامية في السودان، التطور، والكسب، والمنهج، الفرات العريين، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٢.

الإسلامية العالمية آن ذاك. ولكن في نفس الوقت كانت تستمد رؤيتها من الواقع السوداني.

على أي حال فإن الحركة نشأت وبشكل قوي بين صفوف الطلاب بعد أن بدأت الحركة الشيوعية تنتشر في الجامعة بين الطلاب، ويمكن القول كنتيجة للأطروحات الشيوعية بدأت الحركة الإسلامية تدخل فيما يسمى التحدي، وبالتالي بدأت تثبت وتموّل بين الطلاب في جامعة الخرطوم، يضاف إليها المدارس الثانوية وهؤلاء الذين تمسكوا بالحركة الإسلامية وبدأت تظهر بينهم التوجهات الإسلامية، قبل أن يتخرجوا في الجامعة عام ١٩٥٥.

يضاف إلى هذا الرافد الذي بدأت تظهر بوادره بين الطلاب الذين تخرجوا في الجامعة، ورافد آخر هو ما يمكن أن نسميه رافد بعض جموع السودانيين، ظهر كرد فعل طبيعي لحركة الإخوان المسلمين في مصر، ولعل مرجعية ذلك هم الطلاب السودانيون الوافدون إلى مصر الذين عادوا محملين بهذا الفكر ومتأثرين به.

وفي إطار هذين الاتجاهين، الاتجاه الأول الطلابي الذي جاء كما أشرنا كرد فعل طبيعي للتوجهات الجديدة في الجامعة والتي اتسمت بانتشار الرؤية القومية، بجانب المد الشيوعي الذي كان لابد أن يواجه بالفكر الإسلامي.

والاتجاه الثاني الذي حملته رياح القوى الطلابية القادمة من مصر وبالتالي يمكن القول إن الحركة الإسلامية السودانية تشكلت في السودان، وبدأت تظهر معالمها وتنظيماتها.

المؤتمر الجامع للحركة الإسلامية عام ١٩٥٤،

بدأت الحركة الإسلامية في إطار هذا المؤتمر الجامع تستمد زادها التنظيمي من الفكر المطروح في الإطار الشيوعي، يضاف إلى ذلك أن توجهاتها التنظيمية أيضاً كانت تستمد إطار الحركة الإسلامية للإخوان المسلمين في مصر، ولكن يمكن القول إنها كحركة ناشئة كان لابد لها أن ترنو ببصرها إلى الخارج تستمد منها بعض الزاد على مواصلة طريق يبدو أنه صعب وشاق.

وكانت الحركة تسعى لاختيار عناصر فاعلة تحت مظلة ما يسمى نشر الدعوة، يضاف إلى ذلك بأن الحركة كانت تهتم بتربية كوادرها تربية خاصة، وكانت هذه التربية في إطار توجهات وبرامج محددة ويتبعها الأعضاء ويتم ممارستها في إطار تنظيمي وهذه الرؤية في إطار التوجهات الأولى للأصولية الإسلامية مرحلة من مراحل التكوين والتنظيم المبدئي، وبالتالي تمثل الهيكل التنظيمي في مجموعة من الحركة الشعبية، وبالتالي خرجت هذه التنظيمات من بين الرؤية في الإطار الظاهري إلى بعض جموع الشعب السوداني في المدن من خلال الطلاب، وبالتالي يمكن القول إن الحركة الإسلامية بدأت تستكمل بعض العناصر حين أدركت ضرورة النزول إلى جموع الشعب السوداني في الشارع السياسي.

ونظراً لأن الحركة الإسلامية كانت في بدايتها قد شهدت العديد من الخلافات حول تسمية الحركة، إلى أن حسم دستور الحركة هذه الخلافات - حول تسمية الحركة - باسم الإخوان المسلمين، وأكملت على أنها

حركة تربوية ذات دعوة إسلامية إصلاحية شاملة، وبدأت الحركة في البداية في إطار توجهات سياسة محدودة تمثلت في رفض الموقف المصري من الإخوان المسلمين في مصر.

الأصولية الإسلامية ١٩٥٩/٥٦:

أعلن السودان استقلاله من داخل البرلمان عام ١٩٥٦ لتبداً مرحلة جديدة في تاريخه السياسي، والاجتماعي والاقتصادي، لكن في ذات الوقت كانت قيادات الحركة الطلابية الذين استندوا على الرؤية الإسلامية في توجهاتهم السياسية قد تخرجوا في الجامعات وتخرجوا في الحركة السياسية، وبدأ ظهور الدعوة في الصحف، وبدأت تتسع دائرة الخطاب السياسي في المنتديات العلمية ، والسياسية للتيار الإسلامي.

وقد نفذت الأصولية الإسلامية أن ذاك الطرح الخاص بالدستور وأسست الدعوة لفكرة الدستور الإسلامي، ويرى المؤرخون للحركة الإسلامية أن هذا النشاط جاء مستنداً على استراتيجية الحركة بضرورة إيقاظ الوعي الديني لدى جموع الشعب السوداني، وبالتالي شهدت هذه المرحلة تطوراً واضحاً للحركة من خلال قنوات الاتصال التي تمت بين الحركة وقادة المجتمع من النواب، الشعب، والسياسة وسعت آن ذاك إلى تعبئة الشعب بهذه التوجهات الجديدة التي تدعوا إلى دستور إسلامي للبلاد^(١١).

(١١) حسن الترابي: مرجع سابق، ص ٢٠.

واستهدفت الأصولية الإسلامية أن ذلك من هذا النشاط أن تفرض وجودها على المجتمع السوداني، وأن تصبح أداة من أدوات الضغط السياسي على القوى السياسية المختلفة في السودان.

أما بالنسبة للأصولية الإسلامية من عام ١٩٦٢ إلى ٥٨ فإن الحركة أدركت أن الحكم العسكري شبه ديكاتوري، وأن هذا الحكم له توجهات مختلفة وشعروا أن هناك نوعاً من القهر السياسي وأن التوجهات السياسية لهذه الحركة أخذت اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو سياسة التعرّب في جنوب السودان ونشر الثقافة العربية الإسلامية بكل السبل.

الاتجاه الثاني: بأن السلطة العسكرية في البلاد ركزت على قضايا التعمير والبناء.

ولعل التوجه الأول بالنسبة لحركة الإخوان المسلمين بالنسبة للديكتاتورية العسكرية قد صادف هوى في نفوس هؤلاء القيادات، على أي حال ظلت الحركة تتفاعل مع نفسها وبدأت تطرح على نفسها إطار التنظيم الداخلي للحركة منها القيادة، وهل تصبح قيادة جماعية أو قيادة فردية، والتربية السياسية والدينية والاجتماعية لأفرادها وماهية الحركة وغيرها من هذه الأمور التي صيغت بعد ذلك في الدستور الخاص بالحركة، وبدأت توجهات الحركة في إطار معارضة النظام.

لكن شهدت الفترة من ١٩٦٩/٦٤ مرحلة جديدة في تاريخ الأصولية الإسلامية، حيث شهدت هذه المرحلة مرحلة من مراحل الديمقراطية في

السودان، وشهدت عهداً من الحرية، يمكن القول إن الحركة قد استفادت منها استفادة بالغة، حيث ظهر الدور الطلابي بوضوح في هذه المرحلة، ظهرت على الساحة بقوة الأصولية الإسلامية، خاصة وأن بداية الثورة استلزمت رؤية قوية لمحاباة الحركة الشيوعية في السودان، وفي نفس الوقت سعت الحركة إلى تطوير رؤيتها لكي تتلاءم مع التوجهات الجديدة التي ولدت بعد ثورة أكتوبر ورأت أنه من الضروري الوصول للقواعد الشعبية بشكل تنظيمي فقامت بهدم الميثاق الإسلامي، وأسست هذا الميثاق على نهج مكتوب واستطاعت أن تجمع كل القوى والتيارات الإسلامية والجماعات الإسلامية في حركة سياسية وحيدة وبالتالي قامت منظمة الشباب الوطنية والجبهة الثورية الوطنية، وقد أصبحت جبهة الميثاق الإسلامي تمثل الوضع الشرعي للأصولية الإسلامية، أصبحت هذه الدعوة للدستور الإسلامي، ويمكن القول إن هذه المرحلة شهدت نشاطاً ضخماً للأصولية الإسلامية من خلال جبهة الميثاق الإسلامي، وقد شهدت هذه المرحلة توجهات قوية وعنيفة بينها وبين القوى السياسية المختلفة، بحيث يمكن القول إنها نجحت في الإطاحة بالحزب الشيوعي السوداني بل وحل الحزب ذاته عام ١٩٦٦ بعد أن توحدت القوى الإسلامية ضده وبهذا التوجه استطاعت الحركة أن تثبت أقدامها على أرضية صلبة في السودان.

أما عن الرؤية الثانية - في إطار ظهور الأصولية الإسلامية بقوة على الساحة السياسية السودانية - فقد تمثل في تعبئة الحركة بنواب الجمعية التأسيسية للموافقة على مسودة الدستور عام ١٩٦٧ والذي حمل في ثياته توجهات إسلامية واسعة، وبالتالي يمكن القول إن الأصولية الإسلامية

بدأت تثبت أقدامها على أرض السودان من خلال خطوة تلو خطوة حتى أدركت أنها أصبحت تمثل قوة في السودان.

وفي نفس الوقت كانت السياسة الأمريكية تسعى للدخول في علاقات قوية مع السودان من خلال ما أشارنا إليه من معونات اقتصادية، وبعثات تعليمية، ورؤية ثقافية خاصة في الديمقراطية الثانية في السودان بعد الإطاحة بالديكتatorية العسكرية، وعندما قامت ثورة نميري كانت للسياسة الأمريكية رؤية في إطار التعاون معها، اتسمت هذه السياسة بمرحلتين، المرحلة الأولى ١٩٦٩ وهي المرحلة التي كانت توجهات الثورة توجهات اشتراكية يسارية، ثم المرحلة الثانية بعد الإطاحة بالشيوعية، وتثبيت حكم نميري والتي بدأت من ١٩٨٥/١٩٧١ ويمكن القول إن الأصولية الإسلامية في ظل السياسة الأمريكية تجاه السودان ظلت تصاعد بعد المصالحة الوطنية عام ١٩٧٧ حتى تمكن من السيطرة على الحكم.

السياسة الأمريكية تجاه السودان خلال الحرب الباردة فترة الرئيس نميري ١٩٧١/٦٩

كانت الحركة اليسارية والشيوعية على ساحة السودان السياسية إبان مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، حركة تتسم بالنشاط والحيوية، وإن شئت فقل إن الحركة الشيوعية في منطقة القرن الأفريقي كانت ترتبط ارتباطاً مباشراً بحركات التحرير من الاستعمار بصفة عامة، وبالتالي كانت أمريكا تضع عينيها على المنطقة مدركة خطورة المد الشيوعي، كنتيجة لنشاط الكوادر السياسية المختلفة في المنطقة والتي كانت تؤمن بالتحرر السياسي من الغرب، وفي نفس الوقت كانت الطائفية في السودان قد

تجذرت منذ سنين بعيدة، لدرجة أن الختمية والأنصار سيطرا على الميزان السياسي، وفتحوا النار على الكوادر الشيوعية في البرلمان السوداني إلى حد طردهم تماماً من الحركة السياسية في السودان تحت مسمى الديمقراطية، حيث سعت أمريكا كي تلعب دوراً أساسياً في السودان - إلى محاولة إبعادها عن التيارات الشيوعية من خلال سياسات مختلفة كالمعونات الاقتصادية وغيرها، ولكنها كانت دائماً تصطدم بقوى سياسية مناهضة لتوجهاتها السياسية، سواء في السودان أو في المنطقة بالكامل، خاصة وأن حرب ١٩٦٧ على مصر كان لها آثارها حيث اعتبرت دول المنطقة أمريكا شريكاً أساسياً لإسرائيل في حربها ضد مصر، ويشير نيكسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد «إن قلب العرب يتجه نحو أفريقيا، وكذلك نقوده، وبين عامي ١٩٨٤/٦٥ قدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان صناعية أخرى ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار كمعونة واستثمارات لأفريقيا لكن الشعب فيها لا يزال يتضور جوعاً نتيجة للحكومات الرهيبة التي تمارس الاشتراكية»، وبالتالي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تناهض كل الحكومات الأفريقية التي تتبع منهجاً اشتراكياً وتربو بيصرها إلى الاتحاد السوفيتي وتصفها بالحكومات السيئة والرهيبة وانعكس هذا الوضع على السودان عندما قامت ثورة نميري^(١٢).

وعلى أى حال مثل التيار السياسي لليسار السوداني في حركته نشاطاً دائماً في مواجهة السياسات الأمريكية متعاونين في ذلك مع الناصريين

(١٢) ريتشارد نيكسون: ١٩٩٩ نصر بلا حرب، إعداد وتقديم، محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٢٩٥.

والقوميين العرب كانت وقتها جريدة الأيام لسان حالهم^(١٢) بجانب أن القوى النقابية والحركة العمالية كانت تمثل على ساحة السودان وقتها إحدى قوى المعارضة في مواجهة الحكومة ، وإذا ما أضفنا إلى ذلك المعارضة السياسية للقوى الجنوبية في الخارج والداخل، والحركة العسكرية الجنوبية التي تمثلت وقتها في حركة أنيانيا لأدركنا حالة التردى التي وصل إليها السودان^(١٤).

أما عن السياسة الأمريكية فإن تلك التوجهات السياسية كانت تتسم تجاه القارة الأفريقية وبشكل عام بعدم الثبات، فقد كانت الحرب الباردة تحكم الحركة سعياً وراء استقطاب الدول الأفريقية لهذا المعسكر أو ذاك، وكانت السياسات الأمريكية تسعى للحد من النفوذ الشيوعي في القارة وعدم مساعدة أي نظام يمكن أن يتعاون مع هذا المعسكر، وبتلك الرؤية رسمت استراتيجيات السياسة الأمريكية إبان مرحلة الحرب الباردة، واعتبرت السودان إحدى الدول الهامة في أفريقيا التي ركزت عليها السياسة الأمريكية خوفاً من أن تتجزف صوب التوجهات الشيوعية.

ولكن الأوضاع في السودان التي أشارنا إليها أدت إلى تحرك الجيش السوداني في ٢٧ مايو بقيادة جعفر محمد نميري ورفاقه^(١٥) وتمثلت

(١٢) بشير محمد سعيد: الزعيم الأزهري وعصره، من تاريخ السودان السياسي، القاهرة الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٦٥ وما بعدها.

(١٤) Abd El Rahim Ali Taha : Nationlism and Labour in the Sudan in Fluence of communism, in Sudan Notes Record. Wol. Lvll, 1976 No 57. p.86.

(١٥) محجوب عمر باشري: أعدم شعب، معامل التصوير الملون السودانية، بدون تاريخ، ص ٨.

الكواذر التي قامت بالحركة وقتها في إطار التوجهات السياسية بالتجهيز اليساري وشارك في الحركة، وبعض كواذر الحزب الشيوعي وعلل نميري قيام الثورة نتيجة لتردد الأوضاع في السودان « وحلت الأحزاب السياسية، تعطل العمل بالدستور وحددت الثورة توجهاتها في إطار الوقوف بجانب القضايا العربية وإدانة السياسة الغربية، والاعتراف بألمانيا الشرقية والتوجه نحو الكتلة الشرقية، ومناصرة الحركات التحريرية في أفريقيا، وأعلنت أن فلسفة الحكم هي التوجه الاشتراكي، بجانب أنها وضعت ووصفت وحددت أبعاد مشكلة جنوب السودان».

وبالتالي قوبلت حركة نميري من القوى التقدمية في العالم والكتلة الشرقية ومصر بكمال التأييد والمساندة إلا أن قوى المعارضة السودانية التقليدية والتي تمثلت في الأحزاب التقليدية وقفت للثورة بالمرصاد، ورغم أن الصادق المهدى وقتها أكد لنميري سيطرة الشيوعيين على الثورة، إلا أن نميري أنكر ذلك تماماً واعتقل الصادق وحسن الترابي في يونيو ١٩٦٩ واتجهت الحركة الشيوعية السودانية إلى تأييد الثورة تأييداً كاملاً، حيث تظاهر العمال من اتحاد نقابات العمال تأييداً للثورة، وأيد الحزب الشيوعي الثورة وتم تعيين ثلاثة وزراء شيوعيين في الوزارة منهم جوزيف قربن كوزير لشئون الجنوب^(١٦).

وكانت التوجهات السياسية الأمريكية بشكل عام تصنف السياسات الاشتراكية في أفريقيا والتي يتبعها الزعماء الأفارقة

(١٦) محمد أحمد كرار : الانقلابات العسكرية في السودان، الخرطوم ، ص ٦٥.

«بأنها حكومات رهيبة، ومعظمها فاسد، ومعظمها ديكتاتوري»^(١٧).

كان من الطبيعي على القوى التي مثلت تياراً معاذياً للتوجهات اليسارية آن ذاك في منطقة القرن الأفريقي - والتي كانت مدرومة من الدولة الغربية - أن تلعب دوراً مناهضاً للثورة في هذا الإطار وكان على رأسها هيلاسلاسي، حيث بدأ في مد يد العون لحركة التمرد في جنوب السودان لإثارة المشاكل والخلافات، وكانت دول الجوار السوداني ممثلة في كل من أوغندا، وإثيوبيا تمثل رأس الحرية في منطقة القرن الأفريقي، والتي يستخدمها الفرب لمقاومة المد الشيوعي، بجانب الكنيسة الإثيوبية آن ذاك وسعت الكنيسة لاقناع هيلاسلاسي بضرورة إيقاف المد الثوري في منطقة القرن الأفريقي، والتي اعتبرته مصبوغاً بصفة شيوعية خاصة وأن الاقتصاد الإثيوبي كان موزعاً بين السلطة الحاكمة الممثلة في هيلاسلاسي والكنيسة، وكان يستوجب الحفاظ على مصالحهما الاقتصادية، ولم تكن تلك السياسة لدول الجوار السوداني جديدة على المنطقة، فمن المعروف أن مناهضة التوجهات سواء كانت العربية أو الإسلامية أو الشيوعية قد بدأ مبكراً، حيث ألقى هيلاسلاسي بياناً في الكونгрس الأمريكي عام ١٩٥٤ أكد فيه « بأنه يسعى للقضاء على المؤثرات العربية التي تناهض السياسات الغربية»، بما يعني أن التخطيط السياسي لمواجهة المد العربي الإسلامي، أو

(١٧) ريتشارد نيكسون: نصر بلا حرب، إعداد وتقديم، محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٩٥.

الشيوعى فى منطقة القرن الأفريقي كان مخططاً مسبقاً ومسقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان يتجه نحو محورين أساسيين « المحور الأول هو إيقاف المد الثورى العربى المدعوم من قبل الكتلة الشرقية والذى اتهم بالشيوعية، والمحور الثاني كان إيقاف تغلغل التيارات الإسلامية والنفوذ العربى فى المنطقة، ويمكن القول إن التوجهات السياسية الإثيوبية تجاه السودان بدأت تأخذ منحى عدائياً بعد احتضان السودان لثوار أرتيريا، فإذا أضفنا إلى ذلك إيجاد حكومة جديدة فى السودان لها توجهاتها الاشتراكية، والتى أدركت إثيوبيا مدى تأثير ذلك على الإثيوبيين، لأدركنا أن الموقف بعد ثورة نميرى كان ملتهباً.

عودة العلاقات الأمريكية السودانية والتوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان ، ١٩٨٠/٧١

فى ٢٨/٦/١٩٧٢ دار حوار بين إبراهيم منعم منصور وزير المالية السودانى ودبلوماسى أمريكي حول إعادة العلاقات الدبلوماسية بين أمريكا والسودان، واستئناف العلاقات بينهما وكان من المرجح أن يتم ذلك خاصة فى شهر مايو، وأكيد إبراهيم منعم منصور أن تأخير عودة العلاقات مرجعه الأساسى أن النظام السودانى لايرغب فى إخراج الرئيس السادات، حيث إنه لا يوجد أفضل من السادات بالنسبة للسودان، وأيضاً بالنسبة للغرب، وإن السادات لا يريد الحرب ويريد حلاً سلمياً، وكان إبراهيم منعم منصور يستهدف من حواره عن السادات عدم الحرب مع إسرائيل تحريراً للأرض المصرية بل الوصول إلى حل سلمى للمشكلة.

وأكَد نميري أن الاحتمال الثاني غير مطروح نظراً لاعتماد السادات على الأسلحة الروسية، وبشير رئيس قسم المصالح الأمريكية في الخرطوم تحت عنوان «نميري يتساءل»، أن المجتمع الذي تم ضم إليه منصور خالد، وأكَد الأثاثان أن طرد الخبراء السوفيت سيتيح فرصة مناسبة للحكومة الأمريكية وللشعب الأمريكي ليقللاً من تأييد إسرائيل، ونتيجة لهذا اللقاء تم فتح قنوات الحوار بين أمريكا والقاهرة.

وكنتيجة لفتح حوار بين أمريكا والسودان قبل استئناف العلاقات، تشير بعض الوثائق أن نميري استدعى في ١٩٧٢/٧/١٩ المشرف على المصالح الأمريكية في الخرطوم ليسأل رأي واشنطن في قرار السادات طرد الخبراء السوفيت^(١٨) وأكَد أن هناك اتجاهين لذلك:

أ - أن يكون هناك اتفاق سري بين أمريكا ومصر بطرد الروس.

ب - أو أن السادات يريد إعلان الحرب على إسرائيل.

وفي كل الأحوال فإن الأرجح أن التوجهات السودانية كانت تسعى لعودة العلاقات مع أمريكا وبالتالي اختلفت التوجهات السياسية الأمريكية خلال مرحلة السبعينيات في مواجهة السودان، كانت تمثل صورة من صور التعاون الكامل، والمساندة السياسية لدولة أفريقية رأت فيها أمريكا في إطار الحرب الباردة ضرورة استقطابها ليكون لأمريكا تواجد في منطقة القرن الأفريقي، ففي خلال السبعينيات وبعد توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ عاش السودان سنوات من السلام النسبي، وبدأت توجهات نميري بعد أن قضى

(١٨) فتحى حسن عطوة: السياسة الخارجية للسودان فترة الرئيس نميري، ٨٥/٦٩، في مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد ٢٩ يوليو ١٩٨٩، ص ٥٧.

على كل التوجهات اليسارية في السودان، أن يتوجه ناحية الغرب، وتبدلت سياسة السودان تماماً، وقد انهمرت عليها المعونات الغربية والمساهمات كنتيجة لتوجهاتها الجديدة، وتوقيع اتفاق أديس أبابا وبدأت أمريكا تفتح أبوابها للسودان، بجانب أن الرؤية العربية تجاه السودان - بعد أن تم ضرب الحركة الشيوعية، بدأت يمد يد العون للسودان اقتصادياً، وقدمت السعودية والكويت المزيد من العون للسودان إبان هذه المرحلة^(١٩).

وقد أعلن نميري بعد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ أنه ينوي إعادة العلاقات الدبلوماسية مع أمريكا، حيث كانت هذه العلاقات قد قطعت بعد العدوان على مصر عام ١٩٦٧ كنتيجة للدور الفاعل لأمريكا في هذه الحرب ضد مصر وأشارت السودان وقتها عن رغبتها في أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدتها، وأن يقوم البنك الدولي لتمويل الخطة الزراعية في السودان.

وقد استأنفت العلاقات بينهما وانهالت المعونات الأمريكية على السودان، بجانب الاستثمارات الأمريكية في قطاع عمليات التنمية الاقتصادية، وتم ربط الاقتصاد السوداني بالاقتصاد الأمريكي، وتوجهت السودان نحو الانحياز الكامل للولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت مرحلة الانفتاح الاقتصادي على الغرب وأقيم العديد من المشروعات المشتركة، برأس مال أمريكي / عربي / سوداني، وبدأ البنك الدولي في اتجاه الضغط على الحكومة السودانية لتوسيع دائرة القطاع الخاص وأوصى «بمنع مزيد

(١٩) عبد القادر إسماعيل: مشكلة جنوب السودان، دور الأحزاب السياسية ١٩٧٢، ٤٧، مطبعة الفتاح، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ص ٢٧٥ وما بعدها.

من الحريات لأصحاب الأراضي وتمويل بعض الأنشطة والثروات في القطاع الخاص»^(٢٠).

التعاون الأمريكي السوداني خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي:

لابد من إغفال الدور الأمريكي في رسم السياسات الاقتصادية في المنطقة إبان مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عندما وصل الحكم الشيوعي إلى إثيوبيا بقيادة منجستو هيلامريم في سبتمبر ١٩٧٤ وتغيرت العلاقات السودانية الإثيوبية واتهم نميري عام ١٩٧٥ إثيوبيا بضلوعها في انقلاب ضد السودان للإطاحة بالحكم، وفي عام ١٩٧٩ تكرر اتهام نميري أيضاً لإثيوبيا بالوقوف وراء محاولة انقلابية أخرى في السودان، وبالتالي بدأ النظام الإثيوبي كنتيجة للسيطرة الشيوعية عليه، سواء من خلال السياسة المباشرة لأمريكا أو عن طريق أعوانها في المنطقة مناهضة السياسة السودانية وبدء التعاون الوثيق بين السودان وأمريكا لمواجهة التيارات الشيوعية في المنطقة^(٢١) ويرى نيكسون في هذا الإطار أن السياسات الشيوعية ينجم عنها بؤس البشر كنتيجة لسياسات قومية مرسومة بسوء نية، ويرى أن القيادة في أفريقيا قيادة سيئة، وأن الدرس

(٢٠) ملفات المخابرات الأمريكية: السادات في الوثائق السرية الأمريكية، كيسنجر نيكسون، السادات يتحدثان، ١٢ ملف ١.

AHIMED KARADWI:the smuggling of the Ethiopjan Falasha to israel therough sudan in african Affairs, 1991, pp 25, 32, 42.

Oliver B. Albino : En Route to Ababa in the role of Southm(٢١) Sudanese people in the building of vlodern Sudan Universityjub congernce, 1985, 26-25 Feb.

الذى يجب أن تستلمه^(٢٢) أفريقيا للقرن الحادى والعشرين هو «أن جميع السياسات- فى إطار أنواع المعونة الأمريكية الأجنبية المتاحة على ظهر الأرض - لن تحسن معيشة شعوب العالم الثالث إذا أنفقتها حكومات تتبع سياسات سيئة».

وفى هذا الصدد تشير صحيفة نيويورك تايمز «أن الولايات الأمريكية خلال الحرب الباردة أنفقت مليارات الدولارات حتى تتمكن من الشراء والسيطرة على الحكومات السودانية، وذلك من خلال الدعم المستمر لهذه الحكومات»، ويؤكد نيكسون فى مؤلفه ١٩٩٩ نصر بلا حرب فى إطار المعونة الاقتصادية لدول العالم الثالث «أننا أنفقنا فى عام ١٩٨٦ ما لا يقل عن ١٢ بليون دولار على المعونة الأجنبية وهو ما يعادل تقريرًا ١٠/٢ من واحد فى المائة من ناتجنا القومى الإجمالى ، وفى ضوء أننا أنفقنا ما يزيد على ٦٪ من ناتجنا القومى الإجمالى على الدفاع القومى، تكون قد أنفقنا نقوداً على الإعداد للحرب ربما لن نخوضها أبداً ما يزيد ثلاثة مرات على ما أنفقناه على حرب الثورة السلمية من أجل الأردهار فى العالم الثالث، وقد نتعرض لخطر أن نخسرها».

ويشير فى هذا الصدد «أن الكثير جداً من معونتنا تم توزيعه بصورة سيئة وكثير جداً من معونتنا غدى بروقراطيات العالم الثالث وأبقى على الوضع القائم، وأشعل الفساد، ودعم القمع ورأى ضرورة توزيع المعونة

Mudathir Abd EL Rahim: Imperialism and Nationalism, in the^(٢١) Sudan, Khartum University Press, 1991, p 128.

بشروط، وأن يتم مراقبة الأداء الاقتصادي لجميع الحكومات التي تساعدها».

وكانت تقصد من وراء ذلك اعتبار السودان قاعدة ارتكاز لمواجهة أي توجهات شيوعية في منطقة القرن الأفريقي، بجانب إدراكها أهمية السودان بالنسبة لمصر، وبالنسبة لأفريقيا بشكل عام^(٢٣). وتأسисاً على ذلك يمكن القول إن السياسات الأمريكية في المنطقة وتجاه السودان كانت وراء كل الاتفاques التي أبرمت بين السودان ودول الجوار، وحركة تمرد جنوب السودان^(٢٤).

ولقد اختلفت التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان، طبقاً للتوجهات السياسية لحكومات السودان المختلفة فعندما كانت حركة التمرد في جنوب السودان تتلقى دعماً من المعسكر الشرقي اعتبرت ذات توجهات يسارية، وبالتالي كانت السياسة الأمريكية تجاه الحركة هي عدم الدعم والتعاطف^(٢٥).

ولكن كل هذه التوجهات السياسية تجاه السودان تغيرت تماماً واتجهت إلى علاقة تعاون كامل بعد القضاء على انقلاب هاشم العطا في ١٩٧١ وعلى ضوء ذلك يرجع بأن أمريكا كان لها دور فاعل في الوصول إلى اتفاق

(٢٣) حمدي الظاهري: أمن البحر الأحمر ، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٩ .

لمزيد من التفاصيل عن مشكلة أرتيريا يراجع :

جميل مصعب محمود: القضية الأرترية دراسة نظرية ومبادئ، وزارة الثقافة، العراق، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠، ص ١٧ .

(٢٤) بشير محمد سعيد: مرجع سابق، ص ٤٠٥ وما بعدها .

(٢٥) ١٩٩٩ ريتشارد نيكسون: نصر بلا حرب، إعداد وتقديم ، محمد عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ٢٠٩ .

أديس أبابا ١٩٧٢ وينفي البعض الآخر ممن قاموا بإعداد الاتفاق ذلك والأرجح في أن التوجهات السياسية السودانية الجديدة ناحية الغرب ساعدت على أن تلعب أمريكا دوراً فاعلاً من وراء الكواليس مع إثيوبيا للوصول لاتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ خاصة لو أدركنا الدور الرئيسي الأمريكي في إطار التعاون مع إثيوبيا آن ذاك في كافة المجالات، وبالتالي يمكن القول إن الإمبراطور هيلاسلاسي لعب دوراً أساسياً نيابة عن أمريكا، ونجحت السياسة الأمريكية في إخراج السودان من دائرة الحرب في الجنوب، بجانب إخراجها تماماً من المعسكر الشرقي، بحيث يمكن القول إن السودان ارتبط ارتباطاً كاملاً بالسياسات الغربية وأمريكا، وكان هناك تعاون كامل بين المخابرات الأمريكية ، والمخابرات السودانية^(٢٦).

ويُمكن القول إن التوجهات السياسية الأوروبية بجانب أمريكا تجاه السودان وبعد توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ توجهت نحو التحسن والاستقرار، وتبعها التوجهات السياسية الإثيوبية، ووقع اتفاق بين كل من إثيوبيا والسودان لحل مشاكل الحدود، وإعادة تجارة الحدود بينهما، وإنشاء مكتب للجمارك في كسلا^(٢٧).

(٢٦) منصور خالد: *النخبة السودانية وإدمان الفشل*، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٤٢٦ وما بعدها.

لمزيد من التفاصيل عن اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ يراجع:
عبد القادر إسماعيل: *سنوات السلام في السودان، اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢*، مكتبة الطوبجي، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١ وما بعدها، وأيضاً: مراجعة أهمية إثيوبيا بالنسبة للسودان: -أهمية دول الجوار السوداني بعد مصر. -ترتبط كل من السودان وإثيوبيا بعلاقات وسياسات مائية. - الحدود مشتركة بينهما وتمتد لمسافة تبلغ ٢٠٠ كم.
Mohamed Omer Bacher: the southern sudan From confict to peace^(٢٧)
khartoum, Press Books, 1975.

و قبل وصول الشيوعيين للسلطة في إثيوبيا كان الإمبراطور هيلا سلاسي يعمل على مواجهة كل الحركات اليسارية والشيوعية في المنطقة، خشية تسلل الشيوعيين إلى منطقة القرن الأفريقي، وبالتالي من خلال المساندة الأمريكية لإثيوبيا، ظلت إثيوبيا تستقبل القوى السياسية المختلفة القادمة إليها والنشطة في مواجهة المد الشيوعي، وكان هيلا سلاسي يستضيف البعثة العسكرية الأمريكية بموجب اتفاقية مع الولايات المتحدة، حيث عقدت إثيوبيا اتفاق عام ١٩٥٥ مع أمريكا، نص هذا الاتفاق على تدريب الجيش الإثيوبي، وتأمين إثيوبيا ضد الخطر الشيوعي، بجانب تأمين سلامه هيلا سلاسي شخصياً وقد كانت توجهات أمريكا تجاه المنطقة تتبع من إدراكتها بالسياسات الجديدة في المنطقة كأحد أوراق الضغط القوية في مواجهة مصر على سبيل المثال، والتي أبرمت صفقة أسلحة في إطار المعسكر الشرقي، وتبنّت سياسة الحياد الإيجابي وعدم الإنحياز وأخذت تواجه الغرب وأمريكا، ولذلك أدركت أمريكا أهمية تواجدها في منابع النيل، ومدى ما يمكن أن يكون مؤثراً كورقة ضغط قوية على مصر في إطار السياسة المائية، وإن شئت فقل السودان أيضاً، وكانت إثيوبيا تمثل بالنسبة لها القاعدة الأساسية في هذه المنطقة في أعلى النيل كما كانت تمثل إسرائيل بالنسبة لها في منطقة الشرق الأوسط وأدركت كل من مصر والسودان أهمية إثيوبيا فعدلت السياسات الخاصة بمصر تجاه إثيوبيا^(٢٨).

(٢٨) حلمى شعراوى: قراءة جديدة لوقعائق العلاقات بين حكومة التحرير الوطنى المجرى الأفريقي، ثقافة مجلة المستقبل العربى، العدد ١٠ مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٧١.

لذا بدأت أمريكا في مساندة هيلاسلاسي في مواجهة الثورة الأرتيرية، والحد من التوجهات العربية في المنطقة وأعلنت الثورة الأرتيرية وقتها أنها في مواجهة إثيوبيا والصهيونية الأمريكية وكل تلك التوجهات والسياسات كانت ذات تأثير كبير على السياسات السودانية والتوجهات الأمريكية^(٢٩).

تعاون أمريكي / سوداني لتهريب يهود الفلاشا : ١٩٨٥

كان نتيجة للعلاقات السودانية الأمريكية إبان مرحلة السبعينيات واتساع مساحتها، أن بدأت الرؤية تتجه ناحية اعتبار السودان نقطة ارتكاز لتهريب يهود الفلاشا من إثيوبيا عن طريق السودان بناء على رغبة إسرائيل، بحيث زار جورج بوش (الأب) عندما كان نائباً للرئيس السودان في ٥ مارس ١٩٨٥ لترتيب تهريب يهود الفلاشا إلى إسرائيل ملوحاً بالمعونات الأمريكية، ومناقشة الأوضاع الاقتصادية السودانية بما يعني أن التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان كان فيها قدر كبير من المناورات السياسية الأمريكية انعكاساً على المصالح الأمريكية الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقي^(٣٠).

وكان جورج بوش في إطار من التمويه لتهريب يهود الفلاشا إلى إسرائيل، قد أعد جدول أعمال يختلف تماماً عن المعلن في الزيارة وقتها، حيث لجأ لدراسة الأزمة الاقتصادية في السودان، وتقديم المساعدات الاقتصادية، وتم ربط إقالة الاقتصاد السوداني من عثرته بتهريب التي

(٢٩) محمد أبو القاسم حاج حمد: الثورة والثورة المضادة في السودان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٦٩، ص ٥٨.

(٣٠) محمد عبد العزيز هاشم، عثمان أبو رنات: أسرار جهاز المخابرات، جهاز الأمن السوداني في الفترة من ١٩٨٧/٧٩، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٢٢ وما بعدها.

عشر ألف يهودي من يهود الفلاشا إلى إسرائيل على طائرات أمريكية، عن طريق السودان وتمت العملية بالكامل بالسودان^(٢١) ويرجع أن موافقة نميرى على هذه الصيغة لم تأت فقط كنتيجة طبيعية لأوضاع الاقتصاد السوداني المتدهور، إنما جاءت كرد فعل طبيعي لقوة علاقة نميرى بالإدارة الأمريكية شخصياً لأن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتجه نحو تدعيم القيادات التي لاتعارض توجهاتها السياسية رغم تدهور الأوضاع السياسية في بلادها وكانت أمريكا تغض الطرف عما يفعله نميرى بشعبه.

ونجحت أمريكا في تهريب يهود الفلاشا إلى إسرائيل عن طريق السودان، ولقد أنكر نميرى هذه العملية بالكامل واعترفت بعد رحيله أجهزة الأمن السوداني.

ويشير نعوم تشوفسكي أستاذ جامعي أمريكي «أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدعم الأنظمة الشمولية الفاسدة، وأن سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة طوال العقود الماضية مثلت مئات الآلاف تحت أسماء مختلفة».

فهل يمكن القول إنه نتيجة لهذه السياسات لم تلتفت أمريكا كثيراً لما يدور وقتها في السودان بين سياسات نميرى والمعارضة القوية لنظام حكمه؟ الواقع أن أمريكا لم تلتفت إلى السياسة الجديدة للحكومة السودانية من تطبيق الشريعة الإسلامية ورفض قوى الجنوب بها بجانب تقسيم الجنوب ، وبدأت تظهر الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣

(٢١) عبد القادر اسماعيل: سنوات السلام في السودان ، اتفاق إديس أبابا ١٩٧٢، مكتبة الطوبجي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٥٧ وما بعدها.

وكانت المعارضة السياسية والحزبية داخل وخارج السودان قوية، وعنيفة، وكانت توجهات فرنق السياسية آن ذاك صوب الكتلة الشرقية، وبالتالي فإن التوجهات السياسية الأمريكية تجاه سياسة السودان اتسمت بالصمت، وبعدم الاهتمام بما يجرى في السودان بشكل عام وجنوب السودان بشكل خاص وكان نميري دائم الاتهام للحركة الشعبية لتحرير السودان، بأنها حركة شيوعية ذات توجهات شرقية (٢٢).

ويمكن القول إن تهريب الفلاشا، كان صفقة بين الحكومة السودانية، والحكومة الأمريكية والإسرائيلية، لم يكن الدعم المالي للسودان هو العنصر الوحيد لها، بل إن السكوت على السياسات النميرية وعدم تقضيتها وعدم دعم المعارضة السودانية في مواجهة نظام نميري هو العنصر الآخر لهذه الصفقة.

ورغم أن الشارع السياسي السوداني كان يموج بالإرهابات، وتم الفوضى أنحاء السودان، ونظام الحكم يتراجح والأوضاع الداخلية تتذر بروءية جديدة في السودان، إلا أن السياسات الأمريكية كانت دعامة لنعميرى وسياساته في السودان، بما يؤكد دائمًا المعايير المزدوجة في السياسة الأمريكية تجاه القضايا المختلفة في أفريقيا، ففي نفس الوقت الذي كان نميري يتشدد في تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال قطع يد السارق، وإعدام المخالفين في الرأى تحت دعوى مخالفة الشريعة، كانت أمريكا لا تفكر في حقوق الإنسان التي تتذرع بها للتدخل في شئون الدول واعتبرت

(٢٢) أحمد محمد عبد الله : ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مشاهد الحديث وتدعياته، رؤية طبيب نفسي، في ندوة تاريخية كبيرة ، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٩١ .

هذه السياسات السودانية شأنًا داخليًا لا يستوجب النقد أو التدخل، لكنها في نفس الوقت لم تدافع عن نميري في مواجهة شعبه وتركته يرحل بعد الانفلاحة.

العلاقات الأمريكية السودانية ١٩٨٩/٨٦

يشير الصادق المهدى بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة بوجه عام بأن السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت وإن شئت قل تبنت مواقف الدول الاستعمارية القديمة، ويرى أن الموقف الأمريكي تجاه التخطيط السياسي الأمريكي قد اتخذ «تيارين منفصلين، تيار يحمل راية وموافق الدول الاستعمارية، وتيار آخر يمكن أن يطلق عليه أنه تيار مستير، وأشار الصادق في هذا الصدد أنه يمكن أن يتصرف كل من الرؤساء روزفلت، وكينندي، وكارترا، بأنهم ينتمون للتيار المستير، بينما جونسون، وريغان إلى التيار القديم الذي يتمس بتبني سياسات الدول الاستعمارية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

ويؤكد الصادق بأن أمريكا تسعى إلى أن يصبح فكر الحرية السياسية والاقتصادية أهم صادرات أمريكا للعالم، وفي هذا الإطار تدرك الولايات المتحدة الأمريكية أنه قد كسبت الحرب الباردة وأن المنتصرين في أي حرب هم الطرف الأقوى والذي يستوجب أن يعرض شروط السلام، وبالتالي فإن شروط السلام الأمريكية وفقاً لمنظورها هو سلام، تلعب فيه أمريكا دور الشرطي الذي يقوم بتحديد دور الدول ووضعها كما تقرره أمريكا^(٣٢).

(٣٢) الصادق المهدى : تحديات التسعينيات، شركة النيل للصحافة والصناعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٠٧.

على أى حال عندما رحل نميرى من السودان عام ١٩٨٥ قامت فى السودان حكومة ديمقراطية مبنية على التعددية الحزبية بعد فترة انتقال مدتها سنة تولى فيها سوار الذهب السلطة فى السودان، وبعد الانتخابات تولى الصادق المهدى رئيسة الوزراء، وبدأ الدخول فى مفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان حول جميع القضايا المختلفة فى جنوب السودان، والذى أسفر عن توقيع بروتوكول كوكادم ١٩٨٦ واستمر الوضع فى السودان فى إطار الحكومة الديمقراطية، والحوارات المستمرة بين حركة تحرير الشعب السودانى، والحكومة والأحزاب المختلفة واختلفت الأحزاب وكانت المناورات السياسية والحزبية هى السمة الغالبة على تلك المرحلة التاريخية والتى تطلعت فيها السودان إلى الديمقراطية التى حرمت منها قرابة سبعة عشر عاما هى حكم نميرى، لكن المناورات السياسية، والحزبية والرغبة فى التطلع إلى السلطة كانت أحد الأسباب التى دفعت الجيش للاستيلاء على السلطة ^(٣٤).

على أى حال كانت التوجهات الأمريكية ناحية السودان بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى قد بدأت تتراجع وأخرجت أمريكا السودان من حساباتها، بعدما كانت تعتبرها أحد معاورها الأساسية فى شمال شرق أفريقيا لفترات طويلة فى مواجهة منجستو هيلامريم فى إثيوبيا والتوجهات الشيوعية فى المنطقة .

(٣٤) تمام مكرم البرازى: السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢، ص ١٦٨ .

التجهات السياسية المختلفة لكل من الحزب الجمهوري / والديمقراطي في أمريكا وأثرهما على السودان:

على أي حال فإن السياسة الأمريكية الداخلية في أمريكا بين الحزبين الجمهوري، والديمقراطي لها خصائصها سواء في إطار السياسة الداخلية أو الخارجية، فالبنسبة للحزب الجمهوري يتسم في سياساته بالعديد من التوجهات منها على سبيل المثال، الفكر المحافظ، والذى يتسم بالميل للاستقرار، ولكن يمكن الإشارة إلى عنصر هام من هذه التوجهات للسياسة الداخلية وهى « دعوة أكبر للدين في المجتمع وتشجيع الصلوات في المدارس وتحريم الإجهاض »، بما يعني أنه ذات توجه محافظ ينبع من قاعدة دينية^(٢٥).

أما عن التوجه الخارجي للحزب:

فإن الجمهوريين كاتجاه محافظ ينقسم داخل الحزب إلى ثلاثة تيارات أساسية:

- أ - التيار الأول : هو التيار المحافظ التقليدي.
- ب - التيار الثاني: هو التيار المحافظ الديني.
- ج - التيار الثالث: هو التيار المحافظ الجديد.

(٢٥) محمد كمال: الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية، في السياسة الدولية مركز الدراسات والاستراتيجية، الأهرام ، القاهرة ، العدد ١٥٩ ، من ٣٧ . لمزيد من التفاصيل عن الحكم الديمقراطي ٨٥/٨٦ يراجع :

P.M.HOLT: A historyoy of the Sudan From the coming of Islam to the Preent Day, London and New tark, p.p217, 218.

بالنسبة للتيار المحافظ التقليدي:

يعتبر داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذات تأثير كبير، ويمثل درجة كبيرة من التفاؤل « يهتم بدرجة كبيرة بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بلعب دور هام وقوى على المسرح السياسي الدولي » ولكن في نفس الوقت يؤسس ذلك على مصلحة أمريكا القومية، بحيث يكون هذا الدور منطلقاً من المصلحة الأمريكية، أخذًا في الاعتبار مصالح أمريكا، ويؤسس هذا الفكر على محورين:

المحور الأول: التزامات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم.

المحور الثاني: يرى أن أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة الموجودة على الساحة الدولية .

ويشير المحافظون التقليديون بأن قدرة الأمم المتحدة، والمؤسسات المتعددة الموجودة، للحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي، غير كافية وغير قادرة على تنفيذ سياستها، كما أنهم ينظرون إلى الفكر المطروح حول الليبرالية والتي تسير إلى ربط الديمقراطية في العالم بدرجة الأمان والسلام الدوليين، والتي تسمى «بنظرية السلام الديمقراطي»، بأنها الأنسب ولقد كان لهذا التيار التقليدي المحافظ شأن كبير إبان مرحلة الرئيس جورج بوش الأب.

التيار المحافظ الديني:

لعب هذا التيار دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية الأمريكية إبان مرحلة جورج بوش الابن ويمثلون « اتباع الكنيسة الإنجيلية بالولايات

المتحدة الأمريكية» وهذا التيار يمثل أعداداً ضخمة من سكان الولايات المتحدة الأمريكية، يرجع أن يصل لنصف سكان الولايات المتحدة الأمريكية، ويؤمنون أصحاب هذا التوجه بأن «الكتاب المقدس يمثل الحقيقة وأن المسيح هو المخلص».

ويمكن القول إن هذا التيار داخل الحزب الجمهوري كانت سياساته وتوجهاته تقتصر على الأوضاع الداخلية إلا أنه في الفترات الأخيرة بدأت توجهاته ناحية السياسة الخارجية تأخذ أبعاد الاهتمام بعملية «الاضطهاد الديني في العالم» بجانب الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي، ويمكن القول إن هذا التيار في تناهى نظراً لوصول جورج بوش الابن للبيت الأبيض، وحصوله على أعداد كبيرة من أصوات الإنجيليين.

أثر هذا التيار على السياسة الأمريكية في السودان:

يمكن القول نتيجة لكل تلك التوجهات لهذا التيار، فإنه استطاع ونتيجة للضغط على الحكومة الأمريكية يضع مشكلة جنوب السودان على أجندته الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، واقعموا بوش بأن مشكلة جنوب السودان تعتبر صورة من صور الاضطهاد الديني للمسيحيين، ولم يكتف هذا التيار بذلك بل قاموا بتكوين تحالفات مختلفة مع جموع الأمريكيين النشطاء من السود ذات الجذور الأفريقية للمطالبة بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة متشددة تجاه حكومة السودان.

تيار المحافظين الجدد:

يمثل هذا التيار يهود نيويورك وهي حركة يقودها المثقفون الليبراليون،

وقد كانت توجهاتهم في إطار السياسة الخارجية هي محاربة الشيوعية، وكانوا يرون أن مجرد انسحاب أمريكا من الساحة الدولية يعطى للحركة الشيوعية مساحة أكبر، وبعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت توجهاتهم إلى مسمى «بمشروع القرن الأمريكي الجديد». وجاء هذا الفكر كنتيجة لتأسيس مركز بحثي عام ١٩٩٧ برئاسة ويليام كريستول، يستهدف نشر التوجهات السياسية الأمريكية في العالم، وأنه يستوجب أن تقود أمريكا العالم، وقد رسموا سياسة أمريكا بعد أحداث ١١ سبتمبر وهو استبدال خطر الشيوعية بخطر الإرهاب، الممثل في الإسلام باعتباره تحدياً يواجه أمريكا.

يضاف إلى ذلك بأن المحافظين الجدد يوقنون بأن الشؤون الداخلية في العالم العربي، والإسلامي، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون شأنًا داخليًا لهذه البلاد وللولايات المتحدة الحق في التدخل في شؤون هذه الدول حتى يمكن أن لا تتأثر الولايات المتحدة بما يحدث في تلك البلدان، ويتأثر أصحاب هذا التيار في إطار السياسة الخارجية لأمريكا بأنهم خلفاء الرومان وأنهم يستطيعون من خلال رؤيتهم فرض السلام الأمريكي أن يفرضوه على العالم كما فرضه الرومان^(٣٦).

على أي حال فإن سياسة الهيمنة الأمريكية مدروسة ومعروفة حيث يوجد في واشنطن استراتيجيات حول السيادة على العالم ولكن هذه السياسات والتوجهات تبدل وتعدل، أسلوب التنفيذ يختلف حسب توجهات الحزب الموجود في السلطة، سواء كان جمهورياً، أو ديمقراطياً، فالمعروف أن

(٣٦) محمد كمال: الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لإدارة بوش الثانية، في السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٥٠، ص ٣٧.

الجمهوريين أكثر في توجهاتهم لتنفيذ الهيمنة الأمريكية من خلال المؤسسة العسكرية الأمريكية بينما تختلف هذه الرؤية لدى الديمقراطية، فأسلوب التدخل فيه يكون سياسياً، مصحوباً ببعض التدخلات من المؤسسة العسكرية^(٣٧).

السياسة الأمريكية تجاه حكومة الإنقاذ، ١٩٨٩

يشير ستمونى كارنى سفير الولايات المتحدة الأمريكية في السودان والذى شغل الموقع لمدة عامين اعتباراً من ١٩٨٥ « يجب على صناع السياسة الأمريكية أن يكونوا أذكياء في استخدام المعلومات الاستخبارية ويرى أن العلاقات الأمريكية/ السودانية هي صورة من صور سوء السياسة الأمريكية نتيجة لتقارير المخابرات أو سوء فهم المعلومات الاستخبارية الجيدة التي يساء استخدامها لأجل المصالح الأمريكية في السودان، ويؤكد بأن هذه التوجهات الناتجة عن هذه المعلومات أربكت السياسة الأمريكية حول الإسلام السياسي، وأضعفته قوة أمريكا ومنعتها من التدخل في حرب الـ ٤٧ عاماً الأهلية ، ويرى أنه حتى في عام ١٩٩٦ ضاعت فرصة القبض على أسامة بن لادن قبل أن يتم استبعاده من السودان»^(٣٨).

(٣٧) محمد رياض: الولايات المتحدة في الميزان الجيوسياسي الفري في مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، العدد ١٥٩، ص ٤٢.

(٣٨) ستمونى كارنى. منصور أعيجاز: قصة التعاون طويل المدى بين النظام السوداني، والمخابرات الأمريكية، واشنطن بوست، الأحد يونيو ٢٠٠٢، ترجمة أسامة عبد الرحمن النور.

ستمونى كارنى: هو سفير الولايات المتحدة الأمريكية في السودان، أغسطس ١٩٩٥، نوفمبر ١٩٩٧.

على أى حال قامت ثورة الإنقاذ ١٩٨٩، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ السودان، بتوجهات سياسية جديدة، ارتكزت على الرؤية الإسلامية ومحارتها المتعددة، وسعى السودان إلى أن يصبح المركز الدولي لإنعاش الحكم الإسلامي، وسعوا إلى صياغة حركة سياسية إسلامية في السودان تستهدف سد الفجوة بين العالم الحديث والعصور الوسطى « ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها القدرة ولا المحللين القادرين على فهم البيئة السياسية في إطار العالم الإسلامي كله وليس السودان فقط» ونظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياستها العامة اتسمت بالتركيز على محاربة الإرهاب، يمكن القول إنها فقدت البوصلة التي توجهها وتوجه سياسته إلى فهم البيئة الحقيقية للمجتمع الإسلامي، وبدلا من أن تسعى إلى فهم هذه البيئة وضفت كل التوجهات والجماعات الإسلامية في سلة واحدة واعتبرتها في غاية الخطورة، وانطلاقا من هذه القاعدة التي استندت إليها وضفت سياستها واستراتيجيتها تجاه كل ما هو إسلامي، وصنفت حكومة البشير والtribe تصنيفات مختلفة، نظرا لما مثلته السودان آن ذاك من توجهات سياسية جديدة في المنطقة، كان يمكن أن يكون لها تأثيرها على دول الجوار وأمريكا^(٣٩).

على أى حال مثلت الخرطوم بعد استيلاء البشير / الترابي على السلطة مركزاً للنشاط الإسلامي وبدأ الترابي في عقد مؤتمرات سنويّاً لجذب الإسلاميين في كافة العالم ناحية الخرطوم، في جلسات ودورات عمل تهدف إلى فهم وتحديث وصياغة الخطاب الديني، أسمتها على

(٣٩) ستمنوني كارني: منصور أعياد : مرجع سابق.

الجانب الآخر الولايات المتحدة الأمريكية «أنها جلسات تخطيط إرهابية» وطالبت الخرطوم بضرورة الكف عن هذا.

لكن الترابي بدء العبث وإثارة القلق مع حلفاء أمريكا في المنطقة السعودية، القاهرة، أديس أبابا، كينيا، أوغندا، ويمكن القول إن التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان، إبان تلك المرحلة تحديداً اعتمدت على الرؤية الخاصة تجاه السودان، وترى بعض الرؤى السودانية أنه يرجع أن الدول التي أخذت خطأ عدائياً من الخرطوم آنذاك، مصر، آثريتريا، إثيوبيا، كانوا سبباً مباشرًا للتوجهات السياسية الأمريكية المعادية للسودان، وبالتالي انعكست تلك الأوضاع على السياسات الأمريكية تجاه السودان، وقطعت الولايات المتحدة الأمريكية المعونات المقدمة للسودان، تطبيقاً لسياسات الكونгрس والذي بمقتضاه أصدر قانون رقم ٥١٢ والذي يقرر «ضرورة عدم تقديم أي معونات لأى انقلاب عسكري جاء على حساب الديمقراطية» ولكن يبدو أن الرأى الذي تأسس على أن العداء الأمريكي في مواجهة السودان، جاء مؤسساً على الرؤية السياسية لدول الجوار السودانية التي ناصبت الحكومة السودانية العداء، جاء خالياً من أي براهين أو دليل يؤكدده، حيث إن سياسات الخرطوم آنذاك كانت سياسة راعية للحركات الإرهابية مثيرة للقلق، ومصدراً لأفكار وأطروحات في المنطقة وقعت في دول الجوار أدت إلى التعامل معها بحذر شديد.

رؤى مجلس الشيوخ الأمريكي للأوضاع في السودان، ١٩٨٩

على أي حال بدأت التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان وركزت توجهاتها على مشكلة جنوب السودان في ١٠ يناير ١٩٨٩ ببعث

عضو مجلس الشيوخ ألان سمسون ، وادورد كيندى برسالة للأمين العام للأمم المتحدة، وكان وقتها بيريز دى كويار يصفان الوضع في السودان بأنه مأساوي وموجع ويجب العمل على تحقيق السلام في القرن الأفريقي وشاركهما الأمم المتحدة رأيهما .

واستجابت الحكومة الأمريكية لرؤية قيادات مجلس الشيوخ، وعللت أمريكا توجهاتها السياسية ناحية السودان، بأنها ترغب في أن يسود الاستقرار منطقة الشرق الأوسط وبالتالي سيتم ضمان مصالح الدول العربية، وأن السودان يواجه السياسة الأمريكية، ولذلك فهي تسعى لعزل نظام الخرطوم عن المحيط الدولي بجانب السعي لاستئصال الحكومة القائمة .

التوجهات السياسية للبشير / الترابي:

ويشير حسن الترابي في هذا الصدد « بأن أمريكا شيطان » في الوقت الذي تتهمنه أمريكا بأنه أقام حكماً إسلامياً في السودان، بينما يؤكد الترابي أن الغرب بصفة عامة لا يفرق بين الحكام المسلمين، حيث إن الغرب ما زال يحمل تراثاً من الحروب الصليبية التي دحرها الغرب والمسلمون، وهو صراع سيظل قائماً، ويرى الترابي أن القوى العربية لم تقم بتأييد السودان ومشروعه الإسلامي سوى أربع دول هي سوريا، واليمن، والأردن، وقطر، ويرى أن مصر تأخذ خط المعارضة تجاه السودان باعتبار أن مشكلة جنوب السودان مشكلة داخلية (٤٠) .

(٤٠) تمام مكرم البرازى: مرجع سابق، ص ١٢٣ .

ويؤكد أن التأمر على السودان واضح، حيث إنهم يريدون حصار السودان، ويؤكد الترابي أن المعارضة لنظام البشير/ الترابي تسعى للوصول إلى موقع السلطة والحكم، وليس له شأن باستقلال السودان أو فيدرالية أو انفصالية الجنوب، وكذلك قرنق كان يوماً يساريًا، عندما كانت إثيوبيا في إطار نظام منجستو هيلامريم تمد له يد العون ثم أصبح يتحدث في أفريقيا متذرعاً بأن السودان الشمال عرب ومسلمون، وبالتالي فإن التوجهات للحركة الشعبية لتحرير السودان تعمل طبقاً للمصالح الخاصة بها.

سياسات حكومة الإنقاذ جاءت برد فعل عكسي في اتجاهات السياسة الأمريكية، عندما وقفت حكومة البشير/ الترابي إلى جوار العراق عام ١٩٩١/١٩٩٠ في حربها ضد الكويت والتي سميت بأزمة الخليج الأولى، حيث عارض الخط السياسي السوداني التوجهات الدولية بقيادة أمريكا لإخراج العراق من الكويت واعتبرت السياسات السودانية تساعدها في إثارة المظاهرات للحكومات الداعمة للإرهاب^(٤١).

مفاوضات السلام بين الحكومة وانعكاسها على السياسة الأمريكية، ١٩٩٠

اتجهت السياسة الأمريكية في إطار توجهاتها السياسية تجاه السودان إلى إعطاء مزيد للحركة السياسية للدور الإقليمي في المنطقة، وقد مثلت كينيا رأس حرية في شرق أفريقيا، إبان الحرب الباردة اعتمدت عليها

(٤١) أحمد ثابت: المولة ومخاطر المعايير المطروحة، التوجهات الأمريكية إزاء السودان في ندوة أفريقيا والمولة، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤-١٢ فبراير ٢٠٠٢.

أمريكا في مواجهة النفوذ السوفيتي في المنطقة، وعندما استولى البشير/الترابي على السلطة في السودان بدأت تطفو على السطح أهمية الدور الكيني في المنطقة، حتى أن السفير إدوارد جيرمان مساعد وزير الخارجية الأمريكي في الشرق الأوسط صرخ في خطاب ألقاه في مؤسسة ميريديان هاووس في مايو ١٩٩٢ عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التوجهات الأيديولوجية الإسلامية «أن الولايات المتحدة لا تنظر إلى الإسلام كأنه الخط العقائدي الذي سيواجه الغرب أو الذي سيهدد السلام الدولي، لأن ذلك مبالغة في رد تبسيطى على واقع معقد» وأشار في هذا الإطار، أن الدين ليس عاملًا مؤثراً سلباً أو إيجاباً في طبيعة علاقتنا مع الدول الأخرى أو نوعيتها، فمشكلتنا مع التطرف والعنف والرفض، وعدم التسامح، والتهديد، والإكراه، والإرهاب، وأشار في رؤيته التي جاءت تحت مسمى «الولايات المتحدة والشرق الأوسط في عالم متغير» أن الولايات المتحدة تعطي أهمية إلى ظاهرة ما يسمى بالإسلام السياسي، والصحوة الإسلامية، والأصولية الإسلامية^(٤٢).

وأكد بأن الإسلام لا يتافق مع القيم الغربية، وأشار أن انتهاء الحرب الباردة لا يعني تنافساً بين الإسلام والغرب، وأشار بأن الأمريكيين يعترفون بالإسلام أحد الأديان الكبرى في العالم وأكد «بأن الولايات المتحدة تختلف مع الذين يمارسون الإرهاب مهما كان دينهم، ويضطهدون الأقليات، وينددون بعدم التسامح، ويخرقون الأعراف، والقواعد الدولية، وحقوق

(٤٢) التقرير الاستراتيجي الأفريقي: القسم الثاني، الإدارة الإقليمية للدول الأفريقية، محمد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٧٤.

الإنسان» وكانت كل تلك الرؤى رسالات توجه لحكومة الخرطوم في إطار سياستها التي احتضنتها وعملت على احتضان الإرهاب، وعدم التسامح، والعنف، وعدم احترام حقوق الإنسان، وقد أكد على ذلك «أنتوني ليك ١٩٩٥ مستشار بل كلينتون عندما صرخ «بأن بلاده سوف تضفت على نظام الخرطوم لاحتواه عن طريق جيرانه»^(٤٢).

يعنى أن أمريكا بدأت في توسيع النشاط السياسي لدول الجوار السوداني حتى تم استخدامها في اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: الحد من النشاط الداعم للإرهاب في السودان.

الاتجاه الثاني: فتح الأبواب والتواجد لاستقبال الحركة الشعبية والحكومة لفاوضات السلام.

على أي حال بدأت المفاوضات بين الحكومة والحركة أبوجا عام ١٩٩٠ وكانت مجرد تمهيد واستطلاع للرؤى المختلفة، وتعتبر بداية هذه المفاوضات برعاية أمريكية خالصة بأيدي أفريقية، وقد حضرها كل من السكريتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية وإبراهيم بابانجيدا، ولكنهم في النهاية لم يتوصلا لشيء، وعقدت مفاوضات أبوجا ٢ سنة ١٩٩٢ وأصرت حكومة الإنقاذ على الثوابت السياسية الخاصة بها، وأن هذه الثوابت لاستوجب الحوار والمناقشة، ومثلت تلك الثوابت تطبيق الشريعة، ورفض الديمقراطية الليبرالية الفريدة، والتي تستند على تطور الأحزاب، وأكدت بأن الشريعة لن

(٤٢) حيدر طه: الإخوان والعسكر، قضية الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٠٤ وما بعدها.

تطبق في المناطق التي بها أغلبية مسيحية، أما عن الفيدرالية فإنها معروضه من قبل الحكومة للحوار والمناقشة من حيث توزيع السلطات، وتحديد العلاقات بين المركز، والأطراف، ثم بعد ذلك جاءت محادثات الإيجاد ١٩٩٤ وانتهت الإيجاد الأولى إلى أن يظل السودان موحداً، بجانب ضرورة علمانية الدستور السوداني، بجانب ديمقراطية التنظيم السياسي، على أن تطبق حقوق الإنسان مع العمل على ضرورة التوزيع العادل للثروة، ورأى الإيجاد أنه في حالة رفض حكومة الإنقاذ ذلك، يستوجب ممارسة حق تقرير المصير للجنوب، وأعلنت حكومة البشير / الترابي رفضها لمبادئ الإيجاد، وحق تقرير المصير^(٤٤).

بيان هيرمان كوهين في مجلس النواب مارس ١٩٩٣:

تأكيداً على هذا الخط السياسي تجاه الخرطوم، أدى هيرمان كوهين في مجلس النواب الأمريكي ببيان أمام اللجنة الفرعية للشئون الأفريقية خلال شهر مارس ١٩٩٣ بشهادة توكل الرؤية الأمريكية للسياسة السودانية، وأضاف بأن السودان به عناصر إرهابية من المغرب العربي ومصر، أصبح مؤكداً أن الولايات المتحدة تسعى لإيجاد ثغرة للفيصل للسودان من خلال مشكلة جنوب السودان، وبدأت الحديث بأنه لا بد من أن يكون هناك دور فعال للأمم المتحدة في جنوب السودان لإغاثة المواطن في الجنوب

(٤٤) عبد القادر إسماعيل : مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان، دراسة وثائقية، مرجع سابق، ص ٢٩٠ وما بعدها.

الإيجاد: هي منظمة إقليمية ضمت ست دول هي إثيوبيا، الصومال جيبوتي، كينيا، أوغندا، السودان ، أرتيريا وعدل اسمها في بداية المستويات إلى الحكومة المشتركة لقضايا

واستندت أمريكا على ذلك من خلال التقارير التي كانت تعدد والتى تتقللها وكالات الإغاثة الدولية العامة فى جنوب السودان والمسئولون فى الأمم المتحدة . ولعب محقق الأمم المتحدة « ليوناردو فرانكوا » فى مجال حقوق الإنسان دوراً فعالاً فى هذا السياق، حيث أشار فى تقريره « أن سياسات الحكومات السودانية المختلفة لحماية إنتاج النفط على المدى الطويل تضمنت دوماً الإجلاء القسرى للسكان المشكوك فى ولائهم للنظام، حماية مناطق إنتاج ونقل النفط» وفى تقريره الثاني فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٩ ، أشار إلى القضايا الإنسانية الماجعات وعدم وصول العون الغذائى، والإسكانى، وأشار إلى القصف الجوى بالطائرات، والمروحيات، واحتطاف السكان، وحرق المساكن، وكلها تستهدف مناطق إنتاج البترول» لكن بجانب ذلك كان هناك التقرير السرى الذى وضعه الخبير الدولى « جاسبار بيرو » وتم عرض هذا التقرير على لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فى ٢٤ فبراير ١٩٩٣ . وفي شهر أغسطس ١٩٩٣ أعلنت الولايات المتحدة أن السودان دولة راعية للإرهاب^(٤٥).

مؤتمر البارونة كوكس فبراير ١٩٩٤ :

وفي نفس الاتجاه حددت القوى السياسية المختلفة موقفها آن ذاك من قضية حق تقرير المصير فى المؤتمر الذى عقد برعاية البارونة كوكس، مجلس اللوردات فى ١٦ ، ١٨ فبراير ١٩٩٤ والذى رأى فيه حزب الأمة التأكيد على عدة نقاط أساسية:

(٤٥) هيرمان كوهين: سفير أمريكي للشأن الأفريقي شغل موقع مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون أفريقيا.

- ١ - أن تقرير المصير للجنوب والاختيار بين الوحدة والانفصال سوف يؤدي حتماً تحت نظام حكم البشير والترابي إلى الانفصال.
 - ٢ - ضرورة تحديد المناطق التي يشملها تقرير المصير لمنع تجديد الاشتباكات بين الشمال والجنوب بعد حدوث الانفصال.
 - ٣ - أن الخيار الحقيقي يجب أن يكون بين الوحدة ضمن سودان جديد يسوده العدل، الأمر الذي لا يتوافر حالياً تحت النظام الحالى.
- وأعد حزب الأمة برنامجاً من منطقات تلك النقاط كانت أبرز نقاطه، هو الاعتراف بحق تقرير المصير، ولكن في ذات الوقت ربط تلك النقطة بضرورة تواجد نظام سياسى فى البلاد يحظى بشرعية ويمارس الديمقراطية، على أن تكون هناك فترة انتقالية قبل تطبيق حق تقرير المصير للجنوب، لا يقل عن أربع سنوات.
- ويتضح من توجهات حزب الأمة أو برنامجه المعد فى إطار هذه الندوة أن توجهاته انصبت على ديكاتورية النظام القائم فى السودان، ورأى الحزب أن أى حل يأتي فى ظل حكومة البشير يعتبر بعيداً عن الديمقراطيات السودانية سيأتى ناقصاً وقد استندوا فى ذلك إلى الرؤية التى تشير أن الوحدة الوطنية تعبر عن خط مستقيم للتقدم ولكن فى غياب المؤسسات الدستورية لاتبدو الوحدة الوطنية واضحة، وبالتالي فائز الانفصال قادم لامحالة (٤٦).

كارتر، السودان المأساة المنسية، أكتوبر ١٩٩٢.

أنشأ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وزوجته روزاليين بعد أن غادر البيت الأبيض إثر هزيمته أمام رونالد ريغان عام ١٩٨٠ مركز كارتر للدراسات والأبحاث في أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية « ويستهدف المركز حل المنازعات في العالم وتعزيز الحرية والديمقراطية والتنمية في بلدان العالم الثالث وقد ارتكزت عليه سياسة الإدارة الأمريكية من خلال رسم سياستها تجاه مشكلة جنوب السودان والتدخل بشكل هادئ بما يوحى للعالم أن المركز يبحث عن أوضاع إنسانية، وتسعى لفوت اللاجئين الجنوبيين، ووضع رؤية لحل المشكلة، انطلاقاً من ذلك دعا مركز كارتر تحت الرعاية الكاملة من الإدارة الأمريكية إلى ضرورة العمل على عقد ندوة للبحث في مشكلة جنوب السودان تحت مسمى « السودان . المأساة المنسية» في أكتوبر ١٩٩٣^(٤٧).

وكانت هناك محاولات لعقد الندوة عن طريق السفير الأمريكي هيرمان كوهين، لكن الأمر استقر على عقدها في مركز كارتر للدراسات والأبحاث، وهذه المحاولات لإيجاد ثفرة للتدخل الهادئ في الشؤون السياسية السودانية، وقد وجهت الدعوة للفصائل المختلفة، وقوى المعارضة، وحكومة الخرطوم للحضور، وقد حضرت المؤتمر الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق، والجناح المنشق بقيادة ريك مشار، والتجمع الوطني الديمقراطي، وركز المؤتمر على لم الشمل بين

(٤٧) جيمي كارتر: قبل الفجر بساعة، مذكرات الصبا في الريف، ترجمة كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ٢٠٤.

الفضائل المتعاربة في جنوب السودان، والعمل على إعادة تنظيم وتوحيد قيادتها العسكرية والتقي قرنق على هامش المؤتمر بالجناح المنشق بقيادة ريك مشار، وتحت إشراف هاري جونستون رئيس اللجنة الفرعية لشئون أفريقيا التابعة للكونгрس الأمريكي جرت المباحثات بين جناحى الحركة الشعبية، وانطلاقاً من محاولات العرض على الرأى العام وحتى لاتتهم أمريكا بأنها توحد صفوف التمردين تجاه حكومة الخرطوم، ادعت بأن جورج موسى وكيل الخارجية الأمريكية حضر الندوة بصفته مراقباً، وأن حضور لقاء الفضائل المختلفة كان للتعرف على وجهات نظرهم بشأن الأوضاع في السودان^(٤٨).

وركزت الندوة في البداية على تقرير وجهات النظر بين الفضائل الجنوبية المختلفة خاصة جناح ريك مشار ولام أكول، وجون قرنق، وحضر الخلافات بينهما حتى يمكن مواجهة حكومة الإنقاذ، وحتى هذه اللحظة كانت السياسات الأمريكية تجاه جنوب السودان تتطرق من قاعدة خلاف واشنطن مع السياسة السودانية الممثلة في حكومة الإنقاذ ومعاولة حصارها وتضييق الخناق عليها، كنتيجة طبيعية لتوجهات النظام الإسلامي، والتي كان يتزعمها آن ذاك حسن الترابي، ولذلك بنت أمريكا حساباتها على أن السودان نتيجة لتبنيها سياسات إسلامية، فهي توقي الإرهابيين والعناصر المتطرفة، بما يضر المصالح الأمريكية في المنطقة^(٤٩).

(٤٨) منصور خالد: *السودان طموحات السلام، وأهوال العرب*، قصة بلد़ين، دار التراث، لندن، ٢٠٠٢، ص ٧٥٨.

(٤٩) محمد أبو الفضل : جنوب السودان وحق تحرير المصير، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، القاهرة، العدد ٨١، لسنة ١٩٨٧، ص ١٨٤ وما بعدها.

وعلى أثر هذا اللقاء مثلت رؤية الحركة من خلال التوجهات الأمريكية في عدة نقاط تجاه مشكلة جنوب السودان، واعتبرت تلك الرؤية بين الفصائل اتفاقاً مبدئياً برعاية أمريكية أنه لاتعاون بينه وبين حكومة الإنقاذ^(٥٠).

- وصدر بيان عن النائب الأمريكي هاري جونستون جاء فيه :

- ١ - حق تقرير المصير لجنوب السودان وجبال النوبة والانقسنا والمناطق المهمشة الأخرى.
- ٢ - وقف فوري لإطلاق النار ومراقبة هذا الموقف.
- ٣ - وضع جدول أعمال للسلام والمصالحة والوحدة والديمقراطية.
- ٤ - الاعتراف بأن الصراع بين الطرفين لابد أن يحل عن طريق الوسائل السلمية والديمقراطية.
- ٥ - تقدير وتشجيع الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام والمصالحة والوحدة في جنوب السودان، وجبال النوبة والانقسنا والمناطق المهمشة، ودعوة المجتمع الدولي لدعم هذا الاتفاق.
- ٦ - الموافقة على تسهيل جهود الاغاثة في المناطق المتضررة من الحرب.
- ٧ - الموافقة على معارضة سياسات حكومة الجبهة في الخرطوم أو أي حكومات مقبلة في الخرطوم، ترفض حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان، وجبال النوبة، والمناطق المهمشة الأخرى.

(٤٨) منصور خالد: مرجع سابق، ص ٧٦١.

٨ - اطلاع قادة دول المنطقة على فحوى الاتفاق فى موعد لا يتجاوز ١٥
نوفمبر ١٩٩٣.

وفي هذا الاتجاه أشارت اللجنة الخاصة بالحربيات الدينية الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية «أنه برغم أن الجيش الشعبى قد قام بارتكاب بعض الفظائع إلا أنه من الخطأ القول إن هناك تمازحاً أخلاقياً بين مواجهة الانتهاكات الإنسانية التى تمارسها الحكومة وتلك التى يمارسها الجيش الشعبى» ولعلها كانت البداية نحو بناء سياسات جديدة تجاه السودان استهدفت فى الأصل الاتجاه نحو حق تقرير المصير للجنوب، مدركين أنه يمكن أن ينتهى إلى انفصال الجنوب، وإيجاد دولة جنوب السودان، وأكدت توصيات الندوة مواجهة أي حكومة سواء كانت حكومة الإنقاذ أو الحكومات التى تأتى بعدها، ترفضن الطرح الخاص بحق تقرير المصير للجنوب، وبالتالي انطلقت كل المفاوضات فيما بعد بين الحركة والحكومة على حق تقرير المصير^(٥١).

موقف القيادات الشمالية والجنوبية من توصيات ندوة أكتوبر ١٩٩٣ ورفض حق تقرير المصير:

رفضت القوى السياسية المختلفة والأحزاب المعارضة فى السودان، رؤية حق تقرير المصير التى خرجت من المؤتمر معللة ذلك بأن الأوضاع فى السودان سوف تساعد على انفصال جنوب السودان نتيجة لسياساته

(٥١) منصور خالد: السودان طموحات السلام وأهوال الحرب، قصة بلدان، دار التراث، لندن، ٢٠٠٢، ص ٧٥٨.

مذكرات جيمس كارتر: ترجمة كمال السيد، جريدة الأهرام، ٧ ديسمبر ، ٢٠٠٢، ص ٧٥٨.

المختلفة تجاه الجنوب، وأن حق تقرير المصير يحتاج في الواقع إلى حكومة ديمقراطية حتى يمكنها أن تمارس حق تقرير المصير في الجنوب، وبالتالي رأت القوى المعارضة في السودان أنه يمكن القول إن حق تقرير المصير من حق الجنوبيين، ولكن ليس هذا وقته تحديداً، ويمكن أن ينظر في الأمر عند تغيير حكومة الخرطوم^(٥٢).

الحزب الاتحادي الديمقراطي:

أما عن رؤية الحزب الاتحادي فقد تمسك بوحدة السودان ورفض التجزئة نهائياً ودعى إلى نظام حكم فيدرالي بين الشمال والجنوب، وضرورة إيجاد صورة من صور الحكم الإقليمي المتتطور يراعي، التنوع الثقافي، والعرقي، والديني، وأكد بأن الوصول إلى حل مشكلة جنوب السودان هي ضرورة العمل على إسقاط نظام البشير/ الترابي، وعقد مؤتمر دستوري قائم على ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي.

وأصدر بيان في فبراير ١٩٩٤ أكد فيه «أن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة باستغلال المتغيرات تؤكد وترى أن حق تقرير المصير، تحصل عليه الشعوب المستعمرة، والتي تحكمها قوة أجنبية».

الحزب الشيوعي:

طبقاً لأيديولوجيات الحزب الشيوعي فقد رأى أن حق تقرير المصير حق مشروع لأى مجموعة سكانية في السودان ولم يعترض الحزب على حق

^(٥٢) منصور خالد : مرجع سابق، ص ٧٨٠ وما بعدها.

تقرير المصير، ولكنه رأى أن المواقفة تتم من ناحية المبدأ، ورأى قبل تحقيق حق تقرير المصير، يستوجب أن تكون هناك في السودان سلام، وديمقراطية، ولن يتأتى ذلك إلا بعد اسقاط النظام القائم وأكَد بأن المشكلة تكمن في الأصولية والتطرف، وطالب الحزب بريطانيا للعمل على إقامة مناطق آمنة في جنوب السودان، وحضر الطيران السوداني في الجنوب، وحصار بحرى، وعسكري، وجوى، على البلاد بجانب العقوبات الاقتصادية.

القوى الجنوبية:

أكَدَت على ضرورة التمسك بحق تقرير المصير في إطار ضمانات دولية، حتى لا ينقض الشماليون الاتفاق، وأكَدَ بوناملوال أن الحرب ستستمر حتى يتم تحقيق مبدأ حق تقرير المصير، وسوف يستخدم الجنوب كل السبل لتحقيق ذلك، وأنه يصعب الانتظار لحين تغيير نظام البشير/ الترابي.

تقرير لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكي مارس ١٩٩٥:

وتالت السياسات والتوجهات ناحية السودان، ووصف السودان «المأساة المنسيّة» على أجندة الإدارة الأمريكية. ففي مارس ١٩٩٥ أعد تقرير من خلال لجنة العلاقات الدولية في الكونجرس الأمريكي بقيادة أدوارد بيرن مساعد وزير الخارجية بالإدارة لشئون أفريقيا «مؤكَد أن الأزمة التي يواجهها جنوب السودان هي نتاج لنزاع طويل لقى فيه ما يزيد على مليون شخص مصرعهم في الحرب الأهلية التي خلفت أكبر مأساة إنسانية عرفها العالم وأكَدَ بأن هناك ما يربو على ٥٤ مليون سوداني في حاجة إلى

معونات ومساعدات إنسانية وبالتالي أصبح السودان بكل مافيه محور اهتمام لأمريكا والعالم .»

وتضمن هذا التقرير أثار الحرب الأهلية للمواطنين في مناطق الحرب، مشيراً إلى تشريد هؤلاء المواطنين عن ديارهم، وأن الأوضاع التاريخية لجنوب السودان مهددة بالانهيار، وانطلاقاً من التوجهات الأمريكية تجاه الخط السياسي الأمريكي في مواجهة السودان، التقى السفير الأمريكي رونالد بيترسون بريك مشار بقرية أولانق، حيث أكد مشار في هذا اللقاء للسفير الأمريكي « أنه وحزبه لن يحيداً أبداً عن الإصرار عن الانفصال الكامل للجنوب عن الشمال» وقد أورد ذلك رونالد بيترسون في مؤلفه « داخل السودان» الكونجرس الأمريكي ومشكلة جنوب السودان مارس ١٩٩٩.

ولكن فجأة حدثت متغيرات في سياسة حكومة الإنقاذ تجاه المشكلة، لعلها جاءت كرد فعل طبيعي لوضع مشكلة جنوب السودان في بؤرة الاهتمام السياسي الأمريكي لذلك وافق البشير في محادثات الإيجاد ١٩٩٧ على إعلان مبادئ الإيجاد « والذي تضمن حق تقرير المصير للجنوب ثم جاءت بعد ذلك المبادرات المصرية، ثم المصرية/ الليبية لكنها جميعاً ذهبت أدراج الرياح، كنتيجة طبيعية لاعتبار أمريكا بأن المشكلة Africaine خالصة وتستوجب إبعاد التأثيرات العربية عنها».

وتشير واشنطن بوست في فبراير ١٩٩٦ أن الخرطوم حاولت التعاون في الحرب ضد الإرهاب، حيث سافر الفاتح عروة والذي كان يشغل منصب

وزير الدولة للدفاع بالولايات المتحدة الأمريكية عارضًا أن يقوم السودان بتسليم بن لادن للسعودية، مقابل تخفيف العقوبات السياسية، والاقتصادية، ولكن السعودية قابلت هذا العرض بالرفض، وبعد ثلاثة شهور قامت السودان بطرد بن لادن، وجاء ذلك بناء على طلب «سامويل ساندي» نائب المخابرات الأمريكية.

وواصل السودان محاولة تحسين العلاقة مع أمريكا، حيث سمح السودان بتصوير معاشرين بناء على طلب الولايات المتحدة، ظناً بأنهم للإلهابيين، وفي أغسطس من نفس العام خاطب الترابي الرئيس كلينتون في رسالة تحمل الرغبة في السلام، ولكن الولايات المتحدة لم تبعث ردًا عليها، ولكن التوجهات التي أخذت طابعًا متشددًا تجاه السودان نجحت في إيجاد مزيد من العقوبات في ٤ نوفمبر ١٩٩٧ وأكدت على ضرورة:

- ١ - تجميد الأرصدة السودانية في محفظة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ب - أكدت على البنوك الأمريكية بعدم التعامل مع الحكومة السودانية أو منحها أي قرض.
- ج - منع الصادرات السودانية للولايات المتحدة وحظر تصدير التكنولوجيا إليها.

ورغم موافقة حكوم الإنقاذ على إعلان مبادئ الإيجاد ١٩٩٧، ولكن ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر السودان دولة حاضنة للإرهاب، وفي ٢٤/١/١٩٩٧ أعلنت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت عن أن الحكومة الأمريكية تتولى فرض عقوبات اقتصادية على السودان، حتى يمكن أن

تكشف عن مساعدة الإرهاب، وقامت في أغسطس عام ١٩٩٨ من خلال صواريخ كروز بتدمير مصنع الأدوية السوداني والذى اعتبرته واشنطن أحد المصانع المنتجة للأسلحة الكيماوية، ولكن الواقع كان يشير أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بضرب المصنع انتقاماً لتفجير سفارة أمريكا في كل من كينيا، وتنزانيا رغم أنه يرجح أن البيت الأبيض بقيادة كلينتون آن ذاك لم يكن لديه معلومات كافية « عن أن هذا المصنع ينتج أسلحة كيماوية ويرجح أنها معلومات استخباراتية بنيت على افتراضات غير مؤكدة وهي أن المنظمات الإرهابية تمتلك هذا المصنع»^(٥٢).

على أي حال ففى نفس الوقت أكد النائب الأول لرئيس جمهورية السودان على عثمان محمد طه في صحيفة الحياة اللندنية في ١٩ يناير ٢٠٠١ « أنه ليس هناك وقت محدد لأعمال حق تقرير المصير فالسلام من الداخل المشار إليه في الميثاق (هذا الميثاق جمع الفصائل المختلفة مع قرنق في اتفاق مع جبهة الإنقاذ) يتطلب تحقيق درجة معينة من الاستقرار والتنمية تمكن الجنوبيين من ممارسة ذلك الحق في ظل تلك الأجواء المفطأة بالفيوم في ظل السياسة الأمريكية تجاه السودان»^(٥٤).

التجمع الوطنى الديمقراطى والإعلان عن انتهاء حقوق الإنسان يوليو ١٩٩٠:

يستوجب الإشارة هنا أن التجمع الوطنى الديمقراطى والذى عقد اجتماعاً فى أسمر تحت عنوان « مؤتمر القضايا المصيرية، ناقش قضايا ورؤى مختلفة منها حق تقرير المصير، وشكل الحكم فى السودان

(٥٢) ستمنى كارنى: مرجع سابق، ص ٢.

(٥٤) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية الملمية، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

لكن المؤتمر أكد على أساسيات ممارسات تجاه حكومة البشير/
الترابي منها:

- انتهاك حقوق الإنسان في السودان من قبل حكومة البشير/الترابي.
- وأشار إلى أن النظام يعمل على الإبادة الجماعية، وعمليات التطهير العرقي تحت اسم الدين، وأكدوا على ضرورة اتباع المعايير المعنية بحقوق الإنسان والمواثيق المختلفة، وأنها يستوجب أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان، وأن يؤسس الدستور على حق المواطن.

وبالتالي استندت السياسات الأمريكية بعد ذلك على رؤى التجمع الوطني واعتبرتها تأكيداً على روافدها السياسية في مواجهة السودان والتي أكدت على عمليات انتهاك حقوق الإنسان في السودان.

السياسة الأمريكية تجاه نفط السودان ١٩٩٩:

وانطلاقاً من تلك السياسات سعت أمريكا لإيقاف أي مساعدات لحكومة السودان في إطار عمليات استخراج وتسيير النفط السوداني من خلال (٥٥) شركة تالسمان للطاقة، حيث كانت هذه الشركة تعمل من خلال بعض المؤسسات الأمريكية، ولذلك سعت قيادات الكونجرس الأمريكي للضغط على تلك المؤسسات لكي تتخلى عن ذلك، نظراً لأن الأسهم التي شارك بها الولايات المتحدة الأمريكية كانت واضحة في هذا الشأن، وكانت على النحو التالي:

(٥٥) منصور خالد: مرجع سابق، ص ٧٨٠ وما بعدها.

الولاية	م	عدد الأسهم	المصدر
نيوجرسى	١	٤٢٠ ألف سهم	صندوق المعاشات للموظفين
نيويورك	٢	٢ ملايين سهم	صندوق المعاشات للموظفين
داسكتون	٢	١٨٠ ألف سهم	صندوق المعاشات للموظفين
كاليفورنيا	٤	٢٨٠ ألف سهم	صندوق المعاشات للموظفين

وبالتالى مثلث أسهم صناديق المعاشات فى تلك الولايات صورة من صور ضغط الكونجرس الأمريكى على الحكومة السودانية لتعديل سياستها تجاه جنوب السودان.

وطالبت حركات حقوق الإنسان العمل فى مواجهة الحكومات السودانية تحت دعاوى بأنه لا يستوجب مساعدة نظام يعمل فى إطار الاسترقاق البشري، واتجهت قيادة الكونجرس لمواجهة الشركات الأجنبية التى تعمل فى السودان « والتي ركز عليها عضو الكونجرس عن ولاية فرجينيا فرانك مولنى، وكتب إلى اللجنة الفيدرالية فى شهر ٨ عام ١٩٩٩ إلى اللجنة الفيدرالية للبورصة والأوراق المالية ، مطالباً بمنع شركة البترول المعنية للعمل فى بورصة نيويورك، نظراً لتعاملها مع نظام الخرطوم، ورأى أنه لا يستوجب أن تستخدم أسواق أمريكا لدعم الإرهاب وقد نجحت سياسته فى ذلك ».

ورغم ذلك فقد أعلنت شركة تالسمان أنها لم تجد ما يشير فى السودان على انتهاكات لحقوق الإنسان، وسعت شركة تالسمان إلى أن قامت بإصدار دورية شهرية أطلقت عليها اسم الأمل Hope تعرض فيها

صورةً من الإنجازات التي تقوم بها لخدمة المجتمع السوداني في المناطق المحيطة بمناطق البترول، حيث عملت على بناء مستشفيات، وسعت إلى تمهيد الطرق.

ولكن كندا سعت للتحقق من المزاعم التي اتهمت بها الشركة من خلال إرسال محققين في ٢٦ يناير، وأكد بأن شركة تالسمان تساهم في النهاية من خلال عوائد عمليات إنتاج النفط إلى انتهاكات حقوق الإنسان وفي تصاعد الحرب الأهلية هناك، بجانب أن التحقيق أثبت أن الشركة سمحت للحكومة باستخدام مهابط الطائرات الخاصة بها في هجماتها الجوية على أهالي الجنوب من البسطاء، وأثبت التحقيق عمليات الاختطاف للبشر، وقد المحقق هاركر اقتراحين:

الاقتراح الأول: إيقاف عمليات الإنتاج حتى يصل السودان إلى سلام حقيقي.

الاقتراح الثاني: تجنيب عائدات الحكومة من النفط حتى يستفيد منها جموع السودانيين باراتهم عندما يحل السلام في المنطقة.

ومرجعية ذلك هو التقرير الذي أورده صندوق النقد الدولي نوفمبر ٢٠٠٠ بالنسبة للسودان، يشير « بأن السودان بدأ يستورد السلاح بكثافة كبيرة حيث قفزت الواردات من الأسلحة من ١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٩٨ إلى ٢٢٧ مليون دولار سنة ٢٠٠٠، وأشار تقرير صندوق النقد الدولي أن مرجعية تلك الرؤية هي نتيجة طبيعية لعائدات البترول

السوداني، وأشار التقرير أن السودان أنفق على الحرب منذ عام ١٩٨٣ وحتى ١٩٩٥ ما يقرب من ٢٠٢ مليار دولار أمريكي^(٥٦).

الشركة الوطنية الصينية للبترول:

اتجهت السياسة الأمريكية أيضاً إلى محاولة الحد من النشاط والتعاون الصيني في السودان، أصدر مجلس النواب الأمريكي ٥ يونيو ٢٠٠٠ قانوناً يستهدف العمل على توصيل عمليات الإغاثة إلى المناطق المنكوبة في السودان بجانب ضرورة العمل على إيجاد حل شامل للعرب في السودان، وأكد القانون في هذا الإطار على « حظر جميع الكيانات التي تقوم بأى نشاط تجاري أو اقتصادي في السودان، وتتجه في نشاط الأوراق المالية في أى سوق للمال في الولايات المتحدة الأمريكية وربط السماح لها بالعمل في حالة إيضاح نشاطها »:

- ١ - طبيعة النشاط الذي تمارسه في السودان.
- ٢ - نوعية وطبيعة المؤسسات التي تقيم معها علاقات في السودان.
- ٣ - كيفية وطريقة استثمار الأموال التي حصلت عليها من أسواق المال الأمريكية في إطار نشاطها في السودان.

وفي هذا الإطار اتهمت الصين أنها تقدم مساعدات عسكرية لـالسودان، حيث تقوم عبر السودان بقوات عسكرية لحماية حقول النفط، وفي هذا التوجه يؤسس على أساس إتاحة الفرصة للجيش السوداني للتفرغ للحرب كما أكد على ذلك التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

^(٥٦) منصور خالد: مرجع سابق، ص ٧٨٦

التوازن العسكري ٢٠٠١/٢٠٠٠ مشيراً إلى وجود قوات إيرانية/ صينية/ عراقية في السودان^(٥٧).

وأشار التقرير إلى أن كلاً من روسيا، والصين ، وبلغاريا، والجمهوريات السوفيتية، تمد السودان بالسلاح من خلال وعود باستغلال البترول السوداني مستقبلاً، على أي حال ظلت الصين هي أكبر مورد للسلاح للنظام السوداني، وأسس النظام السوداني استراتيجية في إطار المؤسسة العسكرية للوصول بها للاكتفاء الذاتي من بعض الأسلحة من عائد النفط، حتى ان المتحدث الرسمي باسم الجيش السوداني أشار « أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيكون السودان قادراً على إنتاج حاجته من الأسلحة والذخائر نتيجة لازدهار صناعة البترول فيه».

وتلك الرؤية والأوضاع السياسية هي التي جعلت الحركة الشعبية تصنف إنتاج النفط في السودان باسم النفط الدموي oil blood ، ورغم أن هناك شركات غربية أخرى كانت تعمل في مجال النفط في السودان كشركة لندن أويل السويد، النمسا، إيطاليا، فرنسا، قطر، الشركة الوطنية للفاز إيران، شل هولندا.

ويمكن القول إن السياسة الأمريكية في إطار الضغط على تلك الشركات قد جاءت بنتائج جيدة، شركة لندن أويل، وشركتها النمساوية، وفي عام ٢٠٠١ صدر تقرير موثق من المعونة المسيحية في بريطانيا، عن أوضاع النفط في السودان، اتهم الشركة البريطانية للبترول، وطرحت توصياتها:

- ١ - تجميد شركات النفط لنشاطها في السودان.
- ٢ - تقوم الشركة بالعمل على سحب أسهمها من شركة الصين الشعبية
- ٣ - يستوجب أن يقوم النظام السوداني بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.
- ٤ - على صندوق النقد الدولي مراقبة عائدات النفط.

وجاءت هذه السياسة كما أشرنا بنتائج إيجابية حيث باعت شركة تالسمان شركاتها في السودان.

اجتماع القمة الأمريكية/الأفريقية/عنديبي، ١٩٩٨

على أي حال ففي ٢٥ مارس ١٩٩٨ عقد اجتماع القمة الأمريكية الأفريقية في عنديبي بأوغندا والذي ضم ٦ دول أفريقية، غانا، أوغندا، رواندا، جنوب أفريقيا ، بتسوانا، وقد ناقش المؤتمر أوضاع الدول التي لم تشملها الزيارة كان منها السودان، وقد أشارت الإدارة الأمريكية وقتها أن النظام في السودان نظام متطرف وراع للإرهاب وبالتالي انعكست سياسة بل كلينتون تجاه السودان آنذاك إلى حصار النظام الحاكم في السودان، من خلال عدة محاور أساسية منها:

المotor الأول: دعم المعارضة في مواجهة النظام السوداني الحاكم.

المotor الثاني: دعم كافة الدول المعادية لهذا النظام في المنطقة.

على أي حال فقد تحدد في هذه القمة رؤية موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الديمقراطية بصفة عامة في أفريقيا، فقد أكدت القمة في

بيانها أنه ليس هناك نموذج واحد للديمقراطية أو إيجاد مؤسسات ديمقراطية وقد تقدمت القمة خطوة إيجابية عندما قبلت الديمقراطية التي لا تقوم على تعدد الأحزاب^(٥٨).

ويمكن القول إن المشروع الأمريكي آن ذاك بالنسبة لأمريكا وسياساتها سعى لمحاولة حصار النفوذ الفرنسي، فقد كانت أمريكا حريصة على عقد شراكة أمريكية/ أفريقية، والعمل على تصفية النفوذ الفرنسي، ولعل مرجعية تغير تلك التوجهات:

- أ - هي إهمال الولايات المتحدة الأمريكية لشعوب أفريقيا، وللتعامل في إقامة علاقات قوية مع الحكام ودعمهم رغم تخلف هذه الأنظمة وانعكست تلك الرؤية وبالتالي على الشعوب الأفريقية بين المعارضة تارة، والمقاومة تارقاً أخرى لهذه السياسات.
- ب - إدراك الشعوب أن أمريكا هي البديل الطبيعي للاستعمار التقليدي في ثوبه الجديد والتي تمثلت تواجهتها الاستعمارية تحت مظلة «حقوق الإنسان» الديمقراطية «إحلال مبدأ التجارة بدليلاً عن المساعدات» الدعم المؤسسي للمنظمات الأفريقية غير الحكومية.

وبهذا الأسلوب وتلك السياسة كانت تدرك أمريكا أنه يمكن إعادة صياغة مناطق كثيرة في أفريقيا ودمجها في المجتمع المدني، وكان التركيز على منطقة القرن الأفريقي.

(٥٨) عبد الله الأشعـل: الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة، القاهرة، ٢٠٠٣، مطبعة الطوبجي، ص ٢٢٨.

لمزيد من التفاصيل عن الاستعمار الأمريكي لأفريقيا يرجـع: ستورات سميث: الاستعمار الأمريكي الجديد في أفريقيا، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، ص ٥٢.

وفي يونيو ١٩٩٩ طالب بوش الأب الحكومة السودانية بالعمل على توصيل الإعنانات لمواطني جنوب السودان والгинوله دون أن تستغل من قبل المتقاين وجاء ذلك بعد أن أشار جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا بأنه يصعب الصمت بالنسبة لأوضاع السودان، وأطلق على العملية «شريان الحياة»، وفي اتجاهات محددة للسياسة الأمريكية تجاه السودان بصفة عامة كنتيجة لسياسة البشير / الترابي آن ذاك اتجه الكونجرس لتبني مشكلة جنوب السودان تحت دعاوى إنسانية، وقام اثنان وأربعون عضواً من الكونجرس قادهم هاري جونستون من الحزب الديمقراطي ورئيس اللجنة الفرعية لأفريقيا بجانب فرانك ردل夫 العضو بالحزب الجمهوري، قاما بإعداد مذكرة للرئيس بل كلينتون أرسلت للبيت الأبيض شرعاً فيها المأساة التي يتعرض لها جنوب السودان، وأكدوا في المذكرة بأن الذين قتلوا في هذه الحرب خلال الثلاث سنوات الماضية أي منذ عام ١٩٩١ يفوق عدد الذين قتلوا في الصومال والبوسنة، وأن المهاجرين داخلياً كنتيجة طبيعية لاندلاع الحرب منذ عام ١٩٨٢ ضعف المهاجرين في رواندا بطبقاً لتقرير الأمم المتحدة، وطالب بيل كلينتون أن يتم تعيين مندوب خاص للسلام في السودان بجانب ممارسة ضغوط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن لكي يتولى ملف السودان ويعرض سلاماً عادلاً^(٥٩).

وأتجهت السياسة السودانية لحكومة البشير / الترابي / ونتيجة للضغوط الأمريكية إلى رؤية مختلفة في المنطقة وناصرت التوجهات الإسلامية المتطرفة، وبالتالي اتهمت أمريكا السودان بالتورط في تغيير

(٥٩) عبد القادر إسماعيل: جنوب السودان بين اعلان كوكادم ١٩٨٦، وماساكوش ٢٠٠٢.

مركز التجارة العالمي بنيويورك والمساعدة في قصف سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا، وتنزانيا، وبالتالي أصبحت السودان من وجهة نظر السياسة الأمريكية دولة راعية للإرهاب الدولي.

وفي عام ١٩٩٥ تورطت السودان في محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا ورفضت السودان وبالتالي تسليم المتورطين في العملية.

وبالتالي سعت أمريكا إلى فرض عقوبات على السودان، وتبادل السودان الاتهامات مع أمريكا عندما أعلن في يناير ١٩٩٦ أن أمريكا تقف بقوة وراء المعارضة التي تحارب السودان في جنوب شرق البلاد، حيث تهدف أمريكا الإطاحة بنظام الحكم القائم، وأن هناك تأملاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان مع كل من أوغندا، وأرتيريا، واثيوبيا، وإسرائيل.

وفي عام ١٩٩٩ وجه الكونجرس الأمريكي للسودان من خلال القرار الصادر رقم ١٩٩٩ اتهاماً بأن حكومة البشير تقوم بتجارة الرقيق وتتستر على المتجرين، وقد قامت الحكومة الأمريكية وبشكل سريع في التجاوب مع الكونجرس في قراره من خلال إصدار قرار «حظر جوى على الطيران السوداني في جنوب السودان وجبال النوبة»، أمريكا وسياسة، تفكيك الدولة من الداخل»،

أن التوجهات السياسية لحكومة بوش في الفترة الأخيرة اعتمدت اعتماداً كلياً على التقرير الذي أصدره مركز الدراسات الاستراتيجية

والدولة في واشنطن ويعتبر هذا التقرير هو الثاني، حيث إن هذا المركز قد أصدر تقريراً عاماً ٢٠٠١ شارك فيه الدكتور فرنسيس دينق، وأهمية هذا التقرير الذي اعتمدت عليه « إدارة الرئيس بوش ارتكزت على فكرة تفكيك الدولة من الداخل»، عكس التوجهات السياسية الأمريكية التي اعتمدت على « سياسة الاستقطاب والاحتواء» حيث اتجهت سياسة بوش إلى « فكر جديد في إطار دولة واحدة ونظامين سياسيين» ويرتكز هذا الفكر على أساس منع جنوب السودان صلاحيات واسعة وكبيرة في إطار السودان الموحد، ولكن ضرورة الأخذ في الاعتبار أن يشارك في السلطة المركزية في الخرطوم في كل القرارات على المستوى المركزي، وهذا الفكر المطروح، فكر دولة واحدة ونظامين، طرح من قبل ريك مشار، ولام أكول، عندما انشقا على جون قرنق حتى إنهم رأوا في هذا المشروع وجوب أن يكون هناك تمثيل دبلوماسي بين الشمال والجنوب^(٦٠).

على أي حال كانت التوجهات الأمريكية في هذا الإطار تسعى إلى تحجيم حكومة الإنقاذ والكف عن الحرب في جنوب السودان، وارتكزت قاعدة الانطلاق في مفاوضات ماساكوش من هذا الطرح الأمريكي، لدولة واحدة ونظامين سياسيين، ولعل أهمية هذا الطرح الذي اعتمد على التقرير المذكور، هو كنتيجة طبيعية لتوجهات الكونгрس الأمريكي تجاه السودان « حيث قام بتشكيل لجنة استشارية للسياسة الأمريكية في القارة الأفريقية لإعداد توصيات لوزير الخارجية، وقد تولى رئاسة هذه اللجنة

(٦٠) فرنسيس دينق: مثقف سوداني ينتمي إلى قبيلة الدنكا في جنوب السودان.

«والتر كانشتاينر»^(٤٠) وأسست واشنطن توجهاتها السياسية تجاه إفريقيا بعد ذلك على هذا التقرير، وتوارد الرؤية الأمريكية على أهم مناطق هذا التقرير على أساس أنه تأسس بعد جهد ضخم قام به المعدون له^(٤١) حيث تمت بحوث وتعاملات، وتمت زيارة أربعة من معدى التقرير للسودان لمدة ٢١ يوماً، وزار الوفد أعلى النيل، وبحر الغزال، والاستوائية في الجنوب، كما زاروا جبال النوبا، بجانب زيارات موقع الحركة الشعبية في رومبيك بولاية البحيرات، رامبى في ولاية بحر الجبل، بجانب بنیتو، وملکال وهي المناطق التي يستخرج منها البترول^(٤٢).

وتمت بعض اللقاءات لهذا الوفد في كينيا بمدينة نيروبي العاصمة، وشملت اللقاءات العديد من التحقيقات السودانية في المجتمع المدني، وشخصيات حكومية وغيرها، ولعل المرجعية في أهمية هذا التقرير أن أمريكا رأت أنه يمكن أن يكون تطبيق الإسلام بهذه الرؤية في السودان ركيزة أساسية تتطلّق منها السياسة الأمريكية في القارة كلها، حيث يتسم العمل على تقرير حقوق الإنسان، بجانب الحريات السياسية، وبالتالي تعتبر نموذجاً متميّزاً يطبق على باقي دول القارة التي تعاني من الانقسامات الإثنية، واعتبر التقرير أن السودان نموذج آخر لدعوة بوش في إدخال

(٤٠) والتر كاشتنيانر: شغل موقع مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية، أبان هذه المرحلة ، ثم استقال بعدها.

(٤١) هانى رسلان: السياسة الأمريكية تجاه مستقبل السودان، دراسات سياسية، الأهرام، مايو ، ٢٠٠٤ ، ص .٤٠

(٤٢) عبد القادر إسماعيل : جنوب السودان بين اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢ ووكوكادم ١٩٨٦ ، في ندوة معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠٠٣ .

الديمقراطية والانفتاح في الشرق الأوسط ضمن المجتمعات المسلمة، وتفيذاً لهذه السياسة أبدى التقرير قلقه بشأن الحلول المقترحة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية نظراً لطموحها، وعدم القدرة على تفسيرها، مما يعطى كل جانب الحق في التفسير طبقاً لمصالحه.

ويعتمدون في ذلك على التباين الواضح بين الشمال، والجنوب، وبين الخرطوم ودول الجوار، وأبداً التقرير خشية من تدخل دول الجوار في الشأن السوداني، وغير مفهوم ما معنى تدخل دول الجوار في الشأن السوداني هل التدخل لصالح السودان، أم في مواجهة السودان، هل المطلوب تهميش دول الجوار السوداني للوصول إلى أي حل لاتشارك فيه دول الجوار وتفرد أمريكا بالحل، لدرجة أن التقرير اقترح على الولايات المتحدة والدول الأخرى إظهار تصميماً لمساعدة السودان وحماية سلامته، وسعى التقرير إلى خلق رؤى جديدة من خلال مبادرات دبلوماسية واقتصادية لتقرير السلام، ويوصي على وجه السرعة بالتالي :

١ - قوة دولية سريعة الاستجابة، وقوات لحفظ السلام والمراقبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للمساعدة على ضمان نجاح الوحدات المشتركة المدمجة والتي تتألف من جيش الحكومة، والجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢ - ضمان وجود سلطة سياسية قوية لإشراف على النشاطات الأمنية والدولية ومواصلة نشاط دبلوماسي قوى وتقديم مساعدات اقتصادية.

٢ - مساندة عمليات حفظ السلام طيلة الفترة الانتقالية، بجانب وضع معايير لقياس التحسن في أسلوب الحكم في حكومة الوحدة الوطنية المركزية، وحكومة الإقليم الجنوبي، وبناء القدرات في أنحاء السودان وتوسيع المشاركة السياسية، وتكوين لجان لمراقبة الإيرادات النفطية وغيرها من الموارد القومية، والإقليمية، واستخدام الاتصالات الشخصية، والاستعداد لعقد مؤتمر سنوي.

أما عن الرؤية الاستراتيجية فقد أشار التقرير إلى:

- ضرورة العمل على أن تسعى الأسرة الدولية بالعمل مع السودانيين لإيجاد قدر من الأمان لمنع استئناف العدائيات، وللسماح لجهود السلام بالاستمرار، وأن هذا يتحقق من خلال دولة كاملة التفويض والتمويل بما في ذلك من قوة استجابة سريعة.

طالب التقرير أيضاً أفريقياً بالعمل على ضرورة:

- رعاية استبطاط مبادرات دبلوماسية، واقتصادية، وأمنية لتعزيز السلام، وأن يضفت المانحون لتحرير المؤسسات الحاكمة الأوتوقراطية في شمال وجنوب السودان.

- وعلى عكس كل التطورات التي ترى أن الفترة الانتقالية غير كافية للوصول بالجنوب إلى قناعة الوحدة مع شمال السودان، يرى التقرير طول الفترة الانتقالية، ويرى أنها فترة طويلة وستكون متواترة، وسيحدث خلالها أحداث كثيرة، ويشير في ذلك أن النزاعات الأخرى في غرب السودان في دارفور قد تكون سبباً في نصف عمليات السلام في الجنوب.

لكن مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية جورج موسى دعا الحكومة السودانية في الكونجرس إلى ضرورة إحداث تغيرات رئيسية في مسلكها حتى يمكن التعامل معها بشكل طبيعي في إطار المجتمع العربي، وأكد بأن الحكومة السودانية غير راغبة في ضرب الإرهابيين وهم يعملون داخل حدود السودان، وبالتالي فإن أمريكا كانت تعمل على محورين أساسيين في التوجهات السياسية السودانية:

المحور الأول: توجيهات الكونجرس الأمريكي الممثلة في التشدد تجاه السودان من خلال التقارير والبيانات والمقترحات.

المحور الثاني: الدبلوماسية الأمريكية التي تسعى للتعامل مع الحكومة السودانية من خلال فتح الحوار وركزت على ضرورة ضرب الإرهابيين حتى يقبلها المجتمع الدولي، حيث أكد جورج موسى في مجلس الشيوخ، على ضرورة فرض حظر قانوني يلزم الشركات الأمريكية بوقف أي نشاط لها في الدول التي يشملها الحظر، وأشار بأن مثل هذا الحظر قد لا يتلاءم والدبلوماسية الأمريكية^(٦٢).

لجنة استماع بالكونجرس الأمريكي للسياسة المقترحة في السودان :٢٠٠٢

رأى الإدارة الأمريكية أنه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت الفرصة سانحة لأمريكا لتطبيق سياستها في السودان، خاصة في إطار مشكلة جنوب السودان، ورأى أنه إن لم تنتهي الفرصة سريعاً سوف يتضائل الأمل للوصول إلى تفزيذ السياسة الأمريكية في السودان وإيجاد حل لمشكلة

(٦٢) تمام مكرم البرازى: مرجع سابق، ص ١٣٣.

جنوب السودان، وبالتالي عقدت لجنة العلاقات الخارجية، واللجنة الفرعية لأمريكا جلسة استماع في الحادى عشر من يوليو ٢٠٠٢ قادها جون بريندر جاست^(٦٤) وكانت تهدف الوصول إلى إجابات لعديد من الأسئلة مطروحة في إطار التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان منها، سلام عادل وشامل؟ الحلقة المفقودة في عملية السلام؟ قوة النفوذ، بناء النفوذ عن طريق عملية السلام نفسها، سياسة الجزرية والعصا أكبر من أي دعم لعملية السلام؟ الضفوط على الحكومة؟ الحواجز للحكومة؟ الضفوط على الجيش الشعبي لتحرير السودان؟ الحواجز للجيش الشعبي لتحرير السودان^(٦٥).

ورأت لجنة الاستماع بأن الولايات المتحدة الأمريكية تملك العديد من الأمور في إطار تحقيق الأهداف السياسية لسياساتها في السودان منها:

- أ - محاربة الإرهاب . ب - الارتقاء بحقوق الإنسان والديمقراطية.
- ج - إنهاء الحرب. د - دعم العون الإنساني.

ورأت اللجنة أنه من خلال كل هذه الأطروحات يمكن معالجتها عن طريق اتفاق سلام شامل يصلح للحكومة المركزية، ويساهم في توفير ممارسة حق تقرير المصير للسودانيين الجنوبيين.

(٦٤) جون بريندر جاست: تطبيق سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في السودان، المجموعة الدولية الطارئة، لجنة العلاقات الخارجية، اللجنة الفرعية لأفريقيا جلسة الاستماع الحادى عشر من يوليو ٢٠٠٢، ترجمة اسماعيل عبد الرحمن النور.

(٦٥) جون بريندر جاست: خبير مجموعة الأزمات الدولية، وهو متخصص في الشأن السوداني، ومعروف بالموافقة المتشددة والمناهضة لحكومة البشير، ويمثل بشكل واضح في إطار حركته نحو الحركة الشعبية، ومسئول عن وضع السياق العام لوثيقة ناكورد.

ورأت اللجنة أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكثر من أي دولة في العالم تحريك عملية السلام السودانية وقررت اللجنة أن الولايات المتحدة هي الجهة التي تجعل عملية السلام في كينيا عملية جادة، ولكنها رأت في نفس الوقت أن الجهود غير كافية، وأشارت بأن ذلك مرجعيتها إلى ماسيتاول في لجنة الاستماع الحالية^(٦٦).

وقد رأت اللجنة بأن الجنوبيين يعيشون في حالة حرب بلا نهاية، وأنهم على استعداد للاستمرار في الحرب إلى ما لا نهاية في حالة عدم التوصل إلى سلام عادل، ورأوا أن هذا التوجه مهملاً من قبل الوسطاء، خاصة وأن هؤلاء الوسطاء يتراجعون عند طرح موضوع حق تقرير المصير عبر استفتاء يقوم على عدة احتمالات، بما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى الاستقلال، ورأى أن عنصر حق تقرير المصير أمر حيوي بالنسبة للجنوبيين لابد أن يشمله أي اتفاق، ورأى أن احتمالات الفشل قائمة في حالة عدم تضمن المفاوضات عنصر حق تقرير المصير.

وبالتالي طرحت لجنة الاستماع إحدى عشر توجيه مقترن لتطبيق سياسة أمريكية جديدة وقوية في السودان تستهدف التواجد وقوة النفوذ تحت مظلة الدعوة للسلام وحقوق الإنسان.

١ - الحلقة المفقودة في عملية السلام «قوة النفوذ»:

رأت اللجنة أن تطبيق السياسة الأمريكية في السودان في حاجة إلى تدخل دبلوماسي قوى تستند هذه القوة على مبدأ «قوة النفوذ» ورأت هذه

القوة أنه يجب أن تكون أكبر مما هي موجودة الآن، وأكدت على أن الحلقة المفرودة في إطار تفويض السياسة الأمريكية في السودان تمثل في «التنسيق بين الضغوط والحوافز على الحكومة السودانية».

ورأت في إطار تفويض هذه السياسة أنه لا يمكن تطبيق سياسة قوة النفوذ من خلال النمو المتتصاعد الذي يشبه نمو الأشجار، بل إن ذلك الأمر يتطلب «قيادة عملية لتطوير الاستراتيجية متعددة الجوانب»، تبدأ من الجزرة، وتنتهي بالعصا، ورأى أن ذلك يستوجب تفويضه بدرجة من التعقل.

ورأت اللجنة أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تأثيراً على الطرفين المتعاملين رغم ما تدعية الدبلوماسية الأمريكية بأنهم يفتقدون النفوذ لتحرير عملية السلام، ورأى اللجنة أن زيادة النفوذ الأمريكي في السودان يمكن زيارته من خلال:

أ - الخطوات القوية والمواقف المتشددة في عملية السلام.

ب - سياسات أمريكية أكثر قدرة واتساعاً.

ولكنها رأت في ذات الوقت بأن أثر ذلك يمكن أن يأتي عبر بريطانيا والاتحاد الأوروبي، بجانب بعض الإجراءات الأخرى، بجانب حلفاء أمريكا من الأوروبيين، والبلدان الأخرى ذات النفوذ.

ورأوا في إطار هذه السياسة أنه يمكن أن توفر قدرًا كبيرًا من النفوذ السياسي للولايات المتحدة داخل السودان.

٢ - دعم تقرير المصير:

رأى اللجنة في إطار السياسة الأمريكية في السودان، أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة حق تقرير المصير للسودانيين الجنوبيين، من خلال استفتاء عام مع الأخذ في الاعتبار كل الاحتمالات الممكنة الناتجة عن هذا الاستفتاء، ورأى اللجنة في ذلك بأن المرتكز الأساسي لتنفيذ سياسة دعم تقرير المصير هو ممارسة النفوذ السياسي على الطرفين حتى يمكن تحقيق تسوية عادلة.

وأشارت اللجنة أنه في حالة عدم دعم هذا التوجه وبقاؤه فمن المحتمل أن تسحب من المفاوضات الحركة الشعبية لتحرير السودان، أو سينتهي الأمر إلى مساومات من الحركة، بجانب أن حكومة الخرطوم لا تجد ماتاور به أو تساوم عليه.

ورأت اللجنة أن دعم حق تقرير المصير من قبل الولايات المتحدة سوف يوفر بالتالي المساومة للحركة الشعبية حول موضوعات أخرى، ورأى اللجنة أنه لا يستوجب إغفال المعارضة الداخلية في السودان من أجل إيجاد وضع قوي للحفاظ على وحدة السودان، وأكّدت اللجنة بأن الوضع الراهن للسياسة الأمريكية يؤكّد على تدني النفوذ السياسي الأمريكي^(٦٧).

كما أكّدت التوجهات السياسية الأمريكية لسياسة جديدة في السودان على ضرورة ضم المعارضة السودانية الشمالية، مؤكّدة بأن أي اتفاق لن

يكون قويا دون ضم المعارضة السودانية تحت راية التجمع الوطني الديمقراطي، بجانب حزب الأمة ، ورأت ضرورة استراتيجية في عملية سلام الإيجاد آن ذاك، توکد على مشاركتهم وذلك سيعد من تطرف كل من الحركة الشعبية والحكومة.

٢ - الاستراتيجية مع دول جوار الإيجاد :

رأت السياسة الأمريكية أنها في السابق كانت تنسق سياستها تجاه السودان مع إثيوبيا، وأرتيريا، وأوغندا، ولكن اليوم تولدت قوى ونفوذ جديد حتى ان الخرطوم قبلت مبادئ الإيجاد، ورأت ضرورة إعادة بناء الشراكة حتى يمكن الوصول إلى حل تفاوضى للنزاع السودانى، ورأت أن ذلك يستوجب ديناميكية الحركة في إطار الدبلوماسية الأمريكية.

٤ - الاستراتيجية تجاه مصر:

رأت اللجنة أن مصر حقاً مكتسباً في الدولة السودانية مع حكومة معتدلة، ورأت أن هناك تشددًا على السياسة الأمريكية تجاه مصر، نظراً ل موقف مصر المعارض لأى مناقشة « لمسألة حق تقرير المصير للجنوب » .

ورأت اللجنة أن هذا التشدد في إطار السياسة الأمريكية تجاه مصر نتيجة ل موقفها المعارض من حق تقرير المصير، وهو موقف يحد من دور مصر في أى عملية سلام.

ورأت أن السياسة الأمريكية تجاه مصر يستوجب أن تعدل، بحيث تجتذب مصر، وأكدت على ضرورة اجتذابها «بقوة وبإصرار» وعلى مستوى

عال من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، حتى يمكن أن تصبح مصر شريكا حتما في تطوير نوع التنازلات الجادة وتوفيرها، ويتضمن أن حكومة الخرطوم لابد أن تصنع الوحدة التي يرعاها السودانيون الجنوبيون، ورات ضرورة أن تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في مناقشة قوية وجادة مع مصر في هذا الإطار خاصة حول الرؤية في إطار دعم تقرير المصير.

٥ - الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي:

رات اللجنة أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل لإقناع الاتحاد الأوروبي بأن تصبح العلاقات مع الخرطوم هي رؤية وصفقة في ذات الوقت ترتبط ارتباطاً مباشراً باتفاق سلام دائم، بدلاً من الفكر المطروح من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار العون الإنساني، وحقوق الإنسان، ورات أن زيارة دانفورث لأوروبا يمكن أن تدعم هذه الاتجاه.

٦ - دور المبادرات:

رات اللجنة ضرورة أن يلعب المبادرات دوراً أساسياً في هذه السياسة، وأن تقدم وزارة الدفاع دعماً قوياً للمفاوضات، خلال ضم ضباط عسكريين للمفاوضات، بجانب العمل على توجيه إنذار من قبل الرسميين الأمريكيين على المستوى العالمي لإيضاح واقعية السياسة الأمريكية تتمثل في «إذا عافت الخرطوم عملية السلام فإن الولايات المتحدة لا خيار لها سوى الانسحاب، والخروج من العملية السلمية، وتصعيد سياستها ضد الحكومة، مع إيجاد نتائج في هذه الحالة غير مضمونة، بجانب إنذار للجيش الشعبي في حالة

مسئوليته عن انهيار المحادثات، فلن يجد تعاطفاً مع قضيته في واشنطن^(٦).

ورأت في إطار تطبيق سياسة الحوافز لزيادة النفوذ الأمريكي أن تتبع الآتي:

أ - تطبيع العلاقات الأمريكية السودانية.

ب - رفع العقوبات الاقتصادية.

ج - إنهاء عزلة السودان.

د - الدعم في المؤسسات الدولية.

ه - وقف الدعم للمعارضة.

٧ - الضغوط الأمريكية على الحكومة السودانية:

رأى أنه بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١ ضرورة استخدام ورقة الضغط على الحكومة السودانية لمحاربة الإرهاب ورأى أن ذلك سيوفر نفوذاً كبيراً للولايات المتحدة داخل السودان، خاصة إذا اطلت الحكومة السودانية غير واثقة مما ستفعله الولايات المتحدة في متابعتها لحربيها الدولي ضد الإرهاب، وأكدت هذه التوصية أن يكون ذلك واضحاً في حسابات البنتجون من أجل الرؤية التكتيكية في إطار سياسة قصيرة الأجل من جانب الخرطوم .

(٦) جون بريندر جاست: مرجع سابق

www.Yahoo. Com. www.yahoo com. www. prendergast testimony .hut
 www.Gnkine. Com
 www.wadi El. Nile. Com .

٨ - الضغط المستمر على المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي):

- أكد ذلك بأن الحكومة السودانية ستعجز عن تأهيل اقتصادها الأساسي، خاصة إذا أضفنا إلى ذلك الدين المعلق ورأى أنه أحد أكبر الديون المعلقة في العالم، والذي لم يتم التعامل معه أو معالجته.
- وأكدت على ضرورة أن تستمر الولايات المتحدة في حجب المساعدة عن السودان في تلك المؤسسات النقدية حتى يتم التوصل إلى اتفاق شامل^(٦٩).
- وأكدت بأن الاقتصاد السوداني يتحسن بعد انتهاءه من الحرب، بجانب ضرورة الضغط على المستثمرين في مجال صناعة النفط، يترجم إلى ضغط غير مباشر، وهذا يمثل نقطة نفوذ قوية كنتيجة لاستفادة السودان من العائدات المالية في هذا الإطار، وضرورة الضغط على الشركات الكندية العاملة هناك شركة «تالسمان» وشركة غرب أوروبا والتي تمتلك مساحات، وأشارت اللجنة على ضرورة إنهاء استيراد الصمغ العربي السوداني وتلك أكبر صادرات السودان للولايات المتحدة الأمريكية، بجانب المطالبة بتعليق العمليات التجارية للدولة الأخرى، بجانب استثماراتها، على أن يشمل ذلك بريطانيا، ألمانيا، سويسرا، إلى جانب الحكومات التي تستثمر في السودان، ومنها الصين، ماليزيا، روسيا.

(٦٩) سجون برندير جاست: تطبيق سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في السودان، المجموعة الدولية الطارئة، لجنة العلاقات الخارجية، اللجنة الفرعية لأفريقيا جلسة الاستماع العادية عشرة من يوليو ٢٠٠٢ ، ترجمة أسامة عبد الرحمن النور.

- يستوجب ذلك القاء الضوء على الفساد الحكومي المرتبط بتطوير النفط، وتسليط الأضواء على التجاوزات لفضحها أمام الجمهور السوداني الداخلي، وكشف المدفوعات الخاصة بالشركات ضمن الدول النامية.
- ضرورة الاعتراض على وجود السودان في منظمة التجارة العالمية حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام شامل قد يحيط الجهد الهدف إلى مزيد من الجهد لعرقلة وصول الأسلحة للسودان.
- لابد أن يتم حوار مع الصين على أعلى مستوى بشأن مبيعات السلاح الهائلة للخرطوم، بجانب ضرورة الحفاظ على الجهد التي تبذل لعزل الخرطوم، ويجب الوقوف في مواجهة رغبة السودان في الحصول على مقعد في مجلس الأمن.

٩ - الحوافز الحكومية:

- تخفيض الديون، تحسين الاقتصاد السوداني.
- استمرار برنامج صندوق النقد الدولي.
- إنهاء معارضة الولايات المتحدة للتمويل من نادى باريس، الاستدانة من صندوق النقد الدولى، قروض البنك الدولى للسودان بعد التوصل إلى اتفاق شامل.
- تنفيذ اتفاق سلام سينودن إلى إيجاد بعدها جديدا لخلافات أمريكية سودانية ووعود بالمساعدة فى إعادة بناء الجنوب.

- ستكون شراكة الاستثمار الأمريكي بحجم كبير في قطاع النفط تعزيزاً أساسياً إضافياً في مجال الاستكشاف والاستقلال.

١٠- أما بالنسبة للجيش الشعبي لتحرير السودان:

- في حالة عرقلة مسيرة السلام يتم الآتي:
- إعادة النظر في منظمة السودان للإغاثة وإعادة التعمير في إطار برنامج شريان الحياة.
- يتم إيقاف دعم المؤسسات الخاصة بالجيش الشعبي، والتجمع الوطني الديمقراطي، وإدارته المدنية.

١١- الحوافز للجيش الشعبي لتحرير السودان:

- الدعوة بدعم أمريكي دولي لتطبيق كل ما يترتب على اتفاق سلام شامل.
- قوة مراقبة دولية ستكون مفتاحاً لضمان السلام.
- الإشراف الخارجي على أي اتفاقيات بشأن تقسم الثروة.
- حقوق الإنسان والإشراف عليها.
- مواجهة الانتهاكات المستمرة أو العقوبات.
- وضع برنامج عمل أساسى لإعادة التعمير في الجنوب، بما في ذلك الحكم والبنية التحتية، وشيكات الضمان الاجتماعي، ويعتبر ذلك حافزاً أساسياً للمفاوضة الجنوبية^(٧٠).

(٧٠) جون برندير جاست: مرجع سابق.

قانون سلام السودان أكتوبر ٢٠٠٢،

أسفرت كل الإرهادات السياسية سواء من مجلس النواب الأمريكي، أو الشيوخ، والندوات، وورش العمل في إيجاد صيغة سياسية جديدة تجاه السودان تجعلها تقبل شروط السلام التي تفرض عليها في إطار توجهات أمريكية إلى قانون سلام السودان، حيث قامت أمريكا بتعيين جون دانفورد كمبعوث أساسى وسفير للولايات المتحدة الأمريكية للتعامل مع النظام السوداني، ويمكن القول إن دانفورد لعب دوراً هاماً وأساسياً في تهدئة الأمور وتمكن من تمرير احتياجات المناطق المتأثرة من الحرب، بجانب أنه قام بتشكيل لجنة لمناقشة ما أثير حول موضوع الاسترقة في السودان، وهل هناك اضطهاد ديني من عدمه، وتمكن دانفورد «من توقيع اتفاق مع النظام السوداني والحركة الشعبية بحماية المدنيين في الحرب» ورغم هذه السياسة التي يمكن أن توصف بأنها سياسية تهدئة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبدون مقدمات أخرجت «من حقيقتها قانون سلام السودان» والذي صدر عن الكongress الأمريكي في أكتوبر ٢٠٠٢.

والذى أشار بأنه سيتم توقيع عقوبات على السودان بعد ٦ أشهر من صدور هذا القانون في حالة عدم استمرار الحكومة السودانية في المفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وفي الباب السادس من قانون سلام السودان، أكد على «إن لم تخرط الحكومة السودانية بحسن نية في المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقية سلام دائم ومنصف أو إذا

تدخلت بلاسبب معقول في الجهد الإنسانية أو خالفت شروط اتفاقية سلام دائم بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان» (٧١).

وفي الباب الثاني أشار القانون:

- ١ - معارضة أي قروض أو ائتمان أو ضمان لصالح حكومة السودان في أي مؤسسة دولية، أو مالية، وحددها القانون بالمؤسسات التالية البنك الدولي، بنك الائتمان الأفريقي، صندوق التنمية الأفريقي.
- ٢ - النظر في خفض أو تعليق العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وحكومة السودان.
- ٣ - اتخاذ كل الخطوات المناسبة لمنع حصول حكومة السودان على عائدات البترول وذلك للتاكيد بأن هذه العائدات لن تستخدم بطريق مباشر أو غير مباشر لشراء أو امتلاك معدات عسكرية لتمويل الحرب.
- ٤ - السعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض حظر على السلاح في السودان .

أما بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان:

- فقد رأى القانون بأنه في حالة عدم انخراطها في السلام وفي هذه الحالة « عدم تطبيق العقوبات على السودان » .

(٧١) عبد القادر إسماعيل: مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان، تقديم السيد فليفل ، مكتبة النورس، الجبزة، ٢٠٠٤، ص ٢٢٩.

أما عن البند الخامس في قانون سلام السودان فقد أشار إلى «اعتماد مائة مليون دولار سنويا على مدى ثلاث سنوات كمساعدات للمناطق غير الخاضعة للحكومة ، بدعوى دعم السلام والحكم الديمقراطي من خلال تسمية النظام الإداري، والمدنى، والبنية التحتية.

- وهذا البند تحديدا يعطينا بعدا أن هناك تخطيطا مسبقا في إطار نظامين منفصلين في جنوب السودان، فالاعتماد المالي يستهدف بالدرجة الأولى المناطق التي تم خصوها للحركة الشعبية لتحرير السودان.

- وفي ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ أكدت على ضرورة استمرار القانون الحالي تجاه السودان، والذي كان الديمقراطيون بقيادة كلينتون قد فرضوه في ٢ نوفمبر ١٩٩٧ عقوبات على السودان باعتباره دولة راعية للإرهاب.

- واستمراً على الضفوط في إطار السياسة الأمريكية أصدر البيت الأبيض بيانا إلى أن السودان ما زال:

١ - ينتهك حقوق الإنسان.

٢ - مستمر في تجارة الرقيق.

٣ - يعمل على قتل الديمقراطية وتعطيل الحريات العامة.

وتاكيداً على المبررات التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى صدور قانون سلام السودان بجانب استمرار القانون السابق أشار « بأن السودان يمثل سياسته الحالية خطراً على الأمن القومي الأمريكي والسياسة الخارجية الأمريكية».

و انعكست تلك السياسة على السودان بدرجة من التشدد، حيث أشار البشير وقتها أن السودان ليس ولاية أمريكية، وأكد بأن قانون سلام السودان سوف يؤدي إلى اتساع الهوة في العلاقات الأمريكية السودانية والأمريكية العربية، ولكن هل يمكن القول إن قانون سلام السودان جاء كرد فعل طبيعي للضغوط التي مورست على الجمهوريين من الإنجليز الأمريكيين أى التيار المحافظ الديني ومنظمات الدفاع عن حقوق الملونين».

الواقع يؤكد أن التوجهات السياسية الأمريكية تجاه السودان بعد توقيع حكومة البشير / الترابي كانت توجهات متشددة زادت تشديداً بعد أحداث سبتمبر، ولكن من المؤكد أن التوجهات السياسية ذات التيار الديني المحافظ داخل إطار الحزب الجمهوري كان من وسائل الضغط على حكومة السودان تجاه ضرورة الوصول إلى حل للمشكلة، ويرجع أن السياسة الأمريكية من خلال سلسلة متواصلة من الندوات وورش العمل، ولجان الاستماع الذي عكس قانون سلام السودان، كان يتبع السياسة السودانية في مفاوضات السلام بين الحكومة والحركة، وبالتالي كان قادة الكونجرس ومجلس الشيوخ يعدون الطبخة لواجهة حكومة الإنقاذ بسياسات أمريكية جديدة كلما كان هناك توجه في المفاوضات يشير إلى تشديدها في بعض المسائل، بجانب أن السياسة الأمريكية أبعدت كل ما يمكن أن يكون عربياً من هذه المحادثات.

ناساكوش يوليو ٢٠٠٢:

وفي ماساكوش اقترحت الحركة الشعبية هياكل الحكم والأطر الدستورية القانونية للفترة الانتقالية، وفي إطار سودان موحد، ويعرف فيه بحق تقرير المصير لأهالي جنوب السودان، وعلى توزيع السلطات وتنظيم هياكل الحكم وشكل الحكومة الاتحادية، وسلطات ومهام الحكومات الاتحادية والولائية، واقتسام الثروة والتوزيع العادل للدخل، والتجارة بين الولاياتين، والضرائب والرسوم وأعباء الدولة، ومعايسير المحاسبة وغيرها، واستمرت المفاوضات بعد بروتوكول ماساكوش بين الحكومة والحركة للوصول إلى الحل النهائي، وعندما أحسست الحكومة الأمريكية وقتها أن هناك بعض التلكؤ من قبل الحكومة السودانية، دفعت بكينيا إلى تقديم رؤية جديدة للحل فشملتها وثيقة ناكورو ويمكن القول إن جو المفاوضات قد خيم عليه جو من التشاؤم نتيجة هذه الوثيقة.

وثيقة ناكورو:

على أي حال استمراراً على السياسات المتشددة تجاه حكومة البشير للانصياع لرغبات أمريكا في الوصول إلى اتفاق مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بتحجيم حكومة السودان، لم تكتف أمريكا بتنفيذ سياسة لجنة الاستماع وإصدار قانون سلام السودان التي قادها بریندر جاست، ولكن بریندر جاست ذاته استطاع أن يسعى للالتفاف حول حكومة السودان من خلال إعداد صياغة وثيقة ناكورو، ورغم أنه يعتبر مهندسها وهو الذي قام بصياغتها إلا أنها قدمت عن طريق سكرتارية الإيجاد، وطالبت

سكرتارية الإيجاد أن يقدم كل طرف من الأطراف المتفاوضة رؤيته حول هذه الحلول، حتى يتسعى لسكرتارية الإيجاد تحديد نقاط الخلاف بين كل من الحركة، والحكومة، يحد الإشارة أن وثيقة ناكورو جاءت فى نهاية المحادثات والمفاوضات التى تمت بين الحكومة والحركة فى يوليو ٢٠٠٢ والتى رأت فى السياسة الأمريكية أن الأطراف قد لا يصلوا إلى الحل النهائي^(٧٢).

ويمكن القول إن هذه الوثيقة جاءت محبطة لآمال الحكومة السودانية، حيث بعده عن الروح التى تتسم بها عدالة الوسطاء، حيث تحيزت بشكل واضح للحركة الشعبية لتحرير السودان، وابتعدت تماماً عن روح التوازن وعن تدعيم مسارات الوحدة، وقد مثل الوسطاء وقتها الجنرال الكينى سمبوبا، ويشتمل المقترن على تأسيس دولتين لاتربط بينهما أى روابط، اللهم إلا بعض الخيوط، التى يمكن أن يطلق عليهما خيوط واهية، ويمكن القول إن المقترن كان يعد الجنوب للانفصال، وأكيد المقترن على وضع الجنوب تحت السيطرة المنفصلة للحركة الشعبية، وقد تجاهل المقترن القوى السياسية والعسكرية الأخرى فى الجنوب، والذين تمردوا خلال مشوارهم الطويل فى مواجهة الشمال على الحركة الشعبية وجون جارانج، وقد تعمدت وثيقة ناكورو بالتالى تجاهل روح مبادئ اتفاق ماساكوش، والذى كان قد تم توقيعه فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، والذى كان قد أسس على أساس روح

(٧٢) التقرير الاستراتيجي العربى: الأزمة السودانية، حصاد المفاوضات الصعبة، باب النظام الإقليمى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٤/٢٠٠٢، ص ٣٧٦.

الحل السلمى والتفاوض والبعد عن تكريس الانفصال فى إطار من وحدة السودان، وقد تضمنت وثيقة ناكورو:

- ١ - إنشاء جيشين على قدم المساواة، أحدهما الجيش الوطنى، والأخر جيش الجنوب لكل منهما قائدہ الذى لا تربطه بالأخر أى صلة، ووجود وزير دفاع للشمال، وأخر للجنوب.
- ٢ - إنشاء بنك مركزى شبه مستقل فى الإقليم الجنوبي وإصدار عملة نقدية منفصلة للإقليم الجنوبي.
- ٣ - رئيس الجمهورية الذى ينتخب بالاقتراع العام كرئيس جمهورية شمالي، يقتضى ذلك الا يكون له سلطة من أى نوع من الجنوب، لا يتم اختيار نائى رئيس الجمهورية الجنوبي بالاقتراع، بل يتم اختياره من أبناء الجنوب.
- ٤ - منحت وثيقة ناكورو الحركة الشعبية حكم الجنوب بصورة تقاد تكون مطلقة.
- ٥ - ألزمت الحكومة المركزية بقواعد الحكم الصالح بما فيها الإجراءات المالية الصارمة والشفافية، والإلتزام بمبادئه الديمقراطية.
- ٦ - منح دولة الجنوب المستقلة عن سلطات الشمال ٥٠٪ من العائدات المستقبلية للبترول على حساب حقوق الولايات الأخرى.

على أى حال رفضت الحكومة والقوى الجنوبية المتحالفة معها وثيقة ناكورو، بجانب قوى المعارضة الشمالية الممثلة فى الصادق المهdi، وقيادة

الحزب الاتحادي، وتحفظت مصر، لكن الرئيسين الأرتيري، والكيني، كانوا يؤيدانها بشكل أو بآخر، بينما وافقت على الوثيقة فور الحركة الشعبية لتحرير السودان.

الدور المصري تجاه السودان إبان هذه المرحلة:

رفضت مصر وثيقة ناكورو وأعطى الدور المصري في إطار رفض الوثيقة بعداً جديداً في سير حركة المفاوضات، حيث قامت الولايات المتحدة بإرسال بعض الخبراء لمناقشة النقاط الخلافية، وقام جون دانفورث بزيارة سريعة للقاهرة، والخرطوم، ونairobi، وأكد بأن الطرفين مطالبان ببذل الجهد لتجاوز العقبات، وأشار بأنه أصبح من الصعب الاستمرار في المفاوضات دون وقت زمني ولوح بأن بند الميزانية المخصص للتفاوضات بدأ ينفذ.

ويمكن القول إن التوجهات الأمريكية مارست ضغوطاً غير منظورة، حيث قام كولين باول بالاتصال على عثمان طه مؤكداً بأنه يجب أن يبذل الخرطوم جهداً أكبر للتغلب على العقبات المتبقية من المفاوضات، وأعلن المسؤولون في الخرطوم بأنهم وجدوا تفهمًا من جون دانفورث لمطالبهم بعد زيارته لمصر، وساعدت المساندة المصرية الخرطوم بشكل كبير إبان هذه المرحلة، حيث صرخ وزير الخارجية المصري أحمد ماهر بتصریح اتهم فيه جون جارنج بالتعنت عندما كان يزور وزير خارجية كينيا مصر بعد صدور الوثيقة.

ويمكن القول إن هذا التصريح دعم موقف الخرطوم بشكل كبير وساند موقفها في المفاوضات، بما يعنى أن التدخل الواضح لمصر أريك السياسات الأمريكية في المنطقة، وهنا نقطة تحول أساسية بالنسبة للمشكلة والحكومة السودانية، فإبعاد مصر عن المسرح السياسي للمشكلة سواء كان بفعل الولايات المتحدة الأمريكية أو تقاعس الحكومة السودانية لم يكن في صالح السودان، خاصة أن التوجهات السياسية الأوربية، والأمريكية تجاه السودان كانت كبيرة ومدعومة بالأطروحات التي أعلنتها الجانب الجنوبي في المشكلة باعتبار أن الجنوب من بعدها تاريخية، واستطاعت هذه الأطروحات أن تجعل المجتمع الأوروبي، والأمريكي يقف وراء المطالب الجنوبية وفي مواجهة السلطة في الخرطوم، رغم أن الخرطوم كانت في الكثير من الجولات مرنة، ومعتدلة ، ومتوازنة (٧٣).

وبالتالى جاء رفض مصر لوثيقة ناكورو في صالح السودان ونتيجة لهذا الموقف بدأت حكومة السودان تضطر للدخول مصر في الجولة التالية للمفاوضات، وبالتالي تأكد أن الموقف المصري موقف داعم لحكومة السودان ولوحدة السودان.

جهود مصر في ملف المفاوضات السودانية:

اتجه جون دانفورث كمبوعوث أمريكي رئيسى إلى سياسة توحيد المنابر أو التنسيق في المبادرات التي تدعو لحل المشكلة، وقد حضر الجنرال

(٧٣) التقرير الاستراتيجي العربي: مرجع سابق، ص ٢٨٢ .

سمبوبا بعد ذلك إلى القاهرة ٢ مرات، وقدمت في هذا الإطار رؤية مصر لحل المشكلة وتمثلت في الآتي:

أ - بذل الجهد لحفظ وحماية أمن السودان.

ب - تحقيق الحل العادل المنصف للمشكلة.

وأكيدت مصر أن أي حل خارج هذا الإطار لن تكون هناك فرصة للتسيق بشأنها ورأى مصر:

- أن مسألة الحرب الأهلية في السودان هي مسألة سودانية بحتة وأن دور الوسطاء هو دور الراعي، أو الميسر لعملية الحل دون فرض حلول معينة، ولكن لم ترحب ولم تذهب مصر لجولة المفاوضات التي دعى إليها سمبوبا، نظراً لعدم التسيق، وحتى لا يتم الإعلان عن موافقتها عن بعض الأمور التي ترفضها نتيجة لمشاركتها، وعلى أثر ذلك زار دكتور «رياك قاي» رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية القاهرة، وهو أحد القادة المنشقين على جارانج، وأكيد رفض الجنوبيين لوثيقة ناكورو، والتقي بالرئيس مبارك وحصل على بعض المساعدات في مجال الزراعة، وفي مجال التعليم، وقرر فتح فرع لجامعة الإسكندرية في جوبا.

زيارة جون جارانج للقاهرة في أغسطس ٢٠٠٣:

ادرك جارانج ما أدى إليه التوجهات المصرية من إرياك حركة المفاوضات بمجرد تدخلها السياسي وإعلانها عن تعنت جارانج ورفضها لوثيقة ناكورو، وأراد في نفس الوقت أن يحدث نوعاً من التوازن نتيجة

زيارة رياك تاي والتي أوضحت للقاهرة أن الحركة الشعبية لا تمثل جموع الجنوبيين، وشرح قرنق للقاهرة موضوع وجود جيشين شمالي، وجنوبي، وأن الهدف لا يمكن أن يكون هو انفصال الجنوب، لكن القاهرة صارت في موقفها المتشدد تجاه وثيقة ناكورو واستمرت في تدعيم المفاوض السوداني بكل السبيل.

لقاء المؤسسين العسكريتين السودانية والمصرية وأثرهما على سير المفاوضات؛

حضر أثناء وجود جاراج في القاهرة وزير الدفاع السوداني اللواء
بكرى حسن صالح على رأس وفد عسكري سودانى، والتقى بالرئيس
مبارك بحضور المشير طنطاوى لبحث سبل التعاون فى إطار العلاقات
العسكرية بين البلدين، وأوضحت هذه الصورة أن هناك تنسيقاً عسكرياً
بين مصر / والسودان، وعكسـت الرؤية المصرية ما يهدـد وحدـة السودان،
وأـنـعـكـسـ هذا التـنـسـيقـ بـزـيـارـةـ وزـيـرـ الـخـارـجـيـةـ أـحـمـدـ مـاهـرـ،ـ وـرـئـيـسـ المـخـابـراتـ
المـصـرـيـةـ عـمـرـ سـلـيـمـانـ لـلـسـوـدـانـ فـيـ ٢ـ سـبـتمـبـرـ ٢٠٠٣ـ،ـ وـالتـقـيـاـ بـالـرـئـيـسـ
الـسـوـدـانـيـ.

انعكاس الموقف السياسي المصري على المفاوضات الإقليمية:

يمكن القول إن التحرك السريع لمصر انعكس بصورة إيجابية على
المفاوضات السودانية:

- ونجح فى تصحيح أوضاع كثيرة فى هذه المفاوضات والتى كانت تصور الخرطوم على أنها طرف متعنت.

- نجح الموقف المصرى إلى إضفاء عامل الثقة على المفاوضات السودانية والذى كان يعاني وبقوة من ضغوط قانون سلام السودان.

حتى أن وزير الخارجية السودانى صرخ في ٧/٨/٢٠٠٢ «بأن العلاقات المصرية السودانية قد بلغت درجة الشراكة الكاملة كمؤشر ذى دلالة فى هذا المجال » وبالتالي استطاعت الحكومة السودانية الوصول إلى اتفاق فى سبتمبر ٢٠٠٣ مع حركة تحرير السودان، بوقف إطلاق النار^(٧٤).

اتفاق نيفاشا ديسمبر ٢٠٠٤ :

دعا مجلس الأمن فى قراره الصادر رقم ١٥٤٧ إلى دعم مفاوضات السلام بين الحكومة والحركة ومطالبتها بضرورة الوصول إلى اتفاق سلام شامل قبل انتهاء عام ٢٠٠٤، ويمكن القول إن قرار مجلس الأمن كان قراراً داعماً للمفاوضات وقوى من قوى الضغط للإسراع بعملية السلام.

ولكن هذا الضغط كان يمكن ألا يأتى بالنتيجة المرجوة فى حالة عدم توافر الإرادة السياسية لدى الطرفين ولكن الحرب الطويلة أنهكت الجميع الحكومة، والحركة، وتوافرت الرغبة للوصول إلى اتفاق، رغم إثارة قضايا كثيرة كان يمكن أن تكون عقبة فى إطار الوصول إلى الحل النهائى خاصة وأنهم كانوا قد توصلوا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار والذى وقع فى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣، وكان يستوجب دخول اتفاقية وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، بجانب أعمال مراقبة تنفيذ الاتفاق، والوصول إلى اتفاقات بشأن

(٧٤) التقرير الاستراتيجي العربي: مرجع سابق، ص ٢٨٢.

مطالبة الحركة بوضع وحدات لها في شرق السودان وإنشاء وحدات جوية في جنوب السودان، وقد نجح المفاوضون إلى التوصل إلى حلول لهذه القضايا وظهرت على السطح قضية تمويل الجيش الجنوبي من قبل السلطة المركزية، وفي خضم هذه المفاوضات والرغبة في الوصول إلى حل نتيجة الضغوط الخارجية، كانت أزمة دارفور قد ألت بظلالها على سير المفاوضات، خاصة وأن الحكومة كانت قد دخلت في مفاوضات في أبوجا مع قوى التمرد في دارفور، وأصبحت الحكومة بين المطرقة والسندا، نظراً لتدويل مشكلة دارفور ووصولها إلى مجلس الأمن، فإذا ما أضفنا إلى ذلك الأوضاع الموجودة في شرق السودان، والضغط الذي تمارسها الحركة الشعبية لتحرير السودان على القوى العسكرية في الغرب والشرق لمحاربة الحكومة لأدركنا الرغبة في السرعة للوصول إلى حل، ويمكن القول إن مشكلة دارفور أصبحت ورقة ضغط قوية على المفاوض السوداني^(٧٥).

على أي حال فقد تم في النهاية التوقيع على اتفاق نفاشا، وتوصلا إلى وقف إطلاق النار النهائي والإجراءات الخاصة بشأن تطبيق الاتفاقيات في إطار السلطة، والثروة ، والأوضاع العسكرية، وحق تقرير المصير وغيرها من القضايا.

وبالتالي يمكن القول أن الأصولية المسيحية الأمريكية في القرن الحادى والعشرين والتى تسلمت القضايا المختلفة فى أفريقيا من الأصولية

(٧٥) كريم القاضى: مفاوضات نيفاشا بين مؤشرات النجاح وعوامل الفشل فى (مجلة السياسة الدولية)، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، الأهرام ، القاهرة، العدد ٢٠٠٥، يناير ٢٠١٩.

المسيحية البريطانية استطاعت أن تتفوز ما فشلت فيه الأصولية المسيحية البريطانية في موقع كثيرة في أفريقيا خاصة في جنوب السودان بما يعني أن التوجهات السياسية البريطانية أيام القرن الثامن عشر في جنوب السودان والذي استفاد واستغل المبشرون في جنوب السودان لتنفيذ سياساته وتوجهاته في إيجاد كيان مستقل في جنوب السودان ذات ثقافة وهوية مختلفة عن شمال السودان لكن نمو الوعي القومي السوداني جعله يتراجع عن مخططاته مؤقتاً إلى أن جاءت الأصولية المسيحية الأمريكية لتسير بخطى ثابتة نحو تنفيذ التوجهات السابقة للأصولية المسيحية البريطانية تحت كافة الدعاوى.

ولذلك يستوجب أن ندرك ما يحاك من سياسات حالية تجاه أفريقيا أنه ليست وليدة اللحظة لكنها سياسات وضفت منذ زمن بعيد يتم تنفيذها بأساليب ورؤى مختلفة.

الخاتمة:

المسيحية دخلت مصر عام ٦٥ م على يد القديس مرقص بالإسكندرية وبدأت في الانتشار في الجنوب ثم تلى ذلك انتشار الثقافة العربية الإسلامية كنتيجة للهجرات والمعاهدات بين العرب، ومملكة مقرة، وعلوّة ولم تظهر درجة من درجات الصراع بين المسيحية والإسلام.

الواقع يشير بأن كلا الديانتين في مراحل مختلفة من التاريخ تعايشا سوياً جنباً إلى جنب في أفريقيا كلها ولم يحدث نوعاً من أنواع الصراع الديني، بل كانت التوجهات السياسية العربية عبارة عن محاولات تأمين الحدود الجنوبية لمصر، بما يعني أن الرؤية السياسية للسياسة العربية بعد دخول مصر كانت تتركز في عمليات تأمين الحدود، وما يؤكد ذلك معاهدة البحص التي أكدت على العمليات التجارية بين مصر والجارة الجنوبية.

وبالتالي يمكن القول أن العقيدة الإسلامية انتشرت في مملكة مقرة، وعلوّة بصورة طبيعية، كنتيجة للهجرات العربية وعمليات المصاهرة ، كما أن العقيدة الإسلامية دعت إلى الهجرة « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلو من رزقه وإليه النشور» يعني ذلك أن انتشار العقيدة الإسلامية جاء كرد فعل طبيعي لكون الإسلام يمتلك قدرًا هائلاً من ثبات العقيدة ورسوخها، يضاف إلى ذلك أن الدين الجديد اشتمل على مناهج الحياة المختلفة، بجانب أن العقيدة الإسلامية كانت واضحة في إطار

لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الفى « بجانب أن الإسلام كان واضحاً وهو يرسى قواعد الحكم، بجانب عطاءه التنظيمى الذى بموجبه يضبط إيقاع الحياة فى منظومة قانونية يحمل فى ثابتها المفاهيم الحديثة والعصرية بذلك انتشر الإسلام فى موقع كثيرة من أفريقيا ودخل السودان سلماً».

وعندما بدأ العصر الحديث فى إطار استعمارى فكرت الأصولية المسيحية مدفوعة بعقيدة دينية بداية من عام ١٨٩٩ واستهدفت فى البداية المناطق التى لم يصلها الإسلام فى جنوب السودان، فهل يمكن القول أن الأصولية المسيحية التى دخلت جنوب السودان كانت محملة بدرجة كبيرة من التوجهات غير الدينية.

الواقع يشير أن المبشرون كانوا محملين بوازع دينى كبير نحو نشر العقيدة المسيحية تفيذاً لتعاليم الإنجيل والذى يدعوه مل السير «اذهبوا إلى العالم أجمع وتلمذوا بالإنجيل جميع الأمم وعلموهم جميع ما أوصيتكم به» وبهذه الوصايا للسيد المسيح عليه السلام، جاءت فكرة التبشير بالدين المسيحى فى جميع أنحاء العالم وخاصة أفريقيا، وبالتالي يمكن القول أن الهدف من التبشير كان هدف سامي يسعى لنشر العقيدة المسيحية.

ولكن هل يمكن القول أن القوى الاستعمارية استغلت هذه الأهداف السامية للأصولية المسيحية، التى تحملت فوق طاقتها لنشر العقيدة المسيحية فى جنوب السودان بداية من عام ١٨٩٩.

الواقع يشير أن القوى الاستعمارية نجحت بالفعل في استغلال المبشرين بال المسيحية في إطار توجهات سياسية دفعت المنطقة بالكامل إلى نوع من الصراع واحتلاط الأوراق، بين السياسة والدين في جنوب السودان، فرغم أن قوى المبشرين في مراحل مختلفة كانت تستهدف نشر العقيدة المسيحية، وكانت حسنة النية من أجل خدمة هؤلاء الأفارقة وتحت ظروف مناخية وطبيعية غاية في القسوة، إلا أن التوجهات السياسية البريطانية استفادت بذلك، وإن شئت قل استغلته لصالحها لكن ينعكس بالتالي على الأوضاع السياسية وتقسيم المنطقة، وإن كان القوى السياسية البريطانية لم تتمكن من تنفيذ سياسات التقسيم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومنح السودان استقلاله لكنها في النهاية خلفت ورائها مشكلة جمعت كافة المتاقضات المختلفة، واستمرت المشكلة في العصر الحديث والتي تأسست من خلال الأصولية المسيحية واستغلال القوى الاستعمارية لها، بجانب احتلاط المفاهيم الدينية بالأوضاع السياسية.

إلى أن تسللت الأصولية المسيحية الأمريكية ملف الموضوع بالكامل من الأصولية المسيحية البريطانية، وبدأت في التغلغل التدريجي سياسياً بداية في أفريقيا بداية من عام ١٩٤٥ حتى وصلت الذروة لتنفيذ المخططات السابقة للأصولية المسيحية البريطانية، وكلها مدفوعة بعوامل سياسية بعيد عن الدين.

أن التوجهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان بداية من عام ٢٠٠٥/٦٩ والتي اتسمت بازدواجية المعايير تجاه السودان، طبقاً

لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل في المنطقة، فقد شاهدت السياسة الأمريكية توجهات مختلفة، فإنّان مرحلة الحرب الباردة كانت مثيرة للمشاكل للحكومة السودانية وعندما عدلت الحكومة السودانية توجهاتها ناحية الغرب، تعدلت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ونسقت وكالة المخابرات المركزية مع السودان في نقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل مقابل مساعدات اقتصادية للسودان، وفي نفس الوقت لم تعط لجون قرنق ولا حركته أي نوع من أنواع الدعم السياسي أو العسكري في مواجهة نميري.

بداية من عام ٨٩/٨٦ اتبعت أمريكا سياسة الترقب والانتظار، لكن بداية من عام ٨٩ بدأت تلقى بثقلها في مواجهة سياسة البشير / الترابي، واعتبرت الأصولية الإسلامية نوعاً من التطرف، وبدأت تطفو على السطح مشكلة جنوب السودان في السياسة الأمريكية، أي أنها أصبحت ورقة الضغط على الحكومة السودانية.

وبدأت التوجهات الأمريكية ناحية رسم سياسة جديدة تجاه السودان لمحاولة إسقاط حكومة البشير / الترابي وإسقاط المشروع الذي أطلق عليه الترابي المشروع الحضاري السوداني، وجاءت مقتراحات رسم السياسات تجاه السودان، وأهمية ما أشار إليه هذا المقترن « هو ضرورة عدم إغفال الدور المصري في السودان، مؤكداً أن مصر دوراً تاريخياً في السودان من حيث الوصول إلى قانون العقوبات المسمى قانون سلام السودان، والتي سمعت الولايات المتحدة سريعاً لتوقيع العقوبات على السودان ولم تأخذ

بالمقترحات التي أشارت بعدم إغفال الدور المصري وهمشت الدور المصري في المفاوضات، واعتبرت أن مشكلة جنوب السودان مشكلة أفريقية خالصة، فهل يمكن القول إن الدور المصري تهمش حقاً أم الواقع يؤكد أن مصر لعبت دوراً إيجابياً رغم محاولات تهميشها، عندما قامت برفض وثيقة ناكورو.

و جاء هذا الرفض بنتيجة إيجابية حيث أعطت دعماً قوياً للمفاوض السوداني في مواجهة شركاء الإيجاد، والحركة الشعبية لتحرير السودان، وبدا في الأفق أن هناك تنسيقاً عسكرياً بين مصر والسودان «و اتهمت مصر الحركة الشعبية وزعيمها بالتعنت، وبدا أن الموقف قد تكهرب الكامل وارتبتكت السياسة الأمريكية، وهنا أدركت السودان أهمية الدور المصري في كل مراحل الحركة السودانية «سلمياً، وحربياً، وتفاوضاً، حتى الوصول إلى السلام، لكن في النهاية تم توقيع اتفاق نيفاشا بين الحركة، والحكومة، فهل يمكن القول إن هذا الاتفاق لن يؤدي إلى انفصال جنوب السودان» وهل يمكن القول إن اسلام الذي جاء نتيجة ضفتوط الأمريكية يؤدي في النهاية إلى اندماج شعبي وعلاقات قوية بين الشمال والجنوب.

نجاح الاتفاق أو فشله مرره بمجموعة من العوامل المختلفة، منها استعداد السلطة المركزية في الخرطوم للتعاون في إنجاح هذا الاتفاق، وتعاون الحركة مع الحكومة في هذا الإطار بعيد عن المزايدات والمناورات السياسية، خاصة وأن الحراك الاجتماعي في الجنوب وارد نتيجة رفض

بعض القوى المختلفة، هيمنة الحركة الشعبية على مقدرات الجنوب بالكامل، والتي تعتبر أن قبيلة الدنكا تسيطر عليها، نجاح الاتفاق من عدمه مرهون بقدرة الجنوبيين على التفاعل معه، أما عن حق تقرير المصير، والاتفاق الذي أكده في النهاية، وهل يمكن القول إنه يؤدي إلى انفصال جنوب السودان أو الوحدة .١١.

تشير كل الدلائل إلى أن السنين الطويلة من الكراهية بين الجنوب والشمال، وال الحرب الطويلة التي دمرت الزرع ورملت السيدات، ويتمت الأطفال، وتركت أعداداً ضخمة مشوهين نتيجة الحرب، قد لاتأتى بوحدة السودان، وبالتالي هل يمكن أن يؤدي الاتفاق إلى الاندماج الشعبي والتواصل، إن اتفاق أديس أبابا في الماضي الذي كان يستهدف حرية الاندماج والحركة والممارسة السياسية وحرية المعتقد، لم يؤد إلى علاقات شعبية قوية بين الشمال والجنوب، وبالتالي هذا الاتفاق الذي كرس توزيع السلطة والثروة، وأعطى حق تقرير المصير، وقوة عسكرية جنوبية لا يمكن القول إنه يؤدي إلى علاقات شعبية، وبالتالي نجاح الاتفاق مرهون بقدر كبير قبول الآخر والتسامح والمشاركة في وطن واحد هو السودان. ويمكن القول أن الأصولية المسيحية الأمريكية تسلمت ملف السودان من الأصولية المسيحية البريطانية وتشير كل الدلائل إلى أن الأصولية المسيحية الأمريكية على أبواب نجاح في إطار تفزيذ السياسة الأمريكية التي تسعى إلى تفزيذها في السودان وبالتالي يمكن القول أنها نجحت فيما أخفقت فيه بريطانيا في القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

الفهرس

- تقديم بقلم أ.د السيد فليضل
- ولي كلمة
- | | |
|-----------|---|
| ٥ | التمهيد |
| ١١ | المسيحية في وادي النيل |
| ٢٨ - ١٩ | ٦٤٢ م / ٦٥ |
| ١١٤ - ٣٩ | الفصل الأول
انتشار الإسلام في السودان |
| ١٨٠ - ١١٥ | الفصل الثاني
الجذور التاريخية
للمسيحية في جنوب السودان
١٨٩٩ / ١٩٤٧ |
| ٢٤٤ - ١٨١ | الفصل الثالث
جنوب السودان
الثقافة الغريبة وأزمة الهوية
٥٢ / ١٩٧٩ |

٣٠٤-٢٤٥

الفصل الرابع
الأصوليون المسيحيون
يتظاوضون في جنوب السودان
١٩٨٩ / ١٩٧٢

٤١٢-٤٠٠

الفصل الخامس
المخططات الأمريكية في السودان
مواجهة بين أصوليين
٢٠٠٦/٨٩

٤١٢

الخاتمة

حول هذا الكتاب

الدكتور عبد القادر إسماعيل .. أحد المتخصصين في الشئون الأفريقية وله في هذا المجال العديد من الدراسات والأبحاث عن مختلف الشأن الأفريقي، خاصة السودان، الذي له فيها عدة مؤلفات «مشكلة جنوب السودان دراسة لدور الأحزاب السياسية، سنوات السلام في السودان - اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان ١٩٤٧/٢٠٠٥» بما يعني أن الباحث مهموم بالشأن السوداني نظراً لأنعكاساته المختلفة على الأمن القومي المصري، وأهمية السودان بالنسبة لمصر، وأهمية مصر بالنسبة للسودان، ولذلك جاء مؤلفه «الأصولية المسيحية وأزمة الهوية في السودان، دراسة تحليلية لاصطناع مشكلة جنوب السودان».

والذى حرص فيه المؤلف على التحليل الموضوعى للأصولية المسيحية التى تمثلت فى قيام المبشرون بالدعوة للمسيحية فى جنوب السودان منذ عام ١٨٩٨، وكيف أن هؤلاء المبشرين تحملوا المشاق للسير على خطى السيد المسيح عليه السلام وتفيذ وصاياته، وتعاليم الإنجيل، ولم يكن أبداً يستهدفون أبعاد سياسية من الدعوة للعقيدة المسيحية فى جنوب السودان، وأظهرت الدراسة كيف أن الاستعمار бритانى استغل هذا الوضع لصالحه سعياً وراء أوضاع سياسية وتقسيم السودان إلى شمال وجنوب، وعندما خرج الاستعمار دون أن يتحقق ذلك، أشارت الدراسة إلى أن الملف بالكامل تسلمه الأصولية المسيحية الصهيونية الأمريكية لتنفيذ المخططات التي تسلمتها من الأصولية المسيحية البريطانية، وتستعرض الدراسة السياسات الأمريكية غير المبررة تجاه السودان لتنفيذ مخططاتها حتى الوقت الحالى.

وقد سطر مقدمة الكتاب العالم الجليل الأستاذ الدكتور / السيد فليفل - عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية الأسبق - جامعة القاهرة - ورئيس قسم التاريخ بالمعهد، وهو من العلماء النابهين والمتخصصين في الدراسات الأفريقية بشكل عام والسودان بشكل خاص وهو من الأكاديميين الذين حملوا هموم أفريقيا في كافة المجالات البحثية منبهين دائمًا إلى أهمية أفريقيا لمصر، وأهمية مصر لأفريقيا، وهذا الكتاب موسوعي النظرة يهم العامة والخاصة وتحتاجه المكتبات المصرية والمغربية والأفريقية.

وعلى الله قصد السبيل .

الناشر
سمير الطوبجي